المُستقبلُ العربيّ

السنة 42 العدد 489 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

افتتاحية

أخيراً، لبنان ينتفض.. على الفقر والفساد
فارس أبي صعب

حلقة نقاشية: فلسطين وصفقة القرن

ورقة عمل (1): قراءة في صفقة القرن
لبيب قمحاوي

ورقة عمل (2): نحو برنامج للمواجهة التي لا بديل منها
سيف دعنا

الدولة الوطنية في الوطن العربي: النشأة والاستمرارية (ملف ـ 2)

الدولة الوطنية: إشكالية الاستمرار والقطيعة
محمد أمزيان

الدولة العربية المعاصرة: البناء والتفكيك
ميلود عامر حاج

مآلات الدولة الوطنية في المغرب
المصطفى الشادلي

دراسات

مأزق السياسات النقدية والاقتصادية في لبنان
أيمن نور الدين عمر

قيم الشباب الجزائري في زمن الإعلانات
محمد الفاتح حمدي

خرافة نظرية الربيع العربي: قراءة جيوستراتيجية
بن عطية حاج ميلود

مقالات وآراء

أي آفاق للتكامل الاقتصادي العربي؟
محمد عبد الشفيع عيسى

الحوار العربي ـ الكردي: وقفة مراجعة
عبد الحسين شعبان

كتب وقراءات

- الحوكمة في المنطقة العربية (الإسكوا)
- تكوّن العربية الإسرائيلية (يوناتان مِندل)

مركز دراسات الوحدة العربية

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: 6001 ـ 113
الحمرا ـ بيروت 2407 2034 ـ لبنان
هاتف: 7/5/6/750084 (9611+)
فاكس: 750088 (9611+)
info@caus.org.lb
www.caus.org.lb
@CausCenter
CausCenter
@CausCenter

المواطنة في تيارات الخليج

مجموعة من الباحثين

351 ص
$ 16

تونس فرادة عربية

صفوان المصري

416 ص
$ 18

دور السلطان عبد الحميد في السيطرة الصهيونية على فلسطين؟

فدوى نصيرات

255 ص
$ 14

السُّبل والمُنى في صناعة الفَقر والغِنى

حسن بوكرين

220 ص
$ 14

المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | التاسع والثمانون والأربعمئة | تشرين الثاني/نوفمبر 2019

المحتويات

■ **افتتاحية**

□ **أخيراً، لبنان ينتفض.. على الفقر والفساد** ..... فارس أبي صعب 7

■ **القضية الفلسطينية وصفقة القرن (حلقة نقاشية)**

□ **تقديم** ..... لونا أبو سويرح 12

□ **ورقة عمل (1): قراءة في صفقة القرن** ..... لبيب قمحاوي 13

□ **ورقة عمل (2): نحو برنامج للمواجهة التي لا بديل منها** .... سيف دعنا 17

□ **المناقشات** 24

أنيس النقاش ـ حسن نافعة ـ حيان حيدر ـ سيف دعنا ـ صلاح صلاح ـ عبد الحليم فضل الله ـ عبد الملك سكرية ـ عصام السعدي ـ فارس أبي صعب ـ كابي الخوري ـ لبيب قمحاوي ـ لونا أبوسويرح ـ ماهر الطاهر ـ محمد فقيه ـ منير شفيق ـ منى سكرية ـ نافذ أبو حسنة ـ يوسف الصواني

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري للدراسات العربية
وتعزيز المساعي الديمقراطية (قيد التأسيس)

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

■ الدولة الوطنية في الوطن العربي: إشكالية النشأة وتحديات الاستمرارية (ملف ـ 2)

□ **ظهور الدولة الوطنية وإشكالية الاستمرارية والقطيعة:**

مدخل نقدي ..... محمد محمد أمزيان 43

تبحث هذه الدراسة في تطور الدولة المغربية اعتماداً على رصد مسارها التاريخي انطلاقاً من تجارب دولاتية متعددة مستمرة في الزمن، عبر رصد التحولات التي عرفتها بنية الدولة وكيف تم الانتقال من الدولة المخزنية إلى دولةٍ ما بعد استعمارية عبر رصد كرونولوجي ينطلق من المرحلة الوسيطية، مروراً بالحقبة الحديثة ثم زمن الحماية وصولاً إلى مرحلة ما بعد الاستقلال. وقد خلصت الورقة إلى أن الدولة الحديثة في المغرب تكوّنت عبر مسار تاريخي طويل، واستمدت شرعيتها من خلال ممارسات وطقوس جمعت بين الديني والدنيوي، بعضها مستمر إلى اليوم، وهو ما يضفي عليها طابع التمركز داخل المجتمع المغربي.

□ **الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء**

وتجاوز التفكيك ..... ميلود عامر حاج 61

تواجه الدولة الوطنية في الوطن العربي تحديات جمّة أدت إلى فشل معظم تجاربها في تحقيق أهدافها وفي تحمّل مسؤولياتها تجاه شعوبها، على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والإدارية والأمنية، وهو ما بات يهدد هذه الدولة باستقلاليتها وسيادتها ووحدة أراضيها. تتناول هذه الدراسة

تطور مفهوم الدولة الحديثة، وكيف تُرجم هذا المفهوم في نماذج الدولة الوطنية في الوطن العربي، وتحلل أهم العوامل البنيوية وعناصر الخلل التي أدت إلى تراجع تجربة الدولة عربياً وانكشافها على مخاطر التفكك والانحلال، وبخاصة بعد مخاض الربيع العربي، وتطرح أهم العوامل والشروط التي يُفترض توافرها في ما يتعلق منها بالعدالة والحرية والديمقراطية، من أجل إعادة بناء هذه الدولة.

□ **مآلات الدولة الوطنية في المغرب بعد الربيع العربي** ..... المصطفى الشادلي 74

تبحث هذه الدراسة في أزمة الدولة الوطنية في المغرب. وهي تنطلق من مجموعة فرضيات وفق مقاربة تاريخية تعود إلى بدايات مشروع الإصلاح في مطالع القرن التاسع عشر، لكونه النواة الأولى لكل محاولات الإصلاح في المغرب، وصولاً إلى وضع هذه الدولة الوطنية بعد الربيع العربي الذي أظهر أزمة مشروع الإصلاح انطلاقاً من شكل الدولة القانوني، وهويتها السياسية، ووضعها الحقوقي، بحيث إن إخفاق المغرب في بناء الدولة الوطنية اليوم يعود إلى نموذج الدولة الحديثة الذي أخذ فيه من جهة ثانية، الذي لم يقطع مع نموذج الدولة السلطوية أو النظام المخزني، فيؤسس دولة المؤسسات والحرية وفصل السلطات والمواطنة.

■ دراسات

□ **السياسة النقدية والخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني** ..... أيمن نور الدين عمر 87

تسلِّط هذه الدراسة الضوء على مخاطر السياسات النقدية المعتمَدة في لبنان، بما فيها سياسة رفع أسعار الفائدة والهندسات المالية التي يأخذ فيها المصرف المركزي في لبنان، التي أدت في النهاية إلى تراكم المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والهجرة إلى الحد الذي أدى إلى انفجار المجتمع اللبناني في وجه هذه السياسات. تشدد الدراسة على ضرورة التحوّل

من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي يكون مدخلاً لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية، وبالتالي الاجتماعية، وهذا يتطلب هيكلة القطاع العام ومكافحة الفساد من جذوره، وتوفير بيئة أعمال سليمة، وتعزيز القطاعين الزراعي والصناعي، وتوفير البيئة اللازمة للقطاع السياحي وإعادة النظر في دور الموازنة العامة.

□ **قيم الشباب الجزائري في زمن انتشار الإعلانات التلفزيونية: قراءة في عادات وأنماط المشاهدة وتأثيراتها** ..... محمد الفاتح حمدي 107

تبحث هذه الدراسة في انعكاس مشاهدة الإعلانات التلفزيونية على سلوك الشباب وقيمهم في المجتمع الجزائري، وهي تقدم قدراً من البيانات والمعلومات التي يمكن أن تساهم في تحقيق تراكم معرفي يساعد على وضع بعض الأسس المنهجية والعلمية لدراسة الظاهرة الإعلانية وعلاقتها بمتغير القيم، انطلاقاً من البيئة الاجتماعية والثقافية الجزائرية واستناداً إلى مجموعة منهجيات وفروض معتمدة في الدراسات الأجنبية أو العربية. وقد اعتمدت الدراسة في معالجة هذا الموضوع على قاعدة بيانات ومعلومات توافرت من خلال توزيع عدد كبير من الاستمارات على عيّنة من الشباب الجامعي الجزائري، لمعرفة مدى إقباله على مشاهدة الإعلانات التلفزيونية وانعكاس ذلك على قيمه وسلوكياته.

□ **خرافة نظرية الربيع العربي: قراءة جيو ـ استراتيجية متأنية لأحداثه** ..... بن عطية حاج ميلود 126

في ظل ما تشهده الساحات العربية منذ عام 2011 حتى اليوم من انتفاضات و«ثورات» شعبية، لا تلبث أن تتخذ مسارات مختلفة بين بلد عربي وآخر، بدءاً من مسار التحول الديمقراطي، مروراً بمسار العودة إلى الاستبداد، وصولاً إلى مسار الحروب الأهلية أو الحروب بالوكالة؛ يناقش هذا البحث في نتائج هذه «الثورات»، محاجّاً في عدم ثورية هذه الانتفاضات نظراً إلى ما سببته من حروب ودمار وتفكيك للدول، مشيرة أن شروط الثورة لم تتوافر بما

شهدته بعض البلدان العربية من انتفاضات وأحداث، فأن تنجح الشعوب في إسقاط حكامها شأن وأن تنجح في إقامة نظام ديمقراطي فذلك شأن آخر.

■ مقالات وآراء

□ **أيُّ آفاقٍ للتكامل الاقتصادي العربي..؟ مصر الحائرة في محيطها** ..... محمد عبد الشفيع عيسى 139

□ **الحوار العربي ـ الكردي: وقفة مراجعة؟** ..... عبد الحسين شعبان 148

■ كتب وقراءات

□ **الحوكمة في المنطقة العربية: التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع: نحو مجتمعات سلمية وإدماجية ومؤسسات خاضعة للمساءلة**
(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا)
مراجعة وعرض: يوسف الصواني 154

□ **تكوّن العربية الإسرائيلية ـ مصطلحات سياسية وأمنية ـ في تشكل دراسات العربية في إسرائيل** (يوناتان مِندِل) ..... فرحان صالح 162

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 169

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: كمال فضل الله

صورة الغلاف: مشهد من الأحياء الشعبية في مدينة بيروت.

أخيراً، لبنان ينتفض.. على الفقر والفساد

فارس أبي صعب(*)

مدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.

أخيراً انتفض لبنان، انتفاضة لم يذُق طعمها من قبل، انتفاضة بعيدة من الأحزاب السياسية المترهلة والمأزومة، بقدر ما هي بعيدة من الطوائف والمذاهب. أناس وحّدهم ألمُ الفقر والبطالة والمهانة، واستهتار السلطة بكراماتهم، واستباحة حقوقهم وأموالهم، نزلوا إلى الشارع في لحظة بلوغهم حدود الانفجار، ارتفعت قبضاتهم، بُحّت حناجرهم، ارتجفت الأرض من تحت خبطات أقدامهم، أضاءت لمعات عيونهم ليالي الساحات، والسماء. تشابكت أياديهم رقصاً، فرحاً بانبثاق ضوء في آخر النفق مبشِّر بانفتاح الأمل على تحقيق حلم التغيير، وبناء مستقبل مشرق يزيل عن كواهلهم عبء القلق و«الخوف من بكرا»، حيث ينتظرهم مستقبل مجهول وأمل مفقود منذ عقود، وعجز عن دفع فاتورة كهرباء أو إيجار بيت، أو قسط مدرسة، أو فاتورة دواء أو حتى ثمن ربطة خبز، أو ثمن وردة يشتريها شاب لحبيبته.

هذا هو لبنان الأكذوبة الذي طالما يتم تسويقه في رواية النظام وأيديولوجيته، وفي الإعلام وعلى الشاشات، بصورة معاكسة، صورة «سويسرا الشرق»، تختصره ببعض أحياء عاصمته ومدنه الكبرى وواجهاتها البحرية، صورة تُظهر على وجهه المُمَكْيَج والممتلئ بالسيليكون، ملامح لبنان البحبوحة، والرفاهية، وحب الحياة... وهل كل من يحب الحياة من أبنائه متاحٌ له أن يحبها؟

أما وجه لبنان الآخر، الأقرب إلى الواقع، واقع «ولاد البلد»، المنتشرون في الأحياء الداخلية للعاصمة والمدن الأخرى، أو في ضواحيها المكتظة، أو في الأرياف المنسية، فهو فقر، وجوع وحرمان وبطالة، وموت على أبواب المستشفيات، وزبونية، وقطعانية، وتضليل طائفي، في

(*) البريد الإلكتروني: fares.abisaab@gmail.com.

مواجهة سياسات اقتصادية نيوليبرالية وإثراء غير مشروع وفساد ونهب للمال العام والأملاك العامة، ويأس من إمكان التغيير، وفي النهاية بحثٌ عن تأشيرة هجرة.

* *

هذا هو واقع لبنان عشية السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2019 حين انطلقت الشرارة الأولى لانتفاضة إسقاط النظام، على وقع قرار حكومي يقضي بوضع ضريبة على الواتسأب، بحجة أن الناس يلجؤون إليه لإجراء تخابر مجاني أفقد شركات الاتصالات جزءاً من أرباحها. عشية ذلك اليوم تجمهر عدد من الشبان وسط العاصمة بيروت وأطلقوا صرختهم الأولى، ليس احتجاجاً على ذلك القرار المتعلق بالواتسأب، الذي لم يكن إلا وخزة دبوس في جدار مخزون ضخم من الحرمان والألم والغضب، أخذ يتراكم على مدى العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل، حين استقر لبنان على صيغة تسوية لترميم النظام السياسي المأزوم فيه، الذي أدخل البلاد في سلسلة أزمات وصراعات كان أطولها حربٌ أهلية، بأبعاد إقليمية ودولية، دامت نحو خمسة عشر عاماً، انتهت بتوقيع اتفاق الطائف الذي أقرَّ جملة إصلاحات سياسية تعيد التوازن إلى المعادلة الطائفية، لكن من دون المساس بالنظام الاقتصادي الليبرالي المشوَّه. هكذا أسس اتفاق الطائف لمرحلة مأزومة جديدة في بنية النظام اللبناني، إذ بدلاً من أن يُسقط الطبقة الحاكمة المتمثلة أساساً برأس المال التجاري ـ المصرفي لمصلحة قطاعات اقتصادية إنتاجية وفئات مهنية وقوى سياسية تمثل مصالح الطبقتين الفقيرة والوسطى وتحقق مزيداً من العدالة والمساواة، أدى هذا الاتفاق إلى عقد قران بين الطبقة الحاكمة في لبنان أصلاً وبين الزعماء المنتصرين في الحرب الأهلية الذين دخلوا إلى السلطة كشركاء للطبقة الحاكمة.

* *

وماذا حصل بعد اتفاق الطائف؟

تعاقبت على حكم لبنان بعد الطائف حكومات متعددة، لكن معظمها كان يمثل الطبقة الحاكمة نفسها والرؤية الاقتصادية نفسها، وهي الرؤية التي حكَمت مرحلة ما بعد الطائف كلها تقريباً، فاعتمدت سياسات اقتصادية ـ اجتماعية راكمت نتائج كارثية على مدى ثلاثة عقود: راهنت على دور لبنان التاريخي كوسيط تجاري وكمركز مصرفي وبائع خدمات للمحيط، كما على الاستثمار في البنية التحتية بطرق استنسابية لا تعكس رؤية تنموية، وعلى النشاط العقاري، مستمرة في تهميش القطاعات الإنتاجية، واعتمدت كل الأساليب لإسكات الأصوات المعترضة على سياساتها، بما فيها الرشوة، معمِّمة ثقافة الفساد. وبدأ إخضاع وتدجين وإفساد الكثير من النخب والزعامات والمؤسسات الحزبية والمدنية، فضلاً عن النقابات التي تم تحريفها وتدميرها، وحتى الصحف ووسائل الإعلام.

وألغيت دفاتر الشروط من الصفقات والتلزيمات العمومية، وهُمِّشت مؤسسات الرقابة (التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية)؛ واستبيحت الأموال والأملاك العامة، بل استبيحت الأملاك الخاصة أحياناً، وهذا ما حدث في الوسط التجاري للعاصمة بيروت، حيث صودرت أملاك الناس في وسط بيروت التجاري لحساب شركة عقارية خاصة، عوّضت الملاكين بأسهم في الشركة حدّدت هي أسعارها بعدما حدّدت هي نفسها قيمة العقارات التي صادرتها. وقد

مثّلت هذه العملية في نظر بعض الأكاديميين والخبراء المعنيين واحدةً من أكبر عمليات النصب في التاريخ.

وتم تأسيس بعض الصناديق «الإنمائية» كقنوات للهدر لحساب بعض الزعماء (صندوق المهجَّرين، وصندوق الجنوب، ومجلس الإنماء والإعمار) وتعززت مكانة الاحتكارات التابعة لبعض الزعماء السياسيين في الاقتصاد (الغاز، النفط، وغيرهما).

واعتمدت هذه الحكومات سياسة ضريبية ومالية أدت إلى إعادة توزيع الثروة لمصلحة أصحاب الثروات الكبرى، أفراداً ومؤسسات، وبخاصة المصارف، فاعتمدت سياسة استدانة كانت تتم تغطيتها من أموال الضرائب التي يتحمل الفقراء وأصحاب الدخل المحدود العبء الأكبر منها.

كما تعززت الزبونية من خلال النظام الطائفي، الذي يجعل الطائفة وسيطاً بين المواطن والدولة؛ فكل علاقة بين المواطن والدولة في لبنان لا بد من أن تمر عبر قناة الطائفة، المختصَرة بشخص زعيمها، وهذا ما يضمن للزعيم إعادة إنتاج زعامته وإعادة تجديد ولاء الناس له بحكم تحكُّمه في لقمة عيشهم وفي كل ما له صلة بعلاقتهم بالدولة، وبخاصة في قضايا التوظيف والتعلّم والطبابة والترقية وتخفيف العقوبة... إلخ. وهكذا تنتزع كل طائفة، مختصَرة بزعيمها، جزءاً من سيادة الدولة، فتتوزع سيادة الدولة على الطوائف، المختزلة بزعمائها.

وتعممت في لبنان ظاهرة التوريث السياسي، لكن ليس على مستوى الرؤساء، كما هو الأمر في البلدان العربية الأخرى، بل على مستوى النواب والوزراء ورؤساء الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب «الحداثية» أو «التغييرية»، فتحولت العضوية في الوزارة أو في مجلس النواب إلى وسيلة لبناء الزعامة من جهة وللاسترزاق وجمع الثروة من جهة أخرى.

ثلاثون عاماً من عهود ما بعد الطائف كانت كفيلة بمراكمة أكثر من مئة مليار دولار ديناً على الدولة ذهب قسم مهم منها إلى جيوب وحسابات كبار الرأسماليين، أفراداً ومؤسسات، وأرباب السلطة، بينما كان الفقراء وأصحاب الدخل المحدود يُحمَّلون كل يوم ضريبة جديدة لتغطية جزء من فوائد هذا الدين، أما الجزء الآخر من هذه الفوائد فراح يتراكم ويكبر ككرة الثلج ليضاف إلى عبء الدين نفسه.

هذا غيض من فيض...

في مقابل المشهد الاقتصادي، لم يكن المشهد السياسي أفضل، فالنظام الطائفي الذي كان يُفترض إلغاؤه وفق اتفاق الطائف، قد تكرّس وتجذَّر أكثر، سواء على مستوى السلطة السياسية أم على مستوى الإدارة والمؤسسات، أم على مستوى المجتمع. وفي المقابل، ترهّلت الأحزاب السياسية غير الطائفية، وانكفأ دورها السياسي والجماهيري، وذبل وهجها الفكري والتنظيري والبرنامجي؛ وتورَّط معظمها في لعبة السلطة، وفي ملفات الفساد أيضاً. أما الحركة النقابية فشُرذمت وتم استيعاب جزء كبير منها من جانب قوى السلطة إلى حد بعيد. حتى إن منظمات المجتمع المدني لم تبقَ بمنأى عن هذه الأزمات والتشوّهات.

* *

ما بعد الحراك

مع كتابة هذه الافتتاحية لم يكن الحراك قد أنهى أسبوعه الأول بعد. لكن أفق الحراك بات واضحاً بعناوينه العريضة، وبخاصة لناحية المطالبة بإسقاط النظام وباستعادة الأموال المنهوبة. ومن دون شك أن كرة الثلج آخذة في التدحرج، والحراك يتجذَّر ويكبر يوماً بعد يوم، والإصرار واضح على وجوه المنتفضين وعلى ألسنتهم، أن لا عودة عن مطلب إسقاط النظام. لكن حتى الآن لا يمكن القول إن مسيرة الانتفاضة ومآلاتها باتت واضحة، فهذا الحراك بكل ما يملك من ديناميات، أضف إليه تعقيدات الساحة اللبنانية بتنوعها الطائفي والسياسي وبتداخلها مع الملفات الإقليمية، فضلاً عن بعض الالتباسات التي شهدها الحراك لناحية تحميله شعاراً ملتبساً، وهو شعار «كلّن يعني كلّن»، أو سعي بعض القوى الحزبية التي تمثل جزءاً من النظام، لتحميل الحراك أجندتها الخاصة بصراعها مع قوى سياسية أخرى في السلطة يزيد المشهد تعقيداً، فهناك جهات حزبية طائفية تاريخها فائض بملفات الفساد، وأياديها ملوّثة بدماء اللبنانيين أو بدماء الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا وتل الزعتر، تحاول استغلال الحراك الشعبي وتوجيهه نحو أهداف تخدم أجندتها السياسية البعيدة من أوجاع الناس المنتفضين وآمالهم.

فضلاً عن ذلك، وبغضّ النظر عن النتائج التي ستؤول إليها الانتفاضة، إسقاطية كانت أم تسووية، فإن معركة القضاء على الفساد في لبنان لن تكون سهلة، وبخاصة بعدما تشعبت ظاهرة الفساد وتجذّرت في لبنان بحيث باتت تنخر مختلف القطاعات سواء العامة منها أو الخاصة، بما فيها القطاع التربوي والقطاع الصحي بمستوييهما العام والخاص، حتى إن الثقافة الشعبية والثقافة السياسية ونظام القيم في لبنان باتت محملةً بمفاهيم ونزعات وأقوال وأمثلة شعبية، منها ما هو جديد ومنها ما هو قديم يحمّل معاني جديدة أحياناً، تبرِّر الفساد، أو بعض مظاهره على الأقل.

هذا مع العلم أن الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية في لبنان، التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه اليوم، لا يمكن تفسيرها بالفساد وحده ولا بنظام المحاصصة الطائفية وحده، ولا بالأشخاص الموجودين في السلطة وحسب، بل لا بد من العودة إلى العناصر البنيوية في النظام اللبناني، وفي الهوية الاقتصادية والسياسية والثقافية للكيان التي صيغت في سياق تحديد وظيفة دولة لبنان الكبير في المنطقة عقب الهيمنة الفرنسية ـ البريطانية على المنطقة بعد انهيار الدولة العثمانية. هذه الوظيفة التي أداها الاقتصاد اللبناني كوسيط تجاري بين الأسواق الرأسمالية والداخل العربي المشرقي، أو كمركز مصرفي لخدمة بعض المصارف والأسواق العالمية، في ظل سرية مصرفية لا يزال يتمسك بها النظام اللبناني حتى اليوم، أو كبائع خدمات للمنطقة، مقابل تهميش القطاعات الإنتاجية، هي وظيفة تجاوزها الزمن، ولم تعد صالحة أو قادرة على توفير شروط الاستمرارية للكيان اللبناني. لذا، لا بد لأي مشروع تغييري في لبنان لكي يكون مجدياً فعلاً، من أن ينطلق من إعادة تعريف هوية لبنان الاقتصادية على أسس تضمن توفير شروط الاستمرارية لهذا الكيان من جهة وتوفر حياة كريمة لأبنائه تقوم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص من جهة أخرى. مع العلم أن هذه الهوية الاقتصادية المطلوبة لا يمكن أن تكون مفصولة عن هوية لبنان السياسية، المستقلة، الديمقراطية، العروبية، التحررية، المواجهة للمشروع الصهيوني والمشاريع الإمبريالية في المنطقة.

ربما يكون طريق التغيير في لبنان طويلاً، لكن خرق الجدار قد حصل... □

القضية الفلسطينية وصفقة القرن

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يوم الاثنين 8 تموز/يوليو 2019. قدّمت الحلقة وأدارت الحوار لونا أبوسويرح وشارك فيها (بحسب الترتيب الألفبائي):

أنيس النقاش	محلل سياسي ومنسق شبكة الأمان للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
حسن نافعة	أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.
حيان حيدر	عضو المؤتمر القومي العربي، أمين سر منبر الوحدة العربية.
سيف دعنا	عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة ويسكونسون ـ الولايات المتحدة.
صلاح صلاح	باحث فلسطيني.
عبد الحليم فضل الله	رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.
عبد الملك سكرية	عضو حملة مقاطعة داعمي إسرائيل ـ لبنان.
عصام السعدي	عميد معهد المشرق للدراسات الجيوسياسية.
فارس أبي صعب	مدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.
كابي الخوري	مدير التوثيق والمعلوماتية في مركز دراسات الوحدة العربية.
لبيب قمحاوي	كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.
لونا أبوسويرح	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
ماهر الطاهر	مسؤول دائرة العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
محمد فقيه	إعلامي وباحث سياسي في قناة الميادين.
منير شفيق	أمين عام المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.
منى سكرية	صحافية لبنانية.
نافذ أبو حسنة	إعلامي فلسطيني.
يوسف الصواني	مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

تقديم

لونا أبو سويرح

مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

موضوع «فلسطين» ليس بموضوع الأمس أو اليوم أو الغد، بل هو موضوع كل الأجيال. حلقتنا النقاشية هذه هي حول **القضية الفلسطينية وصفقة القرن**، لذا سيتناول النقاش ما يحصل اليوم على صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، ومستقبل المنطقة والمشروع الوطني الفلسطيني. يتحدث في هذه الحلقة لبيب قمحاوي، وهو أستاذ جامعي سابق ومفكر ومحلل سياسي، نائب الرئيس السابق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن وعضو المؤتمر القومي العربي، وهو الآن يشغل منصب نائب رئيس التجمع الوطني للتغيير في الأردن الذي أعلن عن تأسيسه مؤخراً. سيتحدث قمحاوي في المحور **الأول** في الحلقة حول الأبعاد الحقيقية لصفقة القرن، والأحداث والوسائل والتأثيرات في الداخل الفلسطيني. أما المحور **الثاني** فسيكون حول القضية الفلسطينية ومشروع المواجهة، وسيتحدث فيه سيف دعنا، عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة ويسكونسن في الولايات المتحدة، وهو عضو مجلس تحرير مجلة **شؤون عربية معاصرة** (*CAA*) التي ينشرها مركز دراسات الوحدة العربية مع جامعة كاليفورنيا، وهو باحث وكاتب ومفكر كبير نعتز بالتعاون معه في شتى المجالات.

منذ نحو سنتين عقدنا لقاءً في هذه القاعة، حول القضية الفلسطينية بعد مرور مئة عام على وعد بلفور، في أيلول/سبتمبر 2017، ركّزنا حينها على ضرورة طرح برنامج عمل للمواجهة، ورؤية حول كيف سيكون الصراع في الأعوام المئة المقبلة. لكن النقاش انصبّ في معظمه على الأوضاع الحالية والسياسية والحصار على قطاع غزة وغير ذلك... ومنذ ذلك اليوم حتى الآن، الصورة باتت أكثر تعقيداً وسوءاً وتشاؤماً لمعظمنا، لكن برزت أيضاً بعض التطورات والمستجدات التي تبعث على التفاؤل، متغيرات إقليمية ودولية في المعادلة. فهل لدينا اليوم القدرة على وضع تصور ورؤية لمشروع مواجهة فلسطيني وعربي يغيّر معادلة الصراع في ضوء التطورات الفلسطينية والإقليمية والدولية؟

ورقة عمل (1)
قراءة في صفقة القرن

لبيب قمحاوي

كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.

سأحاول أن يكون حديثنا اليوم خارج الصندوق. هناك نمطية ميّزت الحياة السياسية الفلسطينية بعد هزيمة 1948. ونمطية أخرى لازمت حقبة المقاومة الفلسطينية، ونمطية ثالثة جاءت بعد اتفاقية أوسلو، وهي لا تزال قائمة بمفرداتها وأساليبها وتوجهاتها. هذا التغيُّر في الواقع السياسي الفلسطيني لم يرافقه تغيُّر مماثل في التفكير الاستراتيجي الصهيوني أو الأمريكي. هناك مثابرة حقيقية صامتة ممنهجة طوال الوقت وكانت تستغل التشتت العربي والفلسطيني وغياب التركيز على ما هو أهم على حساب ما هو مهم في حياتنا. ومن أكبر المشكلات التي تواجهنا هي الفردية والانفراد والتفرد في عملية إدارة الشؤون السياسية للشعب الفلسطيني. البارحة سمعنا كلاماً من قائد فلسطيني يُفترض أن يكون مسؤولاً عن كلامه، إذ تفوّه بكلام مؤسف. يقول هَزَمنا صفقة القرن وقضينا عليها. كيف هذا؟ صفقة القرن حصلت وهي لا تنتظرنا. فقد أُعلن العنوان من دون المحتوى ثم تم القفز على عملية تنفيذ المحتوى، لأن الإعلان عن خطة تتطلب موافقة من حكومات عربية هي موافقة أصلاً، كان سيسبب ارتباكاً وإحراجاً وربما ثورة في الشارع العربي. فالتعامل العربي بوجه عام مع صفقة القرن كان بمفهوم الفزعة، بمعنى حصول تطور معين مفاجئ يستدعي القيام بفزعة إما ضده أو معه. مفهوم الفزعة هذا رافق الفهم العربي لما طرح تحت شعار صفقة القرن وما نتج أو سينتج منها متجاهلين أن العملية هي تصفية للقضية الفلسطينية منذ عام 1948 تحت عناوين مختلفة. منطق الفزعة انطلق بصورة عجيبة وكأن صفقة القرن أمر طارئ جديد. العنوان فقط هو الجديد، لكن المحتوى قديم منذ 1948، ولكن طرحه تحت عنوان صفقة القرن كان مؤشراً على أنها محاولة لتكون الصفقة الكاملة والنهائية التي لا تستدعي بعدها صفقات أخرى، أي عملياً العمل على إغلاق الملف الفلسطيني والقضية الفلسطينية. هذا الأمر ليس جديداً أو طارئاً، هو عبارة عن مجموعة خطوات تنسجم بصورة طبيعية جداً مع المسار الاستعماري للعدو الصهيوني، والدعم اللامحدود الذي توفره أمريكا لإسرائيل.

ما مثّل منعطفاً جديداً في الموضوع هو طريقة تعامل الأنظمة العربية مع هذه الصفقة، كونها تمثّل المدخل العلني والرسمي للتطبيع بين عدد من الأنظمة العربية وإسرائيل، والأخطر من هذا كله أنه يعكس نمطاً جديداً من التطبيع وهو التطبيع الأيديولوجي العقائدي الذي لا يعكس قبولاً واعترافاً رسمياً وعربياً بإسرائيل فقط، بل يعكس أيضاً اعترافاً وقبولاً بنظريتها وأيديولوجيتها وبمقولة أن فلسطين هي لليهود، والنتيجة القبول بالنظرية العنصرية في حق اليهود في استعمار فلسطين كونها أرضاً يهودية في الأساس كما يزعمون. هذا التطبيع العقائدي، الذي لم يكن يجرؤ أحد على التحدث فيه، بدأنا نتلّمس ملامحه وبخاصة على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، حيث بات ينتشر الكلام على أن هذه أرض اليهود وأن الفلسطينيين شعب طارئ وجديد عليها. الكثير ممن يتكلمون على هذا النحو هم من بلدان الخليج. وهذا النوع من التطبيع العقائدي هو أخطر أنواع التطبيع، لأنه يهدف إلى إعادة كتابة تاريخ المنطقة وإلى موافقة عربية رسمية على العقيدة الصهيونية وما يرافقها من روايات صهيونية مبنية على خرافات تطالب بأن يتم القبول بها واحترامها على حساب الحقوق الواقعية والتاريخية للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين. المطلوب استبدال كل هذه الحقائق بخرافات تاريخية يهودية مبنية لأسباب سياسية.

في هذا السياق، يجب التشديد على عدم إساءة فهم أن شرعية الحقوق العربية الفلسطينية ترتبط بالوجود التاريخي للعرب على أرض وطنهم فلسطين، وتستند إلى الحقائق التاريخية والموضوعية والثقافية المرتبطة بذلك الوجود، ولا تعتمد في أحقيتها على الموافقة والدعم العربي حصراً. فشرعية هذه القضية مستمدة من القضية نفسها ومن الواقع الفلسطيني نفسه لا من التأييد العربي بأوجهه المختلفة. حقيقة ذلك الوجود التاريخي والمادي والواقعي تعطي الفلسطينيين، تماماً كأي شعب آخر على وجه الأرض، حقوقه الوطنية والسيادية على وطنه. وعلاقة العرب بالقضية الفلسطينية تعكس تلك الحقوق من زاوية ترابطها مع العقيدة القومية لها. هنا المسار واضح، ووحدة المصير والمصلحة العربية المشتركة من جهة أخرى، كلها تهدد المطامع الاستعمارية التوسعية للعقيدة الصهيونية؛ فالدعم العربي لقضية فلسطين مهم ومطلوب لكن هو لا يعَدّ الأساس لشرعية القضية الفلسطينية المستمدة من داخل فلسطين.

هذا الكلام هو من أجل تبيان أن الرفض الفلسطيني الحقيقي والعلني المطلق هو حجر الأساس لقتل صفقة القرن ومسارها وأحداثها، وإذا كان هناك من تعارض بين الموقف العربي الرسمي والموقف الفلسطيني الرافض، ففي حال قبول الموقف العربي بتبعات صفقة القرن، فإن الموقف الفلسطيني يبقى الأساس والأهم والمقياس للقبول أو الرفض، لا الضغوط العربية الموافقة على صفقة القرن. من هنا ننطلق في محاولة جادة لاستيعاب حقيقة ما يجري الآن تحت ستار صفقة القرن وما يتبعها.

سوف أتكلم هنا على عدة محاور وعناوين بهدف فتح باب الحوار والنقاش. وهي: الأهداف؛ الوسائل؛ التأثيرات في الداخل الفلسطيني والتأثيرات الإقليمية؛ خطة العمل موجزة.

1 ـ **الهدف** الحقيقي والوحيد لصفقة القرن هو إغلاق القضية الفلسطينية، والأمر يتطلب تفكيك الثوابت التي تؤلف في مجموعها القضية الفلسطينية: الاعتراف بيهودية القدس كعاصمة للكيان الإسرائيلي وجعل القدس خارج نطاق أي مفاوضات إذا ما كانت هناك مفاوضات؛ وإلغاء

قضية اللاجئين ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين كتجسيد دولي، وقد أعلنت أمريكا أن اللاجئ الفلسطيني هو الجيل الأول فقط وأن أولاده وأحفاده والأجيال التالية ليسوا لاجئين، وبالتالي يجب إغلاق الملف وإلغاء وكالة الغوث؛ هذا الإلغاء يفتح الباب للنقطة الثالثة هنا وهي إلغاء حق العودة؛ والهدف الرابع هو إلغاء صفة الاحتلال عن الأرض الفلسطينية وبالتالي مطلب إلغاء الاحتلال أصلاً، أي أن الأرض كونها لم تعد محتلة تصبح يهودية وتتم استعادتها، وهذا صلب تفكير صفقة القرن. النقطة التالية إلغاء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كمبدأ من خلال التأكيد والتصريح؛ والنقطة الأخيرة هي بت مصير الأراضي الفلسطينية فوراً، أي تهويدها والاعتراف بيهوديتها وتأجيل بت صفة الشعب الفلسطيني حتى يتم إلغاء صفة الشعب عن الفلسطينيين، وتحويلهم من شعب إلى تجمعات سكانية فلسطينية دون صفة سياسية، بل تحمل فقط صفة إثنية موجودة في غزة وشمال فلسطين والصحراء... إلخ. هذه نقطة في غاية الخطورة وتنفيذها يحتاج إلى وقت، وبالتالي تم تنفيذها، ويتم العمل الفوري على إلغاء صفة الاحتلال.

2 ـ في **الوسائل، أولاً**، يتم استعمال استبدال مبدأ أو هوية الحق بمبدأ أو هوية القوة، فما تقبل به القوة أهم مما يقول به الحق. لذلك، فالإنجاز المستند إلى القوة هو الذي يحظى بالأولوية على المطالب المستندة إلى الحق، سواء من خلال القانون الدولي أو من خلال الشرعية الدولية. لذلك، إن أي قرار أمريكي يعتبره ترامب أقوى من القانون الدولي لأنه يستند إلى أولوية القوة وليس أولوية الحق. من هنا الحديث عن تحديد الأحقية بين المطالب الإسرائيلية والحقوق الفلسطينية أصبح الآن يتم وزنه بميزان أولوية القوة الداعمة على نحوٍ مطلق للإسرائيليين. **ثانياً**، سيتم دعم مزيد من الاستيطان حتى تتم تغطية كامل الأراضي الفلسطينية ومنع التجمعات السكانية الفلسطينية، أو بالأحرى غير اليهود وغير الإسرائيليين. **ثالثاً**، سَن مزيد من القوانين لتكريس عنصرية الدولة، بمعنى تحويل صفة الفلسطينيين من مواطنين إلى مقيمين بأي طريقة ممكنة، والمقيم لا حقوق له في هذه الدولة العنصرية. النقطة **الرابعة**، وهي في غاية الأهمية، استعمال الأنظمة العربية والمال العربي لتحقيق هذه الأهداف بصورة واضحة جداً، وكذلك لحل بعض المعضلات العويصة وأهمها توطين اللاجئين في أماكن إقامتهم؛ وأخيراً فتح البوابة الاقتصادية للعبور إلى صفقة القرن السياسية، وذلك من خلال طرح مفهوم السلام الاقتصادي وتجنيب حلفاء أمريكا وأصدقائها حرج القبول بصفقة القرن السياسية. من يدخل من البوابة الاقتصادية في البحرين هو عملياً موافق على كل الأبعاد السياسية لصفقة القرن من دون أن يضطر إلى الإعلان عن ذلك.

3 ـ **التأثيرات** في الداخل الفلسطيني: تهدف هذه الصفقة إلى فرض الوقائع الجديدة التالية على الأرض والشعب: إلغاء صفة الأرض المحتلة عن فلسطين من خلال عدّها أرضاً يهودية، أي أن الاستيطان الذي لا يقبل به القانون الدولي بات قانونياً وحقاً مشروعاً. حتى إن الجولان، فهي وفق سياسة الأمر الواقع وطغيان القوة على الحق، خوّلت أمريكا الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان. وهذه إشارة إلى الجميع بأن منطق القوة هو الذي سيسود في الحقبة المقبلة. هناك أيضاً تحويل الفلسطينيين إلى مقيمين على أراضيهم والتعامل معهم كمجموعات سكانية (هذه كلها على الصعيد الداخلي الفلسطيني). أما التأثيرات على الصعيد الخارجي الإقليمي، فيتم استعمار الأرض الفلسطينية وإلغاء حالة الصراع القائمة، وخصوصاً الصراع الأيديولوجي، من خلال أخذ موافقة

العرب والفلسطينيين على يهودية الأرض الفلسطينية وليس من خلال سياسة الأمر الواقع. لا يريد اليهود تطبيق كلام الولايات المتحدة في هذه المسألة بالتحديد (من خلال سياسة الأمر الواقع)، فهم في هذه الحالة يريدوننا فقط أن نعترف لهم تاريخياً بفلسطين والتنازل عنها والتخلص من الفلسطينيين بوصفهم أفراداً لا شعباً تحت الاحتلال، من خلال تغيير وضعهم القانوني أو بعثرتهم في البلدان العربية. بالطبع قام محمد بن سلمان وتبرّع مشكوراً بمشروع نيوم الذي يعمل على امتصاص الفلسطينيين خارج أرض فلسطين وتشغيلهم.

4 ـ **ما العمل؟** هناك 7 نقاط سأتكلم عليها هنا، وهي: (1) رفض الفلسطينيين العلني والحقيقي لصفقة القرن (رفضه على شاشات التلفزة والموافقة ما بين الكواليس)؛ (2) رفض فلسطين الاعتراف بنتائج ما تم تطبيقه من صفقة القرن وما تمخّض عنها، إذ لا قيمة حقيقية للقبول العربي إذا ما كان هنالك رفض فلسطيني، فالقبول الفلسطيني هو الأساس؛ (3) دعم نهج الرفض الجماهيري العربي وتشجيع بقية العرب على رفض هذه الصفقة؛ (4) حل السلطة الفلسطينية وإجبار إسرائيل على ممارسة دورها كسلطة احتلالية أمام العالم وعدم الاختباء وراء السلطة الفلسطينية؛ (5) تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على نحو يشمل كل الشعب الفلسطيني (داخل أراضي الـ 48 وأراضي الـ 67)، وهذا هو الرد الوحيد على محاولة تفكيك الشعب طبعاً. الوحدة الوطنية لا تكون بأي ثمن بل ضمن الحفاظ على الثوابت الوطنية الفلسطينية لا على حسابها؛ (6) العودة إلى المقاومة بأوجهها كافة، (7) عدّ مفهوم الاحتلال الهادئ العدو الأكبر للفلسطينيين، فقد ظهر مصطلح الاحتلال الهادئ عندما وصفنا الإسرائيليين قبل ثورة العمل الفدائي والانتفاضة حيث قال الإسرائيليون ذلك عنه.

ورقة عمل (2)
نحو برنامج للمواجهة التي لا بديل منها

سيف دعنا

عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة ويسكونسون ـ الولايات المتحدة.

في السنوات الأخيرة انصبّ اهتمامي الأساسي على محاولة الإفادة من علم الاستعمار المقارن وتحديد نوع الطبيعة الاستيطانية للمشروع الصهيوني واختلافه عن أنواع الاستيطان والاستعمار الأخرى، بمعنى أن تحديد طبيعة العدو وفهمها هما أمر أساسي في تحديد استراتيجيات المواجهة. سآتي على ذكر الطبيعة الخاصة بالمشروع الاستيطاني الصهيوني، ولكن ما يخيفني بالأساس هو التركيز على منهجية صفقة القرن. أنا لا يهمني ماذا تقول الأطراف الفلسطينية حقيقة، سواء المعارضة حقاً أو المعارضة فقط أمام الإعلام. ما يهمني هو التجربة، وبالتالي أكثر ما كان يخيفني من قراءة التاريخ هو ما يسمى الاقتصاد السياسي للخراب الأيديولوجي، بمعنى أنه كان هناك على الدوام تأسيس بنى اقتصادية لخلق مسارات سياسية، وهذا تحديداً ما يحدث في صفقة القرن. وإحدى تبعات هذه البنى الاقتصادية التي تؤسس لمسارات سياسية كانت خراباً في العقول وخراباً أيديولوجياً.

ما دفعني إلى التركيز على الاقتصاد السياسي لتصفية القضية الفلسطينية ولخراب العقول تحديداً عدة قضايا. مثلاً، عملية التضامن مع الأسرى أو إضرابات الأسرى مؤخراً لم تكن دون المستوى المطلوب فقط بل كانت شبه معدومة. تضامن أهلنا في أراضي الـ 48 لا مع الأسرى فقط بل تحديداً أثناء العدوان على غزة. كلنا سعدنا بتظاهرة حيفا، ولكن ما خلف التظاهرة هو المخيف، فالنشطاء الفلسطينيون اضطروا إلى التظاهر في حيفا لأنهم لم يستطيعوا التظاهر والتضامن داخل مناطقهم في داخل أراضي الـ 48، هذا عدا عن رام الله والحدود التي يمكن أن يُسمح لهم فيها بالتضامن مع غزة. فعلى الرغم من أن تظاهرة حيفا أظهرت تضامناً ووحدة لشعبنا، فهي كانت في الحقيقة مؤشر خراب؛ كانت هناك منهجية دائمة قادت إلى خراب أيديولوجي قاد إلى سيادة نظام مفاهيمي استعماري عند الشعب الفلسطيني، سواء كان ذلك مقصوداً لدى البعض أم لم يكن. من جهة أخرى، كلنا يذكر ما حصل في حادثة النفق عام 1996، فقد حصل انتفاضة

لمجرد أن الصهاينة حاولوا الإقدام على فتح النفق. في حين أنه قبل أيام قام السفير الأمريكي دايفيد فريدمان بالاحتفال بافتتاح النفق ولم يحصل أي رد فعل شعبي. ما حصل بين عام 1993 واليوم هو ما قاد إلى خراب هائل على مستوى العقول والأيديولوجيا.

تقول سارة روي، أستاذة في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفرد، في دراستها حول قطاع غزة، إن اقتصاد قطاع غزة هو نموذج ممتاز حول كيف يمكن مستوى معيّناً من الازدهار أن يتحقق من دون أي تنمية اقتصادية. أنا في الحقيقة لم أتفاجأ عند قراءتي لدراستها، لأننا كباحثين فلسطينيين كنا قد وثقنا أن السياسة الاقتصادية الصهيونية في فلسطين المحتلة، وتحديداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ عام 1968 وحتى أوسلو عام 1993 قادت إلى تطورين متناقضين: تدمير البنية الاقتصادية أو القاعدة الاقتصادية داخل فلسطين وفي المقابل ارتفاع الدخل الفردي وتضاعفه داخل الضفة الغربية ليبلغ 1450 دولاراً عام 1993، أي عدة أضعاف ما كان عليه حين وقع الاحتلال عام 1967، بحيث رُبط الاقتصاد الفلسطيني أو حياة الفلسطيني الاقتصادية بالمشروع الصهيوني، وبالتالي عمل جزء كبير من اليد العاملة الفلسطينية في داخل الكيان الصهيوني بأجور مرتفعة. أما التبعات الأساسية لهذه السياسة منذ عام 1968، أي مباشرة بعد الاحتلال، إلى عام 1993، فكانت تأهيل بعض قطاعات أو شرائح الشعب الفلسطيني وتحديداً تأهيل النخبة وربطها بنيوياً ومصلحياً بالمشروع الصهيوني في فلسطين، وهذا ما قاد إلى الخراب الأيديولوجي والتحول من اعتبار الكيان الصهيوني عدواً وجودياً كما هو في الحقيقة، إلى كونه مجرد جار وفق البعض، وهذا أدى إلى ضعف التضامن مع الأسرى ومنع الفلسطينيين داخل أراضي الـ 48 من التضامن مع غزة... إلخ.

هذه إحدى القضايا الخطيرة جداً التي نعرفها بالأرقام والتفاصيل؛ فما حصل في الصناعة والزراعة في الضفة الغربية وغزة منذ عام 1968 حتى أوسلو هو بالضبط ما أسس لأوسلو، أي أن أوسلو لم تحدث فجأة ولم تكن كالصاعقة في سماء صافية كما كان يقال، بل تم التأسيس لها، وهذا المشروع في الحقيقة موجود منذ البداية. هناك إحصاءات أخرى تشير إلى أن الموقف لدى بعض الشرائح في الضفة الغربية تحديداً في هذه المرحلة من الكيان الصهيوني كان أقل حدة من مواقف الفلسطينيين خارج فلسطين أو في غزة أو حتى في أراضي الـ 48، بسبب المسار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال وقاد إلى خراب العقول الذي تضاعف أكثر فأكثر بعد أوسلو، وقد كتبت عن ذلك في التقرير العربي للتنمية للضفة الغربية وغزة لسنة 2017.

باختصار شديد، منهجية هذه السياسة مجربة وفعّالة، وهي تأسيس بنية اقتصادية، وهنا تكمن أهمية ورشة البحرين التي تؤسس لمسار سياسي تصفوي يتضمن في ما يتضمن تخريب العقول أو الخراب الأيديولوجي، هذه هي القضية الأساسية. كان يُفترض بالثورة الفلسطينية منذ البداية التركيز على مسألة بسيطة وهي أنه من أجل مقاومة الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين عليها بالضرورة فهم طبيعة العدو؛ فلا يمكن تحديد استراتيجيات المواجهة والمقاومة من دون فهم طبيعة العدو.

في علم الاستعمار الاستيطاني، هناك 3 أنواع من الاستعمار الاستيطاني: (1) المستوطنة المختلطة، كما حصل في جنوب أفريقيا، ودائماً ما أشدد أن فلسطين ليست جنوب أفريقيا،

وبالتالي مخطئ من يعتقد أنه في إمكاننا استخدام استراتيجيات المواجهة التي حصلت في جنوب أفريقيا وانتصارنا. هذا نوع مختلف من الاستيطان يتميز بالسيطرة على الأرض واستغلال العمل. هم سيطروا على الأرض في جنوب أفريقيا واستغلوا عمل الأفارقة هناك. (2) المستوطنة المزرعة كما حصل في هايتي، حيث تتم السيطرة على الأرض واستيراد العمل، فاستوردوا المستعبَدين من أفريقيا بعدما قاموا بتصفية السكان الأصليين. (3) النموذج الثالث الذي يتميز به الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، والذي يأخذ في النظر ما يحدث للسكان الأصليين ـ نيوزلندا وأستراليا ـ من حيث تأسيس المستوطنة الصافية والنقية التي تتميز بالسيطرة على الأرض أو استعمار الأرض والعمل.

هنا تكمن أهمية المنهجية التي تفسر شعارات عبرنة العمل، والبضاعة اليهودية والزراعة اليهودية ومنع الفلسطينيين... وغيرها من المظاهر. حتى في وثائق الوكالة الصهيونية الأولى، يوجد تفصيل حول موضوع تأجير الأراضي ومنع استخدام العرب في العمل. في هذه المنهجية في التاريخ، من يُطرد من العمل أو الاقتصاد يُطرد من التاريخ وبالتالي يمكن تصفيته وارتكاب المجازر والتطهير العرقي في حقه، وهو ما حصل منذ البداية، مثل تنظيف الأرض من أجل الزراعة؛ فالأمر أشبه بالتخلص من مكونات الأرض الطبيعية من أجل تحديث المكان. وهذا أمر خطير جداً، هذا النوع من الاستعمار الاستيطاني متميز بأنه اقتلاع ونفي لوجود الطرف الآخر. وبالتالي أنا عادة أميل إلى عدم استخدام مفهوم عبد الوهاب المسيري «استيطان استعماري استحلالي»، والسبب هو أنه مفهوم توصيفي ليس فيه بعدٌ تحليليٌّ، مفهوم المستوطنة الصافية والنقية هنا تربط بين الأرض والعمل. فالعمل هو الوظيفة الأساسية هنا. لهذا السبب قلت إن البنية الاقتصادية تستخدم واستخدمت منذ البداية لاقتلاع جذور شعبنا من الوجود كلياً ونُفينا. ليس غريباً اليوم أنهم يتحدثون عن قانون القومية الصهيوني، فهو نتاج طبيعة هذه المستعمرة وبنيتها، فهي قائمة على السيطرة على الأرض والعمل منذ البداية. كان هناك مشروع لبن غوريون يقول إنه من دون طبقة عاملة إسرائيلية لن تكون هناك إسرائيل، وبالتالي يجب طرد العرب من الاقتصاد وهو حقيقة ما حصل حتى عام 1948. وبعد 1948 وتحديداً بعد 1967 بدأت الاستراتيجية الجديدة، وهي التأهيل، أي خراب العقول عبر استخدام الاقتصاد. هذه الاستراتيجية محددة منذ البداية، فهم يستخدمون المنهجية نفسها منذ أكثر من قرن.

بناء على ما حصل وعلى طريقة إدارة المواجهة الفلسطينية، هناك مشاريع حتى منظمة التحرير قامت بها، قادت أكثر إلى التفكيك بدلاً من قيامنا فلسطينيين وعرباً كمقاومين لوجود الكيان الصهيوني.

وبالتالي لم يتوقف الأمر على منع تأهيل شرائح معيّنة وربطها مصلحياً وبنيوياً بالمشروع الصهيوني، وبالتالي هم يدافعون عن المشروع الصهيوني الآن ولهم مصلحة فيه. كاد يكون أحد أهم أهداف منظمة التحرير هو العمل على تفكيك العلاقة الكولونيالية، لكن ما حصل للأسف هو أن مشاريع المنظمة كانت على نمط **مشروع صامد**، الذي أُنفق عليه مئات ملايين الدولارات، وكانت في الحقيقة جزءاً من البنية، بمعنى أن ما قامت منظمة التحرير بتمويله بمئات الملايين من الدولارات تحت عنوان **مشروع صامد**، وهو اسم يوحي بأننا ندعم وجود الشعب الفلسطيني، كان إحدى أهم الأدوات التي أسست لأوسلو وأسست لهذا المسار الاقتصادي وساهمت فيه.

ومن خلال مراجعتنا للتجربة الفلسطينية ومحاولة إعادة قراءتها وفق منهجية **رأساً على عقب** أو وفق منهجية بندكت أندرسون بأن تتم كتابة التاريخ انطلاقاً من المستقبل وتفسير الماضي بالمستقبل، أي أن نبدأ بأوسلو لنفهم النكبة لا العكس، يكون لدينا سردية عن الثورة لا تتوافق مع النتائج، المطلوب إعادة تركيب السردية لا وفقاً للرغبات ولكن وفق النتيجة، وبالتالي إذا ما قمنا بذلك وفق منهجية **رأساً على عقب** أو المنهجية العكسية، يمكن ملاحظة أين كانت الأخطاء. وقد وضعت استنتاجي في دراسة مطولة نشرتها في أحد الكتب، **الأدوات الفلسطينية الموجودة غير مؤهلة**؛ وأنا أتحدث عن الأدوات التنظيمية كافة بدءاً من منظمة التحرير وانتهاءً بحماس، جميعها غير مؤهلة، سواء فكرياً أو سياسياً. في الحقيقة هناك مجال للحديث عن الموضوع السياسي وهو إحدى القضايا التي استنتجها إقبال أحمد بعد لقائه بياسر عرفات سنة 1972، أن القادة الفلسطينيين لا يعرفون السياسة. عندما نتحدث عن مهارة ياسر عرفات وتشبيهه بالثعلب فنحن هنا نتحدث عن مؤامرات، لا عن السياسة بمعنى علم السياسة. لم يكن للفلسطينيين أي تجربة، وعلى أي حال هناك إشكالية لهذا الأمر في التاريخ العربي على عكس التاريخ الغربي، وهي أنه ليس في تاريخنا الكثير من السياسة. وفق هذه الرؤية، هذه الأدوات غير مؤهلة، لا للتحرير فقط بل حتى للمواجهة أيضاً. هذه إحدى القضايا التي يمكن استنتاجها. يمكن الاستناد أيضاً إلى نماذج عرفتها شعوب أخرى واجهت القضية نفسها ووصلت إلى نتيجة أن أدواتها القيادية غير مؤهلة لقيادة التغيير.

النموذج **الأول** كان في الجزائر، حين أصر مصالي الحاج وحركة الانتقال الديمقراطي على الخيار السياسي في مواجهة فرنسا، التقت المجموعة التي أصبحت تسمى **مجموعة 22** التاريخية وتمردت على قيادة مصالي الحاج وأعلنت في 1 تشرين الثاني/نوفمبر تأسيس جبهة التحرير الوطني وانطلقت. وبعد 6 سنوات فقط من تبني الاستراتيجية الشاملة للمقاومة التي كان جوهرها الأساسي المواجهة والمقاومة، حصلت الجزائر على الاستقلال. كانت الجزائر على وشك أن تضيع وكانوا يعيشون الظروف نفسها التي نعيشها الآن. سأقرأ جزء من البيان الذي صدر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر في الجزائر:

«وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحاً ظناً منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً، رأت مجموعة من الشبان المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين...».

اللافت للنظر في تجربة الجزائر أنه حصل انقسام بين اللجنة المركزية والانفصاليين تقريباً مثل فتح وحماس اليوم، وحين فشلت المجموعة التي تألفت وبدأت أصلاً لمحاولة إعادة الوحدة

للحركة الوطنية الجزائرية، قرروا إطلاق ذلك. كيف فهمنا مثلاً في فلسطين أنه في إمكاننا تغيير الرأي العام الغربي، لم نعمل على استراتيجية للتعامل مع الشعوب في الغرب أو في كل العالم، ولكن كان عندنا عمل دبلوماسي يستهدف الحكومات، والحكومات لا تغير رأيها، أو على الأقل يصعب ذلك كثيراً.

نموذج آخر يشبه تجبرتنا هو التجربة الإيرلندية. حتى عام 1969 أصرت قيادة ما سمي لاحقاً الجيش الجمهوري الرسمي على الخيار السياسي أيضاً، وفي مؤتمرهم في كانون الأول/ديسمبر 1969 حصل شيء مشابه لما حصل في الجزائر، بمعنى أنه تم التوصُّل إلى الاستنتاج أن الجيش لم يكن باستطاعته حتى حماية الكاثوليك في إيرلندا الشمالية من القتل اليومي والاضطهاد بغض النظر عما حدث في **اتفاقية بلفاست** (اتفاقية الجمعة العظيمة) التي هي نفسها اتفاقية أوسلو، فحتى هذه الحقوق القليلة التي حصلوا عليها ما كانت لتحصل لولا الخروج الجماعي من المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر 1969 بقيادة جيري آدامز وإعلان قيام الجيش الجمهوري المؤقت الذي تبنّى عملياً الكفاح المسلح والمقاومة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني.

هذه النماذج توضح لنا أن هناك شعوباً أدركت أن نموذج القيادة الاستراتيجية المعمول به لا ينفع، وكان عليها الخروج من ذلك. ما أود الإشارة إليه هو أنني لا أؤمن بحتمية التاريخ ولا أؤمن بأن التاريخ يختزل مساراً أو معنى، ولا يمكننا التخيّل بالضرورة أن الفلسطينيين سيقومون بما قام به الجزائريون والإيرلنديون، التاريخ مسار يُصنع عبر القوى والصراعات البشرية، وما لم يكن هناك تخطيط لن يكون هناك خيار آخر. القضية الأساسية في اعتقادي أن المطلوب الآن ليس صوغ استراتيجية مواجهة شاملة فقط، بل وجود قوة حقيقية، بمعنى أن كل شيء سيتغير إذا كان هناك فعل على الأرض. وكما قلت، ما يخيفني هو الخراب الأيديولوجي وخراب العقول، يمكن الفعل أن يقوم على عكس ذلك تماماً في مدة قصيرة ووقت قليل. كما يجب التركيز على البعد الاقتصادي والبنى الاقتصادية لتفكيك العلاقات الكولونيالية، كان بودي أن ألقي الضوء على اتفاقية أو بروتوكول باريس التي وقعها محمد دحلان بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني، فلولا هذه الاتفاقية لما كان حصل كل ما حصل، بل تم التأسيس بوعي لما حصل. ما نراه في اتفاقية باريس هو **أولاً**، عدم تحديد أي نوع من الحدود السياسية والجغرافية والاقتصادية والأمنية، من كان يتحدث عن دولة على الأقل حتى لو قبلنا بمشروع دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فالاتفاقية لا يوجد فيها أي نوع من الحدود، وهو ما يجعل الاتفاقية مجرد استمرار للمرحلة السابقة منذ عام 1967 لغاية عام 1993. **ثانياً**، كان هناك غياب كامل لأي سياسة مالية، التي هي في الحقيقة المدخل لكل ما نتحدث عنه من صراع بين الشمال والجنوب وهيمنة الليبرالية على العالم. تسريب الفائض، كل الفائض من دول العالم الثالث أو دول الجنوب إلى مراكز النظام الرأسمالي في الشمال يحدث عبر آليات اقتصادية، حيث يتم نهب العالم عبر الآليات التي تطبق تماماً في الحالة الفلسطينية. وهناك غياب تام لسياسة مالية وعملة وطنية مستقلة، كما تم النص على ذلك بالحرف في بروتوكول باريس، هذا التركيب يجعل من إمكان قطع العلاقات مع القوى الكولونيالية شبه مستحيل، بمعنى أن ما قاموا بتوقيعه يعمل على تأبيد ما كان يحصل بدلاً من أن يكون العكس. فعوضاً من قطع العلاقات بالقوى الكولونيالية، عززوا ما نتج من علاقات كولونيالية وبالتالي استمروا في تأهيل شرائح معينة وربطها مصلحياً وبنيوياً بالكيان الصهيوني وخراب العقول.

اللافت للنظر هنا عدم وجود تكافؤ في القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما يجعل أي خلاف على تفسير البنود وفق اتفاقية باريس خاضعاً للقوة، فالغريب أنهم يتحدثون عن أنه في حال رفض أي طرف من الأطراف أي ممارسة أو بند فلن يتم تنفيذه. مثلاً يمكن الكيان الصهيوني بموجب اتفاقية باريس أن يمنع العمالة الفلسطينية، طبعاً أنا لست مؤيداً للعمالة الفلسطينية في إسرائيل ولكنني لا أملك حلاً للمسألة. وهو ما يقوم به أحياناً. المضحك أنهم يعطون الفلسطينيين الحق نفسه، وكأن الإسرائيليين يعملون داخل مناطق السلطة الفلسطينية. الأهم في كل ذلك أنه لا مفر بعد كل المراجعة من اعتبار اتفاقية باريس نتاجاً لقرار سياسي، هذا ليس كلامي بل كلام يوسف الصايغ الذي أشرف على المفاوضات والذي استقال منها 3 مرات وأُجبر على العودة. فالأمر نتاج اتفاق سياسي وليس اقتصادياً، ولكن هذا فيه استمرار لخراب العقول. أنا طرحت نموذجَي الجزائر وأيرلندا، كما قلت إن المنهجية المتبعة منذ أكثر من قرن هي كيف يتم استيلاد منظومة مفاهيمية استعمارية في سياق اقتصاد سياسي محدد. مثلاً ماجد كيالي يتحدث عن صيغة زائفة هي نتاج لهذه المنظومة داخل أراضي الـ 48 وأن الكيان الصهيوني أشاع فكرة أن القيادة السياسية للجماهير العربية في الـ 48 تركز على السياسة وتتجاهل حقوقهم وحياتهم اليومية. وهكذا بدأت البلديات والمجالس المحلية بالتركيز على الحقوق. هدف القيادة السياسية الفلسطينية أصبح تكذيب الكيان الصهيوني والدعاية الصهيونية بينما لا نركز على السياسة ونستثني الداخل، فباتوا يركزون على الحياة اليومية واستثنوا السياسة، لهذا رأينا ضعف التضامن مع غزة. في الحقيقة، وفي المنطق، هذه ثنائية زائفة لأنه لا يوجد تناقض بين العمل على تحسين ظروف حياة أهلنا في الـ 48 وفي الوقت نفسه التضامن مع غزة أو التركيز على البعد السياسي. هناك جدلية وتطابق بين الهدفين. لذلك كما قلت، ما طرحته من نموذجَي أيرلندا والجزائر هو ما أرى فيه الخيار والحل، ليس على مستوى ضرورة صوغ استراتيجية شاملة، تستند إلى المنهجية نفسها. نحن بحاجة إلى منهجية مضادة تتضمن أيضاً التركيز على هذا المنهج السياسي للخراب، ونحتاج إلى اقتصاد سياسي للمقاومة. هذه قضية مركزية ومحورية، ولكن أعتقد أن القضية الأهم هي أنه واهم من يعتقد أن أي من الأدوات الموجودة الآن لديها القدرة على المواجهة ومؤهلة لها. وبالتالي استنتاجي النهائي قريب مما استنتجه محمد بوضياف في الجزائر حين حصلت **العشرية السوداء** في بدايتها، كان تعليقه بالحرف وتقييمه لما حصل، أن بداية الجزائر كدولة وليس كثورة بعد انتصارهم، كانت بداية زائفة ومزورة، بمعنى أن النموذج الذي تم تبنيه في بناء الدولة الجزائرية قاد الاقتصاد إلى العشرية السوداء التي لم تنفجر إلا بعد تراكم السياسات التي بدأت مباشرة مع تسلُّم بن بلّا ولاحقاً بومدين قيادة الجزائر.

الأمر في فلسطين ليس مثل الجزائر، فلم نحرر وطننا ثم بدأنا بداية زائفة في بناء دولة على كل فلسطين. الحقيقة هي أن الثورة الفلسطينية نفسها بدأت بداية زائفة. كان لدينا ثوار ولم يكن لدينا ثورة، هذا استنتاجي على الأقل. مؤلم أن نقول ذلك، كان لدينا ثوار وشعب على استعداد للتضحية بكل شيء، ولكن لم يكن لدينا ثورة بالمعنى الذي حصل في الجزائر مثلاً، ثورة عرفت العدو وصاغت استراتيجيات بناء على طبيعة هذا العدو. كان لدينا أهداف محددة، عدا عن الفشل في السياسة كما قلت وعدم فهم معنى السياسة. مثلاً أن تخاطب الشعوب بدلاً من الحكومات في أمريكا، لأن اللوبي قوي وتتخيل أنك لا تستطيع مواجهة الدعاية الصهيونية، فأنت لم تجرب أصلاً

ولم تؤسس بنية للتعامل مع الشعوب في الخارج، بل أسست فقط بنية دبلوماسية للتعامل مع الحكومات. كان الهدف الفلسطيني هو بناء دولة، على الأقل منذ عام 74 (أو ربما منذ عام 58، مع صدور العدد الثاني من **مجلة فلسطيننا** والمقال الافتتاحي لخالد الحسن الذي دعا إلى تأسيس دولة في الضفة الغربية والقطاع، قبل انطلاق حركة فتح). كان المشروع مشروع دولة أو مشروع سلطة في الضفة والقطاع، وعلى هذا الأساس تم صوغ كل الاستراتيجيات. لم تكن توجد ثورة لتحرير فلسطين منذ البداية. كان هناك ثوار، وقادة على قناعة عقائدية أنه يجب تحرير كل شبر من أرض فلسطين وأنهم يعملون على ذلك، ولكن المسارات التي اتخذتها الثورة وعدم تأسيس منهجية مضادة لما كان يحدث في الطرف الآخر، هي ما أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه الآن.

المطلوب بداية جديدة كلياً، هذا لا يعني استبدال الأشخاص، أنا أتحدث عن الثورة بالمعنى التاريخي والفلسفي، نحن لدينا شعب عظيم ومقاوم على استعداد للتضحية ولدينا أمة عربية عظيمة لديها الاستعداد لنصرتنا والتضامن، وحتى القتال، معنا، كما حصل على طول التاريخ، ولكن إذا أردنا أن نستمر بما هو موجود، أعتقد أن هذا يضعنا في خطر شديد، وهو أن نخسر فلسطين فعلاً. يجب أن تكون هناك بداية جديدة برؤية جديدة تستفيد من التجارب السابقة كما حصل في الجزائر وإيرلندا، ويمكن أن أذكر عشرات الأمثلة. ليس علينا أن نخترع العجلة، فهي موجودة، والعجلة موجودة في رام الله وفي الخليل ولم تذهب إلى أي مكان، علينا فقط أن نقوم بذلك. أتمنى أن أسمع قريباً بما يشبه **مجموعة 22** التاريخية الفلسطينية على طريقة ما حصل في الجزائر.

المناقشات

1 ـ لونا أبو سويرح

الحقيقة أن ما أوجزه لبيب قمحاوي في أربعة أو خمسة محاور هو أوضح وأعمق وأكثر دقة مما يتم تداوله في المؤتمرات الشعبية أو السياسية أو المؤتمرات الخطابية التي بقينا لمدة شهر ونصف الشهر ندور في فلكها، وهي خطابات تخلو من أي برنامج عمل واضح. أعتقد أننا جميعاً نتفق أن نهج المقاومة والتمسك بكل فلسطين هما من الثوابت التي لا نقاش حولها. كذلك اتفق مع ما ذكره سيف دعنا أن الأمر يبدو صعباً في ظل الوضع الفلسطيني والعربي. فالمفروض أن تكون الرؤية الاستراتيجية للمواجهة وأدوات عملها موجودة منذ ما قبل أوسلو.

2 ـ ماهر الطاهر

لا شك في أن ما طرحه قمحاوي مهم جداً وقد استفدنا منه إلى حد عميق. لكن ضمن إطار الصورة التي طرحها لبيب حول سؤال صفقة القرن، هناك خصوصية ما تتعلق بموضوع الأردن والوجود الفلسطيني فيه. ما هو تصورك تجاه الحالة الأردنية، فالأردن ككيان، سواء على مستوى الشعب، الشرق الأردنيين والفلسطينيين، أو على مستوى النظام، يعيش قلقاً شديداً. في رأيك ما هو دور الأردن في الصفقة؟ وما هو مستقبل الأردن؟ هل هناك حل على حساب الكيان الأردني ككل؟ وعلى حساب دوره ومستقبله، فهو له خصوصية تختلف عن أي بلد عربي آخر؟

3 ـ لبيب قمحاوي

من دون شك أن موضوع الأردن مهم ومصيري أكثر من أي بلد عربي آخر بحكم الواقع الجيوسياسي، وبحكم وجود عدد كبير من الفلسطينيين داخل الأردن. لكن توجد خطورة في

مداخل ومخارج يملكها الأردن حصراً قد تسهل كثيراً تطبيق الأهداف الإسرائيلية من صفقة القرن. مثلاً إذا صدر حكم من محكمة دستورية في الأردن يقضي بأن قرار فك الارتباط غير دستوري، وهو أصلاً غير دستوري، فيصبح كل الفلسطينيين في الضفة الغربية أردنيين، ويتحولون من مواطنين إلى مقيمين. وحتى لو هم لم يعترفوا بذلك، فإسرائيل ستمتلك ورقة تفيد بأن هؤلاء باتوا أردنيين، وهذا يعني أن كل فلسطيني في الداخل أصبح مواطناً أردنياً مقيماً في فلسطين. نحن كنا نبهنا منذ البداية إلى عدم إعطاء الفلسطينيين المقيمين في القدس جنسيات أردنية وسحب جوازات من سبق أن أعطي هذه الجنسية، كي لا تقوم إسرائيل بإخراجهم من القدس على أساس جنسيتهم الأردنية؛ بينما لا يمكن لإسرائيل إخراج الفلسطينيين بالقوة لأن ذلك يصبح عملية ترحيل. لذلك خصوصية الوضع الأردني خطيرة جداً، ولكن تلك الخطورة تتوقف على نيّات النظام. إذاً نحن نتكلم على وضع دقيق جداً يتطلب الانتباه كي لا نسهّل مهمة إسرائيل في التخلص من الشعب الفلسطيني. وهناك من يرى ضرورة إلغاء إمكان مطالبة الأردن بحقه في أرض عام 67 على أنها أرض أردنية.

4 ـ منى سكرية

لدي سؤالان للدكتور سيف دعنا: **الأول**، هو أنه يرى أن الأدوات والقوى الحالية على الساحة الفلسطينية غير مؤهلة لتحرير فلسطين، وواضح جداً أنها ليست غير مؤهلة فقط، بل إن الأمور هي أسوأ مما كانت عليه قبل اتفاق أوسلو في ظل هذا الانقسام الفلسطيني والصمت الفلسطيني في الضفة وغزة وأراضي 48، وحتى في الشتات ليس هناك مبادرات تدعو إلى التفاؤل. في ظل هذا الوضع، ومع تماهي معظم الأنظمة العربية مع إسرائيل ودخولها في مشاريع لتمرير صفقة القرن رغم كل مخاطرها، ومع الحصار الأمريكي على إيران في ظل الصمت الأوروبي والموقف الروسي، وصولاً إلى حصار المقاومة في لبنان. ما تصورك للوضع إذا استمرت الأمور على هذه الحال من دون حصول مفاجآت؟ السؤال **الثاني**، نلاحظ دائماً أن الشعب الفلسطيني منذ العشرينيات وقبل نكبة الـ 48 متماهٍ مع قيادته، سواء كانت ظالمة أو عادلة، إلى درجة أنها تأخذه إلى أوسلو فيذهب وتذهب كل التضحيات سدى. شعب عظيم يقدم شهداء مقابل قيادة تبددها بمغامرة أو بتصريح أو بهيصة زائفة، وتنتهي الأمور. 70 سنة والأمور في حالة ركود، ما تفسيرك النفسي أو الاجتماعي للشعب الفلسطيني، هل هي عصبية خلف قيادته أم عدم وجود نضج ووعي سياسي لخطورة الوضع الذي هو فيه أم أن الظروف أقوى منه؟

5 ـ حيان حيدر

ما سمعناه في هذه الأيام الأخيرة حول صفقة القرن ومناقشتنا ما حصل ويحصل أمر جيد، ولكن ما يخرج منا يتم اعتماده من جانب رجال السياسة وأصحاب القرار لأخذنا إلى مكان آخر. منذ مئة سنة وبدلاً من التفكير خارج الصندوق أرى أن الجميع يفكر ضمن الصندوق نفسه، حيث يعود الجميع ليبدأ من المرحلة الأولى وينسى تاريخ النضال السياسي والأيديولوجي ويبدأ بورشة مالية واقتصادية. سؤالي **الثاني** هو ماذا حصل بأدوات المقاومة؟ هناك الكثير من الوسائل

للمقاومة، فكرية وأيديولوجية... إلخ، حتى تصل إلى العسكرة والقوة (التي هي الحاكمة اليوم لا الحق).

6 ـ صلاح صلاح

أنا أرى **أولاً** أن صفقة القرن قد تعني الدخول في المرحلة النهائية من تنفيذ المشروع الصهيوني بإقامة دولة إسرائيل على كل الأرض الفلسطينية، وأن تصبح إسرائيل جزءاً من المنطقة العربية. هذا ببساطة موضوع صفقة القرن. بهذا المعنى، فإن صفقة القرن تلغي أي حوار حول القضايا المؤجلة للمرحلة النهائية، مثل موضوعات المعتقلات وحق العودة والحدود والمياه... إلخ. الأمر **الآخر** في إطار صفقة القرن هو ما يجري تنفيذه الآن لناحية فتح الآفاق أمام إسرائيل لتكون جزءاً من دول المنطقة من خلال التطبيع والعلاقات والتنسيق الأمني والمناورات العسكرية المشتركة، وبالتالي أعتقد أنه من غير المستبعد أن نشهد بعد بعض الوقت مطالبة دول عربية بقبول إسرائيل عضواً في جامعة الدولة العربية. النقطة الأخيرة في صفقة القرن، أنا أعتقد أن الفلسطينيين لم يعودوا طرفاً بأي حوار في المرحلة المقبلة، فإسرائيل وأمريكا تجاوزتا موضوع الحوار مع الفلسطينيين، بعدما أخذتا ما تريدان منهم؛ حيث قال نتانياهو في آذار/مارس الماضي في أحد لقاءاته، نشكر القيادات الفلسطينية على فتح الخطوط أمامنا لفتح الحوارات والعلاقات مع الدول العربية، ولكن من الآن وصاعداً أنتم من عليكم الطلب منا المساعدة على إقامة العلاقات مع الدول العربية. الآن الفلسطينيون لم يعودوا طرفاً بأي موضوع سياسي. في الشق الآخر الذي يتعلق بالأداة، أعتقد أن هذا الذي يجب بذل جهد حوله.

الأزمة الحقيقية لعملية الانحراف بدأنا نعيشها في الساحة الفلسطينية حين ارتكبنا 3 جرائم، **الأولى** هي أن هناك طرفاً فلسطينياً قدم تنازلاً استراتيجياً عن القضية الفلسطينية بقبول اتفاق أوسلو، قبل هذا كنا كفلسطينيين نمر بصعوبات، في حقبة الانتداب البريطاني وكل ما رافقها من صعوبات واغتصاب واحتلال للأرض... إلخ؛ وبعد النكبة واجهنا أيضاً صعوبات، إذ كانت هناك مشاريع تسوية كثيرة، ولكن الناس كانوا يقاومون ولم يقدموا تنازلاً ولم يوقعوا الاستسلام. الأزمة الحقيقية هي عندما قام طرف فلسطيني بدخول المفاوضات والتسوية وقدم تنازلاً حول تقرير المصير.

الجريمة **الثانية** عندما تم التخلي عن برنامج سياسي يمثّل قاعدة واضحة محددة لـ «الوحدة الوطنية»، لم يعد هناك من برنامج سياسي يمثّل أرضاً مشتركة، وبات للجميع برنامجه السياسي الخاص. حتى كتلة منظمة التحرير الفلسطينية ليس لها برنامج. وفي غياب برنامج موحد يتم التشتت.

الجريمة **الثالثة** هي تخلينا عن مبدأ المقاومة، بغضّ النظر عما إذا كانت مقاومة مسلحة أو سياسية، حيث لا يعطي أحد للمقاومة السياسية حقها في مواجهة مسائل التوطين والتجنيس والتهجير وتصفية القضية الفلسطينية وموضوع اللاجئين، كما مررنا بموضوع حرب الانتفاضة التي اعتززنا بها واعتبرناها من إبداعات الشعب الفلسطيني، من حيث اختيار أساليب المواجهة والمقاومة.

7 ـ حسن نافعة

تكمن أهمية صفقة القرن في أنها صفقة كاشفة لأمور كثيرة، فهي **أولاً** كاشفة لطبيعة المشروع الصهيوني وغاياته وأهدافه. لكنها كاشفة أيضاً لطبيعة الحركة الوطنية الفلسطينية ومسارها وتعثرها وإخفاقاتها، وكذلك لطبيعة الحركة القومية العربية ومسارها وتعثرها وإخفاقاتها، ولطبيعة الحركة الإسلامية وإخفاقاتها أيضاً. هذا يعني أن لدينا الآن مشروعاً ينتصر ويحقق إنجازات يومية، وهو الآن في المرحلة التي يفترض أنها النهائية والتي يستطيع أن يفرض هذا المشروع فيها رغبته على الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية والحركة القومية العربية والحركة الإسلامية. لذلك، رغم عمق الطرح الذي حصل من جانب الإخوة لبيب قمحاوي وسيف دعنا، إنما أنا لم أرَ أي ربط بين البعد الفلسطيني والبعد القومي والبعد الإسلامي. ويخيل إليّ أن الإشكالية التي وقعت فيها الحركة الإسلامية هي نفسها الإشكالية الحاصلة في الوطن العربي كله، ألا وهي صراع الهويات. نحن لا نعاني انهياراً للمشروع الفلسطيني فقط، سواء كان يتمثل بالمقاومة أو بالسلطة، بل نحن نعاني أيضاً انهيار الدولة الوطنية في الوطن العربي وانهياراً للفكرة القومية والفكرة الإسلامية؛ وكل هذه الانهيارات متداخلة بعضها ببعض. لذلك فك هذا الارتباط مطلوب. أنا أفهم من طرح الأخ لبيب أن القضية الفلسطينية تهم الشعب الفلسطيني وهي قضية فلسطينية. كان هناك طرح يقضي بأن القضية الفلسطينية عربية، وهناك من يراها قضية مصرية، سواء من زاوية الأمن الوطني أو من زاوية الأمن القومي العربي، أو هي كما يسميها الإسلاميون أرض وقف إسلامي وبالتالي ليس من حق الفلسطينيين أن يدّعوا أنها قضيتهم الخاصة. إذا لم تحل هذه الإشكالية على المستوى الوطني والقومي والديني فسيكون هناك انهيار للدولة الوطنية الفلسطينية والدولة الوطنية في الوطن العربي ككل، لن تتحقق الوحدة العربية ولا الخلافة الإسلامية ولن يتحقق النصر للقضية الفلسطينية على الإطلاق.

الأمر الذي يجعل هذه المنطقة غير قادرة على الخروج من هذه الشرنقة هو وجود صراع الهويات والصراع الوطني والقومي والديني، وهذا الصراع موجود على مستوى الداخل الفلسطيني. فإذا لم تحل هذه الإشكالية في الداخل الفلسطيني من أجل تأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية الجامعة فهي تكون خالية من البعدين القومي والديني. في داخل فلسطين نفسها هناك طرح مقاوم لحماس وطرح مقاوم لآخرين، يرى أن القضية الفلسطينية تخص العالم الإسلامي وبالتالي يجب أن يرتبط المشروع التحرري الفلسطيني بالمشروع التحرري الإسلامي. هذه هي الإشكالية التي يتعين حلّها. في النهاية عدم القدرة على فك هذا الاشتباك سيؤدي إلى فراغ وطني وديني في الوطن العربي، بل سنصبح طوائف متصارعة (سني، شيعي، علوي... إلخ) وهذا بالضبط ما تبتغيه إسرائيل، التي لا تريد وجود دولة وطنية قوية في الوطن العربي، ولا تريد دولة وحدة عربية، كما ضربت القومية العربية، ولا تريد فكرة الخلافة. إن انتصارها يكمن في تحويلها كل ما هو قائم حولها إلى كيانات طائفية ومشروعات متناحرة.

8 ـ نافذ أبو حسنة

يبدو أن أجواء مناقشة صفقة القرن هي أقرب إلى الحالة البكائية، فالقدس ضاعت، وفلسطين كلها ضاعت... وغير ذلك من البكائيات. إذا ما أردنا تصديق هذا الكلام فالمفترض أننا نكون قد انتهينا منذ 70 سنة. هذا الكلام غير واقعي، وبصراحة، ما الفرق بين صفقة القرن ومشروع جونستون وغيره من المشاريع التي قدمت في الخمسينيات لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية؟ ماذا عن تظاهرات اللاجئين سنة 1955 الذين أسقطوا مشروع شمال سيناء وكان مشروعاً لاستملاك فلسطين؟ هذا الشعب الذي يُسقط المشاريع منذ سنة 1955، بل حتى منذ سنة 1949 حين كان حسني الزعيم يطرح مشروع التوطين، لماذا نجده اليوم عند صفقة القرن يبقى هادئاً؟ المبادرة التي يقدمها الأمريكان عادة في مشاريعهم نجدها اليوم بصيغة غامضة. ما هي صفقة القرن؟ أخذ 750 كلم من مصر لضمها إلى قطاع غزة؟ ولكن كيف سيُقْدم المصريون على هذا الأمر ويتنازلون عنه؟ ثم يقولون إنهم يريدون ضم الضفة الغربية ونقل السكان إلى الأردن، عند الملك عبد الله الذي يواجه أزمة هوية ومشروعية؟

تطغى أحياناً التهويلات الكبيرة على موضوع صفقة القرن وكأن كل شيء انتهى. أنا أرى أنه لم ينتهِ أي شيء وفلسطين لم تقف فيها المقاومة، ولا نزال ندخل في مواجهات مع العدو ونقوم بمسيرات احتجاجية وإرسال بالونات حارقة. اليوم هناك معادلة توسيع المواجهة، بمعنى أن البنية القائمة في فلسطين ليست منهارة إلى هذا الحد. أنا أتفق كثيراً مع جانب كبير من التحليل الذي قدمه سيف دعنا. ولكي أحسم الموقف، أرى أنه لا طريقة للمواجهة إلا عبر انتفاضة شعبية في الضفة، ومهما تم وضع برامج فلن تتم المصالحة أبداً. كما أن موضوع انقسام العرب والفلسطينيين قديم ويعود إلى سنة 1937 وهو ليس بالأمر الجديد، حيث هناك من يريد المقاومة وآخر يريد التسوية، وجميع الشعوب هكذا. ما تفضل به الأخ صلاح مهم، ولكن هذا ليس دليلاً على ضرورة انتظار أحد ما لفتح باب المصالحة من أجل إتمام الوحدة الوطنية. يمَكن أن نعمل الكثير من دون المصالحة، وهي ليست شرطاً. والدليل على ذلك فييتنام الشمالية والجنوبية واللجنة الثورية للوحدة والعمل والانفصاليين، كل ذلك كان موجوداً. هناك أمر يجب أن نكون واقعيين عند تناوله، هو أن موضوع إطلاق انتفاضة فلسطينية في الضفة لا يتطلب الكثير من التأملات ودراسة النماذج، وهنا أختلف مع سيف، فنحن قرأنا تجربة الجزائر بعمق، وأود تذكُّر عبد الناصر والتسلح ومشروع القرش، ودور الجزائر ودور تونس والمغرب. هذه كلها أمور يجب ملاحظتها عند التحدث عن تجارب حققت نجاحات. صحيح أن هناك لجاناً قررت خوض الصراع، لكنْ كانت هناك ظروف معينة ونظام قوى لم تتوافر لدينا. نحن كانت لدينا قيادة قصيرة النظر والنفس في الوقت نفسه، لكن الشعب الفلسطيني لا يزال لديه الكثير من الطاقات، ويمكن التعويل على الفلسطينيين والقوى المقاومة في الأمة إلى حين الوصول إلى تطور ما. باختصار، الانتفاضة وإدامة الاشتباك مع العدو هو الحل وليس هناك حلول أخرى.

9 ـ ماهر الطاهر

لا شك أننا بحاجة ماسة إلى مثل هذه اللقاءات الجدية التي يمكن أن يتخمض عنها شيء خاص في ظل المأزق العميق الذي تعيشه الساحتان الفلسطينية والعربية. قرأت مقالاً قبل بضعة أيام لشاب فلسطيني يفيد أنه ما دام العرب يريدون تصفية قضيتنا من خلال صفقة القرن ومؤتمر البحرين، فالقضية تغدو قضية فلسطينية ولا علاقة للعرب بها، هذا جوهر ما يقال. أعتقد أننا نحن أمام إشكاليات كبيرة، ولكن أظن أن هذا الموضوع ليس بقرار فلسطيني، حيث لا يمكننا كفلسطينيين القول إن هذه قضيتنا والقرار لا يمكن اتخاذه عربياً. موضوعياً هذه قضية عربية مرتبطة بمصالح الأمن القومي العربي، هذا الترابط بين القضية الفلسطينية والوضع العربي والمسألة القومية هو ترابط علمي موضوعي لا يقرر به أفراد أو جهات سياسية وما إلى ذلك، كما أنه ذو علاقة تاريخية وترابط عميق. أنا أوافق على ما قاله سيف حول حاجتنا إلى شيء عملي على الأرض، يمكن أن نقلب به المعادلات. ولكن نحن لدينا مشكلة كبرى تتعلق بالرؤية بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وحقيقة أن كلاً من الساحتين الفلسطينية والعربية تعانيان ضياعاً كبيراً. مثلاً نحن في الجبهة الشعبية تبنينا الهدف المرحلي سنة 1981 في المؤتمر العام للجبهة؛ تبنيناه على قاعدة أن هذا الهدف المرحلي مرتبط بإحكام بالهدف الاستراتيجي، وهذا يعني بالتالي أن لا يحصل اعتراف. لكن الهدف المرحلي المتمثل بالدولة يصبح خطوة على الطريق لتحرير كامل التراب. الآن هناك نقاش يتساءل هل كان هذا الخيار سليماً، هل هناك حاجة إلى طرح هدف مرحلي أم لم يكن هناك داع إليه نهائياً. أنا أتذكر أن جورج حبش لما أسسنا جبهة الرفض وكان رافضاً مسألة التسوية، كانوا يقولون له إن قطار التسوية جارف وإن الضفة سيتم الانسحاب منها، فهل ستعطيها للملك حسين؟ على أساس أنه أمر محسوم أن الضفة ستعود للفلسطينيين؛ فأجاب في مؤتمر صحافي وقال نضعها وديعة عند سورية، حتى هو توهم أن الإسرائيليين يمكن أن ينسحبوا من الضفة.

الوضع الفلسطيني الآن يحتاج إلى نقاش انطلاقاً من حيثية وضع رؤية. أنا موافق أن العمل الكفاحي يمكن أن يحقق اختراقاً، لكن نحن بحاجة إلى رؤية. هل الرؤية تحرير فلسطين، أي أن يكون لدينا برنامج لتحرير فلسطين من البحر إلى النهر؟ الآن هناك آراء بدأت تُطرح من أناس وطنيين جداً ترى أنه إذا ما طرحنا تحرير فلسطين وإزالة إسرائيل، فإن ما تبقى من مؤيدينا في العالم سيقفون في وجهنا ومع إسرائيل. وهذا سيخلق لنا مشكلة كبرى ويصبح العالم بأسره ضدنا. هل الخيار هو التكلم بالدولة الواحدة بمعنى إزالة إسرائيل أم بمعنى إقامة دولة يتعايش فيها الجميع لا إزالة إسرائيل؟ وهل هو هدف مرحلي مربوط بإحكام بالهدف الاستراتيجي، مثل الرؤية التي قدمناها؟ هل الحل دولتان لشعبين؟ هذا يحتاج إلى نقاش بالوضع الفلسطيني والعربي، حيث هناك خلاف حوله. يجب بلورة الرؤية الفلسطينية والعربية التي يمكن أن نسير فيها.

10 ـ لبيب قمحاوي

الشعب الفلسطيني لم يتماهَ مع قيادته منذ سنة 1948، وكان حريصاً على عدم تسليم أحد القيادة كي لا يتنازل. حين انطلق الكفاح المسلح واستولى أبو عمار على المنظمة، اعترف الشعب الفلسطيني لأول مرة أن لديه قيادة مخوّلة، ولم يتماهَ مطلقاً، وهناك ظلم شديد للشعب الفلسطيني. الأخ صلاح، أنا أوافق على كلامك وما تفضلت به، ولكن ثقافة المقاومة، أو ما نتج من المقاومة ونظام الكوتا (المحاصصة) واستعمال أبو عمار لسطوة المال للسيطرة على العمل، وأولويات أبو عمار التي لم تتغير على الإطلاق التي تمثّلت بأن يحكم لا بأن يحرر فلسطين؛ لا أعرف كيف لم تفهم بقية فصائل المقاومة أن هذا هو هدف أبو عمار، وبالتالي كانت أوسلو خياره الوحيد المنطقي بالنسبة إلى أهدافه. إذاً نحن يجب أن ننظر إلى تجربة المقاومة وكيف تم إجهاضها أولاً بأيدٍ فلسطينية بمخططات أبو عمار التي كانت فعلاً تصبو وتأمل أن يحكم هو فلسطين أو أي جزء منها بأي طريقة كانت. سيطرة المال العرفاتي أتت من خلال مال النفط. أبو عمار كان حريصاً على شراء الفصائل. تقييم هذه التجربة أساسي إذا ما أردنا الانطلاق إلى مرحلة ثانية.

أخي حسن نافعة، بكل احترام، عنواننا واضح. موضوع القضية الفلسطينية يحوي على الكثير من المحاور. كلامي كان دقيقاً جداً، في حال وجود تعارض بين الموقف الفلسطيني والموقف العربي، ففي أي موضوع استراتيجي مثل صفقة القرن وما يتمخض عنها، الأولوية تكون للموقف الفلسطيني، ويجب أن يُقطع الطريق على الدور العربي إذا كان ثمنه التنازل عن فلسطين. الآن هناك تعريفان يجب أن نتفق عليهما، النظام العربي هو الذي يحكم لا الجماهير العربية. والنظام العربي مع صفقة القرن، ويريد المضي بالصفقة حتى النهاية. وهذا يجب ألّا يؤدي إلى إرغام الفلسطينيين على القبول لكن محمود عباس لا يمكنه القيام بأي شيء خوفاً من الموقف الفلسطيني، هو مرغم وليس مخيَّراً في صفقة القرن. أنا أعلم أن محمود عباس خلال المحادثات بينه وبين كوشنر في عمان، كان يقول شيئاً ويفعل شيئاً آخر، فالكلام المتناقض بين ما هو داخل الأبواب وما هو خارجها ليس بموقف. هذا ما أود بحثه بدقة، وليس إعادة دراسة العلاقة بين القضية الفلسطينية والفلسطينيين والقومية والعروبة والخيار الإسلامي، هذه موضوعات مهمة أيضاً، ولكنها أمر آخر. بالنسبة إلى المحور الإقليمي، صفقة القرن ليست صفقة فلسطينية فقط، بل هي صفقة إقليمية أيضاً، هذا الكلام يجب أن نستوعبه. فإسرائيل ستأخذ فلسطين في مرحلة **أولى** ومن ثم تحكم الوطن العربي في مرحلة **ثانية**، ثم إقليم الشرق الأوسط في مرحلة **ثالثة**، ثم تركيا وإيران كمرحلة **نهائية**. الآن نجاح هذا الموضوع أو فشله أمر آخر، لكن أعتقد أن لا أحد في مأمن والكل في خطر. ما تفضل به ماهر الطاهر مهم جداً، ولكن أود التشديد على أنه ما لم نفكر خارج الصندوق فسنعلق في الصندوق. يجب أن يكون التفكير إبداعياً من دون أي محاولة للاتهام أو التخوين. ما تفضل به الأخ سيف من مقاربات، لا أتفق معها، وذلك لأن الظرف التاريخي والموضوعي يختلف بيننا وبين الجزائر وإيرلندا، ولكن يجب أن أقول أمراً مهماً حول موضوع العمالة. العمالة غير الماهرة والقذرة تكون من الفلسطينيين كي تكون العمالة المدربة والماهرة من اليهود، أي هناك طبقية وتمييز عنصري في التعامل مع خيار العمالة الفلسطينية،

فالفلسطينيون يعملون بنّائين أو في تنظيف المجاري... إلخ، أما الأعمال على المستوي الفكري فتعطى للإسرائيليين.

11 ـ سيف دعنا

للتوضيح فقط، أنا ذكرت في سياق الإشارة إلى النماذج الاستيطانية أننا لسنا في جنوب أفريقيا ولو كانت هي الحالة الأقرب إلى وضع فلسطين، وقلت إن تلك النماذج مختلفة؛ وأنا شدَّدت على فكرة فهم ماهية وطبيعة النموذج الاستيطاني الذي نتعامل معه. الهدف من الإشارة إلى نموذجَي إيرلندا والجزائر هو استحضار أزمة حركات التحرر الوطني وسبل الخروج بخيار محدد لمواجهة هذه الأزمة، لا لأننا مثلهم. بل العكس، فالنموذج الاستعماري الاستيطاني الذي نواجهه مختلف تماماً. ولكن في ألف باء الثورة، قلت إنه كان لدينا ثوار ولكن لم يكن لدينا ثورة، وإن الخطر الذي يخيفني استعمار العقل لا استعمار الأرض. لننظر إلى انتصار السيد حسن نصر الله في حرب تموز/يوليو 2006 بطريقة عبقرية حين قال في أحد مجالس عاشوراء، إن الروح هنا هزمت الروح هناك. وبالتالي ليست مشكلة المقاومة اللبنانية قضية صواريخ أساساً، بل قضية مقاوم. وقد أسس فرانز فانون لفلسفة ومفهوم خلق المقاوم والثائر بالتجربة، على أنها تتم في سياق كفاحي دام، المطلوب إعادة خلق الإنسان، فالثائر هو إنسان من نوع مختلف تماماً. وبالتالي مهمة الثورةً الأولى إعادة خلق الإنسان التي تتقاطع مع قضية الهويات، حيث لا تتم إلا في سياق دام وعنيف. وبالتالي لا يمكن مواجهة الاستعمار بمقاوم مهزوم وبعقل مستعمر، ولا يمكن إعادة ًخلق الإنسان الجديد إلا في سياق كفاحي ودام، ومن يعارض ذلك لا يريد خلق ثائر بل خلق مستعبَد ومطوَّع... إلخ. هذا ما دفعني إلى القول إنّ ثورتنا الفلسطينية كانت جاهلة إلى حد كبير، لأننا تجاهلنا كثيراً هذه القضية. في فييتنام، بدأت المقاومة بتسع وثلاثين قطعة سلاح في نهاية الأربعينيات، وانتصروا على فرنسا والولايات المتحدة لاحقاً. وفي إيرلندا بدأت المقاومة في كانون الأول/ديسمبر 1969 بعشر قطع سلاح فقط. لم يكن السلاح فقط هو المهم، بل الإنسان هو الأهم.

إن تجزئة الوطن العربي كانت إحدى أهم آليات الهيمنة الإمبريالية، فلسفة عبد الناصر الأساسية أنه في عصر الإمبراطوريات والكتل التاريخية الكبرى يتوجب أن نكون كتلة كبيرة لمواجهة الكتل الأخرى. وبالتالي هذه كانت فلسفته خلف الدائرتين العربية والإسلامية ولاحقاً دائرة العالم الثالث أو الجنوب. ما يهمني في هذا كله أن هناك قضية متعلقة بحالة العالم، فانهيار الدولة الوطنية الآن في الوطن العربي مرتبط بمرحلة تاريخية بدأت في نهاية السبعينيات تتمثل بفرض النموذج النيوليبرالي الذي قاد إلى تفكيك الدولة. ولكن ما نشهده الآن من تبعات تطبيق هذا النموذج، دايفيد هارلي يقول إن المؤرخين لهذه المرحلة يقولون باختصار شديد إن تطبيق هذا النموذج على مدى أربعين عاماً أعطانا عالماً آخر جديداً ومختلفاً، وربما يكون هذا أهم ما في النيوليبرالية. إن حالة العالم الجديد هذه تشير إلى قضية مهمة يجب الانتباه إليها، وهي أننا نعيش مرحلة عالم جديد أهم ما يميزها صعود القوميات. حتى ما يحصل في الولايات المتحدة وأوروبا، ربما تكون بعض القوميات لها نزعات أو مظاهر فاشية، ولكن في الحقيقة هذا خارج إرادة البشر. أنا كعالم اجتماع أميل أن أكون بنيوياً بعض الشيء، ولكن هذا ما تفيدنا به حالة العالم.

في خصوص قضية الخلاف حول المرحلية والاستراتيجيا التي تفضل بها ماهر الطاهر، والحل المرحلي والحل الاستراتيجي، أعتقد أن هذا كان له علاقة بالفشل في تطبيق ما ذكرته في القسم الأول؛ إنتاج الثائر وخلق الإنسان الجديد. فباعتقادي أنه لو كان هدف نموذج الثورة الفلسطينية منذ البداية خلق إنسان جديد، وهذا أمر لا يكون إلا في سياق دام وعنيف، ولو كان نموذجنا الطفل أنس العكاري ابن الشهيد ابراهيم العكاري، الذي قال لتلفزيون إسرائيلي «إما نحن وإما أنتم في هذا البلد»، ولو بدأنا الثورة بهذا المنطق وهذه القناعة لكانت النتائج مختلفة. من يبدأ ويفكر بثورة لتحرير مناطق الـ 67 ثم مناطق الـ 48 فالنتيجة واضحة أمامنا، الحل المرحلي الذي تم اقتراحه وتصويره كحل جذري في عام 1974 اتضح أنه حل مرحلي لتصفية القضية الفلسطينية لا لتحرير فلسطين. هذه قضية مهمة، علينا أن نبدأ ثورة جدية لا مزاح ولا مجاملة فيها، مثلاً تجربة هايتي كانت ثورة عظيمة ودامية جداً. هذا كيان استعماري استيطاني يستهدفنا ويريد إبادتنا، فمن يريد الثورة وتحرير وطنه وثم يبدأ بمفاهيم استراتيجية ومرحلية على طراز ما شهدناه من النقاط العشر سنة 1974، لن ينتهي إلا إلى ما انتهينا إليه.

12 ـ يوسف الصواني

تلخيصي المركّز لما قدمه لبيب قمحاوي حول ما هو معروف حتى الآن حول صفقة القرن يجعلني متفقاً تماماً مع ما قدمه سيف دعنا من أن اهداف صفقة القرن ليست جديدة. لا شيء جديد في الواقع، هذه صفقة متواصلة منذ قرن، ربما ما يحدث ويسوَّق له الآن من بعض الأنشطة بات يمكن تحقيقه بطابع يتوافق مع ما يمر به النظام العالمي اليوم، سواء كان في منطقتنا بوجه خاص أو على مستوى كوني. وهذا يعني، كما يقول البعض، إنها مرحلة كاشفة لا منشئة، بمعنى أنه لا جديد وأن كل ما هو جديد نعرفه، أي استهداف الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه وإضفاء الشرعية الدائمة على الكيان الصهيوني، وحصوله على دور ما له ضمن هذا النظام الدولي القائم بصورة أو بأخرى. التحليل البنيوي الذي قدمه سيف دعنا يبين لنا المراحل في تطبيق هذه الخطة القديمة الجديدة، وعطالة فكرية من نوع ما، لها جذورها ليس في الفكر الفلسطيني فقط بل في الفكر العربي أيضاً، من حيث التعامل مع كل القضايا المتعلقة بالعرب وعلاقتهم بالآخرين ونظرتهم إلى أنفسهم وتراثهم وإلى الآخر. هذه العطالة الفكرية لا يحلّها مجرد الركون إلى السياسة، فالسياسة كما يتم تعريفها في العلوم الإنسانية هي فن الممكن. وبما أننا نتحدث عن فن الممكن ربما نضطر إلى تبني خيارات لا تتفق مع تصورنا لأنفسنا وعلاقتنا بالآخرين أو إلى درجة الخطر الذي نتصوره. أخطر ما في الصفقة في تقديري، أنها تفرض أجندة تعميق هذه العطالة الفكرية، وبخاصة العربية بالدرجة الأولى، حيث تفرض على العقل العربي أجندة يسير وراءها على نحو أعمى.

أعتقد أن مسألة سؤال ما العمل متعلق بخيار استراتيجي، إما من زاوية السياسة وإما من زاوية وجودية تتفق مع التحليل البنيوي الذي قدمه سيف دعنا. هل سيكون الهدف المحدد كلياً وجودياً بهذا المعنى (إما نحن وإما الصهاينة) أم أن المسألة سياسية وبالتالي كل الخيارات متاحة ومفتوحة، من ضمنها الحلول الجزئية وهناك الكثير من النماذج على هذا الصعيد. ما ذكره سيف دعنا لا يواتي الحل السياسي بمعنى فن الممكن الجزئي، بل نماذج أخرى ربما نموذج جنوب

أفريقيا، كيف تقبَّل الأفارقة الذين يمثلون الأغلبية العنصريين البيض الذين جاؤوا من وراء البحار وتمكنوا وسيطروا على أرضهم؟ بالنسبة إلى الحلول، هناك مروحة كبيرة من الحلول. للأسف سِجِل «النظام الفلسطيني» تطور إلى قبول فلسطيني بالتنازل التدريجي عن المقاربات المتصلة بالحل الوجودي في إطار الحل السياسي، بمعنى أن هذه مرحلة تحتاج إلى حل سياسي إلى أن وجدنا أنفسنا عرض الحائط من دون أي حل سياسي. المسألة فعلاً مسألة وجودية، وأعتقد أن المثال الأنسب لنا هو الحركة الصهيونية نفسها لا الجزائر ولا جنوب أفريقيا.

13 ـ محمد فقيه

أعتقد أن القضية الفلسطينية وتجربة أبو عمار أعطت علامة أنه يستحيل على أحد أن يقدم إلى بلد محتل اتفاقيات جزئية، وأنا أعتقد أن أبو عمار حين بدأ انتفاضته الثانية 2001 ـ 2002، حين قابل بعض المؤرخين الشفويين، انتبه إلى أن خيار أوسلو فشل وبدأ بالانتفاضة والمقاومة المسلحة إلى أن حدث ما حدث. أنا أعتقد أن النموذجين الأيرلندي والجنوب الأفريقي مطلوبان، وأن نمط الانتصار نمط واحد ونمط المقاومة نمط واحد، ولكن الطرائق تختلف. أنا أعتقد أن الانتصار الذي حصل في جنوب أفريقيا سنة 2000 مهم، وقد أجريت دراسة حول انتصار جنوب أفريقيا وأخرى حول فشل الهنود الحمر. هناك قاعدة ذهبية على المقاومة في فلسطين اتباعها، الوحدة + المقاومة = الانتصار. لا يمكن أن تبقى كل مجموعة لوحدها، واحدة في الضفة وأخرى في غزة وأخرى ثالثة متمثلة بالشبان المنفردين. يجب تكوين وحدة وطنية حقيقية للانتصار على هذا الكيان. أعتقد أن الانتصار الفلسطيني على إسرائيل حتمي، لكن التحدي يكمن في أن يكون سريعاً وبأقرب وقت، ولكن كيف؟ المطلوب دراسة المقاومات الأخرى في العالم وكيفية انتصارها واستخلاص العبر. لا نريد 70 سنة أخرى، أعتقد أن نتانياهو يعي أن إسرائيل ستنهار يوماً ما، وهو مثقف جداً ومدرك كيف أن فييتنام والجزائر وأيرلندا وغيرها انتصرت، لذلك هو يبرم اتفاقيات قدر الإمكان. أعتقد أن المطلوب من المقاومة الفلسطينية والمفكرين والمثقفين تعرية أي اتفاق فلسطيني مع إسرائيل. لحد الآن لا تزال دراسة أحمد صدقي الدجاني عن أوسلو التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ممتازة. لكن نطالبكم أن تكونوا ملوكاً في وضع خطة للانتصار. هناك أيضاً مقاربة خطيرة، يجب أن تكونوا قريبين من قيادات المقاومة الفلسطينية المسلحة، وأنتم في حالة انفصال كبيرة جداً عن المقاتلين، ما حدث في غزة يجبركم على أن تكونوا متقاربين. اطلعت على مقال على الميادين. نت عن عملية **كارين أيه** والشخص اللبناني سالم السنكري الذي كان على الباخرة. أعتقد أنه أمام محمود علّول نائب رئيس حركة فتح الآن فرصة لتأكيد المقاومة المسلحة. المطلوب من المثقفين ألا يكونوا غريبين عن القادة.

14 ـ أنيس النقاش

أعتقد أنه لو غيَّرنا العنوان من البحث في صفقة القرن نحو تقييم وضع صراعنا مع العدو الصهيوني، لكان الخطاب الذي سمعناه اليوم في مكان آخر. فالعنوان كان سيجبرنا على رؤية الوضع بالصورة الكاملة لا الجزئية. ما قيل اليوم هو صورة جزئية تتعلق بالمستسلمين والمنهارين بعد أوسلو. الصورة الكاملة هي أن التقارير الإسرائيلية تفيد بأن الكيان الإسرائيلي يخشى كل

يوم. وبالتالي ليس من المقبول التذرع بأناس منهزمين مستسلمين يريدون جرَّنا إلى الهاوية، في الوقت الذي يملك الفلسطينيون في غزة عشرات الآلاف من الصواريخ، ويمكنهم اليوم، إذا ما خاضوا لوحدهم معركة بكل قواهم، أن يغيِّروا موازين القوى في الإقليم لا في فلسطين فقط، فما بالك إذا ما تدخلت المقاومة اللبنانية وبما يتم تحضيره في سورية وحلفائنا في المنطقة. أنا عايشت التجربتين، وأحسست أثناء الصراع، سواء من تصرفات أبو عمار وحركة فتح ومن داخل الحركة، أنه في لحظة تاريخية انحرف الصراع وما عاد الهدف تحرير فلسطين بل الحصول على شيء للفلسطينيين أدى إلى أوسلو.

الكلمة الجوهرية التي لا يركز عليها أحد أن الشخص نفسه هو ورفاقه هم الذين أودوا بنا إلى هنا. أبو عمار في لحظة كان أمام حقيقتين، حقيقة تحرير جنوب لبنان بالقوة ومنظر عام 2000، وحقيقة أن أوسلو انتهت فعاد إلى نقطة الانطلاق الأولى وهي لا حل سوى إما نحن وإما هم. ولكن هذه مغيبة ضمن التفاصيل. إذاً، هناك سيرورة أدت إلى ما أدت إليه، ولكن في الوقت نفسه كان هناك سيرورة ثانية اسمها تحرير جنوب لبنان، التي لا تبعد من فلسطين، وهي جزء من الصراع مع العدو الصهيوني وجزء من الأمة العربية. ثانياً استطعنا أن نوجد في داخل فلسطين تجربة شبيهة. غزة اليوم أضعاف مضاعفة عما كان حزب الله عام 2006، فكيف بحزب الله. إذاً نظرية بناء القوة مستمرة رغم انهيار الآخرين. صفقة القرن لها ثلاثة أضلع، ضلع أمريكي والآخر إسرائيلي والثالث عربي، هذه حقيقة المثلث لصفقة القرن. الصهيوني معروف أنه العدو الأساسي، أما الأمريكي فلطالما حلم بأن ينتصر حليفه الإسرائيلي علينا. يبقى الضلع الثالث العربي الذي يريد التطبيع بكل وقاحة وعلنية مع إسرائيل. الحديث عن أن العرب قابلون أو غير قابلين بصفقة القرن هو أكبر خطأ ومصيبة، حيث استطاع إعلام البترودولار والإعلام السعودي أن يسوِّق لحقيقتين غير صحيحتين بل هما كذب، وهما أن قائد الأمة العربية اليوم هو السعودية وأن صاحب القرار والمصير هو أيضاً هذه الدول المتآمرة. حسناً، بعد أن تكلفت هذه الدول نحو 150 مليار دولار في سورية، تم إحباط مخططاتها بالتآمر على الأمة العربية. يجب أن نستكمل الصراع ضدهم. ولا ننسى اليمن، حيث إن الضلع الثالث في المستقبل القريب وليس البعيد سيُضرب ويُهزم ويُهد خلال معركته في اليمن. وهذا ما يحضِّر له اليمنيون. حسناً عند التحضير يجب الاطلاع على الصورة كاملة وأن نقف بقوة وعزم، كما أشار الأخ محمد فقيه، إلى جانب المقاومين دون خجل، مشكلتي ليست مع من لديه لحية أم لا، بل مع من سيقاتل ويضغط على الزناد. وخلال العمل المشترك يمكن تحسين خطاباتهم، يعني من كان يريد في السابق أن يؤسس إمارة ما عاد يريد ذلك، ومن كان يريد بناء جمهورية إسلامية في لبنان غيّر رأيه، هذه الخطوط الإسلامية كلها تتبدل في الصراع، ولكن علينا أن نرى الصورة الكاملة. الضلع العربي يا إخوان سيُضرب، ونحن لسنا أمام صفقة ستهزمنا أو تأكلنا، والعدو يعترف أنه قاب قوسين أو أدنى، في الأشهر أو السنوات المقبلة، من معركة حتمية مع محور المقاومة. هذا المحور يملك كل الأبعاد، البعد الفلسطيني عندنا وليس عند المستسلمين، بميزان القوى وميزان القرار، مهما أخذوا من قرارات سنهزمهم، وفي البعد العربي القرار لنا في محور المقاومة وليس عند المستسلمين، وفي البعد الإسلامي القرار لنا أيضاً. إذاً حلقات المقاومة حول فلسطين أيضاً أقوى من حلقات الاستسلام خارج المقاومة، وهذا ما تعترف به أمريكا اليوم في معركتها ضد إيران ويعترف به السعودي الذي لا يعرف أي معركة

سيخوض سواء في الجبهة الشمالية أو في الجبهة الجنوبية. يبقى أن يتم إيصال رسائل لمن كان مسؤولاً عن أوسلو وغيره من الاتفاقيات، بأن المعركة القادمة ستكون شمالاً جنوباً وجنوباً شمالاً وفقاً لما يقوله الإسرائيلي. لماذا نستمر في الحديث في جزئية خلفية والأوهام؟ وأن نتصور أن الجليد تحت أقدامنا قبل أن نطأه، اليوم الإسرائيلي في مناوراته يفكر في كيفية إخراج حزب الله من الجليل. ليس عنده شك في أننا سندخله ونسيطر عليه، اليوم الحرب ستكون من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال، والهدية الكبرى لنا اللقاء مع الضفة الغربية.

15 ـ عصام السعدي

من الناحية المنهجية إذا كان في وسعنا توسيع الدائرة قليلاً قد تكون المسألة أفضل في ما يتعلق بالأدوات وفي ما يتعلق بالعقل. فلنتذكر جيداً أين كانت حدود المشروع الصهيوني، أي الجغرافيا التي استهدفها هذا المشروع، عندها يمكن العمل على الأدوات والعقل. المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين فقط. الشعب الأردني عام 1886 أنهى الوجود الاستيطاني الصهيوني في شرق الأردن بتدمير 3 مستعمرات وسحقها في مناطق النفق وانتهى الأمر. بعد أن تم ذلك، عقد مؤتمر قاده الشيخ كايد المفلح عبيدات، وهو نفسه الذي استشهد في فلسطين. إذا كان الهدف التحدث عن المشروع الاستيطاني الاستعماري لوعد بلفور الذي تقلص دوره، ولو أنه لا يزال قائماً، على الأدوات حينها أن تكون قدر المشروع. أما إذا تحدثنا عن مشروع استيطاني استعماري تمت أدواته في الضفة الغربية ونسينا أن أدواته تمت وأنجزت على مستوى الجغرافيا الأردنية، لناحية تفكيك الدولة الأردنية، وبيع البتراء والبوتاس والفوسفات للكيان الصهيوني، ومزيد من البيع. إنجاز البنية التحتية للمشروع الصهيوني في الأردن من سكك حديد وشوارع دائرية وخط الغاز المسروق من الساحل الفلسطيني، كل هذه الأمور أنجزت.

أعيدكم إلى الأدب السياسي والأدب الديني الصهيوني، وقد كتبت كتاباً منذ 10 أو 15 سنة عن الأطماع الصهيونية في شرق الأردن منذ عام 1846 إلى عام 1946، المشروع الصهيوني جغرافياً يمتد إلى خط حديد الحجاز في المفرق بالأردن. لاحظوا أن خط الغاز المسروق من فلسطين وصل إلى ما قبل هذا الخط بـ 13 كيلومتراً لأن هذه المنطقة في الأدب الصهيوني تسمى منقطة الأمن الإسرائيلي. مواجهة هذا المشروع لا تتوقف ما دام الشعب والجغرافيا الفلسطينية مستهدفة. وفي المناسبة، نحن من وادي عربة، ما عادت الأردن الدولة العازلة بل تحول الكيان إلى كيان وظيفي ذي تبعية في المنطقة. من وادي عربة تحولت الأردن من الدولة العازلة إلى الدولة الواصلة، وهكذا تمدد الكيان الصهيوني ووصل إلى السعودية والخليج وصفقة العار. إذاً من حيث موضوع الأدوات، ما دامت هذه الجغرافيا مستهدفة، علينا التفكير في الأدوات. على القوى الوطنية الأردنية أن تكون جزءاً من هذه الأدوات. أنا كتبت 3 أجزاء عن تاريخ الحركة الوطنية، عندما نقرأه في الأردن نقول هذا تاريخ الحركة الوطنية الأردنية، وعندما نقرأه في فلسطين نقول هذا تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إذاً هناك مشروع مواجهة منذ عام 1920 وما قبل، مشروع مواجهة مع المشروع الصهيوني حيث قام شعبان بالتوحُّد من أجل هدف نضالي واحد. السؤال هل يمكن البناء على ذلك. المسألة الأخرى في الأهداف، إذا كان هدفنا تحرير الجغرافيا في حدود المشروع الصهيوني فنحن جزء من الأدوات. الشعب الأردني والقوى الوطنية الأردنية هي جزء من الأدوات.

مسألة أخرى، ما دام الحديث عن الأدوات، الأدوات إذا ما كانت منسجمة مع الأيديولوجيا الثورية والعقل الثوري وإذا لم تكن جزءاً من محور مقاومة كامل (مثل محور المقاومة الفلسطينية، حزب الله، سورية، إيران)، يصعب جداً التحدث عن أدوات ثورية من شأنها تحرير المنطقة كلها من وجود استعماري استيطاني.

16 ـ عبد الحليم فضل الله

قيل الكثير، لكن لا بد من الابتداء من نقطة أن صفقة القرن هي جزء من امتداد لمشروع وصراع إقليمي. وقد أتت الصفقة اليوم ضمن سياق انفصام وصراع إقليمي عميق، وهذا أبطل مقولة أن الفلسطينيين محايدون في هذا الصراع، لا يمكن أن يكون الفلسطينيون محايدين. ليس المقصود بالمحايدة أن تكون بمعنى حرفي، إذ ليس مطلوباً ولا منتظراً من الفلسطينيين أن يكونوا وقوداً للخلافات والصراعات الإقليمية، ولكن القضية الفلسطينية متموضعة داخل هذا الصراع الجيوسياسي وعلينا أن نعترف بذلك. لا نستطيع أن نخترع فكرة حياد في منطقة ليس هناك إمكان للحياد فيها.

الأمر الآخر، أفهمتنا وبمنهجية الرأس على عقب أن طبيعة الصراع في المنطقة خلال السنوات الثماني التي مرت لم تكن بجوهرها طائفية ومذهبية وإثنية وعرقية بل كانت الأخيرة واحدة من أبعادها، لكن جوهر الصراع هو ما نرى من نتائجه ونهاياته اليوم، أي أن صفقة القرن تعبر عن حقيقة هذا الصراع، وعلينا جميعاً أن نتخلى عمّا وقعت فيه بعض القوى المقاومة أو المؤيدة للخيار المقاوم من أمرين، الأول هو التردد الاستراتيجي الناتج من حذر مبالغ فيه، أنا أفهم أنه في بداية انفجار الوطن العربي وقف الجميع مواقف حذرة بما فيها المقاومة في لبنان، لكن حين تبينت طبيعة الصراع كان لا بد من التخلي عن الحذَر والتردد الاستراتيجي، لأن ثمنه كبير وطائل. الأمر الآخر أنه يمكن لقوافل المقاومة أن تمر ضمن القنوات والبنى والمؤسسات الرسمية أثناء أداء واجبها الرسمي، ولكن لا يمكن للمقاومة أن تتعايش مع أوسلو والبنية السياسية لأوسلو، بل يكون التعايش مع الدولة الوطنية في الوطن العربي كما فعل حزب الله والمقاومة في لبنان، لأن تاريخها الطويل وصراعاتها أعادت إنتاجها بطريقة مناسبة لفكرة المقاومة. لا يمكن للمقاومة أن تعيش مع البنية التحتية لأوسلو وأنا أرى أن البداية الجديدة هي للتموضع داخل هذا التحالف الاستراتيجي الكبير، أما خارجه فلا يمكن أن يكون هناك مشروع فلسطيني فقط. أعقّب قليلاً على موضوع أن الاقتصاد السياسي يؤدي دوراً مهماً، فنرى كيف أن طبيعة فلسطين والضفة الغربية ومنظمات المجتمع المدني تغيرت من نخب محلية ذات جذور قوية إلى نخب موظفة لدى جهات أجنبية تدفع لها رواتب كبيرة. إنما الاقتصاد السياسي في المنطقة يتلاشى عندما يصطدم بالبنى الصلبة. في لبنان للأسف البنية الصلبة كانت الطائفية لكن بتجارب المقاومة وتجربة إيران وتجربة المقاومة في لبنان استطاعت البنية الأيديولوجية أن تقف وبقوة.

17 ـ منير شفيق

في الحقيقة، وأنا أستمع إلى محاضرة الأخ لبيب والأخ سيف، أجد نفسي مختلفاً جوهرياً في المنهج والرؤية والقراءة للوضع الفلسطيني والعربي، وهذا يرجع في جوهره إلى خلاف

منهجي، وهو أن ميزان القوى الذي حكم القضية الفلسطينية في تاريخها والذي أثر في صراعاتها ونتائجها غائب، بل نبحث عن أخطائه، حتى لو أخذنا صفقة القرن. ربما حاول لبيب ترجمة نيات أمريكا والكيان الصهيوني أكثر مما كان يقدم مشروعاً فعلياً، لذا يمكن الاستفادة منها في وضع استراتيجية أو رؤية لصفقة القرن؛ لأنني أرى أن الأمريكيين والإسرائيليين ارتجاليون ومرتبكون من دون استراتيجية، بل يعقدون آمالاً فقط! فحتى السفير البريطاني في أمريكا صرح أن الأمريكان مرتبكون وليس لديهم استراتيجية. المشكلة الجوهرية هي أقرب ما تكون إلى ما تفضل به الأخ أنيس. أنا من أوائل الذين بدأت تجربتهم في العمل الفلسطيني، لأني من الذين هاجروا وكنت أرى الهزائم التي تتلقاها المقاومة الفلسطينية وكيف كان جيش الهاغاناه يكتسح المناطق... إلخ، ثم في الخمسينيات شهدت العدوان الثلاثي وتصرف العدو وكيف تمكن من الوصول إلى السويس... إلخ، كما عشت تجربة الـ 67 والـ 82 وتجربة الـ91 عند ضرب العراق والـ 2003. في اعتقادي كل تلك المرحلة يجب قراءة مدى تفوُّق العدو الصهيوني عسكرياً، وكيف يحكم السياسة بالقوة وبالحرب في نهاية الأمر. نحن الآن، وهذا ما أشار إليه الأخ أنيس وإلى حد ما الأخ عبد الحليم، في ميزان قوى فلسطيني ومحور إقليمي وعربي مختلف تماماً. نحن لسنا مهزومين ولسنا بالسلب ولا بحال الدفاع، أعتقد أننا في مرحلة هجومية ونعيش مرحلة تاريخية خطيرة تتقرر بمصير الصراع الإيراني ـ الأمريكي القائم الآن. أنا من الناس الذين يتوقعون ويرجحون وصول الأمر إلى الحرب، إذا أفلتنا من الحرب واستمر الوضع الراهن كما هو الآن وطورت إيران صواريخها البالستية وزرعت وسورية منصات في أراضيها وقام حزب الله بتطوير قدراته وطور قطاع غزة قدراته لمدة سنة أو سنتين، فهذا خيار عظيم. وعندها الجميع سيتكلم أننا دخلنا في مرحلة تاريخية أصبح الكيان الصهيوني في حالة متردية جداً إذا لم تندلع الحرب. وإذا اندلعت الحرب نحن في تغيير جذري في تاريخ المنطقة إن لم يكن في تاريخ العالم؛ لأن الوضع كله قام على أساس تفوق عسكري كاسح للكيان الصهيوني وأمريكا، وكان كل صراع ينحسم في النهاية بالحرب. الآن دخلنا في مرحلة جديدة، وأرى أن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني هم في أحسن حالاتهم طوال السنين المئة الماضية بسبب ميزان القوى. فعندما تكون غزة بهذه القوة وتدخل في ثلاث حروب، أنحن بحاجة إلى تقييم الوضع الفلسطيني، عندما تمتلك المقاومة الفلسطينية صواريخ يمكن أن تصل إلى تل أبيب بل حتى إلى الناقورة. عند إمعان النظر في مسيرات العودة الكبرى ورؤية الضفة الغربية، فأنا أختلف مع رأي الأخ سيف بأن هناك خراباً فكرياً، بل أرى وضعاً شعبياً متفجراً متهيئاً لانتفاضة ومواجهة، وأرى العدو يتراجع. فقد تراجع في معركة البوابات الإلكترونية والخان الأحمر وقضايا المساجين والمسجد الأخير المكتشف. إذا ما قرأنا الصحافة الإسرائيلية نجد أنهم قلقون من انتفاضة ويسعون لتجنبها، وبالتالي نحن في الهجوم لا في الدفاع، وغير صحيح أن صفقة القرن كاسحة ماسحة وانتهى كل شيء. فلنأخذ قضية القدس مثلاً، أليست محتلة، ألم يعترف بها ترامب كعاصمة لإسرائيل أيضاً، فلننظر إلى النتيجة، حصلت مسيرات كبرى وانقطعت العلاقة بين أمريكا ومنظمة التحرير، وهذه ليست مسألة بسيطة. أرى أن الصورة باتت مختلفة وميزان القوى مختلف ويجب ترتيب الأمور وفق مرحلة جديدة تفيد أن قوى المقاومة هي في مرحلة الهجوم، وأرى أن الشيء الفاصل يجب أن نربح هذه المواجهة القائمة الآن بين إيران

وأمريكا وأن نكون جزءاً منها من غزة والأحزاب السياسية كافة في المنطقة، حينها سنكون أمام تاريخ جديد.

18 ـ عبد الملك سكرية

لا شك أن القضية الفلسطينية، القضية المركزية للأمة العربية، تمر اليوم بمرحلة خطيرة جداً، ولكن هل كانت هذه المرحلة التي نمر بها اليوم هي أخطر من يوم النكبة في أيار/مايو 48 أو نكسة حزيران/يونيو 67 أو من شتاء 91 مع حرب الخليج التي حصلت ودُمر فيها العراق، والانقسام العربي الحاد وانهيار الاتحاد السوفياتي الحليف الأول للعرب؟ كانت الأمور في هذه المراحل الثلاث بتقديري سوداوية أكثر كثيراً مما نراه الآن، نحن اليوم أقوى كثيراً من الماضي، هناك تجارب كثيرة وبراءات اختراع استفدنا منها. أود فقط التعليق على الأنظمة العربية التي تقوم بعلاقات علنية مع العدو الصهيوني. منذ متى كانت هذه الأنظمة مقاومة أو داعمة للمقاومة. هذه الأنظمة منذ نشأتها هي أنظمة متآمرة على قضية فلسطين، كل ما في الأمر أنها أسقطت القناع وكشفت عن وجهها الحقيقي. وأنا أفضل أن تكون هذه المسألة علنية بدلاً من أن تكون سراً، إذ إن الفرز بات واضحاً وعلنياً وليس في إمكانهم تضليل الرأي العام العربي مثلما فعلوا في الماضي. تكلم سيف عن الدور الاقتصادي بعملية التحضير للمحطات الصعبة، طبعاً هو مهم، ولكن هناك أبعاد أخرى. هناك مسألة في غاية الأهمية، كنا ننظر إلى الصراع العربي ـ الصهيوني على أنه صراع عسكري وبين الجيوش، وكانت دائماً تلحق الهزيمة بالجيوش العربية لأن قرار الاستعمار كان يقضي بأن يكون الجيش المستعمر أقوى من كل جيوش المنطقة العربية مجتمعة، ولكن نحن اليوم في زمن المقاومة الذي قلب كل المعادلات، التفوُّق الجوي للعدو الصهيوني لم يعد قادراً على حسم المعركة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السفن البحرية. المقاومة التي لا تملك سلاحاً جوياً وقدرات بحرية، قادرة بسلاحها الدفاعي البسيط أن تكبد العدو خسائر وتذله كما ذل على مداخل عيتا الشعب وحي الشجاعية في غزة. بالنسبة إلى البعد الثقافي، مارس العدو علينا حرباً أخطر من الحرب العسكرية وهي الحرب الناعمة، التي كان للبنية الاقتصادية دور أساسي فيها؛ ولكن توجد أدوار أخرى مؤشرة، كالدور الثقافي وهذا احتلال للعقل وكسر الإرادة وهي حرب نفسية، وفي تقديري أن هجمة صفقة القرن فيها تهويل كثير وهي نفسية أكثر مما هي فعل على الأرض.

19 ـ فارس أبي صعب

فقط سؤال منهجي لسيف حول منهجية الرأس على عقب أو قراءة التاريخ بالمقلوب، ألا تعتقد أن هذه المنهجية يمكن أن تؤدي بنا إلى منجهين آخرين، الحتمية التاريخية والدعوة إلى الواقعية؟ عندما تنطلق من قراءة التاريخ من النتائج إلى السيرورة التاريخية، أنت حينها تفترض أنه حصل كذا لأنه مورس هكذا. هذا نوع من الحتمية لأنه ربما نفس النتيجة كنا توصلنا إليها حتى من منطلقات أخرى. النقطة الأخرى هي مسألة الواقعية، كأن هذه النظرية تدعو إلى الواقعية، ولا ثورة انطلقت من توازنات بالقوى، بل دائماً ما كان هناك خلل كبير في توازنات القوى، ولكن حركات التحرير والثورات خلقت ديناميكاتها التي طورتها وأكسبتها المزيد من القوة فيما بعد، أي

ليس شرطاً أن أحتسب مسبقاً موازين القوى التي تسمح لي بالوصول إلى النتيجة المرجوة كي أسير في خيار المقاومة، أي أنه في حالة تعرض أحد قوى المقاومة في المنطقة لهزيمة، فهل أشطِّب على مشروعه؟ وأقول إنه هو ما أوصلنا إلى هذه الهزيمة؟

20 ـ سيف دعنا

أبدأ من فارس، أنا نشرت دراسة تفصيلية لإعادة قراءة التجربة، في الحقيقة أكدت قبل قليل أنني لست ممن ينتمون إلى فكرة الحتميات وأن التاريخ يختزل معنى ومساراً وأنه يُصنع بقوى بشر واستراتيجيات وحشد قوى بشرية خلف الاستراتيجيات، وهذا منطق الثورة في الحقيقة. بالتالي لا توجد هنا حتميات كما لا توجد واقعية. مفهوم الثورة الذي طرحته ليس مفهوماً يوصل إلى قناعة. المنهجية المستخدمة هنا، جزء من منهجية تحديد الأخطاء، وهي تؤكد أن النتائج هي دائماً نتاج لمسار وسياسات واستراتيجيات وحشد قوى خلف هذه الاستراتيجيات، بمعنى لماذا وصلنا إلى أوسلو في حين أنها نتيجة غير حتمية؟ وصلنا إليها بسبب مسارات وسياسات معيَّنة، ولو كان هناك استراتيجيات مختلفة لوصلنا إلى مكان آخر. المطلوب إذاً التعلم من هذه التجربة، هذا جزء من منهجية قراءة التجربة، هناك قضايا أخرى، وليست هذه القضية الأساسية. الهدف هنا أساساً رؤيتي لما قام به قسطنطين زريق الذي في مفهومه للنكبة، طرح تصوراً حداثياً جداً يستند إلى مفهوم غربي يرى أن التاريخ يختزل مساراً ومعنى، أي أن الكيان الصهيوني انتصر لأنه أكثر حداثة وتعلماً... إلخ. وبالتالي علينا أن نكون حداثيين ومتعلمين بقدرهم أو أكثر منهم لننتصر عليهم. هذا في رأيي لا يفسر كل ما حصل في لبنان وفييتنام، حيث إن الطرف الأقل حداثة بالمعنى الغربي هو الذي انتصر. كانت الإشكالية هنا غياب الأدوات النظرية في تلك المرحلة، وهو ليس نقداً لقسطنطين زريق بقدر ما هو نقد لما توافر من أدوات نظرية ومعرفية حينها له لقراءة النكبة، وبعد ما هو متوافر لنا منذ التسعينيات وبداية ظهور نظريات جديدة في رؤية التاريخ وقراءة التاريخ. ولهذا تذكرت بندكت أندرسون وتحديداً في الجماعات المتخيلة. الفكرة الآن يمكن أن ننظر إلى التاريخ بطريقة مختلفة وبالتالي يمكن إعادة سياق النكبة كلياً. إذاً هناك علاقة في رأيي بين فشلنا من جهة ورؤيتنا للنكبة من جهة أخرى، ليس أن الفشل نظري والقضية لغوية، ولكن أن هذا يؤدي إلى ذاك.

بخصوص يوسف طرح تصوراً لمفهوم السياسة وعرفها بأنها فن الممكن، أنا طرحت السياسة في سياق ثوري، أي هناك تجاهل للسياق الذي تحدث فيه السياسة. السياسة إذا تم استخدامها بالمعنى الكلاسيكي من جانب الثوار ستقود بالضرورة إلى الاستسلام، ما قصدته في مفهوم السياسة أو التخلف السياسي في الحالة الفلسطينية في بعض المراحل. بعض الدراسات مثل دراسة إقبال أحمد تفيد أن الفلسطينيين كانوا ذوي توجه دبلوماسي وتعامل مع الحكومات، بمعنى أنهم كانوا منذ البداية يسعون لاعتراف حكومي أمريكي بهم ولم يمارسوا ويعمدوا على الإطلاق إلى تأسيس حركة تستهدف الشارع الأمريكي والغربي أو أي شارع في العالم من أجل التأثير فيه وكسبه. هذا ما قصدته بالسياسة، ولكن كان هناك مفهوم مختلف.

أشار محمد إلى قضية أن عرفات، توصّل بعد تحرير جنوب لبنان، إلى قناعة أن هناك نموذجاً ناجحاً وآخر فاشلاً، وهذا صحيح؛ وأوسلو كان النموذج الذي كان عرفات مسؤولاً عنه شخصياً.

هذا بالضبط ما دفعني إلى القول بأن الأدوات الموجودة غير مؤهلة، وهذا لا يحسب له بل عليه. كان على قائد الثورة الفلسطينية بعد ما يقارب الـ 50 عاماً أن يستنتج أن كل المسارات المتبعة كانت خاطئة وأن كل ما تحقق كان بفعل القوة، والاستنتاج الذي أتى به هو أصلاً كان يمكن أن يتعلمه من ثورات أخرى ولم نكن بحاجة أن ننتظر انتصار إخوتنا في لبنان لندرك أن هذه النتيجة تبطل أوسلو. ولكن في النهاية جيد أنه تعلم من الأمر.

عزيزي أنيس، أتفق تماماً معك، كانت عندي ملاحظة حول فكرة الصورة الكبرى وألف باء الثورة وألف باء السياسة، ولكن مع السرعة. يجب تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء وهذا يتقاطع تماماً مع ما قاله عبد الحليم حول البعد الإقليمي، ولدينا تجربة في هذا الموضوع وأنا كنت من الذين صاغوا ووقعوا بيان التضامن مع أهلنا في اليمن ضد العدوان السعودي على اليمن، وإحدى القضايا التي أشرنا إليها بوضوح في البيان نقدنا لكل من السلطة الفلسطينية في رام الله التي أعلنت وقوفها مع السعودية وحماس التي لم يكن عندها موقف واضح من العدوان على اليمن. هذا يعني أن السياق مهم جداً، وهو جزء من تحديد معسكر الأعداء ومعسكر الأصدقاء. طبعاً هناك صيغ مختلفة لتحديد هذه المعسكرات، ولكن الصراع الجاري في المنطقة يفرض علينا أن هناك محورين والمحور المقاوم في حالة صعود في كل الأحوال ولا مجال للتفكير في التعاطي مع المحور الآخر لأن هدفه تصفية القضية الفلسطينية.

أعود مرة أخرى إلى ما قاله الأخ منير وأختلف معه إلى حد كبير، هناك ضرورة للجماعات ولكليات علوم الاجتماع وعلوم السياسة والنظريات الموجودة، ويمكننا أن نستفيد منها، أمام خراب العقل والخراب الأيديولوجي، يجب متابعة ما حصل بعد أوسلو بجد. ما حصل عملية إعادة تثقيف منهجية للشعب الفلسطيني، طبعاً هذا لا يعني أننا استسلمنا وأن عقولنا خربت. أنا من الناس الذين درسوا المنهج الفلسطيني، كتاب الصف السادس من التربية الوطنية يميز بين فلسطين الوطن وفلسطين التاريخية، من يقرأ النص يفترض أن فلسطين التاريخية شيء يتعلق بحالة جغرافية من آلاف السنوات ويعلمون الأطفال عن فلسطين الوطن التي هي الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا جزء من خراب العقول الذي أتحدث عنه. يجب تحديد المسؤوليات وأسباب الفشل، نحن نواجه قوى هائلة. لا يمكننا تجاهل أمريكا ولا الصراع الإقليمي بل يجب أن نحدد موقفنا منه وأن نكون مع الطرف الذي يتضامن معنا وتتقاطع مصالحه كثيراً معنا، وهو طرف في حالة صعود. سأعطي نموذجاً صغيراً لخراب العقل. أحد قادة الحركة الوطنية في الداخل الفلسطيني، وهو من القادة المركزيين في الانتفاضات التي حصلت في فلسطين، بات يحسب نفسه الآن مثقفاً ... إلخ، وصاغ بياناً طالب فيه بترشيد المقاومة، وهو يعمل مع المنظمات الدولية NGO's اليوم. الفكرة ليست أنه لا يوجد عندنا مقاومة بالقدر الكافي، نمتلك مقاومة وشعبنا مستعد، ولكن أن يصل أحد المثقفين الفلسطينيين وهو من قادة حركة التحرر الوطنية داخل فلسطين إلى فكرة بسبب عمله مع المنظمات الدولية NGO's التي أنفق عليها حتى عام 2017 نحو 6 مليارات دولار. هم لا ينفقون هذه الأموال على مثل هذه الجمعيات لأنها غير منتجة وغير فعالة.

21 ـ لبيب قمحاوي

سمعت كلاماً جميلاً ولكن في الواقع، قضية العطالة الفكرية وخراب العقل العربي... إلخ، سنة 73 دخلت على أناس، بعد يوم تم اعتقالي صباحاً. أخذوني إلى منزل أستاذي، وقتها كنت طالب دكتوراه في جامعة لندن. ثم أخذوني عند شخص اسمه يهوشفاط هركابي، الذي كان مدير الاستخبارات العسكرية وأستاذ علوم سياسة بالجامعة. دار حديث بيننا، ونحن كنا شباباً ودمُنا حامٍ واستفزّنا بكلامه القاسي. في الأخير وضع يده على كتفي وقال لي «Listen young man, we know this is your country, but we will stay here as long as we can». لو جبنا يهوشفاط هركابي الآن، ماذا سيقول. هل سيعيد لنا كلامه السابق؟ هل هذا التغيير نتيجة خراب العقل العربي أو العطالة الفكرية حسبما يقال أم نتيجة انهيار الفعل العربي؟ النتيجة تعود مباشرة لتولي أنظمة دكتاتورية فاسدة وجاهلة الحكم، ويتم استبدالها بنظم أسوأ وأدنى منها. فعلى مدى عقود انتهى الوطن العربي بعنوان كبير ولكن من دون محتوى حقيقي. عندما تسلّم أبو عمار السلطة والمنظمة، أول ما ابتدأ به هو التنازل وفكرة الدولتين وليس **إما نحن وإما هم**، بمجرد أن تطرح هذا الكلام يعني أنه تخلى تماماً عن مبدأ **إما نحن وإما هم**. كما أنه ظهر بشعار **يا وحدنا** الذي هو مصطلح خطير أوصلنا إلى اتفاقية أوسلو، أي أنه روّج لـ «لا أحد معنا ونحن لوحدنا»، ونشرها بين كل كوادره. مال النفط العربي الذي تدفق على عرفات بالمليارات مكّنه من ليّ أيادٍ ورشى. السوس في الفساد من داخلنا، عندما بدأت المنظمة من كان في داخلها، وليد الخالدي، أنيس صايغ، فايد صايغ، كل العقول المثقفة الفلسطينية كانت داخل المنظمة، بعد مرور بضع سنين لم يبق منهم أحد. لماذا، ليس لأنه ليس لدينا عقول، بل لم يكن عرفات يريد أن يبقي أحداً منهم. عبد الناصر شهدت حقبته نهوضاً في العلم والعلماء بغض النظر عن حسنات أو سيئات تلك الحقبة. لا يجوز الحكم بمصطلحات ضخمة على مسار سياسي معقد. منذ سنة 48 حتى الآن كان اعتماد الإسرائيليين في نجاحهم علينا نحن بالذات في تحديد سقوطنا وفشلنا. لم يكسب الإسرائيليون الحرب... نحن من تنازل. هذا إذا ما أراد المرء دراسة التاريخ الحقيقي للصراع وامتلاك الجرأة الكافية لقول هذا الكلام، لأن هذه هي الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة. تدنّي مستوى المسؤولين الآن هو ما دفعنا إلى المبالغة في أمجاد أجدادنا الضعيفة القليلة. ليس لدينا ما نقوله إلا بعض الومضات التي نجحنا فيها وأثبتنا أنفسنا. حتى الآن، لا يزال الأردن يتحدث عن معركة الكرامة ويختلف مع فتح حول من كسبها، أما من شيء جديد سوى هذه المعركة التي وقعت منذ 40 أو 50 سنة، حالة إفلاس عام صنعناها نحن بأيدينا ويجب ألّا نلوم أحداً سوى أنفسنا. أتفق مع ما قاله فارس، ولكن ما قاله عصام لا يمكن أن يستوعبه إلا من يعيش هناك بسبب دقة هذا الموضوع وصعوبته. لكن المشكلة هنا أن الأردن خاصرة لفلسطين والقضية الفلسطينية خاصرة للأردن. الحكم بالحالتين الفلسطينية والأردنية في اتفاق على الباطل، وعلى تسهيل أمور أحدهما للآخر حتى في اتفاقيات الوصاية. فجأة نجد أن الأمور أخذت منحى آخر، أي أن الأردنيين يخافون أن يكونوا هم الوطن البديل وأن الفلسطينيين يريدون القيام بأعمال ما، هناك قضايا ليس للناس علاقة بها، الناس تستقبل ما يتم الاتفاق عليه بين القيادتين بالتنسيق مع أمريكا وإسرائيل وليس نتيجة مؤامرات سرية، بل تتولد في إثره المؤامرات السرية. نحن الجهة المتلقية، وليس

صحيحاً يا أستاذ منير أننا في الهجوم وليس في الدفاع، نحن للأسف الشديد الآن في الحضيض، لأننا بتنا غير قادرين على الفعل.

22 ـ كابي الخوري

ربما أهم الخلاصات التي يمكن أن نخرج منها من هذه المناقشات والأطروحات فهي التالية:

ـ تأكيد أهمية رفض صفقة القرن فلسطينياً وعربياً وشن حملة إعلامية شاملة على كل المستويات الوطنية والعربية والدولية تقودها القوى والهيئات الشعبية والحزبية في الوطن العربي لتسليط الضوء على مخاطر الصفقة وعواقب الدخول في مندرجاتها. ولا بد من التأكيد أن الرفض الفلسطيني للصفقة يبقى الأساس للجم أي تحرك عربي نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني.

ـ تأكيد التمسك بخيار المقاومة بكل أشكالها بما في ذلك الانتفاضة والعصيان المدني ومتابعة تفعيل المقاطعة العربية لإسرائيل، والتمسك بالحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS).

ـ ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني ضمن الثوابت الفلسطينية، وعدم الدخول في محاور الصراعات العربية ـ العربية والعربية ـ الإقليمية، وذلك حرصاً على محورية القضية الفلسطينية، بوصفها القضية المركزية. ولا بد من التأكيد أن الصراعات العربية ـ العربية وعدم الاستقرار السياسي في البلدان العربية من الأمور الأساسية التي تنعكس سلباً على القضية الفلسطينية.

ـ البحث عن كيفية تأمين الدعم المالي لمواجهة العقوبات والضغوط الأمريكية والإسرائيلية على الفلسطينيين في ظل التوسع الاستيطاني والحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وارتفاع نسب البطالة والفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في سياق المساهمة في إغلاق المنفذ الاقتصادي لصفقة القرن.

ـ على الرغم من صعوبة الإقدام على حل السلطة الفلسطينية لنفسها، لا بد من وضع خطة استراتيجية لتنفيذ مثل هذا الاحتمال بعد وصول «عملية السلام» على أساس حل الدولتين إلى طريق مسدود □

ظهور الدولة الوطنية وإشكالية الاستمرارية والقطيعة: مدخل نقدي

محمد محمد أمزيان(*)

أستاذ الفكر السياسي الإسلامي ـ جامعة قطر.

تقديم

على مدى عقود من الجدل، تم تقييم الدولة الوطنية الحديثة على أنها تفتقر إلى الشرعية التاريخية، إذ لم يكن لها وجود تاريخي بالمعنى القطري التجزيئي الذي استقر عليه الوضع السياسي في الوطن العربي بعد الاستقلال، وهو وضع طارئ على نمط الحكم الوحدوي الذي كان قائماً قبل التدخل الاستعماري وما رافقه من تقسيم وإعادة رسم للحدود السياسية. وسواء اعتمدنا الرابطة القومية التي تمثل اللحمة التي تنصهر فيها الشعوب العربية، أم الرابطة الدينية التي تنصهر فيها جل القوميات الإسلامية، تُتهم الدولة الوطنية الحديثة بالاغتراب السياسي ضمن بيئة عربية وإسلامية نابذة لمنطق التجزيء القسري الذي فرض نفسه بقوة الإكراه، وضمن شروط تاريخية حرجة امتزجت فيها آمال التحرر واستعادة الوحدة بآلام القهر الاستعماري. من هذا المنطلق، ينظر الوحدويون، إسلاميين وقوميين، إلى الدولة الوطنية الحديثة على أنها نتاج للمخطط الاستعماري الذي نجح في تجزئة الوطن العربي إلى كيانات سياسية وطنية بحدود جغرافية مصطنعة، أفقدته لحمته ووحدته السياسية والاجتماعية. لكن هذا الموقف يجادل فيه آخرون، حيث يشكك البعض

تمخضت مرحلة الاستقلال عن ميلاد دولة مشوَّهة و«هجينة»، بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، بحكم اغترابها عن محيطها الاجتماعي وفضائها القيمي الذي زرعت فيه بفعل التدخل الخارجي.

(*) البريد الإلكتروني: mamezzian@qu.edu.qa.

في وجود وحدة حقيقية بالمعنى السياسي في الوطن العربي قبل دخول الاستعمار، ومن ثم يَعُدّ التجزئة ظاهرة سياسية طبيعية وليست نتاجاً استعمارياً.

من المؤكد تاريخياً أن ميلاد الدولة القطرية ترتب عليه مضاعفات خطيرة، إذ أنهت بصورة كاملة القواعد التي كانت تحكم علاقات الجوار سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وأمنياً.

والواقع أن هذا الاختلاف لا تبرره اعتبارات معرفية صرفة ناتجة من تباين وجهات النظر في التشخيص التاريخي لظهور الدولة القطرية فحسب، ولكنه يعكس أيضاً صراعاً أيديولوجياً بين أنصار المشروعين القطري والوحدوي. ففي الوقت الذي يميل أنصار الدولة القطرية إلى القول بالاستمرارية والتقليل من دور القوى الاستعمارية في صوغ المشروع السياسي العربي لمرحلة ما بعد الاستعمار، تتبنى أغلبية الوحدويين، إسلاميين وقوميين، أطروحة مضادة تقول بالقطيعة مع النموذج التاريخي الوحدوي، وهو ما يسوِّغ طعنهم في الشرعية التاريخية للدولة القطرية.

تستند الأطروحتان معاً إلى قراءتهما الخاصة للواقع التاريخي الذي صاحب ظهور الدولة الوطنية بكل تعقيداته الدولية والمحلية، وبخاصة أواخر الدولة العثمانية حيث كان الوضع السياسي في الوطن العربي يعيش حالة من الترهل السياسي نتيجة ضعف السلطة المركزية وتفككك وحدتها. ولا شك في أن هذا الوضع بكل ما صاحبه من تداعيات سلبية يوحي بأن الجدل بشأن الشرعية التاريخية للدولة الوطنية لم يكن أيديولوجياً خالصاً، إذا أخذنا في الحسبان حالة الدولة العثمانية حينئذ، وعلاقتها بالأقاليم التي كانت تخضع لإدارتها، والتي كان يشوبها كثير من مظاهر الضعف والتوتر. ولا شك في أن هذا الوضع قد تداخلت فيه أوجه من الاستمرارية والقطيعة معاً. فمن جهة، عرف الوطن العربي دولاً كانت قائمة بذاتها قبل مجيء الاستعمار، واستمر وجودها بعد استقلالها، وهو المبرر الذي يرجح ميل بعض الدارسين إلى القول بفرضية الاستمرارية؛ ومن جهة ثانية، ليس ثمة شك في أن هذه الدول خضعت لتأثيرات استعمارية جوهرية غيرت كثيراً من هيكلها التنظيمي ونظامها السياسي من جهة، ووظيفتها ومرجعيتها النظرية التي تؤسس شرعيتها من جهة ثانية، وهو ما أسفر عن محو يكاد يكون كاملاً لملامحها التاريخية، وهو ما يرجح القول بفرضية القطيعة.

أولاً: نقد فرضية الاستمرارية

يُعَدّ إيليا حريق من أكثر المدافعين عن فرضية الاستمرارية وضوحاً. بداية، ينطلق الكاتب من تحديد مفهوم الدولة التي يتحدث عنها، الذي سيستند إليه في حكمه عليها. يُعرِّفُ الكاتب الدولة بإثبات الوظائف التي تدل على وجود سلطة فعلية راسخة، وتتمتع باختصاصات على منطقة أساسية، وشعب لحقبة طويلة من الزمن تمتد على مدى عدة أجيال على الأقل، وتشمل هذه الاختصاصات سلطة تنفيذ القانون، وفرض الضرائب، والخدمة العسكرية، والولاء للسلطة

القائمة[1]. وفي تقدير الكاتب أن الدولة بهذا المعنى كانت موجودة، وهي كنظام سياسي يرجع كيانها إلى القرن التاسع عشر أو ما قبله، مع بعض الاستثناءات التي تتعلق بالدول التي تمثلت بقرار استعماري عقب اتفاقية سايكس ـ بيكو في منطقة الهلال الخصيب، وهي الدول التي يصح فيها حسب رأيه ادعاء القوميين العرب بكونها دولاً استعمارية[2]. على هذا الأساس، يرى الكاتب أن خمس عشرة دولة من الدول العربية المعاصرة هي من إنشاء قوى داخلية وإقليمية ولا علاقة لها بالاستعمار ومعظمها سابق له، بل هي ظلت في قيد الحياة حتى يومنا هذا، على الرغم من التغير الكبير الذي طرأ على مؤسساتها السياسية. كما أن لكل من تلك الدول حدوداً جغرافية، أو على الأقل نواة جغرافية، تمثل قاعدة حكمها بغض النظر عن تقلبات الزمن، هذا إضافة إلى أنه مع بداية القرن العشرين، كان سكان هذه الدول يمتلكون إحساساً بالهوية كشعب وبلد ودولة، بغض النظر عما إذا كان مصطلح الدولة القومية (الوطنية) ينطبق عليهم أم لا. والنتيجة المنطقية التي تترتب على هذا التشخيص التاريخي، أن معظم تلك الدول كانت متجذرة محلياً، وتتمتع بالشرعية في نظر شعوبها وقيمها وزمانها[3].

أصبحت شعارات الدولة جزءاً لا يتجزأ من «عقيدة الشعب»، بل زاحمت عقيدة الشعب العربي في وحدة الدين والوطن، لتفرض عليها ثالوثها المقدس: «الله الوطن الحاكم».

ويحاجج محمد جابر الأنصاري من جهته في صحة الدعوى التي تتخذ من التجزئة سندها في الطعن في الشرعية التاريخية للدولة الوطنية الحديثة، ويرى أن التجزئة ظاهرة تاريخية طبيعية كانت قائمة أصلاً وليست نتاج مؤامرة استعمارية، ومن ثم يدعو الكاتب إلى تجاوز الفرضيات المكرورة المستهلكة التي تختزل التجزئة في كونها مؤامرة استعمارية أو خلافاً بين الحكام[4]. ويستند الكاتب في حجاجه إلى الوقائع التاريخية التالية:

ـ حالة الفوضى السياسية التي حكمت التجربة السياسية الإسلامية وما نتج منها من كيانات سياسية متصارعة، ومن ثم يرى أن التاريخ السياسي العربي كان يتأرجح باستمرار بين تقلبات سياسية حيث يُعادُ شيْد الدولة من الصفر، وهذا جعل الدولة في المنطقة العربية في تكوّن وانحلال دائمين، إلى أن قامت الدولة القطرية في العصر الحديث بحدودها وإقليمها الجغرافي، وهو ما يعدّه أول تجربة في أفق تأسيس الدولة بمعناها العضوي حيث ينشأ فيها مجتمع متجانس قادر على البقاء والاستمرار حتى مع سقوط السلطة السياسية[5].

---

(1) Iliya Harik, «The Origins of the Arab State System,» in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (London: Routledge, 1990), p. 5.

(2) Ibid., pp. 3-4.

(3) Ibid., p. 17.

(4) محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 155.

(5) المصدر نفسه، ص 98.

ـ غياب الوحدة الفعلية للمجتمعات العربية في العهد العثماني ما قبل الاستعمار، إذ لم تكن الأجزاء العربية التي كانت تحت حكم الدولة العثمانية في مرحلتها الأخيرة تعيش حالة من الوحدة بالمعنى الحقيقي للوحدة عدا إحساسها بالرابطة الوجدانية والمعنوية العامة[6].

كان لدولة الاستقلال مضاعفات مست الأسس المتعارف عليها تاريخياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، ونجم عنها تفكيك الروابط الاجتماعية والتوزيع القسري للعائلات بل والأسرة الواحدة بين دول مختلفة.

تلك كانت عينة من الآراء التي تعاملت مع الدولة الوطنية بقدر أكبر من المرونة والقبول مع اعتقاد أصحابها بأنهم ينطلقون من رؤية معرفية أكثر موضوعية ومطابقة للواقع التاريخي. ومع تقديرنا للجهد النظري الذي ساهم فيه هذا الاتجاه، نعتقد أن ثمة ثغراً تكتنف رؤيته التاريخية، وبخاصة ما يتعلق منها بتشخيص الواقع السياسي الذي تمخض عن ظهور الدولة الوطنية. بداية، لا بد من التشديد على أن الإقرار بوجود دول تاريخية تعود إلى ما قبل الاستعمار هو أمر مسلَّم ولا جدال فيه. لكن ليس هذا محل الإشكال أو الخلاف. فليست المسألة مسألة إثبات هذا الوجود من عدمه، فهذه مسألة نرى أنها موضع اتفاق ومحسومة تاريخياً. إن جوهر الإشكال في ما نحن فيه يتعلق بدعوى استمرارية تلك الدول بنمطها التاريخي، على المستويين البنيوي والوظيفي، وحجم التغيرات الجوهرية التي أصابتها إبان مرحلة الاستعمار ولحظة إعلان الاستقلال. إن هذه المتغيرات التي بقيت مسكوتاً عنها لدى القائلين بفرضية الاستمرارية هي التي يعنينا الحديث عنها، وسنعمل على توضيحها على مستويين متكاملين: **الأول** يتعلق بالتغييرات الجوهرية التي طرأت على مفهوم الدولة ذاته هيكلياً ووظيفياً بما يقطع بشكل شبه كامل مع أصلها المتوارث تاريخياً؛ و**الثاني** يتعلق بالتغيرات الجوهرية التي طرأت على الجوار السياسي للدول المتعايشة تاريخياً في المنطقة، بما يقطع كلية مع نمط الجوار السياسي الذي كان قائماً تاريخياً قبل أن تولد الدولة القطرية.

1 ـ التغيرات الهيكلية والوظيفية

في مرحلة الاستقلال يغيب نمط الدولة التقليدية لحساب الدولة الحديثة في كثير من أجهزتها ومؤسساتها ونظمها الدستورية والتشريعية والإدارية والسياسية المستوردة من النمط الغربي. تحت عنوان مثير، ولا يخلو من إدانة للدولة القطرية، كتب بهجت قرني ورقة بعنوان: «وافدة متغربة، ولكنها باقية، تناقضات الدولة العربية القطرية»[7]، ذهب فيها الكاتب إلى أن الدولة القطرية جزء من عملية دولية تعود جذورها إلى أزيد من ثلاثة قرون عندما أبرمت معاهدة

(6) المصدر نفسه، ص 102.

(7) هذه الورقة شارك بها الكاتب ضمن تأليف جماعي بعنوان: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، تحرير غسان سلامة [وآخرين]، 2 ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ج 1، ص 49.

«وستفاليا» التي أنهت سنة 1648 حروب أوروبا الإقطاعية، وأقرت الدولة القومية، والتي غيرت نمط الدولة ووظيفتها. فمن حيث الوظيفة، بدأ حكام أوروبا ينظرون إلى مهمتهم على أنها مادية وأرضية في جوهرها، تدير شؤون الدولة العلمانية، وتنقل صلاحياتها من الله إلى القيصر. ومن حيث البنية السياسية للدولة، تحولت أوروبا من نمط الدولة الواحدة الممتدة إلى كيانات منفصلة وذات سيادة. وهذا النمط بحذافيره، سيتم تطبيقه على الوطن العربي حيث عملت أوروبا على تجزئة الدولة العثمانية والترتيب لقيام الكيانات السياسية المنفصلة[8]. وتكمن القيمة المعرفية لهذا النص في كونه يضع دولة ما بعد الاستعمار في إطارها المرجعي على المستوى التاريخي حيث يصعب الادعاء بأن نمط الدولة القطرية الذي يجد مرجعيته في سياق التطورات السياسية الحديثة التي شهدتها المجتمعات الغربية الحديثة إنما كان استمراراً لنمط الحكم الذي كان سائداً مع دولة الخلافة أو الدولة السلطانية، بالنظر إلى التباينات التي تحكمه على المستويين الهيكلي التنظيمي من جهة، والأيديولوجي من جهة ثانية.

على مستوى التغيرات الهيكلية، أي المتعلقة ببنية الدولة ونظامها الإداري، لا ينكر إيليا حريق هذه الحقيقة، وهو يعترف بالتأثير الهيكلي الذي أحدثته الإدارة الاستعمارية في نظام الدولة في الوطن العربي في القرن التاسع عشر[9]. وهذا التأثير يؤكده المهتمون بدراسة تطورات الوضع السياسي العربي الذين يجزمون بحصول هذه التغييرات في بنية دولة ما بعد الاستعمار. ففي كتابه عن **الدولة المستوردة**، يتحدث بيرتران بادي عن الولادة الاستعمارية للدولة في الوطن العربي، حيث أفرز الاستعمار ـ كما يقول ـ كيانات سياسية مستحدثة تحاكي في أجهزتها ومؤسساتها ونظمها الدستورية والتشريعية والإدارية والسياسية شكل النموذج الغربي للدولة[10]. وفي السياق نفسه، يؤكد محمد عبد الباقي الهرماسي أن الاستعمار كانت له الغلبة في فرض نموذجه السياسي على الحركات الوطنية، وطبيعة الدول التي ستتمخض عنها هذه الحركات في بلدان المغرب العربي، حيث ورثت من الاستعمار أجهزة حكم، هي أبعد ما تكون عن الهيكل المخزني القديم، بل هي أقرب إلى الأجهزة الحديثة للحكم، ومنها الأحزاب السياسية، والنقابات والمنظمات المهنية التي استمدت مواصفات بعدها الوطني من الأرضية التي حددها الاستعمار نفسه[11]. وما من شك في أن هذه الهيكلة المستحدثة كلية إنما كانت ناتجة من تأثيرات خارجية ولم تكن بفعل تطور طبيعي في السياق التاريخي المحلي.

أما على المستوى الوظيفي، أي ما يتعلق بالتزام الدولة بالعمل ضمن منظومة القيم المتعارف عليها مجتمعياً، التي تعبر عن هوية المجتمع الذي تحكمه من جهة، والتزامها بخدمة المصالح العليا لمجتمعاتها من جهة ثانية، فثمة تغيرات لا تقل خطورة عن التغيرات الهيكلية، أنتجت في

---

(8) المصدر نفسه، ج 1، ص 56 ـ 58.

(9) Harik, «The Origins of the Arab State System,» p. 23.

(10) Bertrand Badie, *L'Etat importé: Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique* (Paris: Ed. Fayard, 1992), p. 111.

(11) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 34 ـ 37.

النهاية ما بات يعرف بدولة التبعية. وهذه الظاهرة ليست خاصة بالدولة الوطنية العربية، بل إنها ظاهرة عالمية أصبحت تحكم علاقة دول الأطراف بالمركز الإمبريالي في مرحلة الاستقلال، حيث سيتم تقسيم العالم بين دول سيادية وأخرى خدمية إن صح هذا التعبير. ولا شك في أن هذا الوضع الدولي الإلحاقي يضع سيادة الدول الوطنية المستقلة موضع مساءلة لمساسه بمبدأ استقلالية الدولة حيث يُفترض أن تكون علاقتها بجوارها السياسي الدولي قائمة على مبدأ التكافؤ. في هذا السياق يشير حمزة علوي في دراسته التي أنجزها عن «الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار» إلى أن «الدولة في المجتمعات التي خضعت للاستعمار لم تنشأ على يد البرجوازية الوطنية، بل البرجوازية الاستعمارية الأجنبية، وذلك لتضخيم الآلة البيروقراطية خدمة لمصالحها الخاصة في المستعمرات بعيداً من المصالح الوطنية»[12].

واستناداً إلى واقع التبعية، يعتقد الباحثون المهتمون بتشخيص الواقع السياسي للدولة الوطنية أنها أخلَّت بوظيفتها الأساسية، ولعل هذا ما يبرر وصفها بالدولة الوكيلة، أو «الدولة الزبونة» و«الدولة المستوردة» (L'Etat importé) كما سماها بيرتران بادي. نتحدث هنا عن انقلاب تاريخي في علاقة الدولة بالجماعة نتيجة تبني دولة الاستقلال القِيَم الحداثية التي حكمت نموذج الدولة الأوروبية، واستيراد عوالمها الرمزية. وهذا الوضع يضعنا ـ كما يقول برهان غليون ـ أمام دولة مقطوعة عن خبرتها التاريخية التي أنشأتها، وفاقدة نظام القيم الفكرية والأخلاقية التي تعطي المجتمع القدرة على التعامل الصحيح معها[13]، وهو ما شكل انتكاسة حضارية غير مسبوقة في التاريخ السياسي للمجتمعات العربية بما أحدثته دولة التبعية من قطيعة شبه كاملة مع «المخيال الاجتماعي»[14] لشعوبها.

هكذا تمخضت مرحلة الاستقلال عن ميلاد دولة مشوَّهة و«هجينة»، بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، بحكم اغترابها عن محيطها الاجتماعي وفضائها القيمي الذي زرعت فيه بفعل التدخل الخارجي. ووفقاً للدراسة التي قام بها كل من روبيرت جاكسن وزميله روزنبيرغ كارل حول ظهور الدولة في العالم الثالث الذي خضع للاستعمار، فإن الكثير من هذه الدول ـ كما يقولان ـ ليست دولاً حقيقية، بل شبه دول. فهي دول بالمعنى القانوني وليس السوسيولوجي، وقد ظهرت كجزء من الإرث الاستعماري، وقبل أن تكتمل لديها العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تجعل منها دولاً حقيقية ومتطورة. وهو ما يبرر وصفها بكونها دولاً «خُدَّجاً»[15].

---

(12) Nazih N. Ayoubi, *Over-Stating, the Over Arab State: Politics and Society in the Middle East* (New York; London: I. B. Tauris and Co. Ltd., 2014), p. 12.

(13) برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2013)، ص 560. انظر أيضاً ص 526 ـ 527.

(14) ترجمة للمصطلح الفرنسي «L'imaginaire social» وهو يدل على عدد من الصور والرموز القائمة على الذاكرة التاريخية التي يتعرف من خلالها المجتمع إلى نفسه، ويحدد نواميسه وقيمه. انظر: Pierre Ansart, «Imaginaire Social,» dans: *Encyclopaedia Universalis*.

(15) Ayoubi, *Over-Stating, the Over Arab State: Politics and Society in the Middle East*, p. 12.

والنتيجة المنطقية لهذه التغيرات أن الشرعية التي كانت تحظى بها تلك الدول التاريخية في نظر شعوبها كما يرى إيليا حريق لم تعد قائمة منذ إعلان الاستقلال. إن تلك الشرعية التاريخية لا يصح سحبها أو إطلاقها على نمط الدولة الاستعمارية التي ألغت من دون رجعة المرتكزات التي كانت تؤسس لشرعيتها التاريخية، وهي مرتكزات دينية وقيمية وقانونية كانت تجد ضماناتها في القواعد الناظمة للاجتماع السياسي الإسلامي، والحاكمة لمؤسساتها وأجهزتها التعليمية والتشريعية والإدارية. وبالنظر إلى الانتهاكات التي أصابت هذه المرتكزات في ظل نمط الدولة الاستعمارية ذات الأيديولوجية العلمانية الحداثية، باتت هذه الدولة عارية من أية شرعية في نظر شعوبها؛ اللهم شرعية الأمر الواقع التي فرضت نفسها بقوة الإكراه ضداً على هوية شعوبها. ومع هذا المتغير الجوهري في وظيفة الدولة، من المجازفة القول باستمرارية دولة ما قبل الاستعمار التي فقدت شرعيتها التاريخية بعد قطيعتها مع نمط حكمها الأصلي.

العلاقة بين دول الاستقلال المتجاورة التي كان يجمعها في عهدها القريب نضالها المشترك ضد المحتل أصبحت علاقة هشة ومعرضة للقطيعة بسبب الحروب الحدودية التي كانت بالأمس القريب شريانا يغذي أواصر القربى والعيش المشترك.

2 ـ المتغيرات المتعلقة بالجوار السياسي بين الدول المتعايشة تاريخياً

من الحجج التي بنى عليها إيليا حريق أطروحته في القول بفرضية الاستمرارية اعتقاده بأن الدول التاريخية كانت لها حدود جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها. ومن المبررات التي ساقتها أيضاً اعتقاده بأن سكان الدولة التاريخية كانوا يمتلكون إحساساً بالهوية كشعب يعيش في بلد ودولة، وهي الفرضية التي دفع بها محمد جابر الأنصاري إلى أقصى مداها عندما عدّ التجزئة ظاهرة تاريخية طبيعية متوارثة وليست مؤامرة استعمارية. وفي تقديري أن المبررات التي استندت إليها هذه الفرضية لا تصح إلا بقدر ما يصح الادعاء بتطابق النموذج الاستعماري للدولة التي تأسست على مفاهيم مستنبتة من قبيل السيادة والمواطنة والجنسية، ورسم الحدود وغيرها من معالم التجزئة المستحدثة مع نموذج الدولة التاريخية. والسؤال هنا: إلى أي حد يصح الزعم بأن هذه المفاهيم المستحدثة والطارئة، التي باتت تحكم دولة ما بعد الاستعمار هي نفسها التي كانت تحكم الدولة التاريخية؟ هذا السؤال نعُدُّ المدخل الأساس لدحض فرضية الاستمرارية. فمن المؤكد تاريخياً أن ميلاد الدولة القطرية ترتب عليه مضاعفات خطيرة، إذ أنهت بصورة كاملة القواعد التي كانت تحكم علاقات الجوار سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وأمنياً. إن هذه المضاعفات تقدم مؤشرات لا تقبل الجدل حول انهيار النموذج التقليدي للدولة التاريخية القديمة. ويمكن هنا رصد جملة من هذه المضاعفات التي صاحبت هذا التحول على كل المستويات المذكورة.

على المستوى السياسي، وهو الأكثر خطورة، تمثلت تلك المضاعفات بتفكيك الأسس المتعارف عليها تاريخياً في تحديد الهوية السياسية للأفراد وعلاقتهم بالدولة. لقد جاء الاستقلال

معاكساً لآمال الوحدة حيث منح الدولة القطرية شخصيتها المستقلة، و«سيادتها» على أراضيها «المحررة»، وعضويتها «الكاملة» في المنظمات الدولية. هذا الاعتراف الدولي كان يعني حقيقة مرة مفادها تأبيد حالة التجزئة، ودفع الحكومات المحلية إلى استكمال شخصيتها السياسية التي تتميز بها عن جوارها السياسي. بعد الاستقلال أصبحنا نتحدث عن 22 شعباً، و22 علماً، و22 جيشاً عربياً داخل الوطن العربي الواحد، و22 تاريخاً وحضارة وعادات وتقاليد، إلى ما هنالك من أوجه الخصوصية الزائفة والمصطنعة بعدما كان الانتماء يتأسس على مفهوم الأمة الواحدة. لقد أصبح لكل من هذه الدول عَلَمُها الخاص، ونشيدها «الوطني» الخاص، وكل ما يرمز إلى استكمال سيادتها السياسية و«وحدتها الترابية» من شرطة وجيش، وخفر سواحل، وحرس حدود، وجوازات سفر للعبور، وسفارات لخدمة مواطنيها في بلدان الجوار التي أصبحت بقوة القانون الدولي دولاً أجنبية داخل الوطن الواحد، كما منحت مواطنيها بطاقة هوية تميِّز جنسيتهم عن جنسية من كانوا بالأمس جيرة وأبناء عمومة فأصبحوا بقرار «سيادي» أجانب، إلى ما هنالك من إجراءات ونظم وسياسات تصب جميعها في سياق استكمال ما سمي زيفاً مسيرة «الوحدة الوطنية» و«معركة التحرير الوطني»، و«سيادة الدولة الوطنية».

وتستمر الملهاة لتزييف وعي الشعوب وتحويل أنظارها عن المعركة الحقيقية معركة وحدة المصير، والعيش في كنف العقيدة الجامعة، فإذا بالدولة الوطنية تبتدع لها من الطقوس والرموز ما يجعل منها كياناً مقدساً في وعي مواطنيها. لقد أصبحت الدولة الوطنية العقيدة الوحيدة التي تدين بها النخب السياسية الحاكمة، بل وأحاطتها بهالة من القداسة والطقوس الاحتفالية لدمجها في العالم الرمزي للجماعة الوطنية، من خلال استثمار رصيد النضال التحرري وتضحيات الشعوب التي باتت تتاجر بها فيما أصبح يعرف بـ «عيد الاستقلال»، أو «اليوم الوطني». وبدلاً من أن تحتفل الدولة الوطنية برموز المقاومة وشهداء التحرير، يغيب هؤلاء عن المشهد الاحتفالي، لتصبح الأعياد الوطنية أيقونات دالة على تعاقب الأسر الحاكمة. ففي مشهد مهيب تتصدره الوفود والحشود، يجلس حكام الزمان لتلقي بيعة الرضوان، وهم يتربعون على عرش أسلافهم الميامين المنعمين، وعلى وقع تراتيل النشيد الوطني، وما تختزله من معاني التعظيم والإجلال والقداسة وهيبة المكان والزمان. هكذا تتماهى قدسية الدولة مع قدسية تلك الطقوس الهجينة التي فرضتها الدولة على مواطنيها وهم لها كارهون. لقد أصبحت شعارات الدولة جزءاً لا يتجزأ من «عقيدة الشعب»، بل زاحمت عقيدة الشعب العربي في وحدة الدين والوطن، لتفرض عليها ثالوثها المقدس: «الله الوطن الحاكم»، وأعطت لنفسها حق تخوين كل من يتجرأ على التشكيك في قدسيتها بحجة المساس بعقيدة الشعب المزعومة، بل جرّمت كلَّ من يمس برموزها بوصفها عنواناً لسيادة الدولة ذاتها ووحدتها الوطنية.

يتعذر فهم ظهور الدولة القطرية كمنتج استعماري بمعزل عن مشاريع التقسيم والتجزئة التي خضعت لها المنطقة العربية، وبخاصة عقب الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية.

وعلى المستوى الاجتماعي، كان لدولة الاستقلال مضاعفات مست الأسس المتعارف عليها تاريخياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، ونجم عنها تفكيك الروابط

الاجتماعية والتوزيع القسري للعائلات بل والأسرة الواحدة بين دول مختلفة، بعدما كانوا يعيشون متجاورين جغرافياً في مرحلة ما قبل دولة الاستقلال، حيث كانت العلاقات الاجتماعية والأسرية تتم خارج إطار القانون الدولي الذي بات يمثِّل مرجعية دولة الاستقلال في التعامل مع من كانوا بالأمس رعاياها، الذين حوَّلهم الاستقلال إلى أجانب وغرباء. ومن المضاعفات المثيرة في هذا السياق أن يتم التمييز بين الزوجين اللذين عقدا قرانهما قبيل إعلان الاستقلال على التخوم الجغرافية المفتوحة، وأصبحا بعده أجانب بموجب الحدود السياسية المغلقة، والجنسية المختَلَقَة، وما ترتب على ذلك من إجراءات استخراج تأشيرة مرور، وجواز سفر، كشرط مسبق لاجتياز الحدود التي باتت تفصل أحد الطرفين عن أسرته وبيته الذي ولد فيه يوماً من دون جنسية. لكن محنة الاستقلال لا تنتهي عند متاعب الحدود وإجراءات التفتيش، وأقساط الجمارك، والتصريح بالأموال المنقولة، فمتاعب الحدود مرهونة بإجراءات حفظ أمن الدولة، و«التراب الوطني».

وعلى المستوى الأمني، فالعلاقة بين دول الاستقلال المتجاورة التي كان يجمعها في عهدها القريب نضالها المشترك ضد المحتل أصبحت علاقة هشة ومعرضة للقطيعة بسبب الحروب الحدودية التي كانت بالأمس القريب شرياناً يغذي أواصر القربى والعيش المشترك. وعندما تندلع تلك الحروب، تنتعش الذاكرة التاريخية لتستعيد تقاليد السلب والنهب التي أسست لها حرب داحس والغبراء، وحرب البسوس، وحرب الفجار، وحرب بعاث، وكلها من الحروب التي عمّرت طويلاً بين فروع قبلية كان يجمع بينها قرابة الدم والجوار. ليس هذا التشبيه من قبيل المجاز، فقريباً جداً، ستحتفل الحرب الجزائرية ـ المغربية بنهاية عقدها الرابع، وهي تمام المدة التي استغرقتها حرب داحس والغبراء. أربعون سنة من الحرب هي تكلفة سباق ودي للفروسية تم بين فرعين من قبيلة غطفان في رمال الصحراء العربية، وكذلك كانت «حرب الرمال» سنة 1963 بسبب النزاع على الحدود بين الجارتين الشقيقتين المغرب والجزائر اللتين أصبحتا عدوتين بموجب الاستقلال، وبعد سنة واحدة من استقلال الجزائر. لكن معارك الاستقلال لا تقف عند الحروب بين الجيوش النظامية، بل تتعدى ذلك إلى الترحيل القسري للسكان الذين عاشوا على أرض لم تجف بعد من دماء شهدائهم الذين قدموا أرواحهم قرباناً لدولة الاستقلال. ولعل واحدة من المفارقات التي طبعت تاريخنا السياسي أن يتم تهجير 350 ألف من المغاربة المقيمين في الجزائر على يد واحد من أكبر دعاة القومية العربية ورموز التحرير الوطني، وناشط في حركة عدم الانحياز، الرئيس هواري بومدين. والمفارقة هنا أن أول انقلاب قاده الرئيس بومدين ضد أول رئيس جزائري، أحمد بن بلة، كان انطلاقاً من مدينة وجدة المغربية المتاخمة للحدود الجزائرية الشرقية، التي كانت صلة الوصل بين الثوار المغاربة والجزائريين أيام الكفاح الوطني.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تم تفكيك الروابط الاقتصادية والشبكات التجارية التي كانت تعبر حدود ما قبل الاستقلال في حركة انسيابية يومية معتادة، وما يعنيه ذلك من حرمان السكان المتجاورين مزاولة أنشطتهم المعتادة في كسب قوتهم من خلال تبادل البضائع، وهو النشاط نفسه الذي أصبح منذ فجر الاستقلال مدرجاً ضمن قائمة الجرائم المحرّمة بموجب القانون الدولي، التي يعاقب عليها قانون الدولة الوطنية بتهمة التهريب والتجارة غير المشروعة.

أخيراً، نأتي إلى المضاعفات الثقافية، ولعله من سخرية القدر أن الشعب العربي الذي تشرب الثقافة العربية ـ الإسلامية على مدى يزيد على ثلاثة عشر قرناً يجد سفارات دوله

تتبادل الملحقات الثقافية لتُعرِّف جوارها السياسي «الأجنبي» «بخصوصياتها الثقافية المحلية». وقد انخرطت وزارات الثقافة والإعلام والشبيبة والرياضة، وحتى التعليم، من جهتها، في هذه المسرحية الهزلية المنظمة من أجل تزييف وعي الشعب العربي المسلم بذاكرته التاريخية، لحساب البرامج المأجورة التي ما فتئت تجند خبراء التراث الشعبي والفلكلور والأهازيج الشعبية، والعادات والتقاليد، والمعمار، والزي، وفنون الطبخ، وحتى قبور الأولياء والصالحين، بحثاً عن عناصر التفرد والخصوصية «الثقافية»، وكل ما يمكن توظيفه للبرهنة على تفرد هذا الجزء من الشعب العربي «الواحد» الذي يسكن هذا الجزء من الوطن العربي الواحد.

وما من شك في أن هذه المضاعفات طارئة ولم يكن لها وجود قبل ظهور دولة الاستقلال، وهو ما ينقض فرضية الاستمرارية من أساسها. وما من شك أيضاً في أن تكلفة هذه المضاعفات كانت ثقيلة ومرهقة ولا حل لها سوى النضال من أجل استعادة الوحدة المستلبة. لكن المفارقة هنا أن إيليا حريق الذي يدافع على فرضية الاستمرارية يعيب بشدة على القوميين العرب تمسكهم بمفهوم «الأمة» إطاراً للانتماء السياسي[16]، مع أن مبدأ الوحدة في حد ذاته مدعاة للمدح لا القدح.

3 ـ هل التجزئة ظاهرة تاريخية؟

من أهم الشواهد التي يتحجج بها المعترفون بالشرعية التاريخية للدولة القطرية كما رأينا مع محمد جابر الأنصاري اعتقادهم بتاريخية ظاهرة التجزئة، وهو ما يجعل منها سابقة تاريخية وليست وليدة الاستعمار. يقتضي النظر في هذه الأطروحة إعادة تقييم واقع التعددية السياسية التي شهدها التاريخ السياسي الإسلامي بعد تفكك نظام الخلافة المركزي. وأول ما يجب التنبيه إليه في هذه المسألة أن تاريخنا السياسي عبر مراحله المتدرجة من القوة إلى الضعف، ومن الوحدة إلى التعدد لم يسجل أياً من تلك المضاعفات السياسية التي رافقت ظهور الدولة الوطنية الحديثة على النحو الذي سبق شرحه. يقتضي توضيح هذه الفكرة ضرورة التمييز بين التعدد السياسي والتجزئة السياسية، وهما أمران مختلفان قطعاً. فمسألة التعدد السياسي كظاهرة تاريخية تحتاج إلى قدر أكبر من الدقة، والتحرر من الصورة النمطية لمفهوم التجزئة التي يجري إسقاطها على الواقع التاريخي، وهي صورة ذهنية أكثر منها تاريخية. إن نمط الحكم المتوارث، الذي جرت عليه الممارسة السياسية في الخبرة الإسلامية، كان يرتكز بالأساس على مفهوم الأمة الجامعة. هذا المفهوم ظل يتمتع بقدر عال من الثبات بالرغم من كل المتغيرات التي شهدها التاريخ السياسي الإسلامي قوة وضعفاً، ولم تغير من حقيقته ما شهدته المجتمعات الإسلامية من صراعات وانقسامات سياسية عبر التاريخ، حيث بقي الشعور بالانتماء إلى الأمة ككيان جامع راسخاً في الوعي السياسي السائد حتى في أشد اللحظات التاريخية ضعفاً. هذا الثبات مرده إلى كون النموذج السياسي المتمركز حول «الأمة الجامعة» كان النموذج الوحيد الذي يحظى بالشرعية من الوجهة الشرعية كما صاغها فقهاء السياسة الشرعية. ومع أن التجربة السياسية الإسلامية أفرزت حالة من التعددية والانقسام السياسي، وبخاصة في المراحل التاريخية التي ضعفت فيها

(16) Harik, «The Origins of the Arab State System,» p. 2.

الخلافة المركزية، إلا أن هذه التعددية لم تحظ بأي وجه من وجوه الاعتراف القانوني، حيث ظل الإجماع الفقهي قائماً على اعتبار مبدأ وحدة الدولة من وحدة الأمة الإسلامية.

تمخضت الأحداث المأسوية التي أعقبت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عن إعلان تأبينها لتتشكل على أنقاضها كيانات سياسية قطرية تحددت معالمها الأولى تحت نفوذ السلطات الاستعمارية قبل أن تكتسب صفتها القانونية.

في هذه التجربة التاريخية، يمكن الحديث عن دستور عرفي غير مكتوب بالمعنى المتعارف عليه في صوغ الدساتير المعاصرة، يمنح حق الجنسية لكل رعايا الدولة الإسلامية بغض النظر عن الوضع السياسي القائم، سواء في نمط الحكم المركزي الذي ساد في نظام الخلافة، أم في نمط السلطنات والمملكات التي كانت لها استقلالية اسمية أو حقيقية عن دولة الخلافة. وهذا الدستور كان يمنح لكل الشعوب الإسلامية حق الحرية في التنقل بلا قيود. وقد حافظ هذا النظام على ثباته في كل الحقب التاريخية واستمر العمل به إلى أن جاءت مرحلة الدولة الوطنية الحديثة بنمطها الغربي الذي فرض حدوداً سياسية معترفاً بها تم بموجبها تجزئة الوطن العربي، وهو ما مثّل قطيعة كاملة مع وضعها السياسي أواخر العهد العثماني.

يتطلب بيان هذه المسألة فهمَ العلاقة التي سادت بين المركز والأطراف في تجربة الحكم الإسلامي التي مرت بثلاث مراحل مختلفة نتج منها ثلاثة أنماط من العلاقات: **الأولى** مرحلة القوة وتميزت بهيمنة النظام الإداري المركزي، حيث كانت الولايات الإدارية تابعة لسلطة الخلافة. و**الثانية**، مرحلة تعدد الحكم المركزي مع ظهور الخلافة الأموية في الأندلس، والفاطمية في مصر، إلى جانب الخلافة العباسية الأم في بغداد، و**الثالثة** تميزت بظهور الملكيات الوراثية، وهي على تعددها كانت تعلن تبعيتها للمركز فعلاً أو حكماً، ولكنها في كل الأحوال لم تعرف نمط الدولة الوطنية بمعناها الحديث.

فمع هذا الانقسام في السلطة المركزية، لم يسجل التاريخ أياً من العوارض التي حكمت دولة التجزئة، حيث بقيت الحدود مفتوحة أمام حركة الحُجَّاج والتجار دونما أي تمييز على أساس الهوية السياسية، مع احتفاظ رعايا الدول المختلفة بكامل حقوقهم في أي من الدول التي اختاروا الإقامة فيها، ولم يجر عليهم قانون «العهد» الذي كان ينظم منح حق الإقامة للأجانب الذين اصطلح على تسميتهم «المعاهدين». هذه الملاحظة تنطبق من باب أولى على مرحلة القوة. وفي ما يتعلق بحالة الملكيات الوراثية، وهي التي نشطت بعد أن ضعفت السلطة المركزية، فمن حيث التشخيص القانوني، أدرج الفقهاء حالات التفكك السياسي واستقلال بعض الأطراف عن المركز بوصفها إمارة استيلاء، وهو وضع قانوني يمنح الدولة التي انفصلت عن المركز اعترافاً بحكم الأمر الواقع من دون أن يعترف لها بشرعية وجودها كدولة ذات سيادة مستقلة عن السلطة المركزية. هذا التكييف الفقهي ينطبق أيضاً على حالة التفكك أواخر الدولة العثمانية التي تُعَدّ استمراراً لنمط الحكم المركزي المتعارف عليه تاريخياً.

أما عن غياب الوحدة الفعلية للمجتمعات العربية في العهد العثماني ما قبل الاستعمار عدا الإحساس بالرابطة الوجدانية والمعنوية العامة، فهذا لا ينهض دليلاً لإثبات الشرعية التاريخية لدولة ما بعد الاستعمار، باعتبارين أساسين: **الأول**، غياب المضاعفات السياسية للتجزئة التي سبق بيانها، و**الثاني**، أن حالة التفكك التي شهدتها الدولة العثمانية في مرحلتها الأخيرة كانت بحد ذاتها نتاجاً استعمارياً حيث كانت الدول الاستعمارية قد قدمت مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية، وهو العنوان الذي يحمله كتاب الوزير الروماني دجوفارا الذي كان على معرفة بالأوضاع الأوروبية آنذاك بحكم تقلبه في عدة مناصب أوروبية فضلاً عن تردده على الدولة العثمانية[17]. وأعتقد أن سقوط هذه الفرضية يرجح صحة الفرضية التي تضع التجزئة ضمن التآمر الاستعماري، وهو ما تؤكده هذه العيِّنة من الوقائع التاريخية التي سنعرض لها في هذا العنصر الموالي.

ثانياً: الولادة الاستعمارية للتجزئة وظهور الدولة القطرية

شاع في كثير من الدراسات المعاصرة أن الدولة الوطنية الحديثة متهمة بأنها منتوج استعماري صنعته القوى الاستعمارية التي تدين بوجودها، وترسيم حدودها، وضمان استمراريتها بمنحها شخصيتها القانونية كدولة ذات سيادة معترف بها دولياً، مع احتفاظها باستقلال صوري يبقيها في خدمة قوى الاحتلال في مرحلة ما بعد الاستعمار. لذلك، يمكن الزعم أن ظهور الدولة القطرية كواقع سياسي قائم يعود إلى عاملين متكاملين: السياسة الاستعمارية المفروضة من الخارج من جهة، والدور السلبي للنخب السياسية المحلية التي رجحت مصالحها الفئوية الضيقة على حساب مصلحة الوطن الجامع من جهة ثانية. تعددت النخب السياسية التي ظهرت مطلع القرن العشرين وكانت تدرك أن ضمان استمرار مصالحها في مرحلة ما بعد الاستعمار مرهون ببقائها في الحكم، وهو ما جعلها تتخندق في مستنقع النزعة القطرية على حساب وحدة الأقطار العربية. بهذا الاعتبار، يتهم بعض الدارسين العرب تلك النخب السياسية بالانتهازية المفرطة بحكم رهانها على الاحتلال في تحقيق تطلعاتها السياسية ضمن حدودها الجغرافية. هنا تتجه أصابع الاتهام ـ كما يقول حليم بركات ـ إلى تلك الفئة التي اصطُلِح على تسميتها «الطبقات الحاكمة» التي تكونت في كل البلدان العربية، والتي كانت لها مصالح وامتيازات جعلتها تتمسك بالكيانات القائمة وتصارع للإبقاء عليها[18]. وفي الاتجاه نفسه، يؤكد مصطفى علوي أن الفئات المسيطرة على البنية الاجتماعية ـ السياسية، كانت تصرف طاقاتها في

تشكل اتفاقية سايكس ـ بيكو نموذجاً صادماً في تأكيد صدقية نظرية المؤامرة في تفسير حالة التجزئة، وفي الوقت نفسه عنصراً بالغ الإحراج للمشككين في نظرية المؤامرة.

(17) لمزيد من التفاصيل، انظر: **التعصب الأوروبي أم التعصب الإسلامي؟: تعليقات الأمير شكيب أرسلان على كتاب مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية 1281م ـ 1913م**، ط 2 (بيروت: دار ابن حزم، 1995).

(18) انظر في هذا الخصوص: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 58.

تثبيت مكاسبها والحفاظ عليها وترسيخها بل وتنميتها في مواجهة القوى الاجتماعية المحرومة. ولما كان الكيان القطري واستمراره هو الإطار الأنسب الذي تستطيع من خلاله فرض سيطرتها على عملية إدارة الصراع الاجتماعي وضبطه ضمن حدود محكومة تكفل استمرار مصالحها، فإنها تسعى دائماً إلى الحفاظ عليها[19]. تثير خيرية قاسمية، من جهتها، الانتباه إلى تحول النزعة القطرية إلى نوع من الاستثمار، فهذه الفئة ـ كما تقول ـ تستثمر في الحدود السياسية، ودوامُها مرتبط بدوام الكيانات الإقليمية، ومنها تستمد وجودها حيث تحصل على دخلها من وجود الحواجز الجمركية[20]. ويمكن القول إن هذه الظاهرة عامة في مختلف أرجاء الوطن العربي، وهي من الظواهر التي تستحق مزيداً من العناية للكشف عن الدور التاريخي الذي مثلته هذه النخب إلى جانب قوى الاحتلال في انحراف مسار المستقبل العربي عن وجهته الطبيعية نحو الوحدة، والتنمية والاستقلال الحقيقي بالرغم من كل ما كان يملكه من مقومات الوحدة، وما قدم في سبيلها من تضحيات مادية ومعنوية.

ووفقاً لهذه الرؤية، يتعذر فهم ظهور الدولة القطرية كمنتج استعماري بمعزل عن مشاريع التقسيم والتجزئة التي خضعت لها المنطقة العربية، وبخاصة عقب الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية. من هنا حاجتنا إلى كشف الملابسات التاريخية التي أفرزت الدولة الوطنية ككيان قانوني قطري ذي سيادة، ومعترف به دولياً على أرض الواقع، وهذا الأمر يقتضي استحضار بعض المحطات التاريخية التي مثلت لحظة العبور نحو الدولة القطرية، إلى جانب الوقائع التاريخية التي تم فيها رسم حدودها السياسية.

العبور إلى دولة ما بعد الاستعمار: محطات تاريخية فارقة

لقد تمخضت الأحداث المأسوية التي أعقبت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عن إعلان تأبينها لتتشكل على أنقاضها كيانات سياسية قطرية تحددت معالمها الأولى تحت نفوذ السلطات الاستعمارية قبل أن تكتسب صفتها القانونية، حيث تم الاعتراف بسيادتها رسمياً مع الاستقلال. وقد تمكنت سلطات الاحتلال من تحقيق مشروعها التجزيئي من خلال أساليبها التقليدية التي كانت تعتمد بالأساس سياسة التفاوض على اقتسام مناطق النفوذ عبر اتفاقيات دولية بين الدول المتنافسة، وفرض شروطها على الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال لإجبارها على القبول بسيادة منقوصة، إضافة إلى سياسة التفرقة عبر تغذية النزعات العرقية والطائفية، واستغلال الصراعات السياسية بين الزعامات المحلية المتنافسة، واصطناع العملاء الموالين لها الذي سيعهد إليهم بقيادة دولة الاستقلال.

تشير الوقائع التاريخية إلى أن نمط الدولة الوطنية ظهر خلال مرحلة انتقالية حساسة جداً، وهي المرحلة التي انتقلت فيها المناطق العربية من تبعيتها للدولة العثمانية الأم إلى وضع

---

(19) مصطفى علوي، «التجزئة العربية: لماذا؟ دراسة في أثر التخلف وأزمة الديموقراطية وجهود الفكر الوحدوي،» **منبر الحوار** (دار الكوثر ـ لبنان)، السنة 4، العدد 14 (1989)، ص 65.

(20) خيرية قاسمية، «الوطن العربي بين الاتجاه القومي وواقع التجزئة في الفترة بين الحربين العالميتين،» **دراسات تاريخية** (دمشق)، العدد 12 (1983)، ص99.

الانتداب تحت سلطة الاحتلال البريطاني في المشرق العربي، وقبله الاحتلال الفرنسي في المغرب العربي. لذلك، من غير الممكن من الوجهة التاريخية، عزل ميلاد الدولة الوطنية عن سياق النزعات الانفصالية التي كانت تشهدها الأقاليم العثمانية في أوروبا الشرقية والمنطقة العربية على السواء تحت ضغط التحركات الأوروبية العسكرية والدبلوماسية معاً، والتي نتج منها استقلال عدة قوميات عن الإمبراطورية العثمانية في أوروبا الشرقية، وإخضاع ممالكها العربية للاحتلال. وعلى عكس ما كان يحدث في الجبهة الأوروبية الشرقية، تمخضت الضغوط الأوروبية في المنطقة العربية عن كيانات قطرية أُجبرت على الانفصال عن الدولة الأم لتجد نفسها تحت سلطة الاحتلال، وهو ما يمكن عدّه مؤشراً تاريخياً قوياً على هذا التلازم بين المشروع الاستعماري من جهة، ومشروع الدولة الوطنية الانفصالي من جهة ثانية.

في هذا السياق الاستعماري، تسجل وثيقة «كامبل»[21]، سنة 1907 حقائق صادمة عن الحرب الحضارية التي كانت تخوضها الدول الأوروبية للحؤول دون استثمار الشعوب العربية لمقومات وحدتها الدينية والتاريخية واللغوية، بهدف ضمان استدامة تفككها وتخلفها. ولقد استعانت الدول الأوروبية بالدوائر الاستشراقية التي كانت تمولها لوضع خطة عمل تستهدف ضرب مقومات وحدة الشعوب الإسلامية، ولم تجد تلك الدوائر أفضل من اللعب على التناقضات القومية مدخلاً لتحقيق هذا الهدف. يقدم إلينا سعد ثامر الحميدي تحليلاً دقيقاً لهذا السياق الحضاري الذي قامت فيه الدوائر الاستشراقية بدور تاريخي حاسم في توطين المفاهيم القومية ضمن البيئة الإسلامية بغرض إحداث تصدع في الوحدة الإسلامية الجامعة، وإحداث انشقاق بين القوميات المتعايشة آنذاك في ظل الحكم العثماني[22].

بعيداً من المعالجة السجالية لهذا الموضوع، تقدم كتابات بعض القادة والزعماء الذين كانوا شهود عيان على تلك الأحداث وثائق تاريخية لا تقبل التأويل. على سبيل المثال، يُعَد كتاب مصطفى كامل، أحد كبار القادة الإصلاحيين في مصر عن **المسألة الشرقية** وثيقة تاريخية مهمة جداً في كشف حقيقة الصراع العثماني ـ البريطاني، حيث كانت بريطانيا تشجع الأقطار العربية على الانفصال تحت لافتة «الخلافة العربية»، وهي لافتة مخادعة أثبتت الوقائع التاريخية لاحقاً زيفها. يقول مصطفى كامل: «رأت إنكلترا أن بقاء السلطنة العثمانية يكون عقبة أبدية في طريقها، ومنشأً للمشاكل والعقبات في سبيل امتلاكها مصر، وأن خير وسيلة تضمن لها البقاء في مصر

---

(21) انعقد مؤتمر «كامبل» في لندن عام 1905 واستمرت جلساته حتى 1907، بدعوة سرية من حزب المحافظين البريطانيين بهدف إيجاد آلية تحافظ على تفوق ومكاسب الدول الاستعمارية إلى أطول أمد ممكن. ضم المؤتمر الدول الاستعمارية في ذاك الوقت وهي بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا. وفي نهاية المؤتمر خرجوا بوثيقة سرية سموها «وثيقة كامبل» نسبة إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك هنري كامبل بانرمان. وهو أخطر مؤتمر حصل لتدمير الأمة العربية بخاصة (الإسلامية بعامة) وكان هدفه إسقاط النهضة وعدم استقرار المنطقة. انظر: «وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي،» مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية (أيلول/سبتمبر 2011)، <http://alkashif.org>.

(22) سعد تامر الحميدي، **الصراع بين القوميتين العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين** (الدوحة: [د. ن.]، 2011)، وينظر كثير من التفاصيل الواردة في هذا السياق في ص 234 ـ 245.

ووضع يدها على وادي النيل هو هدم السلطنة العثمانية، ونقل الخلافة الإسلامية إلى أيدي رجل يكون تحت وصاية الإنكليز، وبمثابة آلة في أيديهم؛ ولذلك أخرج ساسة بريطانيا مشروع الخلافة العربية مؤملين به استمالة العرب لهم، وقيامهم بالعصيان في وجه الدولة العلية»[23].

إن التغيرات التي خضعت لها دولة ما بعد الاستعمار كانت جوهرية في الأساس مسّت كلاً من بنيتها الإدارية ووظيفتها السياسية ومرجعيتها القيمية، وهذا جعلها دولة مغتربة ضمن بيئة مجتمعية معادية.

وعلى مستوى التطورات السياسية، يحفظ تاريخ المجتمعات العربية الحديث ما يكفي من الوقائع التاريخية الشاهدة على أن ما آل إليه من تجزئة إنما حدث تحت طائلة الإكراهات المتتالية التي مارستها السلطات الاستعمارية بموجب اتفاقيات ومعاهدات فرضتها بحكم تفوقها العسكري، كما في اتفاقية سايكس ـ بيكو، ومعاهدة لوزان، والاتفاقيات الثنائية التي فرضت فيها الدول الاستعمارية شروطها لنيل الاستقلال.

أ ـ من حيث التسلسل التاريخي، تشكل اتفاقية سايكس ـ بيكو نموذجاً صادماً في تأكيد صدقية نظرية المؤامرة في تفسير حالة التجزئة، وفي الوقت نفسه عنصراً بالغ الإحراج للمشككين في نظرية المؤامرة، وربما طرحت بعض التساؤلات حول نزاهة ما يصدر من كتابات تتعالى على حقائق التاريخ. لقد تكشفت هذه الاتفاقية عن سلسلة من حلقات التآمر المخطط كما تبينه الفقرات التالية:

• في الحقبة الزمنية نفسها التي كانت فيها بريطانيا تقدم وعودها إلى الشريف حسين، لضمان نجاح ثورته ضد السيادة العثمانية التي كان يخضع لإدارتها، وتأسيس مملكة عربية موحدة، كان مندوبها مارك سايكس يبرم اتفاقيته مع نظيره الفرنسي جورج بيكو سنة 1916 لتقسيم الأراضي التي وعدت بأن تقوم عليها المملكة العربية.

• وفي الوقت نفسه الذي كان الشريف حسين يخوض حرباً بالوكالة ضد ولاته العثمانيين لتأسيس مملكته الموهومة، كانت بريطانيا قد أصدرت سنة 1917 وعد بلفور الذي يمنح جزءاً من أراضي تلك المملكة لليهود.

• عندما احتج الشريف حسين على المندوب السامي البريطاني في مصر بعد أن كشفت الثورة البولشيفية سنة 1917 وثائق الاتفاق، يأتي الرد على الطريقة المعهودة في الخداع البريطاني ليؤكد التزام الحلفاء بالعمل على رقي الأمة العربية وتقدمها ونهضتها. وفي تحد سافر لكل الأعراف الدبلوماسية، تلقى الشريف حسين رسالة رسمية كاذبة من وزارة الخارجية البريطانية سنة 1918 تتهم الأتراك باختلاق الدعايات الكاذبة. تقول الرسالة: «إن السياسة التركية لا تفتأ تغرس ذلك الارتياب بأن توسوس للعرب أن دول الحلفاء تطمع في الأراضي العربية... ولكن أقوال الدساسين لن تقوى على إيجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم نحو فكرة الوحدة... إن حكومة جلالته مع الدول المحالفة لها لا تزال تلتزم بموقف الدفاع عن قضية تحرير الأمم

(23) مصطفى كامل، **المسألة الشرقية** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 18.

المظلومة، وهي مصممة على الوقوف إلى جانب الشعوب العربية في جهادها الرامي إلى بناء عالم عربي يسوده القانون والشرع بدل الظلم العثماني، وتحل فيه الوحدة محل المنافسات المصطنعة التي يثيرها الموظفون الأتراك».

• وعندما تم تداول الاتفاقية بين القادة العسكريين الأتراك والعرب المتحاربين على الأرض السورية، أرسل المندوب السامي البريطاني في مصر رسالة إلى الملك حسين يؤكد له فيها كذب الأتراك والتزام بريطانيا باتفاقها مع العرب.

• وعندما حضر الأمير فيصل بن الحسين شريف مكة مؤتمر الصلح في باريس سنة 1919، قدم إلى الأمانة العامة للمؤتمر مذكرة تضمنت المطالبة باستقلال البلاد العربية، وكان الرد بعد يوم واحد باتخاذ قرار فصل تلك البلاد عن الدولة العثمانية وإخضاعها للانتداب البريطاني ـ الفرنسي، ثم توالت المواثيق الصادرة عن عصبة الأمم بتقسيم تلك المناطق بين المحتلين، ومنح فلسطين لليهود[24].

ب ـ تجسد اتفاقية لوزان سنة 1923 الحدث الأكثر دلالة على التآمر الاستعماري، وتعد واحدة من المعاهدات النموذجية الدالة على تواطؤ النخب المحلية مع القوى الاستعمارية. لقد مثّلت هذه المعاهدة لحظة القطيعة مع التاريخ السياسي لتجربة الحكم الإسلامي من جهة، ومع مبدأ وحدة الأمة الجامعة من جهة ثانية. كما جسدت هذه الاتفاقية مشروعاً انقلابياً كانت فيه الدولة الوطنية، وهي في مرحلتها الجنينية تحت حكم الكماليين، مجرد أداة مرتهنة بيد القوى الإمبريالية التي وظفتها للقطع مع تاريخها السياسي وإرثها الرمزي، ورسمت معالم تطور مسارها المستقبلي. لقد أخذت الإجراءات التنفيذية طريقها لاستكمال المشروع الانقلابي الذي تم بموجبه القطع مع كل التقاليد السياسية التي أرست قواعدها دولة ما قبل الاستعمار، لتخضع للتفكيك الممنهج. هذا التفكيك، مس مفهوم الدولة على المستويين: بنية الدولة ونظامها السياسي، ووظيفتها وهويتها. على المستوى البنيوي، كان من النتائج السياسية المباشرة التي ترتبت على إلغاء نظام الخلافة فرض أنظمة سياسية قطرية بديلة بدأت نواتها تتكوّن تحت سلطات الاحتلال التي قسمت ممتلكات الدولة العثمانية كلاً في دائرة نفوذها. وكانت أولى الآثار المباشرة لهذا الحدث التاريخي تقلص مساحة الدولة التركية الجديدة إلى العشر بعدما فقدت 90 بالمئة من ممتلكاتها التاريخية. أما المساحة الشاسعة التي أصبحت خارج نفوذها، فكانت تمثل مجموع المستعمرات التي تم تقطيع أوصالها وفقاً للحدود السياسية الجديدة التي عمل الاحتلال على إكسابها طابعاً رسمياً في أفق حيازة الاعتراف الدولي لاحقاً مع مرحلة الاستقلال حيث جرى فرض التجزئة السياسية كأمر واقع بقوة القانون الدولي.

ج ـ ارتبط الإعلان عن الاستقلال بمعاهدات ثنائية، وهي تعَدّ نموذجاً للدور الذي مارسته قوى الاحتلال في تثبيت نموذج الدولة القطرية. لقد فرض واقع الاحتلال نفسه على النضال التحرري

(24) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية سايكس ـ بيكو، انظر: علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919 ـ 1945**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 42 و91.

الذي كانت تخوضه الحركات الوطنية في مطالبتها بالاستقلال، وهو ما جعل عملها يتركز ضمن مناطقها المستعمرة، وعلى أساسه وقع التفاوض مع السلطات الاستعمارية لنيل استقلالها. لذلك، يمكن اعتبار الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، المسؤول المباشر عن تثبيت واقع التجزئة ومنحها الصفة الشرعية بإعلان استقلالها وسيادتها ضمن حدودها الجغرافية التي كان للاحتلال الدور الأكبر في استحداث بعضها وإعادة ترسيم بعضها الآخر. وقد أسفرت هذه الاتفاقيات عن ترتيب الوضع السياسي لخارطة الدول العربية التي بلغت اثنتين وعشرين دولة، والتي أصبحت بموجب الاعتراف الدولي بها دولاً أجنبية بعضها عن بعض، ولكل منها سفارة تمثل مصالحها لدى الدولة الأجنبية الجارة بمعدل يصل إلى 484 سفارة ما لم تكن بينها نزاعات حدودية أو عشائرية تستوجب غلق بعضها وطرد دبلوماسييها «الأجانب».

لقد أسفر نمط الدولة القطرية عن تغيرات جوهرية غير مسبوقة في تاريخ المنطقة، إذ تم فرض حدود سياسية مصطنعة، أسفرت عن تقسيم الأمة الواحدة إلى شعوب مقطعة الأوصال.

وفي ختام هذه المناقشات التي حاولنا فيها قدر الإمكان الوقوف على بعض الآراء النقدية والوقائع التاريخية الشاهدة على التحولات السياسية التي خضعت لها المجتمعات العربية، نخلص إلى جملة من الاستنتاجات نحسبها مؤشرات دالة على ضعف الفرضية التي تقول باستمرارية الدولة القطرية، ومن ثم افتقارها إلى الشرعية التاريخية.

أولاً، لا شك في أن التغيرات التي خضعت لها دولة ما بعد الاستعمار كانت جوهرية في الأساس مسّت كلاً من بنيتها الإدارية ووظيفتها السياسية ومرجعيتها القيمية، وهذا جعلها دولة مغتربة ضمن بيئة مجتمعية معادية، وهو ما يجعلها تقطع إلى حد بعيد مع نمط الحكم السائد تاريخياً. وعن هذه القطيعة يحدثنا الكاتب الإنكليزي تيموثي ميتشيل (Timothy Mitchel) أن النخبة السياسية الإسلامية إلى غاية القرن التاسع عشر كانت تنظر إلى مؤسسة الحكم بوصفها جزءاً من النسيج الإسلامي العام، ومجرد عضو من أعضاء الأمة الإسلامية الواسعة. وعلى هذا الأساس كان النموذج التفسيري الذي تستند إليه في معرض تحديدها لنمط العلاقة المطلوبة بين الحاكم والمحكوم هو نموذج الجسم الحي الذي تتعدد وظائفه، وربما تتفاضل فيما بينها، ولكنها في كل الأحوال تترابط وتتكامل بعضها مع البعض[25].

ثانياً، يترتب على هذه المتغيرات تحول موازٍ في الوعي السياسي العربي تجاه الدولة الوطنية الحديثة التي لم تعد في نظر الشعوب التي تحكمها عضواً مندمجاً في كيانه الاجتماعي، وجزءاً من كينونته، وأداة مؤسسية للتعبير عن طموحه ومصالحه. لقد باتت الدولة الوطنية في وعي المجتمعات التي تحكمها كياناً مصطنعاً لا يمثل وجوده، ولا يعكس هويته وقيمه المرجعية، وهو ما يفسر ضعف الشعور بالانتماء الوطني لدى المواطن العربي. وفي تفسير هذه الحالة،

(25) انظر النص في: رفيق عبد السلام، «الجذور الحداثية للاستبداد ـ الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً،» في: **الاستبداد في نظم الحكم العربية**، تحرير علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 93.

يضعنا بعض فقهاء السياسة الغربية المعاصرة وجهاً لوجه أمام معضلة الشرعية. إن الشرعية السياسية تتحقق فقط عندما تكون الوظيفة السياسية المتعلقة بتنظيم المجتمع وإدارته تعبِّر عن هويته [26]، ومن ثم فإن السلطة الحاكمة لا تعَدّ قانونية «إلا عندما يتفق أولئك الذين يحكمون والذين يطيعون على تلك القيم السياسة التي يعدّونها موضوعاً للارتقاء[27]. بهذا الاعتبار، «فإن كل عضو في الجماعة، وبشكل فردي، سوف يشعر بأن أي تدمير أو انتهاك موجه إلى هذه القيم إنما هو تهديد لهويته الخاصة»[28]. بناءً على هذا التفسير، فإن الشرعية التي كانت تحظى بها تلك الدول التاريخية في نظر شعوبها لم تعد قائمة بعد أن تمردت الدولة الوطنية الحديثة على القيم المرجعية لمجتمعاتها.

ثالثاً. تضعنا التغيرات الجذرية التي خضعت لها المجتمعات العربية أمام عدد من المفارقات التي باتت تحكم علاقة هذه المجتمعات سياسياً واجتماعياً وأمنياً وثقافياً. ومن المؤسف أن النخب السياسية الحاكمة التي تعَدّ المنتفع الوحيد من هذه المفارقات لا تبدي أي اكتراث بحجم الأضرار التي أصابت الشعوب العربية التي فقدت وحدتها الشعورية والنفسية، وأمنها السياسي والاقتصادي، وهُدِّدت في نسيجها الاجتماعي، وهويتها الثقافية والدينية، وحُرِمت استعادة استقلالها الحقيقي ووحدتها الجامعة. لقد أسفر نمط الدولة القطرية عن تغيرات جوهرية غير مسبوقة في تاريخ المنطقة، إذ تم فرض حدود سياسية مصطنعة، أسفرت عن تقسيم الأمة الواحدة إلى شعوب مقطعة الأوصال، وهو ما ترجم عملياً بمنعها من حركة التنقل داخل موطنها الأصلي بعد أن جعل منها قانون الجنسية الوطنية شعوباً أجنبية في ديارها، وما يستتبعه ذلك من سيادة الشعور بالضياع والتيه والخوف من المستقبل نتيجة التغييب القسري للشعور بوحدة المصير، والتاريخ المشترك □

(26) Jean-Marc Coicaud, *Legitimacy and Politics: A Contribution on the Study of Political Right and Political Responsibility* (Cambridge, MA: University of Cambridge Press, 2002), p. 17.

(27) Ibid., p. 14.

(28) Ibid., p. 16.

الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكيك

ميلود عامر حاج(*)

أستاذ محاضر وباحث جامعي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر 3.

مقدمة

إن أهمية الدولة تكمن في كونها تعمد إلى تأطير الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يتمشى وروح التماسك والتوافق الداخلي والتجاذب الخارجي مع الدول الأخرى بما يضمن التوازن الكيفي مخافة الدخول في صراعات لامتناهية.

تمثِّل الدولة واحدة من القضايا السياسية المطروحة للبحث العلمي، وبخاصة في شأن الفكر السياسي وتحولاته. وكثيراً ما تُعَدّ هذه الأخيرة محك السياسة ومنطلقها الرئيس في الدفع باللعبة السياسية بحسب ما يتوافر لدى المجتمع الواحد من طاقات وقدرات، كالمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمنظمات والجمعيات التي تدفع بالدولة إلى القيام بواجباتها الأساسية. كما أن اللعبة السياسة هذه ما كان لها أن تكون في منأى عن الدولة ذاتها أو خارج نطاقها، التي لطالما انشغل بها رواد الفكر من علماء سياسة وفلاسفة وعلماء اجتماع ورجال قانون وغيرهم لأهميتها القصوى، وهذا يوحي بأن العملية السياسية في هذا النسق النظامي المتمثل بالدولة مركبة جداً بل محورية في التعاطي مع قضايا المجتمع من جهة، وضرورة التعامل مع نظيرتها من الدول في حقل السياسة الخارجية على قدم المساواة في إطار القانون الدولي والشرعية الدولية من جهة أخرى.

(*) البريد الإكتروني: miloud48ameur@gmail.com.

وعليه بات يتحدد مفهوم الدولة كغيره من المفاهيم الأخرى على أساس أنها تمس الشأن العام وفقاً للمنفعة العامة التي تنجم عنها، بل كونها إدارة الإدارات العامة وما آلت إليه ظروفها العامة في ضبط حركيتها كظاهرة بيروقراطية، واقتصادية، وسياسية واجتماعية وعسكرية وأمنية واستراتيجية وغيرها، إذ تسهر على تسيير شؤون المواطنين داخلياً من ناحية، وترد المعتدين خارجياً من ناحية أخرى. ما يجرنا بالحديث عن الدولة العربية من خلال مكانتها في مجتمعها وما حققته من نجاحات وفشلت فيه من انتكاسات جعلها مستهدفة وفق أجندات ومشاريع من طريق ما عرفته باسم الربيع العربي ككناية عن الفشل الذريع الذي مُني به الداخل العربي من ناحية، وما نجم عنه من سياسات مضادة عبر تنظيم القاعدة وفروعه كـ «دولة الخلافة »وغيرها في إطار الإرهاب المبرمج والممنهج الذي شاهدته كل من العراق وسورية وليبيا لتمديد هذا الفشل وفق علاقات وتحالفات داخلية وخارجية معاً من ناحية أخرى، بهدف إنشاء «الدويلات الجهادية».

يتزامن ميلاد الدولة الوطنية مع معاهدة وستفاليا عام 1648، على أساس أن السياسة باتت خاضعة للمجتمع ما دام يخضع لها بدوره بما يقبع تحت التنظيم الاجتماعي مخافة انتشار الفوضى وانعدام النظام العام بحسب العقد الاجتماعي.

إلا أن أهمية الدولة تكمن في كونها تعمد إلى تأطير الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يتمشى وروح التماسك والتوافق الداخلي والتجاذب الخارجي مع الدول الأخرى بما يضمن التوازن الكيفي مخافة الدخول في صراعات لامتناهية؛ بل في حروب داخلية مقيتة. كما لا تعكس هذه المقاربة ما مدى البناء المؤسسي من عدمه، والذي يعد الكفيل الأوحد في تجنب النقائص والسلبيات التي تقل كلما توافر ذلك، وترتفع خطورتها كلما تهاوى ذلك بحسب المجتمعات والثقافات التي تسهر على تفادي ذلك حفاظاً على وجودها بما يتناسب والطموحات والغايات التي تحملها المشروعات والبرامج من طور إلى آخر بحسب تعاقب الأجيال والنخب وبناء المؤسسات أو بما يصطلح عليه بالدولة. فالظاهرة السياسية كمحكٍ للحكم لا بد لها من مواكبة التطورات المتسارعة من خلال ما يمليه عليها الفكر التنظيري في كل المجالات والقطاعات لتطوير آلياته الحاكمة للشأن العام كافة بحسب قضاياه المتعددة والمتنوعة.

أولاً: تعريف الدولة

بالرغم من كل ما قامت به الدولة كظاهرة سياسية منذ النشأة فإن الأبحاث العلمية ما زالت متواصلة في شأنها لحد الآن. وبالتالي فإن وجودها في المجتمعات قديماً في تسيير شؤون الرعية جعلها تواكب عملية التطور السياسي منذ القدم إلى العصر الوسيط فالحديث. علماً أن كل المجتمعات عرفت، بصورة أو بأخرى، معنى الدولة في إطار تسيير القضايا العامة التي يقوم عليها كل مجتمع شريطة توافرها على مناشدة السلم في الداخل أو قيادة الحروب في الخارج. وما دامت ديناميتها الأساسية تقوم على الطرح الأول في نبذ الحرب وحل الخلافات بالسبل السلمية من

طريق ما يعيد لها الاعتبار حول بناء الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية وغيرها؛ إذ تبقى من مهامها الرئيسية في الدفع بعلاقتها الثنائية بالمجتمع الذي تنبثق منه كأساس في التحول البنيوي المرتقب بتعاقب الحكومات والأجيال. تأسس هذا المفهوم بحسب الأدبيات السياسية لدى الدولة الوطنية عبر معاهدة وستفاليا عام 1648 لإنهاء النزاع الدائر رحاه يومها بين فرنسا وألمانيا من طريق الخروج من العصور الوسطى ومواكبة العصر الحديث. ولعل هناك ممن ثابر[1] في ذات السياق لإبراز مدى أهمية الدولة من عدمها، وهم كثر في المجتمعات الأوروبية تحديداً، كونها تخضع للسياسة بأن تقوم بدورها الوظيفي انطلاقاً منها ومنها تحدد معاني اللعبة السياسية في التخلص من الصراعات الداخلية وإدارة الأزمات وبناء المشروعات بما يقتضيه التحول المجتمعي المرتقب.

كما أن الحديث عن الدولة الوطنية في الغرب تحديداً ومن وسط أوروبا مهم جداً في معرفة أول المنطلقات الأساسية التي أضفت عليها الدولة حضورها كخلفية تاريخية، بل كإطار عام ضامن لها ولتوجهاتها في تأطير مجتمعها وما يُنتظر منها القيام به في حقه. وعليه جاء الطرح الهيغلي القائم في هذا الصدد على البرلمان في إطار الدويلات التي سادت قبل عام 1789 ما دامت بروسيا تقوم على مقاطعات وليس على دويلات. كما انعقد أول اجتماع بروسي كمجلس للمقاطعات إلا في عام 1847. كما تمخضت فكرة الدستور للدولة والذي كان نتاجاً لأحد الوعود التي أدلى بها فردريك غليوم الثالث بقرار حكومي صادر في 22 أيار/مايو 1815، والقاضي بتأليف «مجلس تمثيلي للشعب». وعليه أجابهم فرديريك غليوم الثالث بأنه «لا مرسوم 22 أيار/مايو 1815 ولا البند 13 من قرار التحالف يسهمان في إنشاء دستور المقاطعات». لكن هيغل السياسي صاحب فكرة الدولة في بروسيا الملكية له أثره البالغ بخلاف كل من ماركس وأنجلز اللذين يعدّان في الوقت ذاته من أعنف منتقديه[2]. لكن ألمانيا يبدو أنها كانت من أولى الدول المتقدمة أوروبياً كونها بادرت، بخلاف فرنسا، إذا ما قورنت بعهد الإصلاح مثلاً مع إنكلترا قبل الإصلاح في عام 1832 أو مع النمسا في عهد مترنيخ (Metternikh).

وبالتالي عرفت ألمانيا نوعاً من الديمقراطية على نحو متطور جداً قياساً بفرنسا بعد ارتفاع عدد الناخبين بها إلى مائتي ألف ناخب بعد إصلاح عام 1830 بينما كان عدد الناخبين بها في

---

(1) لعل من أبرز هؤلاء هيغل الفيلسوف الذي يعتبر الدول كل شيء والفرد لا شيء ما دام دافع بكل قواه عن الدولة البروسية بالرغم مما قدمه فيخته (Fichte) للدولة؛ إذ يستحق أكثر من هيغل بحكم أن بروسيا الفتية هي التي أعطت بواسطة صورتها الشعبية مدلولاً لهذه الدولة. بيد أن بروسيا التاريخية حيث فريدريك غليوم الرابع تمثل المالكة للدولة والتي كانت بدورها مركز الرايخ الثالث والتي لم تكن لتعظم الفلاسفة، إلا أنها كانت مُجبرة على الاستعانة بالفيلسوف الشيخ المسن شلينغ للمجيء إلى برلين بعدما تم إبعاد أنصار هيغل عن مراكز ومنابر التدريس. وبالرغم من ذلك فإن فكر هيغل تعدى حدود بروسيا بعدما أصبح منتشراً في أرجاء العالم، وبخاصة بعد ثورة حزيران/يونيو عام 1830. وعلى هذا المنوال كتبت أوروبا لنفسها تاريخها السياسي المعاصر انطلاقاً من بروسيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1815 و1820 أو بما يصطلح عليه عند هيغل بمفهوم الدولة الحديثة.

(2) إريك وايلي، **هيغل والدولة**، ترجمة نخلة فريفر، المكتبة الهيجلية؛ 13 (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 17.

عهد شارل العاشر نحو 1850 ناخباً. كما يعزى لألمانيا أنه كان بها ديمقراطية[3] أكثر من إنكلترا يومها.

لكن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه هو: ما أهمية الدولة إذن في أوروبا؟ حري بنا معرفة تطور الدول بدءاً من بنائها لمعرفة أولى شظايا هذه الإرهاصات السياسية في فهم الطروحات المختلفة بخصوص الدولة كرمز للسيادة من جهة، وكمعطي أولي/بنيوي في مفهوم السياسة بل لرسكلة الوعي القاضي بعصرنة البعد المؤسسي لمفهوم الدولة من خلال التنظيم الإداري محلياً وقومياً بإسهامات الشعب/الإقليم عن طريق التمثيل في بعده الزمني والمكاني من ناحية أخرى. الأمر الذي جعل الدولة من منظور بورديو[4] تقوم بدورها على التنشئة الاجتماعية من أجل تحديد واقع المعنى في «المخيال الاجتماعي» على خلفية أن تبقى الدولة رهن النتائج المحققة لديها وبواسطتها كالشرعية ومصدر المشروعية.

إن الدولة العربية بالرغم من امتهانها السياسة منذ مدة طويلة؛ إلا أنها لم توفق في تجاوز مشكلاتها البنيوية المطروحة عليها كالديمقراطية والعدالة والمساواة وحرية الصحافة والتنمية المستقلة وغيرها.

استناداً إلى ما سبق فإن ماكس فيبر[5] بدوره حدد مفهوم الدولة ومعناه بعدما ربطهما بتداخل الوظائف عبر الموظفين ووظائفهم. وعليه بات الطرح الفيبري من المأخوذ فيه بحسب بورديو على أن الامتزاج الفاعل بالفعل يشكل وظيفة قد ينغمس فيها هذا الأخير بعدما تنغمس فيه أو بداخله. من هنا ربط برديو بناء الدولة في فرنسا بإقامة نظام اجتماعي يقوم على الإنتاج والتكامل الاجتماعي. بيد أن الدولة ما هي إلا ذلك البناء السياسي عن طريق إعادة الإنتاج[6] بهدف تحقيق هيمنة الشرعية باتجاه النظام الاجتماعي ذاته. من هنا تستقي الدولة شرعيتها القانونية بحيث يصعب انتزاعها بينما احتكار السلطة لهذه الشرعية يقوم على مؤشرات متقاطعة كاختلافية العوالم الاجتماعية، واحتكار السلطة، وتركز الرساميل ومبدأ التحويل وغيره، لضمان قوة الدولة من الداخل وفرض هيبتها في الخارج[7].

---

(3) عرفت ألمانيا العديد من المجالس الإقليمية والاستشارية المنتخبة بحيث عرف هيغل بكتابه **مبادئ فلسفة الحق** الصادر في ربيع 1820، وبعد عامين من صدوره أدخل فريدريك غليوم الثالث مجالس المناطق التشريعية كمجالس ممثلة للشعب. وفي عام 1821 جاء مشروع هاردينبرغ (Handenberg) على إنشاء برلمان وطني خاصة على حساب المبادئ والمكاسب التي تراعي الشأن العام للوطن الواحد.

(4) Pierre Bourdieu, *Sur l'État: Cours au Collège de France, 1983-1992* (Paris: Seuil et Raisons d'agir, 2012).

(5) ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى (بيروت: دار الحقيقة، 1982).

(6) Bourdieu, Ibid.

(7) ميلود عامر حاج، **بناء الدولة وانعكاساته على الدولة القُطرية العربية**، دراسات استراتيجية؛ 195 (أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

يتزامن ميلاد الدولة الوطنية مع معاهدة وستفاليا عام 1648، على أساس أن السياسة باتت خاضعة للمجتمع ما دام يخضع لها بدوره بما يقبع تحت التنظيم الاجتماعي مخافة انتشار الفوضى وانعدام النظام العام بحسب العقد الاجتماعي، كون التجمع البشري لا يمكنه أن يحكم نفسه بنفسه إلا في إطار هذا المكوّن السياسي؛ بحيث إن مزاولة الشؤون العامة تبقى متوقفة على انصهار المجتمع بطوائفه وأطيافه، أعراقه وأعرافه، مدنييه وعساكره بما يخدم قضية الوطن عبر الدولة. تعد هذه الدولة كوسيلة مثلى لا يمكن التخلي عنها أو تجاوزها لصالح عصبة أو عصابة على حساب الآخرين من أفراد المجتمع الواحد. كما يعد هذا التوجه اختراقاً لعملية الدستور كوثيقة أساسية لضبط العملية السياسية من داخلها دون تأويلها أو توظيفها لأغراض خاصة، بالرغم من التباين الكامن بينها (المجتمعات) في إدراك ما معنى القوة الكامنة وراء بناء الدولة؛ أي، بمعنى آخر، أن نشأة الدولة ذاتها كانت نتاج مخاض لـ «رواية الضرورة» و«سردية البقاء» أو «الإرادة العامة» وفقاً لروسو، التي هيمنت على الخطاب السياسي للنخب السياسية منذ ذلك الحين. وترافق معها نشأة عدد كبير من المفاهيم والتطورات الداعمة لبقاء الدولة، التي تحولت بمرور الوقت إلى أركان غير مادية، متضمنة في كيان الدولة ذاته، مثل السيادة، والاعتراف الدولي والشرعية[8]. تبقى معضلة بناء الدولة عند بعض المجتمعات بالرغم من وجودها عند غيرها من خلال التطور السياسي للمجتمعات في أوروبا بدءاً من القرن السادس عشر، وهو ما شكل لديها تكوين الدولة الحديثة[9].

ثانياً: الدولة العربية من البروز إلى التراجع

على خلاف ذلك، ترصد الدراسات السياسية في الوطن العربي تراجعاً ملحوظاً من قبل الدولة العربية، سواءٌ من حيث المساحة أو من حيث الوزن أو الانتشار بعدما كانت آهلة في التطور الإيجابي عدا بعض الاستثناءات الخاصة بها. إلا أن الكل يجمع على أن هناك توقفاً للحركة السياسية لديها بالرغم من حضورها التواق في الخطاب الرسمي عبر الحكومات والبرلمانات منذ فجر الاستقلال الوطني إلى اليوم. إن تقييم الحصيلة منذ هذه الفترة، التي كان من ورائها الاستعمار الأوروبي ـ بريطانيا وفرنسا ـ تحديداً صاحب مشروع الدولة الحديثة والتي سمحت لها الاكتشافات الجغرافية بالمغامرة خارج الحدود الطبيعية بالاستحواذ على ثروات الغير خارج أوروبا تحت مسوغات مؤدلجة باسم الحضارة تارة، وباسم المدنية والعصرنة تارة أخرى، وذلك لتحقيق مصالحها الحيوية من زاوية جيوستراتيجية، قد أسهم في إفراغ محتوى الاقتصاد المرتبط بالفرد كمنتج لفائض القيمة عدا ما هو طبيعي كسيطرة الاقتصاد الريعي على سبيل المثال. ولعل الدولة في الأغلب الأعم تساوي القوة بحكم أنها تلجأ إلى استخدام العنف الرسمي بحسب فيبر،

(8) محمد عبد الله يونس، «عودة سردية الدولة الوطنية... الدوافع والأنماط،» **السياسة الدولية**، ملحق اتجاهات نظرية، العدد 216 (أبريل/نيسان 2019)، ص 15.

(9) Georges Balandier, *Political Anthropology* (Ringwood, Victoria: Penguin Books, 1972), p. 123.

وذلك ليس للانفراد بالسلطة بل في التناول عبر التناوب لمصلحة الطبقة الحاكمة العادلة لها خدمة للسيادة ذاتها من منطلق الرعية أمام نظيرتها من الدول الأخرى.

على العموم، فإن الدولة العربية بالرغم من امتهانها السياسة منذ مدة طويلة؛ إلا أنها لم توفق في تجاوز مشكلاتها البنيوية المطروحة عليها، كالديمقراطية والعدالة والمساواة وحرية الصحافة والتنمية المستقلة وغيرها، بعدما أصبح أفرادها يناصبونها العداء المفتوح وغير المسبوق. هذا العداء نراه ماثلاً للعيان وقد أخذ مناحي راديكالية تحت اسم الإرهاب، كما هو الشأن في ليبيا وبخاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي في 2011 تارة؛ أو أخذ مساراً سلمياً عند الجارة الجزائر، من خلال الحراك السياسي الذي دخلته البلاد منذ 22 شباط/فبراير 2019 لإسقاط نظام عبد العزيز بوتفليقة تارة أخرى نتيجة ما عرفته البلاد خلال العشرية السوداء من جرائم ومجازر وغيرهما باتت جاثمة على صدور الجزائريين إلى هذه اللحظة. إجمالاً، دخلت اللعبة السياسية في الوطن العربي أطرافاً ودوائر غريبة وما زالت، خاصة على «العلم السياسي» وما يتفرع عنه في عدة مجالات كالإدارة العامة والتسيير والاقتصاد والثقافة والتربية والصناعة والزراعة والفن وغيرها، وهو ما جعلها تنحو منحى الغبن الاجتماعي والعبء الاقتصادي دون تحقيق الازدهار الفعلي في إطار التنمية الشاملة[10].

1 ـ ما طبيعة الخلل العربي؟

كل العمل إذاً بات منصبّاً على مدى أهلية الدولة العربية من عدمها في إدارة شؤون أمام المجتمع العربي الواحد، الذي ظل يترجى وما زال منها التغيير والإصلاح حفاظاً على الوطن في إطار المصير المشترك، انطلاقاً من الوطنية الجامعة كونها ذات صلة مترابطة بالتواصل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لا لشيء وإنما من طريق حمل ذلك العبء الثقيل في اتجاه هذا الخيار الاستراتيجي صوب البناء الكيفي وليس الكمي، وبخاصة بعدما أصبحت الرداءة والإفلاس والفساد مستشريةً وبقوة في هياكل الدولة العربية، مقابل تفويت الفرصة على التنمية الحقيقية. هذا ما أصبح يؤكد أنها ما هي إلا كيان سياسي يتهرب من مسؤوليته المنوطة به من دون أن يتوصل إلى جذب المواطن العادي في حظيرته بتعامل المعارض السياسي معه لكن في كنف الشرعية والمشروعية بما يضمن له البقاء والاستمرارية؛ إن لم نقل إنه أصبح متأثراً بخلاف غيره بما تشنه العولمة عليه كباقي الوحدات السياسية، وبخاصة الفتية منها ليس إلا. إلا أن الدولة العربية نراها لا تتوافر بعد من جهتها على كامل الشروط والآليات لتجاوز هذه التجربة الأولى من نوعها، التي لم تكسبها بعد المناعة والقيادة والصلابة من منظور الداخل، والقوة والصلابة والهيمنة من زاوية الخارج. إلا أن ما يمكن قوله في هذا الصدد، هو إن الدولة العربية ما زال أمامها من الوقت والعمل ما يعطيها الفرصة لبناء نفسها بنفسها من خلال فتح مجالات وسياقات تخدمها، والتي ما هي إلا نتاج جملة من مخرجات المجتمع ثقافياً وأخلاقياً وعلمياً مما هو متوافر عليه الآن لمواكبة العصر،

(10) مجموعة من المؤلفين، **حال الأمة العربية، 2017 ـ 2018: عام الأمل والخطر**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 98.

إن لم نقل إن فشلها المتعدد والمتنوع في الداخل رمى بظلاله بعيداً من التصدي الخارجي بما فيه للكيان الإسرائيلي الذي فرض عليها هذا التراجع الضمني حتى في الداخل.

إن الدولة العربية ما زال أمامها من الوقت والعمل ما يعطيها الفرصة لبناء نفسها بنفسها من خلال فتح مجالات وسياقات تخدمها، ما هي إلا نتاج جملة من مخرجات المجتمع ثقافياً وأخلاقياً وعلمياً.

ولعل النخبة السياسية العربية الحاكمة، حتى وإن فشلت إلى حد ما في إقامة الدولة العربية الحديثة، إلى غاية سقوط قادتها بطريقة أو بأخرى؛ كما هو الشأن مع زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن، وعبد العزيز بوتفليقة في الجزائر وعمر البشير في السودان.. والتي جلها عاصر ويلات الاستعمار أكثر كثيراً من ولادتها بعد الاستقلال الوطني، دون أن تتمكن هذه القيادات السياسية من تطويع الواقع العربي الواحد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لذا تعذّر فعلاً الوصول إلى بناء هذا الصرح المؤسسي بخصوص بناء الدولة الحديثة من خلال تحقيق آمال الشعوب العربية وأمانيها العريضة. بيد أن هذا البروز للدولة العربية منذ فترة الاستقلال الوطني صاحبه سياجٌ محتشم وذاك إما بالميل الاشتراكي تارة، وإما بالتوجه الرأسمالي تارة أخرى من قبل الأنظمة العربية، وهو ما خلق فئة اجتماعية جد ثرية بينما باقي الفئات الاجتماعية الواسعة كانت وما زالت تحن طلباً للعدالة[11] فباتت الدولة في مفترق الطرق، لكنها لم تدفع سياستها الاقتصادية والاجتماعية إلى تقليل الفوارق الاجتماعية لكامل الطبقات الاجتماعية بتحقيق العمل والإدماج والرقي الاجتماعي. لقد انتهت هذه الفروق الاجتماعية سواءٌ في دخل الأفراد أو في فرص العمل أو فرص التنافس أو سياسات الاندماج الاجتماعي، التي تبقى بعيدة المنال، إلى أضغاث أحلام لعموم الشرائح الاجتماعية العربية دون أن يحقق النظام السياسي العربي فعلاً وثبة سوسيو ـ اقتصادية في ضبط العملية السياسية لصالح الدولة العربية الواحدة. ولعل عدم الاستقرار السياسي هذا كثيراً ما بات يمثله الجناح العسكري ذاته الذي قام في ظل الناصرية بعشرات الانقلابات العسكرية التي عرفتها البلدان العربية **أولاً**، فضلاً عن الحروب الأهلية **ثانياً**، والإرهاب **ثالثاً** مع كل من القاعدة، وداعش والنصرة... إلخ؛ في حين أن الأمن القومي العربي[12] كان وما زال مهدداً من الداخل أكثر من الخارج، بالرغم من أدوار إسرائيل وإيران وتركيا إقليمياً[13].

---

(11) مجلس الاستشاريين الرئيسيين، **الظلم في العالم العربي والطريق إلى العدل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018).

(12) ميلود عامر حاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية** (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2016).

(13) ميلود عامر حاج، «الأمن الإقليمي العربي بين المحددات والتحديات: إسرائيل وإيران وتركيا الثالوث الخطر،» **آراء الخليج** (نيسان/أبريل 2019).

إن الإشكال المطروح في قضايا الأمة وتحولاتها ليس في طبيعة الانتماء إلى هذا الصنف أو ذلك الفصيل فحسب، بل في تحمُّل تبعاته بهدف تقليص الهوّة السحيقة بين السلطة والشعب لضمان السير الحسن للمؤسسات وتفعيلها، بل وتحديثها وفقاً لما وصلت إليه وما تطمح إلى بلوغه وفقاً للتحديات والرهانات، الأمر الذي قلل من محاولات ومقاربات هذا الطرح في تمكينه من الحوكمة انطلاقاً من الإقليم والشعب والسيادة التي يعمل كل كيان سياسي على المزج بينها في تحقيق تكافل القوى الداخلية وتكامل الظروف بالحاجات الخارجية للرفع من المخاطر والأخطار المحدقة أياً كانت أنواعها وأشكالها. هذا ما عبّر عنه أحدهم في خضم تشريح هذا الخلل البنيوي أو التأزم في الوعي بـ «بؤس السياسة في الوجدان العربي»[14]. وبالرغم مما عرفته الأمة العربية والإسلامية تاريخياً فهي مدعوة اليوم قبل الغد إلى التساؤل ملياً حول مصيرها بعدما كانت فاتحة للقارات وأقوى مؤثر حضاري في العلاقات الدولية في وقت تنهض فيه أمم قديمة على شكل دول ناشئة كالصين والهند وتركيا وإيران وغيرها، بعدما تلاشت اليوم عن دورها المطلوب هذا وأصبحت إذ ذاك تلاطمها الأمواج من كل صوب وحدب، ونفوذ... إلخ، إلا أنها لم توفق جميعها في تحقيق التنمية الشاملة[15] مقابل ما يعتريها من خوف باتجاه الشق الأمني أكثر كثيراً من غيره. علماً أن الدولة العربية، كما هو متفق عليه، باتت تعيش في حالة ما قبل الدولة؛ كونها باتت تشكل مجرد كيان هاوٍ يمتهن السياسة في ظل ما بلغته من أزمات وحروب وما هي مقبلة عليه من هزات وردود أفعال صعبة وخطيرة. وبالتالي فإن هذا الكيان لم يتطور بدوره إيجابياً، بالرغم مما كان متوافراً لديه من قدرات وطاقات من جهة، كما أن المجتمع العربي ما زال من جهته مسيطَراً عليه من جانب القبيلة أو الممارسات القبلية، وهي لم تعمد بعد إلى تطويره وفق الطبقات والشرائح للخروج به بما يقويه ـ من طريق ثقافة المشاركة الانتخابية والتنشئة والمواطنة والمجتمع المدني وغيره ـ وهو ما عرقل نضج هذا الكيان السياسي باسم الدولة، الأمر الذي بات يخضع له الأفراد والعصب والعصابات وليس النخب في تولي المهام الرئيسية في الدولة من أجل إنقاذ الموقف دون الدخول في صراعات داخلية تفادياً لتدخل الأجنبي فيها.

إن الإشكال المطروح في قضايا الأمة وتحولاتها ليس في طبيعة الانتماء إلى هذا الصنف أو ذلك الفصيل فحسب، بل في تحمُّل تبعاته بهدف تقليص الهوّة السحيقة بين السلطة والشعب لضمان السير الحسن للمؤسسات وتفعيلها.

(14) محمد جابر الأنصاري، **العربي والسياسة: أين الخلل؟** ط 3 (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص 8.

(15) جاء في **تقرير سيبري** (SIPRI) أن الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط زاد بنسبة 6.2 بالمئة في عام 2017 قياساً على عام 2016، بحيث وصل إلى 151 مليار دولار في عام 2017 ارتباطاً بطفرة الإنفاق العسكري السعودي وبالزيادات في الإنفاق العسكري لدى إيران والعراق. انظر: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2018**، فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ المعهد السويدي بالإسكندرية؛ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2018)، ص 191.

2 ـ التخلف هو الداء العربي الأول الواجب استئصاله

جدير بالذكر هنا التخلف السياسي كحالة مستعصية على الفهم بل مطروحة ومقرونة بالدولة العربية الحديثة التي بالرغم مما تتوافر عليه من طاقات وقدرات، كوادر وإطارات، ميزانيات وجيوش، إلا أنه اتضح ملياً بأنه وفي غياب التقدم العربي بل العلم العربي برز العنف الاجتماعي والسياسي، وفي انعدام التنمية الحقة، جاء الخوف والتخويف من الآخر من طريق الجماعات الإرهابية في العديد من البلدان العربية كسورية، والعراق، وليبيا، واليمن، فضلاً عن حالة الاحتقان السياسي في كل من تونس وموريتانيا والجزائر[16].

إن فشل الدولة القَطرية العربية[17] جعل «دولة الخلافة» تنحو منحى الدولة السياسية الغائبة أو المُغيبة ذات السيادة الفعلية المحدودة، بل إن السيطرة من طريق العمل السياسي هامشية إن لم تكن مفقودة. الأمر يكمن إذاً في التساؤل التالي: هل أن بروز هذه الجماعات القتالية هو كناية عن ضعف الدولة العربية؟ أم عدم الاندماج الاجتماعي لهؤلاء «الخارجين عن القانون» ـ أو بالأحرى المتطرفين ـ بعدما بات الأمر مرتبطاً بالقطاع التربوي والتعليمي وانعدام السياسات الاجتماعية الكفيلة بردهم إلى جادة الصواب كمواطنين بدل وقوعهم في يد غيرهم لإحلال العنف الاجتماعي والسياسي.

إلى أي مدى نجحت الدولة العربية في التخلص من هذه العقد في التكوين والتنشئة ورد الاعتبار التي ربما هي نتاج سياساتها العامة في الداخل والخارج معاً؟ لماذا المنطقة العربية باتت هي الوحيدة مهددة أكثر من غيرها ولربما أكثر من العالم أجمع؟ علماً أن حروب الداخل ما هي إلا إعادة توظيف لمنظومة الحكم في غياب الديمقراطية[18] نتيجة الإقصاء الممنهج الذي أخذ أبعاداً خطيرة جداً باتت كلها تصب في الفشل الذريع في تحرير الفرد العربي من أغلال تخلف الداخل وتبعية الوطن للخارج. هذا الوضع العام نجم عنه من طريق هذه الفوضى باسم الإرهاب ما يمدد فعلاً من عمر النظم العسكرية على حساب النظم الديمقراطية في طرح المشروعات وتناول

---

(16) كمال عبد اللطيف، **العرب في زمن المراجعات الكبرى محاولات في تعقّل تحولات الراهن العربي** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

(17) جاء هذا المصطلح في تسعينيات القرن الماضي على يد هيلمان ورانتر عام 1993 للتعبير عن فشل الدولة بعجزها عن القيام بوظائفها أو بانخفاض القدرة لديها على تحمل مسؤولياتها في عدة مستويات. وهي ثلاثة أنواع أبرزها: (1) انهيار المؤسسات الحكومية كالصومال. (2) قوة الصراع الداخلي الحاد كإثيوبيا. (3) الجمهوريات المتولدة من تفكك يوغسلافيا سابقاً.

(18) يرى ناصيف نصار في هذا الخصوص في كتابه الأخير **التنبيهات والحقيقة** أن «الاهتمام بحقيقة الديمقراطية لا ينفصل عن اهتمامين آخرين: اهتمام بقيمة الحقيقة من جهة، واهتمام بوضع الحقيقة في المجتمع الديمقراطي من جهة ثانية، إن مسألة الحقيقة، في المنظور الديمقراطي مسألة بالغة الأهمية وهي تشمل ثلاثة مستويات متداخلة: حقيقة الديمقراطية، وسياسة الحقيقة في الديمقراطية ونظرية الحقيقة بوجه عام». انظر: ناصيف نصار، **التنبيهات والحقيقة: مقالات إضافية حول الفلسفة والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص 16.

البرامج للقضاء على مثل هذه الصفات والسمات غير المرغوب فيها بخصوص تسيير الشأن العام الذي تنقصه الدينامية الإيجابية كونه خارجاً عن المردودية الفعلية.

ومهما يكن من أمر، فبمجرد التطور السياسي لدولة ما يعني القضاء ليس على مثل هذه التصرفات والردود من قبل المجتمع من دون أن يعمد هذا الأخير إلى تطوير ذاته للتخلص مما يحاول الزج به في متاهات لا قبل له بمناوءتها. فالإرهاب حقاً ظاهرة عالمية لكن يجب ألّا يكون «بضاعة رسمية» متبادلة بين الدولة والمجتمع العربيين في غياب التنمية الفعلية. إن ضرورة التحرر من «ثقافة المواجهة» بين المواطنين والدولة أضحى عملية ملحة إلى درجة بناء جسور الثقة المتبادلة في بعدها السياسي للآخر والغائب في تخليص الوطن ككل من طريق ثقافة البناء ولزومية التفاهم والتعاون أو بما يصطلح عليه «ثقافة المقابلة» لصد الضرر الحقيقي في الذات العربية لإنارة الطريق أمام فكرها الحضاري لدخول الألفية الثالثة بكل عزم وثبات. أي بمعنى الخروج من المواجهة المضادة أو الواجهة الأمنية إلى المواجهة الفكرية والعلمية والأخلاقية، لإبراز ما مدى قدرة هذه الذات كغيرها من الذوات على ما هي قادرة على فعله وليس على خرابه؛ من خلال إنشاء مجالس ومنابر ومراكز استراتيجية وفكرية وتنموية لمكافحة التخلف كمادة حضارية طويلة النفس، وليس التطرق الآني الذي يبقى مرتبطاً بظهور الإرهاب وغيابه في آن واحد في رموزه المعبرة عن الفناء والموت المحتوم بالرغم من أهميته ومكانته في المجتمعات قاطبة.

هل تعد ظاهرة التفكك وليدة الفشل الداخلي أم نتيجة مشروع خارجي أو كلاهما معاً؟ لا أحد يؤكد ذلك أو يفنده في ضوء قلة المعلومة وتقييد الإعلام الحر وضآلة مراكز الأفكار، وصولاً إلى نتائج حقيقية بل مقبولة على أرض الواقع في الوطن العربي.

ثالثاً: ما بعد الثورات العربية: حالة التفكك

تشهد المنطقة العربية سيلاً من الحروب، وركاماً من الأزمات البنيوية، ووابلاً من الصراعات الاجتماعية الممتدة على طول حاضرها ومستقبلها. ولعل الأمر إن كان يمس الشأن العام وفشله في تأطير الفرد العربي كباقي الدول الأخرى، بل في ما تعرفه مجتمعات الأرض الأخرى، هو ما جعل الأمور تنحدر إلى ما هو أمني بعدما سادت الفوضى التي باتت تعد إحدى سمات الوطن العربي دون غيره. ولعل ظاهرة التفكيك باتت هي الغالبة على البعض منها كأنموذج للأخذ فيه أو انتظاره. وإذا كان الأمر يمس نظام الدولة الذي لم يوفق لحد الآن في تحديث السلطة السياسية التي باشرت في الانكفاء والانسداد بدل الانفتاح والحداثة على نحو بات يفرغ المؤسسات لا من حيث المفهوم الديمقراطي في حد ذاته فحسب، بل في جعلها تقوم برسالتها المنوطة بها صوب

ذلك. إلا أن الأمر هنا يمس بصيغ مختلفة النظم السياسية العربية ودمقرطتها[19] وما مدى تربعها القوي على الداخل وعدم تفاعلها مع الخارج إلى درجة أنها اكتسحت المسافة بينها وبين المعارضة السياسية، وهو ما أفشلها بعدما أصبح يغلب عليها طابع التأزم والتراجع والحصرة. بيد أن هذا الانسداد السياسي في الوطن العربي عمل على خلق الإرهاب بعدما أصبحت المواجهة العسكرية بين النظم الحاكمة وفاعلين مسلحين غير حكوميين (NSA)، أو بما عرفه تنظيم داعش بالرغم من الهزيمة التي مني بها في كل من العراق وسورية. وقد يشار في هذا السياق إلى تفكك الدولة الصومالية أو بما يعرف بـ«الصوملة» مع تسعينيات القرن الماضي كأنموذج مفروض أو يراد تطبيقه على باقي البلدان العربية الأخرى، وعلى رأسها العراق عقب الإطاحة بنظام صدام حسين في إثر الغزو الأمريكي له عام 2003. لكن مقابل التفكيك لم تفلح هذه الدول في إعادة بنائها مجدداً في خضم التحولات والرهانات المحلية والقومية والإقليمية والدولية. هذا ما تم تعميمه إلى باقي الدول الأخرى على وقع الربيع العربي في كل من ليبيا وسورية واليمن والسودان[20].

هل تعد ظاهرة التفكك وليدة الفشل الداخلي أم نتيجة مشروع خارجي أو كلاهما معاً؟ لا أحد يؤكد ذلك أو يفنده في ضوء قلة المعلومة وتقييد الإعلام الحر وضآلة مراكز الأفكار، وصولاً إلى نتائج حقيقية بل مقبولة على أرض الواقع في الوطن العربي. وعليه جاء الانهيار الاجتماعي العربي على أسس طائفية أو إثنية أو قبلية أو عرقية في الوقت الذي كانت الدولة العربية أمام منعرج حاسم وخطير، ألا وهو مواجهة مشاريع التفكيك والتجزئة، وهو ما أعاد إنتاج كيانات سياسية موحدة إلى سيطرة مركزية ألا وهي سلطة القرار، بحيث إن النهج الأول اتضح أن تجربته لم تأتِ بنتائج إيجابية عدا ما هو متوافر على الأرض. وفي هذه الحال قد تعاد الدولة المركزية إلى آلية دستورية مآلها لامركزية الحكم بإعطاء نصيب من الحريات إلى الأقاليم لكن في مصلحة الوطن الأم. هل هذا كافٍ؟ لكن هل الفرد العربي قادر على التعايش مع الفدرالية وفي ظلها بما فيه الأقليات؟ جاء انهيار الدولة المركزية بعدما تهافت النظام العربي في حالة غير مسبوقة فانكمش من ورائه على ذلك التماسك الاجتماعي النسبي، وبخاصة عقب أفول ذلك الشعور المشترك بالوحدة وبخاصة بعد تغييب بوادرها ومؤشراتها.

ينطوي هذا الشعور المشترك لهذه النزاعات في كل من ليبيا وسورية واليمن على غياب ما يجمعها وفق قوالب وسياسات هادفة ومحددة. إن انهيار الدولة العربية وتلاشي مؤسساتها التي قامت على اتفاق سايكس ـ بيكو (1916 ـ 2016)؛ أي بعد مرور قرن بكامله عليها وكأنه يُراد تحيينها تحت مسوغات مختلفة تحت المظلة الأمريكية مجدداً على ضوء التقسيم البريطاني ـ الفرنسي لممتلكات هذه الحدود تحت الإمبراطورية العثمانية. وفي الوقت نفسه، فإن الافتراض بأن ثمة حدوداً «طبيعية» في الشرق الأوسط هو مفهوم ينطوي على مخاطر محتملة، إذ يعني أن المؤسسات السياسية الأكثر استقراراً قد تتبلور فقط عندما تُرسم هذه الحدود. وينطلق التفكير هنا من أن هذه الحدود الطبيعية يمكن تحديدها ورسمها بغرض التجانس الإثني والطائفي،

---

(19) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

(20) مجموعة من المؤلفين، **حال الأمة العربية، 2017 ـ 2018: عام الأمل والخطر**، ص 98 ـ 104.

وفتح الأبواب على مصاريعها لعنف وتدمير أكثر مما يُزلزل المنطقة الآن. باستثناء الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمواجهات العربية ـ الكردية في سورية والعراق، فإن جوهر الاضطراب في الشرق الأوسط لا يتمحور حول الأرض، بل يدور حول طبيعة الدول الواقعة داخل الحدود وبين الدول. وفي كل من الدول الأربع التي تعاني ما يبدو أنه نزاع مستعص على الحل، وهي العراق وليبيا وسورية واليمن، قطعت التجزئة السياسية أشواطاً بعيدة، وفي أفضل الحالات، يبدو أن نظام الحكم اللامركزي سيكون الاحتمال الأرجح[21]. كما أن الوجود الأمريكي في المنطقة عقب الغزو العراقي عام 2003 صاحبه موجة من الإرهاب غير العادية، وكأنه استعمار جديد، فأوحى بانهيار النظام الإقليمي العربي[22] منذ عام 2011 بعدما لاقى العراق نحو 2000 هجوم انتحاري بين عامي 2003 و2015 وهي تساوي مجموع الهجمات الانتحارية في العالم منذ عام 1982[23]، بينما في ليبيا، وسورية، واليمن، ومصر فإنها تشهد تصاعداً للعصيان ومعه الهجمات بصورة كبيرة منذ عام 2011[24]. كما أنه لمن الضروري التأكيد أن المرحلة التي عانقت فقدان الأمل لدى العديد من الجماهير، وغيّبت صورة النخبة في المقابل، أمام تفاقم الأزمات المتعددة الأوجه التي قلّما شهدها الوطن العربي وهو على مشارف الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين. من هنا تتأكد صورة التفكك بكل وضوح بعدما اكتسحت الصومال كدولة فاشلة بالرغم من التحسن الملحوظ عقب نشر قوات الاتحاد الأفريقي منذ عام 2007 مع تجنب بعض الدول العربية الأخرى الوقوع كمصيدة في هذا المشروع التدميري.

فإذا كان بناء الدولة ليس بالهيّن فإنه بات مساراً شاقاً وطويل النفس عبر الأجيال والأفكار والنخب من خلال ما يصنعه الفضاء العام من حريات عامة وخاصة، فضلاً عن البناء المؤسسي المتين.

خاتمة

يعد بناء الدولة وما يليها من مراحل وتطورات خطوة أساسية في تركيب المجتمعات سياسياً، وذلك لتفادي حالتَي الاحتقان السياسي والانفلات الأمني، عبر الدعوة إلى مأسسة تأسيسية بحسب

(21) محمد أبو رمان، «المشهد الجيو سياسي،» في: **انكسارات عربية: مواطنون، دول، وعقود اجتماعية** (بيروت: مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2017)، ص 84 ـ 85

(22) ميلود عامر حاج، «النظام الإقليمي العربي،» مجلة **آراء** (نيسان/أبريل 2019).

(23) هناك بيانات صادرة عن موقع <http://cpostada.uchicago.edu/> مفادها أن ما بين عامي 1982 و2000 عرفت الهجمات في المنطقة معظمها من جانب حركة حماس وحزب الله وحزب العمال الكردستاني بعدما شملت كل لبنان بـ 42 هجوماً، و15 في الأراضي المحتلة عام 1948، و11 في الضفة الغربية وغزة، و2 في الكويت و1 في كل من مصر وإيران واليمن.

(24) بلغ عدد الهجمات الانتحارية بين عامي 1982 و2011 في كل من مصر، وليبيا، وسورية، واليمن على النحو التالي: 7 بالمئة، و0 بالمئة، و5 بالمئة و20 بالمئة، وهو ما أضعفها خلال السنوات التالية؛ أي ما بين 21 بالمئة، و32 بالمئة، و204 بالمئة، و88 بالمئة.

الوتيرة التي هي من الرهانات الأساسية لدى كل دولة قوية لا ضعيفة. وعليه، يتأتى هذا المغزى في ضبط العملية السياسية كنهج من النهوج القويمة في مسار الدول لتفادي الزلات والاختلالات الصعبة بحيث إنه تأكد أن لا مناص لهذا التوجه، سواء أتعلق الأمر بالأفراد أيّاً كانوا معارضين أم موالين أو في المؤسسات أو معها؛ على أن تشق طريقها بعد غياب الرؤساء كما هو الشأن في الحالة العراقية، وذلك لمجرد تنحّي كل من صدام حسين أو في ليبيا مع معمر القذافي، إذ دخلت هاتان الدولتان النفطيتان منعرجاً حاسماً في تاريخهما المعاصر نجم عنه فراغ مؤسسي ودستوري رهيب. إن تهافت الدول يسفر عن هذا التزاحم من طريق تلك الميليشيات المرتبطة بالمناطق والقبائل التي يدفع بها سماسرة النفوذ. هذا ما يؤكده الليبيون أنفسهم بأن ليبيا لم تتوافر على مؤسسات حتى يمكنها أن تكون فاشلة. إن غياب فكرة الجيش لدى القذافي خوفاً من الانقلاب عليه قد فوّت الفرصة حتى على مصير بناء الدولة في ليبيا لتعرف فراغاً باسمها بعده عدا بعض الأجنحة الأمنية في القطاع الخاص المكلّفة بحمايته، إضافة إلى تركيز السلطة في أيدي أبنائه لإدارة الفصائل الأمنية، وهو ما جعلها تنهار أمام حشود الميليشيات عقب الثورة التي استولت بسهولة على مرافق الحياة العامة من: وزارات، ومطارات، ومخازن للأسلحة، وحقول النفط وغيرها كشرايين اقتصادية بل مؤثرة في اللعبة السياسية قصد تدعيم وجود ومستقبل هذه الميليشيات في التفاوض عن مصيرها.

وأخيراً، وليس بآخر، فإذا كان بناء الدولة ليس بالهيّن فإنه بات مساراً شاقاً وطويل النفس عبر الأجيال والأفكار والنخب من خلال ما يصنعه الفضاء العام من حريات عامة وخاصة، فضلاً عن البناء المؤسسي المتين من طريق الوسائط الأخرى من الأحزاب، والمنظمات، والجمعيات، والمجتمع المدني للقيام بهذا الدور النزيه والفعال خدمة للمجتمع الواحد انطلاقاً من الفرد كمواطن لصالح الوطن الأم بما ينمي لديه روح الانسجام والتوافق الجاد في ضبط علاقته بالمصير المشترك □

مآلات الدولة الوطنية في المغرب بعد الربيع العربي

المصطفى الشادلي(*)

أستاذ باحث من المغرب.

مدخل

إن أزمة الدولة الوطنية في المغرب بعد الربيع العربي حاصلُ مسلسل طويل من فشل الإصلاح، واختلالات في بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، مرده ـ المسلسل ـ إلى فشله في ملامسة جوهر التغيير الديمقراطي وبناء الدولة.

كان حدث انطلاق الحراك السياسي في المغرب مقدمة لطرح سؤال الدولة فيه من جديد. لا يعني هذا أن هذا السؤال غُيّب عن النقاش، بل ظل حاضراً منذ استقلال المغرب، لكنه أضحى مطروحاً أكثر من قبل. إن تسارع الأحداث في المغرب ـ وحتى خارجه ـ مع خروج حركة 20 فبراير إلى الوجود، فتح البابَ لرفع مطلب التغيير السياسي مطلباً رئيساً، آخذاً الصدارة في مطالب الحركة التي كانت امتداداً للحراك السياسي في الوطن العربي. نعني بهذا أن المطالب الاجتماعية والاقتصادية لم تكن بقوة مطلب التغيير السياسي، وهذا يعني أن المشكل كان سياسياً بالأساس يرتبط بالدولة. بينما تصبح المطالب الاجتماعية والاقتصادية تابعة للمطلب السياسي؛ أي أن التغيير الاجتماعي والاقتصادي يستلزم الإجابةَ عن السؤال السياسي: سؤال الدولة.

يقتضي الجواب عن هذا **الإشكال** الانطلاق من **فرضية** أن أزمة الدولة الوطنية في المغرب بعد الربيع العربي حاصلُ مسلسل طويل من فشل الإصلاح، واختلالات في بناء الدولة الوطنية

(*) البريد الإلكتروني: memoirephilosophie30@gmail.com.

بعد الاستقلال، مرده ـ المسلسل ـ إلى فشله في ملامسة جوهر التغيير الديمقراطي وبناء الدولة، وهو ـ أي الجوهر ـ بناء مؤسسات حديثة ودستور ديمقراطي يقوم على فصل للسلط وتعددية حقيقية وفضاء عمومي للحريات، وأن ما عرفه المغرب من تغييرات سياسية مع التعديل الدستوري عام 2011 والتنازلات على مستوى تقسيم السلط بين المؤسسة الملكية والحكومة والبرلمان لا يعدو أن يكون مجرد محاولة لتجاوز ظرف طارئ ليس ينتوي أن يؤسس لمجال سياسي جديد قياساً على نموذج الدولة الحديثة كما تحقق في الغرب منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر. والربيع العربي تَجليةٌ لهذه الأزمة أو «النشأة المشوَّهة» للدولة الوطنية. وتأسيساً على هذه الفرضية، نسعى للإجابة عن الأسئلة التالية: هل حقَّق الربيع المغربي مطلب الإصلاح وبناءَ الدّولة الوطنية؟ أم أن التّحول الذي شهده المغرب منذ عام 2011 ليس إلا تكيُّفاً مع «حالة عارِضة» مع الحفاظ على النظام السلطوي؟ إلى أي حدّ ساهم الربيع العربي في إنضاج مطلب الدولة الوطنية في المغرب؟ ألا يرتبط فشل بناء الدولة الوطنية وأزمتها في المغرب بغربة المفهوم عن الثقافة العربية والمغربية خصوصاً؟

ليس بالأمر الجديد في المغرب أن تفشل محاولات الإصلاح في مسعاها لبناء الدولة الوطنية، بل يملك مسلسل الفشل مساراً طويلاً ابتدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وصولاً إلى دستور عام 2011.

نستطلع أسباب الفشل وعوائق الإصلاح وبناء الدولة الوطنية بإعمال منهج وصفي يقف عند وضع الدولة الوطنية منذ الاستقلال، وأزمتها التي كشفت عن الحراك السياسي مع قيام حركة 20 فبراير وما تبعها من مطالب بضرورة الانتقال إلى مجال سياسي ومؤسسي حديث ينهل من مكتسبات الدولة الوطنية كما تحققت في الغرب؛ مع منهج تحليلي يرصد الاختلالات القانونية في بُنيان الدولة الوطنية في المغرب، وصعوبة الحسم في شكلها: دولة مدنية أم دولة دينية.

أولاً: الدولة الوطنية، مسار من الإخفاقات

ليس بالأمر الجديد في المغرب أن تفشل محاولات الإصلاح في مسعاها لبناء الدولة الوطنية، بل يملك مسلسل الفشل مساراً طويلاً ابتدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وصولاً إلى دستور عام 2011 وما تبعه من محاولات للإصلاح.

دشّن المغرب سيرورة طويلةً من محاولات بناء الدولة الوطنية أو الدّولة الحديثة منذ إصلاحات السلطان إسماعيل التي استأنفها السلطان عبد الرحمن الذي تولّى الحكم خلفاً لعمه السلطان سليمان سنة 1822. غير أن هذه الإصلاحات لم تكن بإرادة وباختيار مُخطّط لهما، بل جاءت بمقتضى الضرورة والحاجة التي أمْلتها هزيمة الجيوش المغربية في معركة اِيسْلِي عام 1844. وبما أن ضعف الدولة أو السلطة مُقترن بضعف الجيش؛ فإن الإصلاح سيبدأ من جهة الجيش ثم الإدارة في ما بعد. لم يكتب لهذا الإصلاح أن ينجح في بناء الدولة القوية عبر تَحصينها أمنياً لمواجهة الأطماع الاستعمارية لفرنسا وإسبانيا، وتقويتها إدارياً بما يستجيب لمواجهة عدوها

الرأسمالي. لكن الإصلاح المفروض وفق الضرورة المتغيِّرة سيكون بلا نتيجة[1]؛ لأن الهدف ليس تأسيسَ الدّولة بل مواجهةُ الظَّرفية الطارئة التي عَاجَلت المغرب مع المستعمر الأوروبي[2]. سيتأكد هذا الأمر بالوقوف عند نتائج مؤتمر مدريد 1880 حيث ستنهار الدولة وتتحول إلى مجرد سلطة عاجزة عن ممارسة السيادة على أرضها، وعلى مواجهة الخطر الخارجي. وهذا يعني أن الإصلاح لم ينجح في بناء دولة حديثة. إنه إصلاح هزيل، زاده ضعف الدولة في مواجهة الفِتن القَبَليَّة، التي جعلت الدولة المغربية تنشغل بإخماد هذه الفتن والانتفاضات تاركةً مسألة الإصلاح مُعلَّقة من دون أن تعطي نتائجها.

كان من الممكن أن يستفيد المغرب بعد الاستقلال من الزخم السياسي الذي خلفه إرث الحركة الوطنية، ومع منسوب الوعي لدى الوطنيين بضرورة الإصلاح وبناء الدولة الوطنية، وخصوصاً مع حكومة عبد الله إبراهيم.

سيتغير منطق الإصلاح بعد معاهدة الحماية عام 1912؛ فبعدما كان مطلب الإصلاح شأناً داخلياً سيصبح الأمر مرتبطاً برغبة النُّخب الوطنية في أن تدشن فرنسا عملية الإصلاح وبناء الدولة الحديثة، وتفكيك النظام التقليدي (المخزن) الذي يأخذ مكان المؤسسات[3]. بيد أن ما لم تنتبه إليه دَعَوات الإصلاح في هذا السياق، هو أن نجاح الاستعمار يتلازم مع عملية تحصين النظام المخزني؛ لأن بناء دولة وطنية يرتبط ببناء مجال سياسي سيادي مستقل. ثم استمر مسلسل إضعاف الدولة بتقوية سُلط مُضادَّة تَمثَّلت بالزوايا والباشَوات وزعماء القبائل، حيث تسود حالة الشَّتات والهَوَن في الجسم السياسي للحؤول دون الوصول إلى إجماع سياسي يهدد شَوْكة الاستعمار.

رغم هذا، أفرز الاحتكاك بالنظام الفرنسي وعياً لدى «الرَّعيل الثاني» من الحركة الوطنية بضرورة الإصلاح؛ إذ «وجدت ـ موضوعياً ـ في برنامج الإصلاحات الاستعماري ما كانت سَابِقَتُها تطالب به المخزن قبل ذلك التاريخ بثلاثة عقود»[4] تعبيراً منها عن شعور بعدم الثّقة في المؤسسات القائمة (المخزن). غير أن هذا الرّهان خابَ أمام واقع الاستعمار، الذي أمام محاولته تمزيق الهوية الوطنية أنضج الوعي بضرورة الاستقلال وتقرير المصير في بناء مجال سياسي سيادي حديث من دون الحاجة إلى هذا الاستعمار، الذي، حتى لو كان يملك نموذجاً للدولة الوطنية قائماً في فرنسا؛ فإن مشروعه لن يتحقق إلا بتدمير هذه الدولة في المغرب لضمان التبعية. لقد

(1) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط 10 (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2014) ص 175 ـ 176.

(2) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007) ص 566. وانظر أيضاً: Michel Camau, *Pouvoirs et instituions au Maghreb* (Tunisie: Cérès Production, 1978) p. 69.

(3) Rémy Leveau, *Le Fellah marocain, défenseur du trône* (Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1985) p. 44.

(4) عبد الإله بلقزيز، **السلطة والمعارضة: المجال السياسي المعاصر، حالة المغرب** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007) ص 103.

قاد هذا الوعي بحقيقة الاستعمار إلى الانتقال من رهان الإصلاح في ظل الاستعمار إلى الإصلاح في ظل الاستقلال.

سيعرف مطلب الإصلاح زَخَماً كبيراً أكثر من ذي قبل مع مطالب الحركة الوطنية بالاستقلال، وما بعد الاستقلال؛ وخصوصاً حينما وجدت الحركة الوطنية نفسها أمام إرث سياسي خلَّفه الاستعمار، لم يتحرر فيه المغرب من الاستبداد والفساد والتّخلف.

ثانياً: فرصٌ ضائعة للإصلاح

كان من الممكن أن يستفيد المغرب بعد الاستقلال من الزخم السياسي الذي خلفه إرث الحركة الوطنية، ومع منسوب الوعي لدى الوطنيين بضرورة الإصلاح وبناء الدولة الوطنية، وخصوصاً مع حكومة عبد الله إبراهيم. زِد على ذلك التّوافُقُ الحاصلُ مباشرةً بعد الاستقلال بين الحركة الوطنية والمَلكية. سينتهي التفاهم ذاك بين الوطنيين والملكية غَدَاة إقالة حكومة عبد الله إبراهيم سنة 1960، حيث سيستيقظ الوطنيون على حقيقة العودة إلى ما قبل مسلسل الإصلاح بمحاولة الملكية التحكم في السلطة وإبعاد الأحزاب التي تَألفت من الحركة الوطنية. بَيد أنه يجب الإقرار بأن السلطة قدّمت إشارات قوية على رغبتها في الإصلاح تمثَّلت بمَأسَسَة المُمَارسة الحقوقية من خلال المجلس الوطني الاستشاري، ثم إرساء قواعد للحكم بوضع أول دستور سنة 1962، تَلَته انتخابات بلدية ثم برلمانية، عبَّرت عن إمكان تداول السلطة وتوزيعها على الفاعلين السياسيين، وهو ما يعني تراجع المؤسسة التقليدية (المخزن) لمصلحة دولة الحديثة؛ دولة المؤسسات، وخلق مجتمع مدني وتقوية دور الصحافة، بحيث يعرف المغرب صوراً من المجال السياسي الحديث من خلال مؤسسات جديدة مثل الأحزاب والجمعيات والنقابات التي أخذت مكان المجال السياسي التقليدي التي كانت تحكمه القبيلة أو العَشِيرة والزّوايا. وهو ما يعني ارتفاعاً في معدل الشعور بالوطنية، حيث يعامل المغربي مواطناً له حقوق في ظل مجتمع تحكمه المؤسسات، وليس يتحدد وجوده بانتمائه الاجتماعي أو الديني.

إن ما شهده المغرب سنة 2011 من حَراك سياسي جعل مطلبَ الدولة الوطنية مطلباً رئيساً، ليس بأمر طارئ، بل للمغرب ـ كما للدولة العربيةِ ـ تاريخٌ طويلٌ في الإصلاح، يجد نواته الأصلية في القرن التاسع عشر.

سيستمر حبل التجاذب بين السلطة والمعارضة إلى حدود 1975، حيث ستستأنف السلطة فِعل الإصلاح والانتقال الديمقراطي تحت ضغط تسارع الأحداث التي عرفها المجتمع المغربي؛ وخصوصاً مع محاولة الانقلاب على المَلكية، وقضية الصحراء التي فرضت على النظام الخروج من تَشَرنقه وانفتاحه على المعارضة، ومشاركة الأحزاب في السلطة. بيد أن استطلاع حجم نتائج الانتقال الديمقراطي يزيد من فرضية أن كل محاولات السلطة في الإصلاح إنما تأتي بفعل ضرورة طارئة تفرض على هذه السلطة أن تتكيف مع المتغيرات من دون أن تملك رغبةً حقيقيةً في الإصلاح، بحيث إن ضعف ثمار الإصلاح جعل كل هذه المحاولات ضعيفة وعابرة. نؤكد هذه

الفرضية من خلال العودة إلى تدشين سيرورة الإصلاح بدايةً من التسعينيات إلى نهاية الألفية الثانية، حيث كانت الحاجة إلى تجاوز وضع المغرب الاقتصادي الهَش، وراء إعادة تعديل الدستور سنة 1992 ثم سنة 1996، والانفتاح على المعارضة (أحزاب الكتلة الديمقراطية) لبناء حكومة تناوب وطني. استمرت هذه العملية «الحذرة» مع تولي الملك محمد السادس الحكم وتوسيع عملية الإصلاح لتشمل مجال الحقوق والحريات والمساواة بين الرجل والمرأة والقطع مع ممارسة النّظام السلطوية. لكن، في النتيجة، وعلى لسان عبد الله العروي: «تتعاقبُ الأجيال، يتتابعُ الحكام، يتبدل الأشخاص، ويبقى النظام على حاله ثابتاً راسخاً، وكذلك الذِّهنية»[5]؛ فهذا المسلسل الطويل لم يكن ليحقق مشروع بناء الدولة الوطنية، الذي لا يعدو أن يكون انفتاحاً لم يصل إلى جوهر التغيير السياسي: بناء دولة المؤسسات، فصل السلط، تعاقد اجتماعي ديمقراطي... وهو ما أظهره الحراك السياسي في المغرب سنة 2011، مُقيماً الدليل على وجود أزمةٍ في بناء الدولة الوطنية الضعيفة؛ لأنه بعد كل هذه الإصلاحات «النتيجة أن الدولة السلطانية استمرت ـ بِمُحتوَاها المخزني التّقليدي ـ واجتازت امتحان الإصلاح «بنجاح» لتعود إلى جوهرها: دولة مطلقة تحتكر المجال السياسي»[6].

إن الثقافة العربية لم تستطع أن تبلور مفهوماً أو نظرية للدولة الوطنية، بل انعكس هذا المفهوم في الوعي العربي (والمغربي) نتيجة الاحتكاك الواقعي والنّظري بالثّقافة الغربية.

إن ما شهده المغرب سنة 2011 من حَراك سياسي جعل مطلبَ الدولة الوطنية مطلباً رئيساً، ليس بأمر طارئ، بل للمغرب ـ كما للدولة العربية ـ تاريخٌ طويلٌ في الإصلاح، يجد نواته الأصلية في القرن التاسع عشر، غير أن ما أبَانَ عنه هذا الحَراك هو فشل الإصلاح في أن يجعل الدولةَ الحديثةَ واقعاً. لكن هل مَرَدُّ هذا الفشل إلى كونه تَكَيُّفاً مع متغير طارئ وليس تعبيراً عن إرادة للإصلاح أم أنه مشكل في عدم امتلاكنا لمفهوم الدولة الحديثة أو تجربة سياسية يمكن النّهْلُ منها؟

ثالثاً: فشلٌ للإصلاح أم غُربةُ مفهوم

نستعمل مفهوم الدولة الوطنية إشارةً «إلى مفهوم الدولة كما تبلور في الثقافة الغربية عبر مسار من التّحولات أفضت إلى المفهوم الوستفالي للدّولة الوطنية، باعتبارها كائناً سياسياً وقانونياً محدداً بإقليم وبحدود قارة، وشعب يفترض أن مكوّناته تتوافر على الحد الأدنى من الانسجام الذي يمكّنها من التعايش في إطار مجتمع الدولة، وتحت إدارة سلطة سياسية تتمظهر على شكل مؤسّسات تتولى مجموعة من الوظائف المحدّدة سلفاً، وتكُون مَحَل قبول داخلي، وموضوع اعتراف من الخارج، بمعنى أنها تتمتع بالشّرعية التي تُمثل شرط وجود السلطة السياسية

(5) عبد الله العروي، **ديوان السياسة** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009) ص 31.

(6) بلقزيز، المصدر نفسه، ص 100.

وممارستها في بلد ما، فتكُسِبها القدرة والصّلاحية لاتخاذ القرار داخلياً وخارجياً باعتبارها السلطة التي لا يعلى عليها في المجالين معاً»[7]، الأمر الذي يعني أن الثقافة العربية لم تستطع أن تبلور مفهوماً أو نظرية للدولة الوطنية، بل انعكس هذا المفهوم في الوعي العربي (والمغربي) نتيجة الاحتكاك الواقعي والنّظري بالثّقافة الغربية. الاحتكاك الواقعي من حيث البعثات الطّلابية التي أدرك فيها العرب نموذجاً سياسياً مخالفاً للدّولة التقليدية أو الدولة السلطانية في بلدانهم، أو من خلال تجارب الاستعمار. أما الاحتكاك النظري فكان نتيجة الاطلاع على النصوص الفلسفية والسياسية والقانونية المؤسسة لهذا المفهوم في الثقافة الغربية منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر[8].

لا نملك إذن في المغرب، كما في البلدان العربية، تجربةَ الدّولة الوطنية؛ الدولة الحديثة، بل لدينا مُركّب هجينٌ من «عملتين مزدوجتين: عملية التّطور الطبيعي الذي أورثها كثيراً من الأفكار والأنظمة وأنماط السلوك التقليدية، وعملية **إصلاحٍ** غيّرت شيئاً من التَّراتيب الإدارية العليا واستعارت من الخارج وسائل مستحدثَة للنّقل و**الاتصال** بهدف تطوير الزراعة والتجارة»[9]. لم نستطع أن ننتقل إلى مرحلة الدولة الحديثة بكل مقوماتها لأننا لم نحسم مع دولة المُلك؛ دولة السلطة المطلقة التي يغيب فيها التعاقد الاجتماعي أساساً لكل ممارسة حديثة، وإنّما البَيعة والروابط التقليدية بين السلطة والمجتمع، ويَحظُر فيها «الحُكم بالهوى» ـ كما يقول الكَواكبي ـ، مكانَ حُكم القانون والمؤسسات العادلة[10]، أو تسود فيها ممارسات تَنهَل من المجتمع الأهلي حيث حكم الروابط والعلاقات القبلية. لهذا، ظلّت تجربة الدولة الوطنية مُشوَّهة، حتى عبر المحاولات الطويلة في تهيئة تربة خِصبة لاستقبال هذا النّموذج الحديث ـ الذي يجد مقدماته في الليبرالية ـ عبر التعليم وإصلاح الإدارة والانتقال إلى اقتصاد صناعي، لكن ظَلَّ الموروث السياسي التقليدي حاضراً، وهو ما جعل المجال السياسي المغربي يعيش حالة من التعايش المُشوّه بين التقليد والحداثة في السياسة، كما في المجتمع والثقافة والاقتصاد. في هذا المعنى، يقول بُرهان غَليون: «نشهد دون شك عودة لاستخدام أدوات تفكير القرون الوسطى من أجل تنظيم مجتمع

لم تستطع الدولة أن تتخلص من الحياة الاقتصادية التقليدية القائمة على العلاقات العائلية والقبلية، أو ممارسات غير عقلانية (اقتصاد الريع) تعيق الانتقال إلى الاقتصاد الحديث القائم على المنافسة الحرة.

(7) مليكة الزخنيني، «أزمة الدولة الوطنية ومأزق الديمقراطية في تجارب ما بعد الحراك، الدول المغاربية أنموذجاً،» في: مجموعة من المؤلفين، **الثورات العربية: عسر التحول ومآلاته** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018) ص، 489.

(8) نقصد هنا كتابات فلاسفة العقد الاجتماعي وكتابات مونتيسكيو على الخصوص.

(9) العروي، **مفهوم الدولة**، ص 173.

(10) فصل عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر كثيراً في أشكال السلطة وصولاً إلى الدولة الحديثة أو السلطة العقلانية. انظر: Max Weber, *Le Savant et le Politique*, préface, traduction et notes de Catherine Colliot-Thélène (Paris: La Découverte «poche», 2014), pp. 126-127.

حديث أو يعيش على الأقل في المجتمع الحديث. أما على مستوى التنظيم والقوى الاجتماعية فنحن نعود إلى النُّظُم الأبوية ونُظُم الوصايا وتقريباً نحو التّرسيخ الرّسمي للتمييز بين الأفراد، بين فئة يحق لها أن تحكم وتملك وتتعلم، وبين فئات أخرى محرومة نهائياً ومهمَّشة ومستعبَدة.

تبدو مسألة تحديد طبيعة الدولة في المغرب في علاقتها بالنظام السياسي صعبةً نظراً إلى المتاهات القانونية التي يمكن أن يجدها المرء وهو يطالع شأنها في دستور 2011.

إنها النُّظُم التي تعيد خلق الأرستقراطية والنُّخب المتميِّزة في مواجهة شعوب مُدانة كلياً؛ لأنه عليها أن تكون مجرد شعوب تابعة ورعايا إلى حدٍّ كبير. بل إن الوعي العام في المجتمعات العربية لم يعد يرفض مثل هذا التقسيم بين خاصة ورعاع»[11].

قد يعترض معترِض فيقول إن فشل مشروع بناء الدولة الوطنية مرده إلى الحيِّز الزمني الضيق الذي أخذته التجربة، ومن ثم فهي لم تَنضج بما يكفي لكي تنجح قياساً على تاريخها الطويل في الثقافة الغربية[12]، التي مرَّت من مجال سياسي قائم على دُوَيلات صغيرة إلى دولة قومية أو وطنية يتطابق فيها السياسي مع الاجتماعي، تملك سيادة من حيث المؤسسات، ومن حيث المجال الترابي المستقل. وبتأسيس الدّولة الوطنية أو الدولة الحديثة، نشأ تَصور جديد للسلطة يقوم على التعاقد الجماعي بين الحاكم والمحكومين، بموجبه تفوَّض السلطة ولا تتَوارث؛ إذْ «لا تكون الدولة شرعيةً إنْ لم تُمثل إرادة مجموع الشعب في السيادة الذاتية، بصرف النظر عما يَرمز ـ ومن يَرمز ـ إلى تلك السّيادة (مؤسسة، شخص)، والدّولة هنا ليست شيئاً آخر سوى الإرادة العامة»[13]. قياساً على هذا، لا نجد صورة لهذا النموذج في المغرب؛ فقد ظل بعد تجربة الاستعمار ومحاولات الإصلاح «دولةً سُلطانيةً»، تحتكر فيها السلطة القرار، وتهمَّش فيها الأحزاب، وتأخذ فيها المؤسسات وضعاً صورياً[14]. من هنا نستنتج أن الدولة في المغرب لم تستطع أن تبني لنفسها نموذجاً حديثاً في السّلطة ينهَل من كونية الدولة الوطنية أو الدولة الحديثة.

إن غربة مفهوم الدولة الوطنية عن المجتمع المغربي ولَّد حالةً من الانقسام بعد الاستقلال حوْل النّموذج السياسي والاقتصادي الواجب تبَنيه. صراع من جهة بين اتجاه قومي دافع عن نموذج الدولة ـ الأمة في مواجهة الدولة التجزئة، مقابل من دافع عن الليبرالية ورَكن إلى صفِّ

(11) برهان غليون، **العرب وتحولات العالم: من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، حوار أجراه رضوان زيادة (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003)، ص 95.

(12) عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 47.

(13) عبد الإله بلقزيز، «الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 307.

(14) يقدم ميشال كامو تحليلاً رصيناً لطبيعة الدولة في المغرب بعد الاستقلال. انظر: Camau, *Pouvoirs et instituions au Maghreb*, pp. 91-99.

الدولة الليبرالية لمواجهة الدولة السلطانية التقليدية (المخزن)[15]، مقابل دولة الخلافة في وجدان الإنسان المغربي، مؤمناً أنها النّموذج المطابِق لهُويته الدينية والاجتماعية[16].

كان من الضروري أن ننتقل إلى مرحلة الإجماع حول دولة المؤسسات وسيادة القانون ضمانةً لمجال سياسي حديث، يتمتع فيه المواطنون ـ لا الرعايا ـ بالحقوق والحريات، وفضاء عمومي تعددي، وبالتالي القطيعة مع الدولة المَخزنية. زد على هذا، عدم قدرة الدولة في المغرب على بناء تَصور تنموي يخرج البلاد من التبعية الاقتصادية، ويواجه مشاكل التنمية؛ ذلك أن الوضع الاقتصادي الهش للبلاد أدخلها في حالة صراع مستمر بين السلطة والمجتمع عبر الإضرابات العامة، أو بين السلطة والمعارضة. كما لم تستطع الدولة أن تتخلص من الحياة الاقتصادية التقليدية القائمة على العلاقات العائلية والقبلية، أو ممارسات غير عقلانية (اقتصاد الريع) تعيق الانتقال إلى الاقتصاد الحديث القائم على المنافسة الحرة. لهذا السبب ظلّت تواجه محاولة بناء الدولة الحديثة أرضاً هشة اقتصادياً وتوابعها على المستوى الاجتماعي.

رابعاً: الربيع العربي وأزمة الدولة الوطنية

إذا كان الكثير ممن تابع ما حدث في المغرب بعد الحَراك السياسي والاجتماعي والثقافي، يَعُدّه مجرد نتيجة لما حدث في تونس أو مصر؛ فكان من الضروري أن يعرف المغرب بدوره حراكاً سياسياً؛ ومن ثم يُفَعِّل خيَار التّكيُّف مع المتغير الطّارئ عبر استئناف مشروع الإصلاح والانفتاح الديمقراطي، فإن من خَبَر جيداً تاريخ المغرب سيجد أنه كان سبّاقاً لهذا الإصلاح ـ حتى إن لم يحقق نتائج جمة على غاية بناء الدولة الحديثة. لهذا كان نضال المغاربة في الربيع العربي تعبيراً عن الحاجة الديمقراطية ضرورةً لا مجرد تَكيف عابر مع الطارئ الحادث، كون الديمقراطية هي النموذج الوحيد الذي يمكن أن يتحرك فيه المغاربة، ويؤسسوا داخله وحدتهم الجماعية؛ لأنها في النهاية «أحسن صيغة ممكنة لحل مشكلة الحُكم، وذلك بجعل الحاكمين خاضعين لإرادة المحكومين، أو مضطرين للخضوع لها، خضوعاً

إن التحول نحو الدولة الوطنية أو الدولة الحديثة رهين تأسيس ممارسَة سياسية أساسها التعدد في مصادر القرار بفصل السلط لبناء مجال سياسي ديمقراطي، واستقلالية السلطة القضائية ضمانةً للعدالة والحرية، وتأهيل المجتمع اقتصادياً وثقافياً لهذا العقد الجديد.

(15) للاطلاع أكثر على الخطابات السياسية حول الدولة في العالم العربي، انظر: عبد الإله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، 2013).

(16) لم يكن مطلباً قوياً مثلما كان الأمر في المشرق العربي، وخصوصاً مصر؛ لأن المَلكية في المغرب تقوم على فكرة إمارة المؤمنين التي تجعل الدولة تستمد مشروعيتها ـ من بين مشروعيات أخرى ـ من فكرة إمارة المؤمنين.

منظماً مقنناً تسهر عليه وتجعله فعلياً أجهزة ومؤسسات تُنتخب انتخاباً حرّاً من طرف جميع أفراد الشعب البالغين سن الرشد»[17].

لكن محاولة الإصلاح والانتقال الديمقراطي في المغرب لم تكن هيّنة، بل كانت بحاجة إلى مواجهة إرث ثقيل من الممارسات التقليدية في الحُكم، ومع نموذج مخزني متجذر في تاريخ المغرب، وهو ما فتح المغرب على احتمالين: بناء الدّولة الحديثة مع ما تستوجبه من شروط اقتصادية اجتماعية وفكرية، أو استعادة الاستبداد مجدداً.

1 ـ في البُنيان القانوني للدولة في المغرب

تبدو مسألة تحديد طبيعة الدولة في المغرب في علاقتها بالنظام السياسي صعبةً نظراً إلى المتاهات القانونية التي يمكن أن يجدها المرء وهو يطالع شأنها في دستور 2011. يجد، من جهة، أنها تستوفي شروط الدولة الحديثة من حيث قيامها على تعاقد اجتماعي حر وإرادي، مثَّله الأفراد في التصويت على الدستور، ومن توزيع للسلط والاختصاصات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والحديث عن استقلالية القضاء، والتعددية السياسية، وتمتُّع المواطنين بالحقوق والحريات التي يضمنها لهم ميثاق حقوق الإنسان. غير أن التجسيد الواقعي لهذا، يجعل، من جهة أخرى، المغرب نظاماً سلطويّاً تقليديّاً لم يحسم مع ماضيه المخزني، ظلت فيه المَلكية تنفيذيةً، تحتكر القرار السياسي، وتهمِّش الحكومة والبرلمان والأحزاب.

2 ـ في شأن التعاقد الاجتماعي

كل حديث عن دولة حديثة يظل مشروطاً بوجود عقد اجتماعي (دستور) بين الحاكم والمحكومين، تحدَّد فيه حقوق السلطة وواجباتها، وحقوق الأفراد وواجباتهم. لكن كل عقد يقتضي بالأساس وجود سلطة تأسيسية تشرف عليه. وهو الأمر الغائب في الدستور المغربي؛ إذ ظلت المَلكية السلطةَ التأسيسية، واضعةً ومحدِّدة للنقط الأساسية التي يمكن القبول بتعديلها، وهو ما يعني وجود «مَلكية تقديرية»[18]، ما يدفعنا إلى القول إننا نملك دستوراً ممنوحاً وليس عقداً اجتماعيّاً؛ ذلك بأن من نتائج هذا أن تعود السلطة (المَلكية) إلى إعادة إنتاج كل إمكانات السيطرة والهيمنة التي حازتها قبل التّعديل الدستوري، ليصير الحديث عن «إعادة تأسيس الملكية في المغرب»[19] من باب عدم تقدير الأشياء تقديراً دقيقاً، لأن عملية التّأسيس انحرفت نحو تحصين المَلكية التنفيذية، ولم تؤسِّس لمَلكية برلمانية. لم يحدث تعاقد اجتماعي

(17) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية؛ 26. قضايا الفكر العربي؛ 2، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 57.

(18) رقية المصدق، «ملكية دستورية أم ملكية تقديرية؟،» في: مجموعة من المؤلفين، **20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب**، سلسلة دراسات التحول الديمقراطي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018) ص 184.

(19) عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل** (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص 188.

تعيد فيه السلطة والمجتمع بناء ميثاق جديد انطلاقاً من سلطة مؤسِّسة تُنتخب؛ حتى لو بدَا أن اللجنة الملكية المشكَّلة لتعديل الدستور أعملت نهجاً تشاركيّاً، انفتحت على الأحزاب وهيئات المجتمع المدني، إلا أنها ظلت تملك حق التصرف في الدستور، لأنها أنجزت فِعل التّعديل من دون أن يكون ذلك من اختصاصها، كما حددت ما يُسمح بتعديله؛ علماً أن العقد الاجتماعي يقتضي التأسيس لأرضية محايدة تُبنى فيها مضامين هذا العقد. لنصل في النهاية إلى اعتبار العقد أمراً تقديريّاً بين السلطة والمجتمع، وليس نصّاً دستورياً أو مؤسَّسة لها ضوابطها. نلحظ هذا الجانب التقديري في الدستور من خلال التراجعات التي عرفتها ممارسة السلطة من حيث إعادة إنتاج الاحتكار والهيمنة على القرار السياسي من دون أن نصل إلى توزيع السلط.

لم يمس العقد الاجتماعي جوهر التغيير، أي بناء الدولة الوطنية، بل كان عقداً شكلياً، هدفه استمرار النظام المطلق أو المَلكية التنفيذية، ومن ثم لم يكن تغييراً في بنية القانون أو المؤسسات، بما يجعل الدّولة محكومةً بالمؤسسات المنتَخبة والفاعلة.

ليس من السهل الحديث عن مَلكية برلمانية مع الدستور الجديد؛ ذلك بأن شروط بناء الدولة الحديثة في جانب توزيع السلط والفصل بينها، ظلت أمراً مبهماً. فرغم تنازل المَلكية عن بعض من اختصاصاتها لمصلحة الحكومة في أفق خلْق توازن داخل السّلطة التنفيذية، أو داخل السّلطة التشريعية بين اختصاصات الملك واختصاصات البرلمان، فإننا لا نستطيع القول إنه فصل للسلط، وإنما الانتقال من «السلطات الحصرية إلى السلطات التشاركية»[20]. ذلك بأن العودة إلى الفصل 19 من الدستور تقيم الدليل على استحالة قيام مَلكية برلمانية أو مجال سياسي مفصولِ السلط.

إن التحول نحو الدولة الوطنية أو الدولة الحديثة رهين تأسيس ممارسَة سياسية أساسها التعدد في مصادر القرار بفصل السلط لبناء مجال سياسي ديمقراطي، واستقلالية السلطة القضائية ضمانةً للعدالة والحرية، وتأهيل المجتمع اقتصاديّاً وثقافيّاً لهذا العقد الجديد. غير أن «العقد الاجتماعي» لم يسر إلى أهدافه النهائية؛ إذ ظل محكوماً بهاجس الدولة وتخوفها من النتائج الناجمة من هذا العقد؛ وخصوصاً في شق فصل السلط، وما يعنيه من استقلالية القضاء وتحوُّله إلى سلطة مراقِبةً وضامنةً للقانون، وجعْل البرلمان مؤسسةً لمراقبة السلطة التنفيذية، ومن ثَمة تُقيِّد كل أوجه الحكم المطلق.

أما على مستوى التعددية السياسية، فإن ما يحسب للمغرب، رغم وجود حكم مطلق، هو الحفاظ على مجال سياسي متعدد الأطياف، ومجتمع مدني فاعلٍ، بحيث إن المغرب ـ حتى وإن كان التضييق على المعارَضة سمة المغرب بعد الاستقلال إلى بداية الألفية الثالثة ـ لم يعرف تجربة الحزب الواحد أو أغلق المجال السياسي على المعارضة، وإنما حافَظ على تَوازن سياسي، وإن كان هشاً. بيد أن المعارَضة بعد الدستور الجديد لم تصل إلى مستوى المعارَضة السياسية،

(20) المصدر نفسه، ص 206.

بل كانت معارَضةً برلمانيةً، ليست قمينة بأن تنازع السلطة حق التقرير، أو كانت ظرفيةً تتصل عند بعض القوى المعارضة ـ وخصوصاً جماعة العدل والإحسان وأحزاب اليسار ـ بخرجات تُمرِّن فيها نفسها على النضال أو الحفاظ على الوجود. هكذا يمكن القول إننا نملك معارضة شكلية، لا تواجه المَلكية أو تنازعها الممارسة الديمقراطية، بل تعارِض الحكومة أو الأحزاب؛ فكانت تهادن بذلك الملكية لتحصين مكتسباتها القليلة.

لا يمكن أن ننفي أن المغرب يملك مساحة لا بأس بها من الحريات الفردية مقارَنة ببلدان عربية أخرى. لكن هذه المساحة لم تُدَستَر [...] لتصبح مؤسَّسة ومكفولة بالقانون.

لم يمس العقد الاجتماعي جوهر التغيير، أي بناء الدولة الوطنية، بل كان عقداً شكلياً، هدفه استمرار النظام المطلق أو المَلكية التنفيذية، ومن ثم لم يكن تغييراً في بنية القانون أو المؤسسات، بما يجعل الدّولة محكومةً بالمؤسسات المنتَخبة والفاعلة، أو بسيادة القانون وتعاليه عن إرادة السلطة. كان التغيير، لكنه ظل بعيداً من الدولة. والنتيجة أننا لم نؤسس دولة الحق والقانون، أساسها فصل للسلط في أفق جعل المسؤولية شرْط كل ممارسة للسلطة.

3 ـ في شأن الحريات

قامت الشرعية الحديثة على أساس أن الدولة الوطنية نظام سياسي يتمتع فيه الأفراد بكامل حقوقهم الطّبيعية والمدنيّة، وجعْل الحرية الغايةَ من وضْع مؤسسات يحكمها مبدأ فصل السلط. وعليه، بُنيت فيما بعد فكرة الليبرالية كنظام يجعل الدولة مجرد مؤسَّسة مقيَّدة السلطات، تخدم الأفراد عبر حماية الحرية والمِلكية. لهذا صار الحديث عن الدولة الحديثة بعيداً من مفهوم الحق والحرية أمراً خارج التاريخ الحديث. لهذا جاءت فكرة الدستور محاوَلةً للتوفيق بين الحرية الفردية والعيش المشترك داخل الدولة، بحيث يحدد الدستور مجال الحرية، ويحدد مجال القانون.

ظلَّ المجتمع المدني في المغرب حريصاً على أن تكون الحرية واحدةً من مطالبه الرئيسة. بل الأنكى من ذلك أنه مُذ حكم الملك محمد السادس، ومع التحولات الحقوقية التي شهدها المغرب غِبَّ عهده، صار سقف المطالبة بالحرية يتجاوز سقف الحريات السياسية والاقتصادية، نحو الحريات الاجتماعية والعقدية والفكرية. غير أن المغرب وجد نفسه بعد التعديل الدستوري بين حدّين: امتثال المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، أو احترام المرجعية الدينية التي تنهل منها المَلكية شرعيتها. ازدادت حدة التناقض مع رفع حركة 20 فبراير مطالب الحريات الفردية جزءاً من نضالها. يريد المغرب أن يحافظ على حد معين من الحريات ـ بإرادة أو تحت ضغط المنظمات الدولية ـ لكنه لا يريد أن يتصادم مع المجتمع والقوى المحافظة ـ وخصوصاً التيارات الدينية.

لم يكن التغيير السياسي بعد التعديل الدستوري بنفس مطالب المجتمع، الذي راهن على الانتقال إلى دولة الحقوق والحريات، مع الاستفادة من تجربة الحسم مع سنوات الجمر والرصاص، وجُرأة الدولة في السَّماح بهامش من الحريات وخصوصاً ما تعلق بالمعارضين السياسيين للنظام. ظلَّت مِساحة الحرية والحقوق صغيرةً قياساً على الدولة الحديثة في الغرب؛ وخصوصاً في ما

يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة، أو حرية المعتقد، بحيث لم تحسم التعديلات الجديدة في الدستور هذه النقطة، لأن منطوق الفصل الثالث من دستور 1962 الذي يشير إلى أن «الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن حرية الممارسة العقيدة للجميع» بَقي على حاله في دستور 2011. وهذا يعني أن «سمو التّشريعات الدولية» ممكن شرْط ألّا يَمُسَّ قوانين البلاد وهُويتها الاجتماعية والدينية.

لا يمكن أن ننفي أن المغرب يملك مساحة لا بأس بها من الحريات الفردية مقارَنة ببلدان عربية أخرى. لكن هذه المساحة لم تُدَستَر (Constitutionaliser) لتصبح مؤسَّسة ومكفولة بالقانون؛ حتى مع الدستور الجديد، بل كانت ـ ولا تزال ـ مجرد مشروع نضالي لمنظمات المجتمع المدني التي تستفيد من تَدفق الأفكار الحديثة.

4 ـ دولة دينية أم دولة مدنية؟

يقتضي مفهوم الدولة الوطنية كما تَرسَّخ في تجربة الغرب أن تكون الدولة من دون لون أو دين؛ بل دولة مدنية يستطيع الجميع العيش فيها في نطاق احترام القانون الوضعي المطابِق لما هو كوني (الطبيعة البشرية)، يتمتع الأفراد فيها بالحريات وقيَم المواطنة والمساواة. في المقابل، كانت مسألة دولة الحُكم الديني تسقط في المجتمعات الأوروبية؛ لكنها تحصنت في بعض البلدان العربية إلى حدود اليوم. ظلَّ المغرب من البلدان التي لم تحسم هُويتها السياسية: دولة مدنية أم دولة دينية، حتى بعد دستور 2011. فالمغرب يقر بسمو المواثيق الدولية وبتبنيه المفاهيم الحديثة في الممارسة السياسية، لكنه لا يدافع عن الهوية الدينية للبلاد، لكونها واحدةً من روافد شرعية السلطة في المغرب (فكرة إمارة المؤمنين). وبالتالي لم ننتقل إلى نموذج دولة مدنية كاملة.

إذا كانت الوثيقة الدستورية الجديدة حاولت أن تُوطد معالم الدولة الحديثة من خلال مبدأ توزيع السلط، ومن خلال تقييد اختصاصات السلطة عبر مبدأ التشارك؛ فإن السلطة الدينية في الدولة ظلت مطلقة.

نجد في الفصل الثالث من الدستور هُوية الدولة: «الإسلام دين الدولة»، وهذا يعني أن الإسلام ليس دولةً بل ديناً لا يمكن أن يصل إلى مستوى قوانين يحكم بها المغرب؛ بل يتبع القوانين المدنية. ثم نجد في الفصل 41 من دستور 2011 أن: «الملك أمير المؤمنين وحامي حِمَى المِلة والدّين». هنا يصبح الدين جزءاً من مشروعية السلطة. هكذا تبدو معالم الدستور دفاعاً عن دولة مدنية وحرية الأفراد، حيث تستمد القوانين مشروعيتها من تمثيل الشعب وليس من تمثيل الله على الأرض، وهو ما يقره الفصل الثاني من دستور 2011؛ أي أن السيادة هي للشعب أو الأمة. ثم تتأكد معالم الدولة المدنية من خلال الفصل السادس الذي يقر بأن القانون هو أساس كل شيء.

وإذا كانت الوثيقة الدستورية الجديدة حاولت أن تُوطد معالم الدولة الحديثة من خلال مبدأ توزيع السلط، ومن خلال تقييد اختصاصات السلطة عبر مبدأ التشارك؛ فإن السلطة الدينية في الدولة ظلت مطلقة، بحيث إن الملك لا يتقاسم سلطةَ حماية الدّين وتمثيله وضمان وحدة البلاد

الدينية مع أحد. كما لا تناقَش قرارات الملك الدينية، التي تملك شرطها الدستوري والمؤسسي[21]. على الرغم من تعديل الفصل 19 من الدساتير السابقة؛ فقد أبقى دستور 2011 على صفة «أمير المؤمنين» من خلال تخصيص فصل لها في الدستور، يجعلها سلطة قانونية فوق سلطة التعديل والمراجعة، يستثمرها الملك في المجال السياسي كذلك ـ الفصل 41 ـ، الذي يمارسه فيه أيضاً ـ الفصل 42 ـ دور رئيس الدولة.

لقد حاولت الدولة في المغرب الجمع بين ما هو ديني وما هو مدني: جعلت الدين في الطبقة العليا؛ ليس شعائر بل سلطة أسمى، أما في الطبقة السفلى للدستور فتوجد القوانين المحدِّدة لممارسة السلطة والعلاقة بين المؤسسات التي يأخذ فيها الملك المركزية. نصل من كل هذا أن هناك حالة من التّوتر بين الديني والمدني[22]؛ فالدولة تحصِّن بُعدها الديني بإضفاء الطابع المؤسسي على إمارة المؤمنين، لكنها تكرس مدنيتها من خلال سيادة القانون الوضعي ومبدأ فصل السلط، وسيادة المؤسسات الممثلة للأمة. وهذا يعني أن الدّولة الوطنية في المغرب تحاول الحفاظ على شرعيتين: شرعية تقليدية تستمد من الدين الضامن لوحدة المجتمع، وشرعية حديثة تنهل من الأفكار الديمقراطية والحداثية والليبرالية.

لم تتوضح معالم الدولة المدنية في المغرب بعد التعديلات الدستورية، حفاظاً على القيمة المادية والرمزية للدين في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية؛ حتى وإن حاول المغرب أن يبرز الطّابع الحداثي للدولة عبر التشديد على سيادة القانون وتمثيلية المؤسسات، فإن الحفاظ على إمارة المؤمنين فاعلاً أساسيّاً في المجال السياسي، يُبرز التّوتر الحاصلَ بين الدّيني والمدني في طبيعة الدولة الوطنية في المغرب.

خاتمة

لم يكن التحول الذي شهده المغرب بعد الربيع العربي نحو بناء الدولة الحديثة على قدر الانتظارات التي صاحبته. بل أبان عن الأزمة التي يعرفها بُنيان الدّولة الوطنية، التي تعرف اختلالات لم تُنجح عملية الإصلاح الديمقراطي الذي دشنه المغرب لسنوات خَلَت. فالمغرب يشهده عملية تحديث لكنها لم تصل إلى جوهر المشكل، وهو مسألة الدّستور والمؤسسات من أجل ميلاد دولةٍ حديثةٍ تقطع مع الموروث السياسي القديم. ولعل استطلاع المجال السياسي المغربي اليوم يثبت أن المغرب خطى إلى الوراء في سيرورة بناء دولته الحديثة، سواء من حيث عدم رغبة السلطة في الانتقال إلى الديمقراطية، وتحصين النظام المخزني القديم، أو بفعل عوامل اقتصادية ترتبط بالمَديونية وضُعف السّيادة الاقتصادية وهَشاشة الوضع الاجتماعي، جعلت كل تركيز الدولة يتوجه نحو الاقتصاد من دون أن توفر بنية مادية صلبةً للديمقراطية □

(21) محمد الطوزي، **الملكية والإسلام السياسي في المغرب**، ترجمة محمد حاتمي وخالد شكراوي (الدار البيضاء: الفنك، 2001) ص 31.

(22) توتر حتى في الشخصية المغربية التي تحاول الجمع بين ما هو حداثي وما هو تقليدي.

السياسة النقدية والخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني

أيمن نور الدين عمر(*)

كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية.

مقدمة

يعاني لبنان الآن جملة من التحديات التي تهدد بنيانه الاقتصادي والمجتمعي، يأتي في مقدمها ارتفاع حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي، يليه ركود اقتصادي.

تكوّنت الدول العربية في صيغتها الحالية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. واختلفت نظمها الاقتصادية باختلاف فلسفتها وأيديولوجيتها السياسية ما بين الاشتراكية المتشددة والرأسمالية المتوحشة والاشتراكية الليّنة المطعمة بليبرالية مقيّدة. وقد اعتمد لبنان منذ نشأته الليبرالية المفرطة القائمة على تحالف رجال المال والأعمال والتجار والصناعيين عبر الحرية المطلقة للمبادرة الفردية والتجارة الخارجية. يعاني لبنان الآن جملة من التحديات التي تهدد بنيانه الاقتصادي والمجتمعي، يأتي في مقدمها ارتفاع حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي، يليه ركود اقتصادي. ويستدل من التقارير الصادرة من بعض المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدّمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن الاقتصاد اللبناني سيبقى يعاني تداعيات التوترات الجيوسياسية التي لا تزال تضع عبئاً على النشاط الاقتصادي، وأن أصل المشكلة للوضع المالي هي كما وصفها البنك الدولي «بالأعمال النظامية» أي أنها مشكلة ناجمة عن بنية النظام وآلياته. ولا تمثّل الاحتياطيات لدى المصرف المركزي وحدها عنصر الثقة المطلوب لتحقيق الاستقرار النقدي والنهوض الاقتصادي؛ فغياب الثقة بمؤسسات الدولة ونظامها السياسي يمثل العبء الأكبر والخطر الحقيقي على الاقتصاد والمالية العامة والليرة اللبنانية. وبنتيجة هذا الوضع

(*) البريد الإلكتروني: d.aymanomar@hotmail.com.

المتردي والأوضاع السياسية والأمنية المتأزمة، تنصبّ جميع سياسات السلطة السياسية في لبنان لمصلحة الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية لما في ذلك من تداعيات خطيرة على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي المعيشي للمواطن اللبناني. وبالرغم من وجود أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة تمسّ المواطنين مباشرة، فإننا نلاحظ غياب السياسات الاقتصادية والمالية التي تسعى إلى معالجتها. وكأننا بالليرة وحدها نعيش حياة الرفاهية ونعيش حياة الاستقرار المجتمعية. وإذ يُعَدُّ وجود اقتصاد فعلي وحقيقي من أهم أدوات الحفاظ على استقرار سعر الصرف، لذلك فإن النمو الاقتصادي وتحسين الوضع المالي هما من أهم أسباب تحقيق الاستقرار النقدي؛ وإن الحلّ الحقيقي والفعّال لمواجهة الوضع المتأزم للاقتصاد اللبناني هو الخروج السريع من دوامة الاهتزاز السياسي والأمني بالدرجة الأولى وإحداث إصلاحات حقيقية في بنية الاقتصاد اللبناني وتحويله من اقتصاد الريع المالي إلى اقتصاد إنتاجي، عبر سياسات اقتصادية ومالية فعّالة. في حين أن التركيز على السياسة النقدية وإهمال السياسات الاقتصادية والمالية المطلوبة تزيد من حالة التدهور الاقتصادي والإفلاس المالي. وقد أدّت هذه السياسات الريعية التي قام عليها الاقتصاد اللبناني منذ تسعينيات القرن الماضي إلى هذا التدهور في المالية والاقتصاد؛ فاستدعى خروج عشرات آلاف اللبنانيين في تظاهرات تندد بالوضع المعيشي والاجتماعي المتردي، وتحمِّل السلطة الحاكمة مسؤولية هذا التدهور والفساد الذي ينخر الدولة.

بالرغم من وجود أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة تمسّ المواطنين مباشرة، فإننا نلاحظ غياب السياسات الاقتصادية والمالية التي تسعى إلى معالجتها.

أهمية البحث وأهدافه: ترتبط أهمية هذا البحث بتسليط الضوء على سلبيات السياسة النقدية المتبعة، وعلى ضرورة التحوّل إلى اقتصاد إنتاجي وتكبير حجم الاقتصاد، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ليكون مدخلاً لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتوفير احتياطي من العملات الأجنبية تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي من دون اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة، وتساهم أيضاً في توفير موارد مالية لخزينة الدولة وخفض العجز المالي ونسبته إلى الناتج المحلي، وكذلك في زيادة الاستثمارات وتوفير فرص عمل ومن ثم تحقيق الأهداف الآنفة الذكر. من هذا المنطلق سنضيء في هذه الدراسة على خطورة التركيز على تحقيق الاستقرار النقدي عبر السياسة النقدية كهدف أوحد للسلطة السياسية، وضرورة إيلاء السياسات الاقتصادية والمالية الأهمية اللازمة.

تترتب على أهمية موضوع الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف:

- دراسة خصائص الاقتصاد اللبناني.
- دراسة الوضعين المالي والاقتصادي للبلد.
- تحديد مكامن القوة والضعف في التركيز على السياسة النقدية فقط.
- تحليل السياسات البديلة وأهميتها في تحقيق الاستقرار النقدي ووفورات مالية، وفي زيادة النمو الاقتصادي.
- إمكان التحوّل من اقتصاد الريع المالي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

إشكالية البحث: منذ بدء الأزمة السورية يعاني الاقتصاد اللبناني والمالية فيه مشكلات وأزمات نتيجة اختلالات وتشوّهات جذرية في هيكليته. وتستخدم السلطات المسؤولة السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفوائد تارة على الودائع سواء بالليرة أو الدولار، وطوراً على سندات الخزينة واليوروبوند، كل ذلك لاستقطاب الدولار من الخارج بعد أن خفّت التحويلات الخارجية بدرجة كبيرة. وبالتالي فإن هذه السياسة تؤدي إلى تجميد رؤوس الأموال دون استثمارها في مشاريع إنتاجية، فينخفض الناتج المحلي الإجمالي وينعدم توافر فرص العمل. كذلك تؤدي إلى زيادة الدين العام من خلال زيادة خدمته نتيجة ارتفاع الفوائد. وبالتالي يمكن التعبير عن الإشكالية البحثية لهذه الدراسة من خلال السؤال المركزي التالي: هل تستطيع السياسة النقدية لوحدها تحقيق الأهداف المرجوة أم يجب على السلطات المسؤولة استخدام السياسات البديلة؟

إن الحلّ الحقيقي والفعّال لمواجهة الوضع المتأزم للاقتصاد اللبناني هو الخروج السريع من دوامة الاهتزاز السياسي والأمني بالدرجة الأولى وإحداث إصلاحات حقيقية في بنية الاقتصاد اللبناني وتحويله من اقتصاد الريع المالي إلى اقتصاد إنتاجي.

يندرج تحت هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية التي أحاول بها تفكيك موضوع الإشكالية وهي:

- ما هي حقيقة الوضعين الاقتصادي والمالي في لبنان؟
- ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف في السياسة النقدية ودورها في الحالة اللبنانية؟
- هل أصبح ضرورياً اللجوء إلى السياسات الاقتصادية لحفز النمو الاقتصادي؟
- كيف يمكن الانتقال من اقتصاد الريع المالي إلى الاقتصاد الإنتاجي؟

فرضيات البحث: يمكن طرح الفرضيات التالية للبحث والتحليل:

- الفرضية **الأولى**: يعاني لبنان أزمة اقتصادية هائلة وماليته عجزاً كبيراً.
- الفرضية **الثانية**: للسياسة النقدية انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية.
- الفرضية **الثالثة** :تؤدي كل من السياسات الاقصادية والمالية دوراً مهماً في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية.
- الفرضية **الرابعة**: الانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجي يتطلب دعم وتطوير القطاعات المنتجة.

الإطار المنهجي: تجمع هذه الدراسة بين أهم منهجيات البحث من أجل الوصول إلى دراسة علمية موضوعية ومحاولة الاقتراب لفهم موضوع الدراسة، وهي:

1 ـ منهجية تحليل المتغيرات: تحليل المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة معينة وتحليل طبيعة العلاقات فيما بينها من خلال الاستناد إلى متغيرات تفسيرية من أطر نظرية جاهزة، كتحليل أدوات السياسة النقدية والمالية.

2 ـ منهجية دراسة الحالات: من خلال دراسة الحالة الواحدة في مراحل تطورها المختلفة، أو مقارنة الحالة المدروسة بحالات أخرى متشابهة معها في طبيعتها، كدراسة حالة الاقتصاد اللبناني والمالية العامة فيه.

3 ـ منهج الدراسات الوصفية: وهو أحد المناهج الأساسية المتضمنة في منهجية دراسة الحالات. وسنتبع أسلوب الدراسات الوصفية التي تصف حالة موضوع الدراسة ـ لبنان ـ وتفسرها في ضوء المنهجية المتبعة.

محتوى البحث: سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور: يعرض المحور **الأول** خصائص الاقتصاد اللبناني وتحليل الوضعين المالي والاقتصادي. أما المحور **الثاني** فسيتضمن دراسة للسياسة النقدية المتبعة وتقييمها. وأخيراً يدور المحور **الثالث** حول ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجي.

أولاً: الوضع الاقتصادي والمالي

1 ـ خصائص الاقتصاد اللبناني

الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حر يعتمد على المبادرة الفردية والانفتاح على العالم الخارجي. ويتمتع لبنان باقتصاد يحترم حرية العمل والمنافسة والتملك وحرية الاستيراد والتصدير، وبقطاع خاص دينامي ومنتج يستحوذ على أكثر من 75 بالمئة من إجمالي أعمال الاقتصاد، الاستثمار فيه متمايز ومشجع، ويمتلك سياسة مصرفية آمنة تعتمد السريّة وحرية السوق والقطع، وتشريعات ترعى مصالح الاقتصاد والمستثمرين.

ـ الحرية الاقتصادية: منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية بُعيد الاستقلال، تعد الحرية الاقتصادية الليبرالية من أهم ركائز النظام اللبناني وبنيته الاقتصادية. وقد أفرط ميشال شيحا واضع أسس هذا النظام في تمجيد الحرية إلى حد القداسة، إذ يقول ميشال شيحا: «يعيش لبنان من الحرية ويموت من دونها... فأهمية اللبنانيين لا تكمن في أموالهم بقدر ما تتجلى في ذكائهم وسرعة وحرية حركتهم ومبادرتهم. لذلك يسمح اللبنانيون لأنفسهم بأن يعيشوا درجة ونوعية حياة تفوقان قدراتهم المالية لأنهم يراهنون على قدراتهم الذهنية»[1]. وعلى الرغم من هذه الركيزة الأساسية فإن لبنان يحتلّ المرتبة 154 عالمياً والـ12 عربياً في الحرية الاقتصادية على مؤشّر الحرّية الاقتصادية لعام 2019 الصّادر عن مؤسسة البحوث العالمية (Heritage Foundation). وكان لبنان قد احتلّ المرتبة 140 بين 180 بلداً حول العالم والـ 12 بين 15 دولة عربية في مؤشر عام 2018، والمرتبة 137 عالمياً والـ 11بين الدول العربية في مؤشر عام2017. ويبقى تصنيف الاقتصاد اللبناني في فئة الـ«غير حرّ عموماً». واحتلّ لبنان المركز 160 عالمياً والمركز 15 عربياً على المؤشّر الثانوي «حرّية أداء الأعمال»[2].

---

(1) إيلي يشوعي، «الفكر الاقتصادي لميشال شيحا،» المركز التربوي للبحوث والإنماء، <https://www.crdp.org/mag-description?id=114>.

(2) «لبنان يحتلّ المرتبة 154عالمياً والـ 12 عربياً في الحرية الاقتصادية.. تصنيف الاقتصاد اللبناني يبقى في فئة الـ«غير حرّ عموماً»،» **الاقتصاد**، 4 شباط/فبراير 2019، <https://bit.ly/2kRTy2r>.

ـ اقتصاد منفتح على الخارج: كان ميشال شيحا، منظرَ أُسس النظام الاقتصادي اللبناني، يوصف بأيديولوجي البرجوازية المركنتيلية الطائفية اللبنانية. حيث كان يرى أن بيروت موطن التجارة، أحفاد فينيقيا، مشيراً إلى أنه «نحن شعب من التجار، فحصل التلاقي التاريخي في لبنان الكبير بين الإرث الفينيقي وحقبة الإمارة وبين التجار والمجموعات الدينية»[3]. لذلك طبعت المركنتيلية التجارية الاقتصاد اللبناني بهذه الصبغة معتمدة على إرث تاريخي فينيقي وموقع جغرافي مميز. وتدل الإحصاءات المتوافرة على أهمية القطاع التجاري الذي ينتج 30 بالمئة من الدخل الوطني. وبحسب الدراسات فإن نسبة الدخل المتأتي من التجارة الخارجية وحدها قارب ثلثي الدخل من عموم القطاع التجاري[4]. وتعَدّ تجارة لبنان مع بقية بلدان العالم غير مربحة على العموم حيث تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات، وهو أمر طبيعي كون لبنان بلد خدمات. يرتبط لبنان بالبلدان العربية باتفاقيات تجارية تشمل إعفاءات ضريبية وخفوضاً وإعفاءات من رسوم جمركية. وتتم عمليات التبادل التجاري عبر مرفأ بيروت بصورة أساسية وعبر المطار والممرات الحدودية مع الجمهورية العربية السورية والمرافئ الأخرى مثل صيدا وصور وطرابلس[5].

منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية بُعيد الاستقلال، تعد الحرية الاقتصادية الليبرالية من أهم ركائز النظام اللبناني وبنيته الاقتصادية. وقد أفرط ميشال شيحا واضع أسس هذا النظام في تمجيد الحرية إلى حد القداسة.

ـ اقتصاد يعتمد على التحويلات الخارجية: تاريخياً تمثّل تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج عنصراً إيجابياً في ضخّ السيولة في الاقتصاد اللبناني ودعمه، هذه التحويلات كانت على مدار سنين طويلة عنصراً مهماً في الناتج المحلي وفي تقوية ميزان المدفوعات. تشير بعض المعلومات غير الرسمية إلى أن هذه التحويلات كانت تراوح بين 7.5 و9 مليارات دولار سنوياً. وكانت تساهم بـ 15.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[6]. توقَّع «مؤشر الهجرة والتطوير رقم 30» الصادر عن البنك الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2018 أن يرتفع حجم تحويلات المغتربين إلى لبنان بنسبة 4 بالمئة سنويّاً خلال السنة الجارية إلى 7.8 مليارات دولار، ليحلّ بذلك في المركز الثاني إقليميّاً من حيث حجم التحويلات الوافدة، مسبوقاً فقط من مصر (25.7 مليار دولار). وتبوّأ لبنان المركز الثالث على صعيد المنطقة من حيث مساهمة تحويلات المغتربين في الناتج المحلّي الإجمالي لسنة 2018 بحيث بلغت 14.5 بالمئة، مسبوقاً من اليمن (24.2 بالمئة) والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة (21.3 بالمئة). وأوضح البنك الدولي أنّ متوسّط تكلفة إرسال

(3) كمال ديب، «أمراء الحرب وتجار الهيكل،» <http://www.alankabout.com/lebanon_news/67594.html?p=5>.

(4) وزارة الإعلام، الجمهورية اللبنانية، <http://www.ministryinfo.gov.lb/496>.

(5) المصدر نفسه.

(6) «ماذا لو خسر لبنان تحويلات المغتربين؟،» 31 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/2krpYkm>.

الأموال إلى لبنان من كلٍّ من أستراليا وكندا وألمانيا والمملكة المتّحدة لا تزال الأغلى بين نظرائه الإقليميّين[7]. يأتي الحجم الأكبر من التحويلات من السعودية، وهي تمثّل نسبة 20 بالمئة من مجموع التحويلات المالية إلى لبنان. وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية وهي مصدر 16 بالمئة من التحويلات الخارجية إلى لبنان[8].

لم تعد الدولارات التي يحصل عليها لبنان كافية لتسديد ما يتوجّب عليه للخارج، وبلغت العُجوز التراكمية حتّى الآن 18351 مليون دولار، وهذا يعني استنزافاً متواصلاً لصافي الأصول الأجنبية في لبنان.

ـ اقتصاد ريعي غير منتج: الاقتصاد اللبناني شبه ريعي لتأثره بالتدفقات المالية الخارجية المتولدة من الريع النفطي. إن بنية الاقتصاد اللبناني شبه الريعية قائمة على المتاجرة بالنفوذ للنظام الطائفي وإيجاد ريع داخلي يتم تقاسمه عبر نظام المحاصصة. والمشكلة الكبرى ـ إضافة إلى النظام شبه الريعي ـ مظاهر الفساد في لبنان. مثّل قطاع الخدمات 72.4 من الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة 2004 ـ 2016، في حين مثّلت الصناعة والزراعة 14 بالمئة و4.3 بالمئة من الناتج المحلي على التوالي. ويعتمد الاقتصاد اللبناني أكثر فأكثر على الاستهلاك، إذ بلغ متوسط الاستهلاك الخاص 88.4 بالمئة من الناتج المحلي خلال المرحلة 2004 ـ 2016. ولا تنتج القطاعات الرئيسية ـ العقارات، والتجارة، والإدارة العامة... إلخ ـ البضائع الاستهلاكية المطلوبة، التي يتم استيراد الجزء الأكبر منها، وهذا يجعل تأثير القطاع الخارجي سلبياً صافياً على الإنتاج، وقد بلغ متوسطه 24.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة نفسها. وفي الوقت نفسه، تركزت الاستثمارات الإجمالية بنسبة 23 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في الأغلب على قطاع العقارات غير المنتج والريعي[9].

ـ اقتصاد قائم على الاحتكارات بعيداً من التنافسية: صُنّف لبنان كواحد من أقل الاقتصادات تنافسية على المستويين العالمي والإقليمي. فمؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يصنف لبنان في المرتبة الـ105 من أصل 137 دولة متقدماً فقط على اليمن في المنطقة. علاوة على ذلك، كان تراجع لبنان في القدرة التنافسية هو الأكثر بروزاً في المنطقة على مدار العقد الماضي. وكانت العوامل الرئيسية المؤثرة في قدرة لبنان التنافسية بيئة اقتصاده الكلي والبنية التحتية المتداعية والمؤسسات الضعيفة والحوكمة الهشة[10].

---

(7) «لبنان في المرتبة الثانية بتحويلات المغتربين،» **النهار**، 19/12/2018، <https://bit.ly/2mf4wzo>.

(8) طوني رزق، «التحويلات المالية إلى لبنان 7.6 مليارات دولار،» موقع ليبانون ديبايت، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2016، <https://www.lebanondebate.com/news/285191>.

(9) تقرير البنك الدولي، «المرصد الاقتصادي، خريف 2018: تقليل مخاطر لبنان،» <https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-fall-2018>.

(10) المصدر نفسه.

2 ـ الوضع الاقتصادي

قدَّرَ صندوق النقد الدولي النموّ الاقتصادي الحقيقي في لبنان بـ 1.2 بالمئة خلال عام 2017، متوقِّعاً أن تصل هذه النسبة إلى 1.5 بالمئة في عام 2018 و1.8 بالمئة في عام 2019. ووفقاً لتقريره المعنوَن «آفاق الاقتصاد الإقليمي ـ أيار 2018»، فإن هذه الأرقام الضعيفة تعود بصورة رئيسية إلى استمرار تداعيات التجاذبات السياسيّة والأمنيّة الإقليميّة على مستويات الثقة في البلاد وعلى القطاع العقاري، وحركة السياحة، والنشاط الاستثماري والتجاري لديها[11].

تشير تقديرات البنك الدولي إلى نمو إجمالي الناتج المحلي في لبنان بنسبة متدنية جداً لم تتجاوز 0.2 بالمئة في عام 2018 مقارنة بنسبة 0.6 بالمئة في عام 2017، مقابل ارتفاع معدل التضخم في عام 2018 ليبلغ في المتوسط 6.1 بالمئة لهذا العام، مقابل 4.7 بالمئة في عام 2017، لكنه ما زال على مسار منخفض[12].

على امتداد العقود القليلة الماضية، سيطر النمو المتقلب وغير المتوازن بدرجة كبيرة على الاقتصاد اللبناني، ويعود ذلك جزئياً إلى الصدمات السياسية والأمنية المتكررة، ولكنه يعود أيضاً إلى المشاكل الهيكلية. فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما في المتوسط بنسبة تقديرية بلغت 5.6 بالمئة سنوياً من عام 1993 إلى عام 2010، لكن هذه الأرقام تخفي أثر الكثير من الصدمات المحلية والدولية والسياسية التي واجهها لبنان خلال هذه المرحلة. فمنذ عام 2011، عانت المحركات التقليدية ـ العقارات والبناء والتمويل والسياحة ـ أكثر فأكثر من جرّاء الاضطرابات الإقليمية. وأدّى هذا الوضع، إلى جانب الفراغ السياسي والغياب شبه التام للإصلاحات الاقتصادية في مواجهة الصدمات الكبيرة، إلى استمرار النمو البطيء للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ متوسطه 1.7 بالمئة. إضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون الاقتصاد غير الرسمي قد توسع سنوياً عقب الحرب السورية ـ السورية، وقد يكون هذا العنصر مغيباً في إحصاءات الحسابات الوطنية[13].

من أبرز المؤشرات الاقتصادية الخطيرة هو وصول العجز التجاري إلى 16 مليار دولار وذلك بسبب زيادة الأعباء المالية على خزينة الدولة، وكذلك استنزاف احتياطي الدولار للحفاظ على ثبات سعر الليرة.

وصل العجز التراكمي في ميزان المدفوعات المُسجّل منذ عام 2011 إلى 13.3 مليار دولار، وهو ما يمثّل نحو 68.14 بالمئة من قيمة الفائض المُحقق في ميزان المدفوعات (19.5 مليار

(11) موقع صندوق النقد الدولي، <https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>.

(12) تقرير البنك الدولي، «البنك الدولي إطار الشراكة الاستراتيجيّة مع الجمهوريّة اللبنانيّة،» <https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview>.

(13) تقرير البنك الدولي، «المرصد الاقتصادي، خريف 2018: تقليل مخاطر لبنان،» (مصدر سابق).

دولار) بين عامي 2006 و2010[14]. حتى عام 2010، كان الاقتصاد اللبناني يستقطب كمّية من الدولارات أكبر من الكمّية التي يسدِّدها للخارج، وقد حقّق ميزان المدفوعات فوائض تراكمية بين عامي 1991 و2010 بلغت قيمتها 28593 مليون دولار، وكانت مصادر هذه الفوائض الأساسية تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج وودائع غير المقيمين والديون الخارجية والسياحة والاستثمارات العقارية. ولكن في المرحلة التالية بين عامي 2011 وأيار/مايو 2019، انقلب وضع ميزان المدفوعات رأساً على عقب، إذ لم تعد الدولارات التي يحصل عليها لبنان كافية لتسديد ما يتوجّب عليه للخارج، وبلغت العُجوز التراكمية حتّى الآن 18351 مليون دولار، وهذا يعني استنزافاً متواصلاً لصافي الأصول الأجنبية في لبنان، التي يعدّ حجمها واستقرارها والقدرة على التحكّم فيها من الشروط الأساسية لتثبيت سعر صرف الليرة الإسمي إزاء الدولار. على مدى 12 شهراً، بين حزيران/يونيو 2018 وأيار/مايو 2019، سجّل ميزان المدفوعات عُجوزاً متتالية، بلغ مجموعها التراكمي أكثر من 10.4 مليار دولار، من ضمنها نحو 5.2 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، وهو الأعلى على الإطلاق مقارنة بالمراحل نفسها بين عامي 1993 و2019. وهو أعلى مستوى عجز يسجّله لبنان في تاريخه منذ الاستقلال، ويدلّ بوضوح على ارتفاع وتيرة هروب الأموال من لبنان وفشل الهندسات المالية المُكلِفة التي يجريها مصرف لبنان مع المصارف في عكس هذا الاتجاه الخطير. ليس هذا فحسب، بل ختم شهر أيار/مايو الماضي دورة من 12 شهراً من العُجوز المتتالية، وهو ما لم يشهده ميزان المدفوعات اللبناني في أي مرحلة من مراحله السابقة، بما في ذلك مرحلة الحرب (1975 ـ 1990)، إذ كان ميزان المدفوعات دائماً يسجّل عُجوزاً لأشهر قليلة ثمّ يحقّق فوائض وهكذا دواليك[15].

إذا كانت معدلات الفائدة تفوق هامش الربح فإن النتيجة الحتمية هي انخفاض الاستثمارات وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة والفقر والهجرة إلى الخارج للبحث عن فرص عيش بديلة.

وقد انخفضت مساهمة القطاعات المنتجة 14 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الإضافي في المرحلة 2010 ـ 2016 مقابل 20 بالمئة كمعيار مرجعي وتراجع فرص العمل والإنتاجية، الأمر الذي يطيل أمد الحلقة المفرغة. ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 30 بالمئة خلال السنوات الأربعين الماضية مقابل المتوسط العالمي البالغ 120 بالمئة. لم يتمكن لبنان خلال السنوات الأربعين من تحقيق أي زيادة ملحوظة في ثروته. منذ عام 2010 نما الناتج المحلي للفرد بنسبة أقل من 10 بالمئة. وقد حلّ لبنان في المرتبة 180 على 209 بحسب مؤشر

(14) فيفيان عقيقي، «13.3 مليار دولار: عجز ميزان المدفوعات التراكمي منذ 2011،» **الأخبار**، 2018/10/8، <https://al-akhbar.com/Capital/259269>

(15) «10.4 مليار دولار صافي الأموال الهاربة من لبنان في 12 شهراً،» **الأخبار**، 2019/7/8، <https://www.al-akhbar.com/In_numbers/273096/104>.

البنك الدولي لمكافحة الفساد، كما حل في المرتبة 121 على 137 في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول نسب دفع الأموال بطرائق غير موثقة (رُشى): تدهورت في الآونة الأخيرة بيئة الأعمال بوجه عام مع تراجع لبنان 46 رتبة خلال 10 سنين؛ البنية التحتية دون المستوى وتبلغ المرتبة 113 بين 137 دولة؛ انخفضت الاستثمارات الأجنبية والمحلية مع انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30 بالمئة، حيث انخفض من 3.9 مليار دولار، في أعوام 2006 ـ 2010 إلى 2.8 مليار دولار خلال أعوام 2010 ـ 2017، وإجمالي تكوين رأس المال بنسبة 6 بالمئة خلال الأعوام السبعة الماضية[16]. ووفق سيناريو «خط الأساس» الذي وضعته بعثة المادة الرابعة الأخيرة من صندوق النقد الدولي إلى لبنان (غير منشور)، سيبلغ العجز التجاري (الفارق بين صادرات السلع والخدمات ومستورداتها) في هذا العام نحو 22.9 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي، وسيرتفع عجز الحساب الجاري (صافي التعاملات بين المقيمين وغير المقيمين) إلى 27.2 بالمئة من الناتج، كما سيرتفع مجموع الدَّيْن الخارجي (بما فيه ودائع غير المقيمين) إلى 195 بالمئة من الناتج. وتأتي هذه التقديرات في ظلّ نموّ منخفض للصادرات وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي أكثر فأكثر، وتراجع صافي تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، وتوقّف تدفّقات الودائع الداخلة فعلياً إلى لبنان، وانخفاض الإقراض المصرفي المقدَّم إلى القطاع الخاص، وارتفاع القروض المتعثّرة وزيادة دولرة الودائع إلى أكثر من 70 بالمئة[17].

3 ـ الوضع المالي

خلال العقد الذي سبق الصراع في سورية، تراوح إجمالي العجز المالي بين 17.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 و7.5 بالمئة في عام 2010، بمتوسط بلغ 11.7 بالمئة من الناتج خلال تلك المرحلة. ونتيجة لحالات العجز الكبيرة والمستمرة، بلغ الدين العام في لبنان ذروته عند نحو 180 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. وبين عامي 2006 و2010، فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي المستوى المتوقع، وهو ما حسن على نحو ملحوظ التوازن المالي ودفع نسبة الدين إلى الناتج إلى الانخفاض بنحو 40 بالمئة نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الأزمة السورية عكست هذا التقدم ودفعت الدين العام إلى 148.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام[18]. وتدهور وضع المالية العامة تدهوراً حاداً عام 2018. واتسع عجز الموازنة العامة بنحو 4.5 نقطة مئوية ليصل إلى 11.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وتحوّل الرصيد الأولي من فائض قدره 2.3 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي إلى 1.8– بالمئة[19].

---

(16) «رؤية لبنان الاقتصادية أو خطة ماكينزي،» موقع وزارة الاقتصاد والتجارة، <https://bit.ly/2kPraOB>.

(17) «نزيف «الدولارات» المتواصل يضغط على سعر الصرف،» **الأخبار**، 2019/7/15، <https://bit.ly/2lUdQc0>.

(18) تقرير البنك الدولي، المرصد الاقتصادي: تقليل مخاطر لبنان، خريف 2018.

(19) «تقرير البنك الدولي: البنك الدولي إطار الشراكة الاستراتيجيّة مع الجمهوريّة اللبنانيّة،» <https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview>.

وبحسب بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة إلى لبنان في شباط/فبراير عام 2018 لا يزال موقف المالية العامة بالغ الصعوبة وينطوي على مخاطر كبيرة، وهناك اختلالات خارجية كبيرة ومزمنة، حيث يُعد عجز الحساب الجاري الكبير والمزمن وغيره من الاختلالات القائمة بمنزلة دليل على وجود مبالغة كبيرة في تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وتظهر إحصاءات وزارة المال اللبنانية أن إجمالي الدين العام في لبنان قد ازداد بنسبة 6.2 بالمئة خلال عام 2017 ليصل إلى 79.53 مليار دولار مقارنة بـ 74.90 مليار دولار في نهاية عام 2016، أي زيادة قياسية وخطيرة بنحو 5 مليارات دولار[20] . فالدين العام تخطى عتبة 86 مليار دولار ووصلت نسبته إلى الناتج المحلي إلى نحو 160 بالمئة، وهي ثالث أعلى نسبة في العالم، وهي مرشحة إلى أن تصل إلى 180 بالمئة بحلول عام 2020 مع نسبة نمو اقتصادي لم تتخطّ في أقصى تقديراتها نسبة 1 بالمئة . ولكن من أبرز المؤشرات الاقتصادية الخطيرة في لبنان هو وصول العجز التجاري إلى 17 مليار دولار وذلك يسبب زيادة الأعباء المالية على خزينة الدولة، وكذلك استنزاف احتياطي الدولار للحفاظ على ثبات سعر الليرة بسبب حاجة الدولة إلى الدولار وزيادة الطلب عليه من أجل تسديد مستحقاتها المالية[21].

ثانياً: السياسة النقدية في لبنان وتقييمها

1 ـ أهداف السياسة النقدية ومخاطرها

تعكس سياسة سعر الفائدة بصفة عامة مدى استجابة السياسة النقدية للبنك المركزي للتطورات الاقتصادية في أية لحظة زمنية. علماً أن أهداف السياسة النقدية والمؤشرات التي تتحدد ضوئها السياسة المناسبة تختلف من دولة إلى أخرى، طبقاً للظروف الخاصة بكل دولة وأولوياتها الاقتصادية. تساعد السياسة النقدية على تحقيق مجموعة من الأهداف الممكنة، أهمها: استقرار الأسعار، ودعم النمو، وتوفير فرص الشغل، وتوازن ميزان المدفوعات، واستقرار المنظومة المالية، واستقرار قيمة العملة. لكن من غير الممكن تحقيق كل هذه الأهداف في الوقت نفسه بوساطة السياسة النقدية، وعليه فالسلطات العمومية تُفاضِل بينها بحسب ما تقتضيه المصلحة والظرفية الاقتصادية، وتعتمد بقية مكونات السياسة الاقتصادية (السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية...) لبلوغ الأهداف الأخرى[22].

إن ارتفاع الفوائد ينتج منه سلبيتان أساسيتان وهما: **الأولى**، انخفاض الطلب على الاقتراض المخصص للأمور الاستهلاكية، وهذا يخفف حركة البيع والشراء وبالتالي سيشلّ حركة الأسواق؛ و**الثانية**، تراجع حجم الاستثمارات بسبب تراجع الطلب على القروض المعدّة لهذه الغاية بسبب

(20) «لبنان: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2019،» موقع صندوق النقد الدولي، 11 تموز/يوليو 2019، <https://bit.ly/2kG6IzM>.

(21) موقع جمعية المصارف اللبنانية، <https://www.abl.org.lb/english/the-monthly-economic-synopsis>

(22) «السياسة النقدية.. التوازن الصعب،» الجزيرة.نت، 5 آب/أغسطس 2015، <https://bit.ly/2ks3LTe>

ارتفاع تكلفة الاستثمار. إضافة إلى ذلك فإن أي صاحب رأسمال قبل اتخاذ قراره الاستثماري يوازن بين هامش الربح المتأتي من أي مشروع استثماري وبين الفائدة على الودائع ليكون الاستثمار مربحاً. فإذا كانت معدلات الفائدة تفوق هامش الربح فإن النتيجة الحتمية هي انخفاض الاستثمارات وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة والفقر والهجرة إلى الخارج للبحث عن فرص عيش بديلة. والشائع هو أن تحديد سعر الفائدة له علاقة بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وهذا صحيح، لكن الحقيقة أن سعر الفائدة يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حياتنا اليومية وماليتنا الشخصية. عند رفع سعر الفائدة يصبح الاقتراض مكلفاً، فتخفض الأعمال استثماراتها ويقلل الأفراد من إنفاقهم الاستهلاكي. مثلاً يصبح قرض السيارة أو البيت أغلى أقساطاً فيتردد الفرد في الشراء، ويصبح تمويل المشروعات أعلى تكلفة فتقلل الأعمال الأجور والوظائف، والعكس صحيح عند خفض أسعار الفائدة[23].

2 ـ تقييم السياسة النقدية في لبنان

منذ عام 1992 تقوم جميع السياسات النقدية والمالية والاقتصادية على الحفاظ على سعر صرف ثابت لليرة اللبنانية قائم على نظام ربط الليرة بالدولار واقتصاد يعتمد على الدولرة تبلغ نحو 70 بالمئة حالياً، معتمدين على جذب الزبائن المستعدين لتحويل مدخراتهم بالعملة الصعبة إلى ودائع طويلة الأجل بالليرة اللبنانية عبر إغرائهم بعوائد مرتفعة على مدخراتهم. ومع انخفاض النمو، وتراجع تدفقات النقد الأجنبي من مصادر مثل السياحة والعقارات والاستثمارات، من جراء سنوات من التوتر الإقليمي، يعتمد لبنان الآن على نحوٍ متزايد على مليارات الدولارات التي يودعها اللبنانيون، ولا سيما المغتربون منهم، في البنوك المحلية.

منذ عام 1992 تقوم جميع السياسات النقدية والمالية والاقتصادية على الحفاظ على سعر صرف ثابت لليرة اللبنانية قائم على نظام ربط الليرة بالدولار واقتصاد يعتمد على الدولرة تبلغ نحو 70 بالمئة حالياً.

بدأت سياسة رفع أسعار الفوائد تدريجاً في إثر أزمة استقالة الرئيس سعد الحريري في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وما زالت جمعية المصارف اللبنانية مستمرّة في سياسة رفع أسعار الفوائد، حيث أوصت الأسبوع الثاني من شهر آذار/مارس المنصرم البنوكَ التجارية برفع الفائدة المرجعية في سوق بيروت ((Beirut Reference Rate (BRR) بالدولار الأمريكي 0.23 بالمئة إلى 9.52 بالمئة بدءاً من الأول من نيسان/أبريل، مقارنة بـ 9.29 بالمئة في آذار/مارس. هذا الارتفاع المضطرد في بنية الفوائد سيزيد الضغوط على الوضعين المالي والاقتصادي، وسيزيد نسبة تراجع الإقراض للقطاع الخاص بما يعني المزيد من الجمود في النموّ وفي الحركة

(23) «ماذا يعني سعر الفائدة للمستهلك والاقتصاد؟،» سكاي نيوز عربية، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <https://bit.ly/2kR836E>.

الاقتصادية بوجه عام. والمعلوم أنّ بنية الفوائد تلحظ سعر الفائدة على الدولار عالمياً، التي ارتفعت عالمياً بصورة ملحوظة، إلّا أنّ نسبتها في لبنان، بشهادة المصرفيّين، «مضخّمة» وأعلى كثيراً من المستويات التي يجب أن تكون عليها، لكنّ المخاطر السيادية اللبنانية التي لم تتحسّن بعد، ما زالت تؤثر في أسعار الفوائد[24]. وقد ارتفعت الفائدة المرجعية على الدولار 3 نقاط في غضون سنتين، وارتفعت نقطة مئوية منذ مطلع عام 2019 إلى اليوم. أما أسعار الفائدة المرجعية على الليرة فهي كانت 8.7 بالمئة في نهاية عام 2017 ثم ارتفعت إلى 11.5 بالمئة في نهاية عام 2018 و11.9 بالمئة في نهاية كانون الثاني/يناير 2019، أي إنها زادت أكثر من 3 نقاط مئوية في غضون سنتين، وزادت 0.89 نقطة في عام 2019[25]. معدلات الفائدة الحقيقية في السوق اليوم تتجاوز 15 بالمئة على الليرة، وتصل إلى 10 بالمئة على الدولار، ويشير مراقبون إلى أن أحد المصارف الكبرى في لبنان أطلق منتجاً يمنح بموجبه المودعين فائدة نسبتها 15 بالمئة على وديعة قيمتها 30 مليون ليرة بشرط أن يتسلمها بالدولار. وهناك عدة مصارف كانت قد رفعت الفائدة على الودائع بالدولار، وهو ما يؤدي حكماً إلى رفع الفائدة على الودائع بالليرة وعلى كل التسليفات أيضاً[26].

ساهمت سياسات مصرف لبنان الحالية في الحفاظ على الاستقرار، ولكنها خلقت تشوهات سوقية. فالمصرف يعتمد سعر صرف ثابتاً، ويساعد على تمويل الحكومة بطرح سندات طويلة الأجل للبنوك، ويحافظ على ثبات أسعار الفائدة عند مستويات معتدلة عن طريق ضمان تغطية الاكتتاب في الأسواق الأولية لسندات الخزينة واليوروبوند، ويقدم دفعة تنشيطية إلى الاقتصاد من طريق مجموعة من برامج الدعم شبه المالي، ويعالج مشكلات البنوك الضعيفة، ويدعم أسعار الفائدة على الودائع لإطالة أجل استحقاقها. وبينما سمحت هذه الطائفة من العمليات لمصرف لبنان بأداء دور حيوي في الحفاظ على النموذج الاقتصادي الحالي وإدارة مراحل الأزمة بكفاءة، فإن لهذه السياسات تكاليف أيضاً، حيث أدت إلى خلق أموال احتياطية جديدة، أضعفت الميزانية العمومية لمصرف لبنان، وخلقت مجموعة مختلفة من المخاطر على الاستقرار المالي من طريق تعريض البنوك لمخاطر سيادية كبيرة وتفاوتات في آجال الاستحقاق[27]. إن الإيجابية الوحيدة لاقتصار السياسات المتبعة من جانب السلطة السياسية على السياسة النقدية وحدها عبر رفع الفوائد والهندسات المالية، هو زيادة الاحتياطيات لدى المصرف المركزي من العملات الصعبة، حيث بلغت 44.3 مليار دولار خلال عام 2017، وهذا مستوى قياسي مرتفع؛ إذ وصلت مع

(24) رنى سعرتي، «الفوائد تعاكس التمنيات وترتفع مجدداً،» **الجمهورية**، 2019/3/16، <http://www.aljoumhouria.com/news/index/462932>.

(25) محمد وهبة، «أسعار الفائدة تواصل الارتفاع: تأليف الحكومة لم يُعِد بناء الثقة!،» **الأخبار**، 2019/2/15، <https://al-akhbar.com/Politics/266301>.

(26) «الفائدة المرتفعة: اقتصاد ضعيف مقابل عملة قوية = تزوير يحرق الاقتصاد،» موقع «الكلمة أونلاين»، 2018/10/12، <http://alkalimaonline.com/Newsdet.aspx?id=332342>.

(27) «لبنان: بيان خبراء صندوق النقد الدولي في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2018،» صندوق النقد الدولي، 12 شباط/فبراير 2018، <https://bit.ly/2ku0vH2>.

بداية عام 2017 إلى 40 مليار دولار[28]. ومع بداية شهر تموز/يوليو من العام الحالي سجلت الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان زهاء 37.0 مليار دولار. يأتي هذا النمو مدعوماً بزيادة لافتة للنظر في ودائع القطاع المالي لدى مصرف لبنان خلال النصف الأول من الشهر نتيجة العمليات الجديدة[29]. وعلى الرغم من جميع هذه الإجراءات المتبعة من جانب المصرف المركزي، فقد توقّع خبراء صندوق النقد الدولي (وفق بيان البعثة المذكورة أعلاه) أن تتهاوى موجودات النقد الأجنبي (الاحتياطيات الأجنبية) لدى مصرف لبنان من 36.5 مليار دولار في عام 2018 إلى 15 مليار دولار في عام 2024 (باستثناء الذهب والأصول المحمّلة بالتزامات). ووفق توقّعات سيناريو «الخط الأساس»، فإن ما يقوم به البنك المركزي وما تقوم به الحكومة لن يكونا كافيين لوقف استنزاف «الأصول الأجنبية» التي تضع السلطة النقدية يدها عليها، وبالتالي ستتهاوى تغطية هذه الموجودات لفاتورة الاستيراد والدَّيْن الخارجي والودائع بالعملات الأجنبية... بمعنى أوضح، يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن هذا «السيناريو السيئ»، إذا ما تحقّق، لن يسمح باستمرار سياسة سعر الصرف الثابت، وبالتالي سيضطر البنك المركزي عاجلاً أم آجلاً إلى التخلّي عن سياسة الدفاع عن سعر الصرف، أو ستضطر الحكومة إلى المزيد من التقشّف والسياسات الانكماشية وخفض الاستهلاك والقدرات الشرائية لليرة للحدّ من النزف[30]. لكن أسعار الفائدة المرتفعة التي وضعها المصرف المركزي لضمان استمرار تدفق الأموال إلى البنوك، باتت تهدد بمخاطر متزايدة داخل النظام المالي وتضغط على الاقتصاد المزداد تباطؤاً. فالفوائد المرتفعة تساهم أكثر فأكثر في خدمة الدين العام وتكلفته. فكل 100 نقطة إضافية في سعر الفائدة، تزيد تكلفة خدمة الدين بمقدار 820 مليون دولار سنوياً. كذلك ستتراجع المشاريع الاستثمارية بوتيرة أسرع، لأن إيداع الأموال في البنوك يصبح مجدياً أكثر من حيث الأرباح. كما أن القروض المدعومة محلياً ستتعثّر. لكن ذلك لن يمنع استمرار تدفق القروض المدعومة من الخارج[31].

هذا الارتفاع المضطرد في بنية الفوائد سيزيد الضغوط على الوضعين المالي والاقتصادي، وسيزيد نسبة تراجع الإقراض للقطاع الخاص بما يعني المزيد من الجمود في النموّ وفي الحركة الاقتصادية بوجه عام.

(28) «مقابلة ـ مركزي لبنان: الاحتياطيات كافية لاستقرار العملة في المستقبل المنظور،» وكالة رويترز، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://ara.reuters.com/article/arabicWorldService/idARAL8N1N03L7>.

(29) «التقرير الأسبوعي لبنك عودة: نمو قوي لاحتياطيات مصرف لبنان في النصف الأول من تموز،» **النهار**، 19/7/2019، <https://bit.ly/2mo6Rbw>.

(30) «نزيف «الدولارات» المتواصل يضغط على سعر الصرف،» (مصدر سابق).

(31) سيمون سمعان، «حوّلوا دولاراتكم إلى ليرات مع فائدة 15% لمدة 5 سنوات،» مجلة **المسيرة**، العدد 1682 (تشرين الأول/أكتوبر 2018)، <https://www.lebanese-forces.com/2018/10/14/simon-semaan-in-massira-3>.

3 ـ الهندسة المالية وانعكاساتها

تعودُ نشأة الهندسة المالية إلى عام 1950، ويعدُّ عالم الاقتصاد الأمريكي هاري ماركويتز أول من استخدم مصطلح الهندسة المالية للإشارة إلى الطرائق المستخدمة في معالجة الأزمات المالية التي تصيبُ المحافظ الاستثمارية، وفي عام 1960 طُوّرت الهندسة المالية بالاعتمادِ على البرامج الحاسوبية التي صُمّمت من أجل متابعة العمليات المالية، والحصول على نتائج تساعدُ المحللين الماليين على اتخاذ القرارات المالية المناسبة[32]. تستخدم بعض الدول التي تعاني أزمات في ماليتها العامة الهندسات المالية لتصحيح الخلل المالي. منذ عام 2016 بدأ مصرف لبنان بإجراء هندسات مالية مع المصارف الداخلية كان هدفها كما أعلن هو استقطاب الدولارات، وزيادة الاحتياطي من الدولار في خزينته لمواجهة الطلب المتزايد على الدولار والحفاظ على النقد في لبنان وتحويله بوتيرة سريعة من «مال عام» إلى «مال خاص». ففي وقت قياسي، ضخ المصرف المركزي (وهو شخص من القانون العام) أرباحاً استثنائية ضخمة إلى المصارف وكبار المودعين، قدّرت حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2016 بنحو 4.8 مليار دولار، وفق ما تكشفه وثيقة رسمية، مؤرّخة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2016، وموجّهة من رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمّود إلى الحاكم رياض سلامة. عملياً، يحصل الأمر على الصورة الآتية: يقوم مصرف لبنان بإعادة شراء سندات دين بالليرة من المصارف (أي يسترد شهادات إيداع صادرة عنه وسندات خزينة صادرة عن وزارة المال)، ويدفع سعراً لكل سند يبلغ 139 بالمئة وسطياً من السعر الأصل (أي سعر أصل السند، مضافاً إليه نصف أرباح الفوائد التي كان سيحققها حتى استحقاقه)، وبذلك تحقق المصارف ربحاً فورياً بمعدل 39 بالمئة وسطياً، وهو عائد مرتفع بكل المقاييس. في المقابل، تشتري المصارف سندات دين بالدولار (يوروبوندز وشهادات إيداع جديدة) بالقيمة نفسها لسندات الدين بالليرة التي استردها مصرف لبنان وتحتفظ بالربح الفوري المحقق. وبحسب الوثيقة المسربة، توزعت الأرباح المحققة (حتى تشرين الأول/أكتوبر) بين 35 مصرفاً تجارياً محلياً، إلا أن 4 مصارف منها حصدت نحو 71 بالمئة من مجمل هذه الأرباح، علماً أن حصّة مصرفين فقط بلغت أكثر من 53 بالمئة. وقد حقق بنك عودة وحده، وهو أكبر بنك في لبنان، نحو 1.6 مليار دولار، أي أكثر من ثلث الأرباح. معظم هذا النوع من العمليات قام به بنك عودة، إلا أن المعلومات المتاحة للمرحلة ما بعد تشرين الأول/أكتوبر (التي تغطيها الوثيقة) تفيد بأن بنك البحر المتوسط نفّذ عمليات كبيرة مماثلة بعائد تجاوز 30 بالمئة. في المقابل، اشترت المصارف

إن ما يقوم به البنك المركزي وما تقوم به الحكومة لن يكونا كافيين لوقف استنزاف «الأصول الأجنبية» التي تضع السلطة النقدية يدها عليها، وبالتالي ستتهاوى تغطية هذه الموجودات لفاتورة الاستيراد والدَّيْن الخارجي والودائع بالعملات الأجنبية.

(32) مجد خضر، «مفهوم الهندسة المالية،» 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <https://bit.ly/2mhOu EX>.

من مصرف لبنان سندات دين بالدولار بقيمة 12.3 مليار دولار، بمعدل عائد وسطي يبلغ نحو 6 بالمئة سنوياً، ما يعني أن المصارف ستجني لاحقاً أرباحاً إضافية ناتجة من الاستثمار في سندات الدين بالدولار تتجاوز قيمتها 700 مليون دولار سنوياً[33].

كذلك أجرى مصرف لبنان هندسة مالية جديدة في الشهر الأخير من عام 2018، لمصلحة «سيدروس إنفست بنك»، ودرّت ربحاً فورياً لأصحاب هذا البنك والمشتركين معهم، بقيمة 30 مليون دولار، من ضمنها 12.5 مليون دولار وزّعت على «عملاء للبنك»، من دون أن تتضح هوية هؤلاء والدور الذي أدّوه في هذه العملية للحصول على حصّة من أرباحها، وهو ما يطرح تساؤلات إضافية عن حقيقة «الهندسات المالية» وأهدافها، ويزيد من الأدلة على شبهة «الإثراء غير المشروع» التي تنطوي عليه هذه «الهندسات». فقد ظهرت وثيقة جديدة تفيد بأن مصرف لبنان منح في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي البنك المذكور تسليفات بالليرة اللبنانية بفائدة متدنية تبلغ 2 بالمئة، وفي اللحظة نفسها، وظّف هذا البنك هذه التسليفات لدى مصرف لبنان على مدى 10 سنوات بفائدة تبلغ 10.5 بالمئة. وهكذا كسب البنك ربحاً سنوياً من فارق الفائدة (8.5 بالمئة) من دون أن يقوم بأي عمل أو يوظّف أي رأس مال أو يتحمّل أي مخاطرة. بلغت أرباح هذه العملية نحو 30 مليون دولار، وهي تمثّل جزءاً من الربح المتوقع خلال السنوات العشر التالية. واللافت للنظر أن هذه الأرباح توزّعت بقيمة 17.5 مليون دولار حققها البنك وسجلها كأرباح فورية في عام 2018، وسُدِّد 12.5 مليون دولار إلى «عملاء البنك الذين أسهموا في عملية الهندسة المذكورة»، وفق ما ورد في الوثيقة[34]. وإن كانت هذه الهندسات قد أمّنت للمصرف المركزي احتياطياً من الدولار يساعده على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية في مرحلة الاهتزازات السياسية والأمنية، إلا أنها من دون أدنى شك يُشتمّ منها رائحة السمسرات والفساد لبعض المتنفذين في السلطة السياسية أصحاب بعض هذه المصارف المستفيدة من هذه الهندسات المالية؛ ناهيك بزيادة أعباء خدمة الدين العام المترتبة عن الفوائد العالية وهذه الهندسات، وتركز الثروات بيد أصحاب المصارف ورجال المال والأعمال أصحاب البرجوازية السياسية والاقتصادية المتحكمة في مقادير البلاد.

ثالثاً: نحو اقتصاد إنتاجي

1 ـ تبديل النموذج الاقتصادي الحالي

النمذجة الاقتصادية هي فهم مقومات اقتصاد البلد واقتراح التدابير السياسية والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تتناسب وهذه المقوّمات وتقدير نتائج هذه السياسات، وتأثيرها في النمو والعمالة والتضخُّم والفقر وعدم المساواة وسعر الصرف وميزان المدفوعات

(33) محمد زبيب، «بالأسماء والأرقام،» **الأخبار**، 13/1/2017، <http-www-al-akhbar-com-node-270 823>.

(34) هندسة مالية جديدة لـ«سيدروس»،» **الأخبار**، 10/4/2019، <https://bit.ly/2ktuw9U>.

والمديونية العامة، إضافة إلى تقييم الأداء الاقتصادي الذي يعتمد على النماذج التي تُقدمها هذه السياسات واقتراح البدائل الملائمة مع المقدرات المحلية والتطورات العالمية. من أكثر سلبيات النموذج الاقتصادي اللبناني منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي هو اعتماده المطلق على السياسة النقدية وعلى القطاع المصرفي (رغم أهميته)؛ وهو ما أحدث تشوّهات جذرية في هيكلية الاقتصاد اللبناني وجعلته غير مستقر وغير قائم على أسس اقتصادية ومالية سليمة، أنتجت جميع المشاكل والأزمات الآنفة الذكر. لذلك يجب تبديل هذا النموذج الاقتصادي المهترئ وتحويله إلى اقتصاد منتج يملك جميع مقومات النهوض ومواجهة الأزمات. فالاقتصاد المنتج هو الذي يقوم نموذجه وبنيته على القطاعات الإنتاجية الأساسية، أي الزراعة والصناعة، وفي بلد مثل لبنان يُضاف إليها السياحة. ويساهم الاقتصاد الإنتاجي في زيادة النمو الاقتصادي عبر التشجيع على الاستثمارات في تلك القطاعات المنتجة وبالتالي إيجاد فرص عمل للشباب والحدّ من الهجرة، ويقلل من الحاجة إلى الاستيراد، بل يزيد قدرة البلد على التصدير ويساهم بالتالي في خفض العجز التجاري، بل أكثر من ذلك يعيد التوازن إلى ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من انخفاض الحاجة إلى الدولار الأمريكي لتسوية المدفوعات الدولية ومن ثم الاستقرار في سعر الصرف ـ الذي يكون سعراً حقيقياً هو انعكاس للوضع الاقتصادي ـ من دون الحاجة إلى هندسات مالية أو فوائد عالية مرهقة للخزينة. ويساعد أيضاً على الحدّ من الدين العام وخفض العجز المالي ونسبته إلى الناتج المحلي. لذلك فإن الاقتصاد المنتج هو اقتصاد دينامي في جوهره، فهو يحرك عملية الاقتصاد وهذه بدورها تحرك أنماط الحياة في المجتمع. من هنا ضرورة اتباع سياسات اقتصادية ومالية مترافقة مع السياسة النقدية، للخروج من الأزمات الاقتصادية والمالية وليأتي تحصين الليرة اللبنانية من منطلقات اقتصادية حقيقية لا ترهق خزينة الدولة ولا تزيد الدين العام وخدمته.

سيضطر البنك المركزي عاجلاً أم آجلاً إلى التخلّي عن سياسة الدفاع عن سعر الصرف، أو ستضطر الحكومة إلى المزيد من التقشّف والسياسات الانكماشية وخفض الاستهلاك والقدرات الشرائية لليرة للحدّ من النزف.

وجاءت خطة ماكينزي للنهوض بالاقتصاد اللبناني عبر بوابة القطاعات الإنتاجية الأساسية، الزراعة والصناعة والسياحة، إضافة إلى قطاع الخدمات المالية واقتصاد المعرفة. ولا بدّ من شروط محددة ليكتسب الاقتصاد صفة الاقتصاد الزراعي، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للآلات الزراعية في مختلف مراحل الإنتاج وكذلك ترشيد استخدام الموارد الزراعية غير المتجددة. والاستخدام الأمثل للعمالة وذلك للحصول على أعلى إنتاجية بأقل تكاليف؛ ذلك بأن الزراعة تمثل العمود الفقري لتوفير الغذاء للإنسان كما تمثل مصدراً للدخل لمعظم سكان الدول التي يعتمد اقتصادها على الزراعة. وتُعَد الصناعة مرادفة للقطاع الاقتصادي الثانوي الذي يُعنى بالأنشطة الاقتصادية المعقدة كتحويل المواد الخام إلى منتجات وخدمات ذات فائدة. والصناعة هي إجمالي المشاريع المنتجة تقنياً في أي حقل من الحقول، وغالباً ما يسبق اسم

هذا الحقل مصطلح الصناعة (صناعات تحويلية، صناعة محركات، صناعات نسيجية، صناعات غذائية)[35].

2 ـ الاقتصاد الإنتاجي وتكبير حجم الاقتصاد

تختلف تقديرات الناتج المحلي باختلاف المصادر؛ ففي آخر تقدير رسمي للحسابات القومية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي كانت لعام 2017، قدّرت الناتج المحلي بـ 53.4 مليار دولار بالأسعار الجارية مقابل 51 مليار دولار لعام 2016، ومع نمو الناتج المحلي بنسبة 0.2 بالمئة في عام 2018 يكون الناتج المحلي في هذا العام مساوياً 53.51 مليار دولار. في حين يقدّر البنك الدولي بحسب تقريره المعنون: **الآفاق الاقتصادية** الصادر في نيسان/أبريل 2019 الناتج المحلي لعام 2018 بـ 56.6 مليار دولار[36]. وبحسب تقرير صدر من صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل المنصرم فإن نمو الناتج المحلي المتوقع لعام 2019 هو 1.3 بالمئة، ومن ثم فإن قيمة الناتج المحلي المتوقعة بالأسعار الجارية لعام 2019 ستبلغ 57.34 مليار دولار بحسب صندوق النقد، و54.20 مليار دولار بحسب إدارة الإحصاء. هنا تكمن مكامن الخلل الحقيقي، وهو في حجم الاقتصاد وفي معدلات النمو الاقتصادي. وليس أدل على ذلك ما صرح به حاكم مصرف لبنان لرويترز على هامش مؤتمر يوروموني في 25 حزيران/يونيو 2019 في بيروت أن معدل النمو في البلاد بلغ صفراً بالمئة منذ بداية عام 2019[37]. والمقاربة التي تسعى السلطة السياسية من خلالها إلى حل مشاكلها المالية بالدرجة الأولى هي مقاربة خاطئة، إذ تسعى إلى خفض نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي عبر خفض النفقات وزيادة الإيرادات من دون الأخذ في الحسبان زيادة الناتج المحلي. ففي ظل وجود فساد في المؤسسات العامة يصبح من غير الممكن وقف الهدر والسرقات. وكذلك في ظل نمو اقتصادي ضعيف بل شبه منعدم، فإن الموارد المالية للخزينة لا بد من أن تتأثر سلباً. وقد أكدت ذلك وكالة «موديز» في 30 أيار/مايو 2019 في تقريرها بعنوان «الحكومة اللبنانية: مشروع موازنة 2019 يستعيد الفائض الأولي لكن مسار الدين يبقى صعباً» بالقول «لرفع الإيرادات أثر محدود في ظل النمو الضعيف»[38].

3 ـ خطة ماكينزي والاقتصاد الإنتاجي

تعَدّ ماكينزي من الشركات الرائدة في مجال استشارات الأعمال، وتشتهر بقدرتها على تقديم الحلول الاستشارية للشركات والحكومات على حد سواء. أسسها أستاذ المحاسبة في جامعة شيكاغو جيمس ماكينزي عام 1926. وبعد وفاة ماكينزي عام 1937، تسلّمها مارفن باور (خريج

---

(35) وليد أبو سليمان، «ما هو الاقتصاد المنتج؟،» **العربي الجديد**، 15/12/2014، <https://bit.ly/2lWJfui>.

(36) موقع إدارة الإحصاء المركزي، وموقع صندوق النقد الدولي.

(37) «حاكم مصرف لبنان: معدل النمو 0% منذ بداية العام!،» العربية.نت، 25 حزيران/يونيو 2019، <https://bit.ly/2mkANFi>.

(38) «وكالات التصنيف الدولية تنتقد الموازنة والبنك الدولي يخفض معدل النمو الاقتصادي للبنان،» بوابة لبنان للتنمية والمعرفة، 10 حزيران/يونيو 2019، <https://lkdg.org/node/18548>.

جامعة هارفارد) ونقلها من مجرد مؤسسة استشارات إلى شركة بارزة في الاستشارات الإدارية في الولايات المتحدة. يعمل فيها أكثر من 9 آلاف مستشار في مختلف المجالات الإدارية. نجحت شركة ماكينزي بتقديم الخطط المستقبلية الاستراتيجية للكثير من المشاريع، فعملت مع جامعة هارفارد لإنشاء الدراسات العليا في إدارة الأعمال. كما استشارها الرئيس الأمريكي أيزنهاور خلال الحرب الباردة لاختيار المناصب الرئاسية في البلاد. وساهم عملها في اطلاع الشركة على أسرار أعظم المؤسسات، ما جعلها المحرك الرئيسي لمجال الأعمال في أمريكا في الستينيات. تناول كتاب *The Firm* للكاتب داف ماكدونالد الإخفاقات الاستشارية التي كانت ماكينزي خلفها، من بينها النصيحة التي قدمتها إلى الخطوط الجوية السويسرية بتنفيذ «استراتيجية الصياد»، التي أدّت إلى فشل برنامج التوسع، واضطرت الشركة إلى إعلان إفلاسها عام 2001. إضافة إلى تجربة شركة إنرون (من أكبر شركات الطاقة في أمريكا) السيئة التي هوت في سنة واحدة معلنةً أكبر أزمات الإفلاس في التاريخ الأمريكي عام 2001 أيضاً[39]. وبالرغم من توافر الكثير من الخبراء الاقتصاديين البارزين في مجالات عملهم في لبنان، ومع قدرة الحكومة اللبنانية على وضع خطة اقتصادية بالتعاون معهم وبالتالي التوفير على خزينة الدولة، فإن الحكومة كلفت شركة ماكينزي بإعداد خطة اقتصادية، بقيمة مليون و300 ألف دولار، بهدف «ايجاد بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات الخارجية، وتفعيل قطاعات إنتاجية تنافسية قادرة على تعزيز مؤشرات الأداء الاقتصادي وخلق فرص العمل»، وفق ما قاله وزير الاقتصاد الذي أعلن أن الدراسة «تبحث معمقاً في القطاعات الإنتاجية القادرة على خلق فرص العمل». وقد أصدرت الشركة في تموز/يوليو 2018، دراسة «الخطة الاقتصادية للنهوض»[40]. تهدف الخطّة إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلّي من 1.6 مليار دولار عام 2017 إلى 2.2 مليار دولار عام 2025، ولتحقيق أهداف رؤية 2025، تفترض الدراسة التركيز على المحاصيل ذات القيمة العالية. وتتوقّع الخطّة رفع حصة الصناعة من الناتج المحلي من 4.6 مليار دولار عام 2017 إلى 8 مليارات دولار عام 2025، ورفع عدد الوظائف من 185 ألفاً إلى 240 ألفاً. وتتوقّع الدراسة أن تؤدّي توصياتها للقطاع المالي إلى رفع حصته من الناتج المحلّي من 4.8 مليار دولار عام 2017 إلى 7.8 مليار دولار عام 2025، لكن من دون زيادة فرص العمل فيه، بل استقرارها عند 50 ألف وظيفة. وتقترح الدراسة التحوّل إلى اقتصاد رقمي عالي الإنتاجية ورائد في مجال الابتكار، بما يؤدّي إلى رفع مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي من 1.4 مليار دولار إلى 3.8 مليار دولار، ورفع

إن النظام اللبناني برمّته يعاني وسيبقى يعاني تقلبات وأزمات اقتصادية وعُجوزاً مالية واختلالات اجتماعية، وهي ناتجة بالطبيعة من بنيته السياسية والاقتصادية، ومن حالة الفساد المستشرية في إداراته العامة ومؤسساته الإنتاجية.

(39) مارسل محمد، «من تكون شركة ماكينزي وهل فعلاً يحتاجها لبنان لتحديد هويته الاقتصادية؟،» **النهار**، 15/1/2018، <https://bit.ly/2DF8fLz>.

(40) «عناوين خطة ماكينزي لنهوض اقتصاد لبنان،» **المدن**، 5/7/2018، <https://bit.ly/2lWUQJO>.

عدد الوظائف فيه من 44 ألفاً إلى 105 آلاف وظيفة، ورفع عدد الشركات الناشئة من 200 إلى ألفي شركة. تنطلق الدراسة من كون العلاقات مع الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين ضعيفة جدّاً، ومن أن نسبة تدفق أموال المهاجرين غير المنتجة مرتفعة جدّاً، وأغلبيتها تصبّ في العقارات وتمويل الاستهلاك، ومن أن هجرة اليد العاملة غير منظّمة. لذا، تقترح تفعيل سياسة الهجرة وتفعيل نظام لتتبع المهاجرين ونسج علاقات متينة معهم عبر تنظيم رحلات تعريفية إلى لبنان، والاستثمار في الهجرة وتنظيمها لتلبي أسواق العمل الخارجية عبر تدريب اليد العاملة المحلية لدخول الاقتصاد العالمي وإدارة العرض والطلب على اليد العاملة، وتخصيص تحويلات المهاجرين في استثمارات التنمية المناطقية والاستثمارات المنتجة[41]. ما أردت الإشارة إليه في خطة ماكينزي هو دعم رأيي بضرورة التحول إلى الاقتصاد الإنتاجي عبر دعم القطاعات الإنتاجية الأساسية.

إن علّة العلل في لبنان تكمن في تحالف رجال المال والمصارف والتجار والصناعيين الذين يؤلّفون الطبقة السياسية الحاكمة والمدبرة لشؤون البلاد، وفي تسخير القوانين والإدارات العامة والمرافق العامة في سبيل زيادة ريعها المالي وثرواتها.

خاتمة وتوصيات

إن النظام اللبناني برمّته يعاني وسيبقى يعاني تقلبات وأزمات اقتصادية وعُجوزاً مالية واختلالات اجتماعية، وهي ناتجة بالطبيعة من بنيته السياسية والاقتصادية، ومن حالة الفساد المستشرية في إداراته العامة ومؤسساته الإنتاجية. إن تغيير النموذج الاقتصادي أصبح ضرورة ملحّة لإصلاحات جذرية في هيكلية النظام السياسي، مع تعذر بل استحالة تغيير هذا النظام الطائفي والميليشيوي. وإن جميع المؤسسات والتقارير الدولية تدعو إلى هذا التغيير الذي أصبح ضرورة وطنية، يتمشّى مع مقومات الاقتصاد اللبناني والتغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، ويأتي على رأسها الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. إن علّة العلل في لبنان تكمن في تحالف رجال المال والمصارف والتجار والصناعيين الذين يؤلّفون الطبقة السياسية الحاكمة والمدبرة لشؤون البلاد، وفي تسخير القوانين والإدارات العامة والمرافق العامة في سبيل زيادة ريعها المالي وثرواتها وتعميق الهوّة المجتمعية وضمان استدامة السيطرة والتمكين السياسي المذهبي والطائفي. من أجل ذلك يركز هذا التحالف الآنف الذكر على السياسة النقدية والهندسات المالية لتحقيق مآربه من دون مراعاة مصالح الناس وهمومهم وتأمين حاجياتهم. فالخلل أصبح واضحاً في السياسة المتبعة من جانب السلطات السياسية في تركيزها على الفوائد وعلى القطاع المصرفي حصراً من دون مراعاة للسياسات الأخرى ولتنمية القطاعات المنتجة. لذلك أصبح لزاماً على أصحاب السلطة والقرار، للخروج من عنق الزجاجة وتحمّل مسؤولياتهم الوطنية، القيام بما يلي:

(41) «رؤية لبنان الاقتصادية أو خطة ماكينزي،» موقع وزارة الاقتصاد والتجارة، <https://bit.ly/2kPraOB>.

ـ هيكلة القطاع العام ومكافحة الفساد من جذوره، ليس عبر اقتلاع الفاسدين من مناصبهم فحسب، وإنما عبر نشر ثقافة الشفافية والوطنية وحسّ المسؤولية. ويتم ذلك من خلال قضاء شريف غير خاضع للضغوط السياسية، وعبر التوظيف القائم على معايير علمية وكفاية مهارية بعيداً من المحسوبيات والاستزلامات.

ـ توفير بيئة أعمال سليمة تبدأ من استقرار أمني وسياسي وانتظام في عمل المؤسسات والإدارات العامة. ويبدأ ذلك من قانون انتخابي عصري وسليم يعكس التمثيل الحقيقي للفئات الشعبية خارج نطاق القيد الطائفي والمذهبي، ومن منطلقات المصلحة الوطنية والاجتماعية. إضافة إلى حفز هذه البيئة من خلال حوافز ضريبية وقروض قطاعية تجعل من القطاعات المنتجة جنّة للأعمال الاستثمارية والإنتاجية.

ـ التركيز على الإنتاج الزراعي والغذائي الريفي والبلدي، والصناعات الغذائية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي المحلي مع التركيز على المنتجات المعلبة ذات الجودة العالية من الفاكهة، والخضروات، والمكسرات، التي تتمتع بنكهة مميزة وجودة عالية، مما يُكسبها تنافسية عالية في مواجهة المنتجات المماثلة. ويكون ذلك عبر حماية هذه المنتجات من خلال فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات المستوردة البديلة، وكذلك من خلال دعم هذه المنتجات. ولا ننسى الحلويات اللبنانية أيضاً.

ـ تنمية وتطوير القطاع الصناعي، وذلك عبر دعم صناعات تاريخية شكّلت العمود الفقري للصناعة اللبنانية مثل صناعة المفروشات والنحاسيات والبلاستيك والأحذية والثياب المجوهرات، والعطور ومستحضرات التجميل، والصابون ومواد التنظيف، والمناديل الورقية، والأدوات الصحية.

ـ توفير البيئة اللازمة للقطاع السياحي من أمن وانتظام سياسي، وتسليط الضوء على السياحة الدينية وعلى المعالم الأثرية وجمال الطبيعة اللبنانية وأنواع المأكولات اللذيذة في المطبخ اللبناني، ليعود القطاع السياحي القطاع الرائد في الاقتصاد اللبناني.

ـ إعادة النظر في دور الموازنة العامة كوثيقة رقمية تظهر النفقات العامة والموارد المالية إلى خزينة الدولة لخفض العجز المالي فقط، إلى ترجمة عملية للخطط الاقتصادية والتنموية وذلك بتغيير بنية الموازنة العامة. ويتم ذلك عبر زيادة النفقات الاستثمارية التي لا تتعدى 10 بالمئة من إجمالي النفقات، وتوفير حوافز ضريبية للمشاريع الإنتاجية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي وفي توفير موارد مالية للخزينة في آن معاً □

قيم الشباب الجزائري في زمن انتشار الإعلانات التلفزيونية: قراءة في عادات وأنماط المشاهدة وتأثيراتها

محمد الفاتح حمدي(*)

قسم الإعلام، جامعة قطر.

مقدمة

يلاحظ المتتبع للقنوات الفضائية العربية أن حصة الإعلانات التي تبث في عدد منها، تكاد تساوي المدة الزمنية المخصصة لبعض البرامج اليومية؛ وهذا يجعل المشاهد مكرهاً على متابعتها، وهي قد تحمل في أغلبها إيحاءات تتنافى مع قيمنا وعاداتنا وأعرافنا، والمعايير السائدة داخل مجتمعاتنا الإسلامية والعربية، حيث توظف المرأة بصورة تثير الانفعالات والشهوات، ويحرك الغرائز الجنسية لدى الجمهور بعرضها بلباس غير محتشم. وهذا ما أكدته عدة دراسات عربية ترى أنَّ «الإعلان في القنوات الفضائية العربية والأجنبية يخاطب الغرائز الجنسية، من خلال الرقص والغناء والحركات التي تقدم بها الموديلات داخل الومضات الإعلانية، وما يحققه المنتج من انتعاش وقتي، وسعادة لحظية بمجرد تناول بعض السلع الاستهلاكية مثل المشروبات الغازية، وهو بذلك لم يركز على المنتج أو قيمته وفائدته وإنما أعطى صورة أبعد ما تكون عن قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا، من الاختلاط بين الجنسين بصورة مستفزة، لم يرضَ عنها الكثير من أفراد المجتمع العربي والإسلامي»[1]. هذا في غياب المراقبة من جانب السلطات المعنية، أو في ظل سيطرة أصحاب المال والأعمال على مختلف وسائل الإعلام والأسواق التجارية، حيث لا يهمهم سوى الحصول على أرباح كبيرة، من خلال الوصول إلى أكبر عدد مشاهدين للومضات الإعلانية المقدَّمة في القنوات الفضائية. أما مراعاة القيم والعادات والتقاليد السائدة داخل المجتمعات العربية والإسلامية، بالنسبة إليهم، فهي في آخر الاهتمامات أو غير موجودة إطلاقاً، ما دام الهدف

(*) البريد الإلكتروني: hamdifatah@yahoo.fr.

(1) رجاء الغمراوي، **الإعلان التلفزيوني وثقافة الاستهلاك**، تقديم محمد أحمد بيومي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011)، ص 148.

الأسمى هو تحقيق الربح والكسب الكثير، وتحقيق حجم أكبر من المبيعات حتى ولو كان على حساب منظومتنا القيمية.

قد يكتسب الشباب من مشاهدته تلك الإعلانات المختلفة وفي أوقات متعددة الكثير من السلوكيات والعادات الغريبة عن مجتمعنا، سواء أكانت مفيدة أو مضرة بالنسبة إليه.

ومع تزايد الأوقات الإعلانية في القنوات الفضائية العربية، وخصوصاً الإعلانات المستوردة من الدول الأجنبية، أصبح شبابنا تائهاً ربما يقلد كل ما يشاهده عبر هذه الومضات الإعلانية التي على الرغم من قِصر المدة الزمنية للومضة الإعلانية التلفزيونية إلا أن أثرها قد يكون عميقاً، وبخاصة عندما يتكرر عرضها أكثر من مرة حيث تصبح مطبوعة في ذهن المتلقي، وهذا ما يؤكده المفكر الجزائري عزي عبد الرحمن قائلاً: «إن التأثير يكون إيجابياً إذا كانت محتويات الرسائل الإعلانية وثيقة الصلة بالقيم، وكلما كانت الوثائق أشد كان التأثير إيجابياً، وبالمقابل يكون التأثير سلبياً إذا كانت المحتويات لا تتقيد بأي قيّم أو تتناقض مع القيّم، وكلما كان الابتعاد عن القيّم أكبر كان التأثير السلبي أكثر»[2]. وقد يكتسب الشباب من مشاهدته تلك الإعلانات المختلفة وفي أوقات متعددة الكثير من السلوكيات والعادات الغريبة عن مجتمعنا، سواء أكانت مفيدة أو مضرة بالنسبة إليه، وذلك تحت شعار الموضة والتفتح على الآخر ومواكبة تطورات العصر. وما نشاهده يومياً في واقعنا الحاضر من مظاهر غير اعتيادية في اللباس والأكل والحوار والعلاقات الاجتماعية، خير دليل على التغيرات والتحولات الحاصلة داخل المجتمع الجزائري التي قد يكون لبرامج الإعلانات التلفزيونية دور كبير في هذا التغيير السلوكي والقيمي سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع.

لقد جعلت القنوات الفضائية بمختلف برامجها نسبة كبيرة من الشباب الجزائري يعيش في عالم خيالي بعيداً من مجتمعه وأسرته، لا يدرك ماذا يفعل فيه، يفكر دوماً في محاولة الوصول إلى هذا العالم المثالي الذي صورته وزرعته وسائل الإعلام والاتصال المختلفة في مخيِّلته، وهو ما «ولّد لدى شبابنا مرض الإحباط والقنوط واليأس من واقعه المعيش، وخصوصاً في حالة عدم قدرته على امتلاك ما تسعى القنوات الفضائية العربية لترويجه من خدمات متنوعة، وقد يعود ذلك إلى ظروفه الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يتخبط فيها؛ لأن أغلبية الشباب في هذه المرحلة يكون مرهف الحس شديد الحساسية، ويتأثّر تأثراً بالغاً بنقد الآخرين، ويستغرق في أحلام اليقظة ويحقّق من طريقها ما لم يستطع تحقيقه في الواقع»[3]، وهذا ما يجعله يرسم صورة نمطية لحياة جديدة صنعتها برامج الإعلانات الفضائية في مخيلته، وفي حال عدم قدرته على تحقيق ذلك قد يتصرف تصرفات تسيء إلى أسرته ومجتمعه وحتى إلى شخصه.

---

(2) عزي عبد الرحمن، «الثقافة وحتمية الاتصال: نظرة قيمية،» **المستقبل العربي**، السنة 26، العدد 295 (آب/أغسطس 2003)، ص 15 ـ 34.

(3) محمد مصطفى زيدان، **النمو النفسي للطفل والمراهق ونظريات الشخصية** (جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1990)، ص 53.

إن تركيز القنوات الفضائية العربية على الإعلانات كمورد اقتصادي أساسي، يجعلها تهمل المبدأ الذي وجدت من أجله، وهو تلبية رغبات ومتطلبات الشباب، الذي يتطلع دوماً إلى مشاهدة برامج وحصص تلفزيونية تعبّر عن رغباته وآماله، ولكن في الغالب يجد نفسه يشاهد ومضات إعلانية متنوعة لا تعبر عن حاجاته الأساسية وطموحاته المستقبلية، أقل ما يُقال عنها إنها ترويج للثقافة الغربية الاستهلاكية القائمة على مبدأ الماديات، لذا «يذهب بعض الشباب لشراء وفعل أشياء لا لزوم لها، تؤدي إلى الانحراف في السلوك، وتضييع الحدود، وتكثر التناقضات في صفوف هذا الجيل الفتيّ الذي يصبو إلى مجاراة صيحات العصر والموضة، والمبالغة في مجاراتها ولو على حساب باقي أفراد أسرته، أو على حساب القضايا الأساسية في الحياة»[4]. إنَّ ما تسعى له القنوات الفضائية العربية والأجنبية وغيرها من وسائل الاتصال والإعلام، من خلال برامجها، هو تكوين جيل من الشباب لا يدرك ولا يشعر بما يقوم به من سلوكيات في حياته اليومية، وكأنه مخدر بما يصله يومياً من برامج مسمومة، وذلك من خلال ترويج إعلانات أجنبية تقوم على معادلة توضح كيفية نجاح «والت ديزني» و«الماكدونالدز» في غزو الثقافة العالمية التي وضحها بنيامين بوربار (Benjamin Borber) «في أنَّ سبب نجاح استعمار والت ديزني للثقافة العالمية يكمُن في ظاهرة قديمة قِدم الحضارة الإنسانية، وهي المنافسة بين الشاق والسهل، والبطيء والسريع، وبين المعقّد والبسيط. فكل أول من هذه الأزواج يرتبط بنتاج ثقافي يدعو إلى الإعجاب والإكبار، وكل ثانٍ من هذه الأزواج يتلاءم مع لهونا وتعبنا وخمولنا. إنّ ديزني وماكدونالد وmtv تروّج ما هو سهل وسريع وبسيط»[5]، وهذا ما يؤدّي إلى إحداث زعزعة في قيَم الشباب الجزائري والعربي، كما يؤدي ذلك إلى حدوث اضطرابات في سلوكياته وأفكاره من خلال تنازله عن كثير من القيم التي منبعها الثقافة الإسلامية، وتشَرُّبه جملة من القيم التي تُبث من خلال الفواصل الإعلانية المستوردة، تحت شعار التقدم والعصرنة والموضة ـ عبر نافذة البثّ الفضائي المباشر ـ والتي تروّج الكثير من القيم المادية والاستهلاكية، التي يطبعها الإغراء والإغواء، وإظهار مفاتن النساء، والاختلاط بين النساء والرجال، إضافة إلى إظهار الخمور والعلاقات الغرامية والممارسات الجنسية على المباشر، من دون حذف بعض المشاهد المثيرة للشهوات، بما يؤدي به إلى الوقوع في المحرمات من خلال المشاهدة المتكررة لتلك المشاهد الإباحية التي تزرع في نفوس الشباب الروح الانهزامية.

يعَدّ تكرار تلك الومضات الإعلانية على نحو كثيف عبر البرامج التلفزيونية خطراً على شبابنا من حيث إنها تخاطب قلب الشباب المولع باستخدام كل شيء جديد إذا أمكن له ذلك. فالسيارة الجديدة تستأثر الشاب وبخاصة عند عرضها في الإعلانات، والموضات الحديثة التي تسيطر على تفكير معظم الشباب، لأن للإعلان قوة تأثيرية على هذه المرحلة المهمة من حياة الإنسان ـ مرحلة الشباب ـ حيث يحرك الدوافع الكامنة داخله، فيلجأ الشباب إلى تلبية هذه الدوافع عبر السؤال عن

---

(4) مصطفى عبد القادر، **الشباب بين الطموح الانتاجي والسلوك الاستهلاكي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004)، ص 84.

(5) محمد شطاح، «التلفزيون والطفل،» **المعيار** (جامعة الأمير عبد القادر)، العدد 7 (كانون الأول/ديسمبر 2003)، ص 91.

موضوع الإعلان أو عن السلعة أو الخدمة المعلن عنها ثم يذهب ويفكر بالجواب ملياً، وعند عدم قدرته على شراء السلعة، أو الخدمة، يتبادر إلى ذهنه الشراء بالتقسيط أو بقرض من المصرف، وهكذا يصبح مداناً، يسدد كل شهر أقساطاً، وتصبح حياته بالتقسيط، ولا يستطيع تحقيق التوازن المالي في حياته، لأن مصاريفه أكثر من دخله. ومن المؤسف أن فئة غير قليلة من الشباب العربي تعيش هذه الحالة السلوكية الاستهلاكية غير الرشيدة[6]. ويقول ماركوس في هذا الشأن في كتابه **التحليل الآتي للاستهلاك** «إنَّ المستهلكين يرون أنفسهم في السلع التي يستعملونها، حيث يجدون نشوتهم في سياراتهم، وفي حجم وشكل منازلهم، وفي الأجهزة التي يستعملونها. فالميكانيزمات التي تربط الفرد بمجتمعه قد تغيرت»[7]. فلم يعد الأفراد داخل المجتمع يولون مكانة للصدق والأمانة والصبر. فالإنسان الناجح اليوم يقوّم على أساس ما يملكه؟ وهذه الفكرة أكّدها «برمان ماركوس» من خلال الدراسات التي قام بها حيث توصل إلى أن «حياة الأفراد تتميز اليوم بالامتلاك كما أن بعض الممتلكات لها معانٍ قوية ورمزية»[8].

مشكلة الدراسة: إن ما يشاهده الشباب الجزائري من ومضات إعلانية متنوعة عبر بعض برامج القنوات الفضائية العربية، التي يغلب عليها طابع الترفيه والتسلية المبالغ فيهما، والإغراء والإغواء من خلال إظهار مفاتن النساء، وظهور النساء مع الرجال في أفلام إعلانية خليعة تروّج الممارسات الجنسية، وترويجها المسابقات من خلال القدرة على دخول عالم الشهرة والنجومية أو الربح السريع، وذلك بالمشاركة في تلك البرامج والتفاعل معها، وفي ظل تزايد بث هذا النوع من البرامج المغرية قد يكون لذلك انعكاس خطير على حياة الشباب يدفع بالكثير منهم إلى الانفصال التدريجي عن الواقع الذي يعيشون فيه. فقد تُصَوِّر للشباب ـ الإعلانات التلفزيونية ـ أن الحياة تجري على أساس النمط الذي يشاهدونه في الأفلام والمسلسلات، وأنها دوماً هادئة وملونة، وهذا في حقيقة الأمر عزل اصطناعي للشباب عن واقع الحياة كلها بكل ما فيها.

ولمعرفة ما للإعلانات المقدمة في القنوات الفضائية العربية من أثر في سلوكيات وقيم الشباب الجامعي الجزائري، يمكننا أن نطرح **التساؤل الرئيسي** الآتي: هل تعرض الشباب الجزائري للإعلانات التلفزيونية يؤثر في منظومته القيمية وسلوكياته؟

انطلاقاً من هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح **الفرضية الرئيسية** الآتية:

إن تعرُّض الشباب الجزائري للإعلانات التلفزيونية على نحو مستمر يؤدي إلى اكتسابهم ثقافات استهلاكية وسلوكيات جديدة قد يكون لها أثر كبير في تشويه وتهديم قيمهم مع مرور الوقت.

---

(6) عبد القادر، المصدر نفسه، ص 82 (بتصرف).

(7) محمود عودي، **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي: دراسة ميدانية في قرية مصرية**، سلسلة علم الاجتماع المعاصر (القاهرة: دار المعارف، 1980)، ص 179.

(8) Ronald Berman, *Advertising and Social Change* (London: Sage Publications, 1992), p. 127.

أولاً: الإطار المنهجي

1 ـ المنهج المستخدم

يعد منهج المسح من أنسب المناهج لدراسة هذا الموضوع، لأن تطبيقه يكشف لنا الخصائص الأساسية التي يتميز بها جمهور الشباب، وأنماط المشاهدة وسلوكهم الاستهلاكي وتفضيلاتهم في المشاهدة، التي تفيد في التعرف إلى سلوك الجمهور في ما يتعلق باستقبال الرسالة الإعلانية، لدى مجموعة من الجماهير المستهلكة (الشباب)، فضلاً عن التعرف إلى أثر مشاهدة الومضات الإعلانية التلفزيونية في قيم وسلوكيات الأفراد.

جعلت القنوات الفضائية بمختلف برامجها نسبة كبيرة من الشباب الجزائري يعيش في عالم خيالي بعيداً من مجتمعه وأسرته، لا يدرك ماذا يفعل فيه، يفكر دوماً في محاولة الوصول إلى هذا العالم المثالي الذي صورته وزرعته وسائل الإعلام والاتصال المختلفة في مخيِّلته.

2 ـ عيّنة الدراسة

بعد تحديد مجتمع الدراسة ومميزاته وسماته العامة والخاصة، الذي شمل كل الشباب الجامعي الجزائري الموجود في جامعات الجزائر الآتية: جامعة الجزائر(3): كلية العلوم السياسية والإعلام التي بلغ عدد طلبتها 3806 طلاب، وجامعة ورقلة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، التي بلغ عدد طلبتها 922 طالباً. وجامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية التي بلغ عدد طلبتها 1457 طالباً، وجامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، التي بلغ عدد طلبتها 1003 طلاب. ومن خلال هذه النتائج التي تحصّلنا عليها من إدارة الجامعات المعنية بالدراسة بلغ عدد مجتمع الدراسة 7188 طالباً. وبعد تحديد مجتمع الدراسة، قمنا بتحديد عيّنة الدراسة باستخدام العينة المتعددة المراحل (العنقودية)، وهي التي يتم اختيار مفرداتها على أكثر من مرحلة، وقدر العدد النهائي لعينة الدراسة بـ 718 مفردة.

3 ـ أدوات جمع البيانات

انطلاقاً من طبيعة بحثنا تطلّب منا الاعتماد على أداتين من أدوات البحث العلمي، وهذا بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية وهي: الاستمارة (الاستبيان) كأداة أساسية، إضافة إلى الملاحظة كأداة مساعدة إلى جانب الاستبيان.

بعد انتهاء الباحث من التصميم النهائي للاستمارة (الاستبيان) التي احتوت على 35 سؤالاً موزعة على ثلاثة محاور: المحور **الأول** ركزنا فيه على البيانات الشخصية للمبحوثين. والمحور **الثاني** احتوى على عادات وأنماط مشاهدة الشباب الجزائري للإعلانات في القنوات الفضائية العربية ودوافعهم لذلك. والمحور **الثالث** تناولنا فيه أثر الإعلانات التلفزيونية في قيم وسلوك الشباب الجامعي. وبعدها قام الباحث بطباعة 718 استمارة لتوزيعها على عينة الدراسة التي شملت الشباب الجامعي الجزائري.

ثانياً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

يعَدّ تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية أمراً لا بد منه في الدراسات والبحوث العلمية، ويرجع ذلك إلى أن المفاهيم تتعدد في البحوث الاجتماعية والإعلامية والنفسية تبعاً لتلك المجتمعات وخصائصها. كما أن الباحثين أنفسهم اختلفوا حول إعطاء مفهوم واحد لظاهرة معينة، وبذلك اختلفت المفاهيم من باحث إلى آخر، وفي دراستنا هذه سنتطرق إلى المفاهيم الآتية: الإعلان، القيم، الشباب.

1 ـ الإعلان

يعرف الإعلان بأنه ذلك النوع المدفوع من الرسائل غير الشخصية التي يتم بثها عبر مختلف وسائل الاتصال الجماهيري، من جانب المؤسسات الصناعية أو مؤسسات الأعمال أو الأشخاص، ويتميز بأنه إقناعي وإعلامي، يصمم بهدف التأثير في السلوك الشرائي، للأنماط والقطاعات المختلفة من الجمهور. ويمثل الإعلان أداة تسويقية حيث يستخدم كعنصر من عناصر المزيج التسويقي بالتكامل مع سائر العناصر الأخرى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُعرف الإعلان بأنه ذلك النمط من الترويج العام، وهو فن جذب انتباه الجمهور بالتركيز على الجوانب الإيجابية بهدف حفز الجمهور على الشراء أو اتخاذ رد الفعل المتوقع من جانب الجهة المعلنة، ويمثل أيضاً فن بناء الصورة الذهنية الجيدة بهدف البيع والمنافسة، في قالب تذكيري إقناعي إعلامي هادف[9].

2 ـ الإعلان التلفزيوني

هو الإعلان الذي يقدم في التلفزيون دون غيره من الإعلانات التي تقدم في وسائل الاتصال والإعلام الأخرى (الإعلان الإذاعي، والإعلان المكتوب، والإعلان الإلكتروني)، لأننا سوف نقتصر في دراستنا على الإعلان المقدم في القنوات الفضائية العربية دون غيره من الإعلانات، التي تقدم في عدد من وسائل الاتصال والإعلام. ومنه يمكننا القول إن الإعلان التلفزيوني هو عبارة عن رسالة إعلامية اتصالية ذات طابع اقتصادي، وجهود غير شخصية، تجمع بين طرفين أساسيين في هذه العملية وهما المعلَن والمعلِن، حيث يسعى المعلِن إلى الترويج لسلعته أو خدمته، من خلال تقديم حجم كبير من الأفكار والمعلومات عن الخدمات المقدمة في شكل فني يجمع بين الصورة والصوت، مع توظيف عناصر الإغراء والاستمالة من ألوان وحركة وموسيقى وإضاءة ولقطات التصوير المختلفة، وذلك بغية استقطاب وإقناع المشاهد بالإقبال على الخدمات المقدمة، ويهدف المعلن من خلال عرض رسالته الإعلانية عبر وسيلة التلفزيون إلى الترويج لسلعته أو خدمته، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الأرباح من وراء التأثير في سلوك المستهلك، من خلال إقناعه باقتناء السلع المعلن عنها عبر التلفزيون، وذلك في ظل المنافسة التجارية الكبيرة. ومحاولة رسم صورة ذهنية جيدة عن السلعة المعروضة في ذهن الجمهور، وذلك من خلال تكرار الرسالة الإعلانية لمرات متعددة عبر التلفزيون وذلك بدفع أموال كبيرة للقنوات الفضائية من خلال بيع مساحات

(9) شدوان علي شيبة، **الإعلان: المدخل والنظرية** (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2005)، ص 15 ـ 16.

زمنية مهمة تكون نسبة المشاهدة خلالها مرتفعة، ومن خلال دراستنا هذه سوف نركز على كل الإعلانات التي تقدم من خلال القنوات الفضائية العربية، سواء كانت سلعاً استهلاكية أو خدمات متنوعة ذات بعد نفعي أو قيمي.

3 ـ الشباب

إن تركيز القنوات الفضائية العربية على الإعلانات كمورد اقتصادي أساسي، يجعلها تهمل المبدأ الذي وجدت من أجله، وهو تلبية رغبات ومتطلبات الشباب، الذي يتطلع دوماً إلى مشاهدة برامج وحصص تلفزيونية تعبّر عن رغباته وآماله.

يرى علماء الاجتماع أن الشباب هم كل من يدخل في السن من 15 إلى 25 سنة، ويبنون رأيهم على أساس أن أولئك قد تم نموهم الفسيولوجي، أو العضوي بينما لم يكتمل نموهم النفسي والعقلي اكتمالاً تاماً، وبالتالي فهم في مرحلة وسط بين الطفولة وبين المراهقة وبين الرجولة الكاملة. والشباب ليس مجرد مرحلة زمنية تبدأ في الخامسة عشرة وتنتهي بالخامسة والعشرين، أو ما قبلها قليلاً، حيث يكتمل النمو الجسمي والعقلي على نحو يجعل المرء قادراً على أداء وظيفته المختلفة، وإنما هو مجموعة من الخصائص والمواصفات التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند نظرنا إلى مرحلة الشباب، وهي في كل الأحوال مرحلة لا تنفصل عن بقية مراحل العمر، وبخاصة مرحلة الطفولة والمراهقة؛ فالشباب لا يمثل مرحلة نمو مفاجئ وإنما هو استمرار لعملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ من مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر خلال مراحل كل الحياة[10].

تعريف الشباب إجرائياً: انطلاقاً من التحديد الذي وضعه المشرع الجزائري لمرحلة الشباب في المادة (40) من القانون المدني، التي تنص على أنَّ كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية، ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية، وسن الرشد تسع عشرة (19) سنة كاملة[11] ومنه يمكن تقديم تعريف إجرائي خاص بدراستنا كالآتي:

يمثل الشباب فئة اجتماعية لها ميزاتها وخصائصها التي تنفرد بها عن بقية الفئات العمرية الأخرى، ويأتي في مقدمة تلك السمات، إضافة إلى عامل السن، نجد الجرأة وحب الاطلاع والمغامرة والرغبة في التغيير والقلق على المستقبل، وحب الظهور ورفض الواقع والإقبال على الجديد، سواء في الأفكار أو في اللباس والأكل والسياحة وإقامة العلاقات مع الطرف الآخر، وتُعَد مرحلة الشباب امتداداً لمراحل عمرية سابقة، ابتداءً بمرحلة الطفولة مروراً بمرحلة المراهقة وكل هذه المراحل متداخلة فيما بينها. ولكن ما يميز مرحلة الشباب عن غيرها من المراحل السابقة يكون فيها الشباب أكثر نضجاً من الناحية الجسمية والعقلية والاجتماعية، ويكون قادراً على التفكير

(10) عبد الله بوجلال [وآخرون]، **القنوات الفضائية وتأثيراتها على القيم الاجتماعية والثقافية والسلوكية لدى الشباب الجزائري: دراسة نظرية وميدانية** (عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 147 ـ 150.

(11) مولود ديدان، **القانون المدني**، رقم 05 ـ 10 (الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005)، ص 11.

المستقل وبناء شخصيته والتخطيط لمستقبله. ورغم تقديم هذه المواصفات التي تميز مرحلة الشباب عن غيرها من المراحل التي تسبقها، إلا أن هذه المواصفات تختلف من فرد إلى آخر، لأن مرحلة الشباب تتداخل في تكوينها عوامل تربوية واجتماعية واقتصادية وبيئية ونفسية وعقلية وشخصية وبيولوجية، نحكم بها في الأخير على أن هذا الفرد شاب يافع قادر على بناء حياته.

إنَّ ما تسعى له القنوات الفضائية العربية والأجنبية وغيرها من وسائل الاتصال والإعلام، من خلال برامجها، هو تكوين جيل من الشباب لا يدرك ولا يشعر بما يقوم به من سلوكيات في حياته اليومية.

وفي دراستنا هذه حددنا مرحلة الشباب من سن 19 سنة إلى 27 سنة استناداً إلى التعريف الذي قدمه المشرّع الجزائري، واستناداً إلى المراحل التي حددها الدارسون أيضاً. وبما أننا حددنا في دراستنا الشباب الجامعي الجزائري فإن سن دخول الشباب الجزائري للجامعة الجزائرية هو سن 19 سنة غالباً ويتخرج منها عند سن 27 سنة كأقصى تقدير. وتعَدّ هذه المرحلة الممتدة بين 19 و27 سنة في حياة الشاب الجامعي مرحلة حساسة في حياته، لأن من هنا تبدأ الطموحات وحب بلوغ مراتب عليا في العلم، والحصول على وظيفة مرموقة في المجتمع، كما أنه يسعى لتشكيل علاقات صداقة مع الجنسَين، ويحاول أن يثبت لأفراد أسرته أنه أصبح فرداً آخر (رجلاً وليس طفلاً) قادراً على تحمل مسؤوليات أفعاله، ولا بد من أن تسمع كلمته في الأسرة، لأنه أصبح فرداً مثقفاً ومتعلماً، ولم يعد ذلك المراهق الذي تصدر منه سلوكيات طائشة.

4 ـ القيم

من أهم التعاريف التي نالت اتفاق معظم المنظّرين في العلوم الاجتماعية تعريف كل من «كلوكهوهن» وتعريف «روكايتش»، إذ يعرف «كلوكهوهن» القيمة بأنها «مفهوم ضمني أو صريح، مميز من مميزات الفرد أو خاصية من خصائص الجماعة حول ما هو مرغوب فيه، والذي يؤثر على اختيار أنماط ووسائل وأهداف الفعل». أما روكايتش فيميز بين نوعين من القيم، النوع الأول هو القيم الغائية، والأهداف النهائية التي يسعى الفرد إلى تحقيقها كالحرية والاحترام الذاتي والحياة المريحة، والنوع الثاني هو القيم الوسائلية أو الأنماط السلوكية المتبعة لتحقيق الأهداف الغائية كالجدارة والشجاعة والطاعة. وعرف كثير من علماء النفس أمثال «ميرفي» و«نيوكمب» و«تولمان» و«لادروف» القيم تعريفات مختلفة تكمل بعضها البعض، ومن خلال هذه التعريفات نقدم هذا التعريف للقيم: «القيم عبارة عن نظام معقد يتضمن أحكاماً تقويمية إيجابية وسلبية تبدأ من القبول إلى الرفض ذات طابع فكري ومزاجي نحو الأشياء وموضوعات الحياة المختلفة بل نحو الأشخاص، وتعكس القيم أهدافنا واهتماماتنا وحاجاتنا والنظام الاجتماعي والثقافة التي تنشأ فيها بما تتضمنه من نواحٍ دينية واقتصادية وعلمية»[12].

(12) عبد الله بوجلال، «أثر مشاهدة التلفزيون على القيم الثقافية والاجتماعية لدى الأطفال،» **المعيار**، العدد 7 (كانون الأول/ديسمبر 2003)، ص 37 ـ 38.

القيم إجرائياً: القيم هي عبارة أن أفكار معيارية، توجه سلوكيات الأفراد نحو أفعال وتصرفات إيجابية، تعبّر بصراحة عن مضمون القيم. وما يُنظر إليه على أنه قيم سلبية، فهو مجرد تخمينات وتصورات تجسدت في سلوكيات وتصرفات تطلق عليها صفة السلبية، لأنها مخالفة لما هو سائد داخل النظام الاجتماعي، إذ لا يمكن وجود قيم سلبية وأخرى إيجابية داخل النظام الاجتماعي الواحد، لأن القيم تؤدي دوراً مهماً في تماسك المجتمع وانسجامه، وتربط بين الجماعات والأفراد في هيئة وحدات متداخلة، تعطينا صورة المجتمع المحافظ على قيمه، وما وجد من اختلافات في تطبيق القيم، فهذا بسبب اختلاف الثقافات والبيئات والتاريخ والخبرات والدين. فما يعد على أنه قيمة في مجتمع ربما يكون غير ذلك في مجتمع آخر. ففي المجتمع الجزائري مثلاً يعَدّ الدين الإسلامي المعيار الذي تصنف على أساسه القيم؛ فالقرآن الكريم والسنّة النبوية والعرف والعادات والتقاليد السائدة داخل المجتمع الجزائري تعَدّ المصادر الأساسية لقيمنا الاجتماعية والثقافية والدينية. فكل سلوكياتنا اليومية المكتسبة، التي نتعلمها يومياً عن طريق المؤسسات الاجتماعية تخضع لهذه المعايير، وكل من حاد عن تلك المصادر قد يعرّض نفسه للعقاب من جانب الرأي العام أو المجتمع.

ثالثاً: تلخيص الدراسات السابقة

1 ـ تأثير القيم التي تعكسها إعلانات التلفزيون في الاتجاهات نحو الإعلان[13]

أجرت الباحثة دراسة ميدانية على عينة متعددة المراحل، قوامها 400 مبحوث في محافظة الإسكندرية والشرقية والمنيا وأجرت دراسة تحليلية لإعلانات التلفزيون المصري في القناتين الأولى والثانية فقط من شباط/فبراير حتى أيار/مايو1997. ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر: أثبتت النتائج العامة لكل من الدراستين التحليلية والميدانية تبايناً واضحاً بين هيكل المجتمع القيمي والقيم المستخدمة في الإعلانات حيث أجمع أغلب أفراد العينة على تأييدهم لقيم تقليدية مثل احترام الكبير وسماع نصائحه، وروح الجماعة، إلا أنَّ تحليل مضمون الإعلان التلفزيوني أثبت عدم استخدام هذه القيم بالدرجة الكافية.

أثبتت الدراسة أن المثيرات النفعية كانت أكثر استخداماً في الإعلان عن السلع ذات الاندماج المرتفع. وكانت المثيرات النفعية القيمية أكثر استخداماً في الإعلان عن السلع ذات الاندماج المنخفض.

ثبت من الدراسة أنّ هناك علاقة بين اتجاه الفرد نحو الإعلان بصفة عامة، ما إذا كان نفعياً أم قيمياً، واتجاهه نحو الإعلان الذي يستخدم مثيراً نفعياً أو قيمياً.

---

(13) نجوى محمد محمد الجزار، «تأثير القيم التي تعكسها إعلانات التلفزيون على الاتجاهات نحو الإعلان،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 1998)، ص 391.

2 ـ تأثير الإعلان التلفزيوني الدولي في الجوانب الاجتماعية والثقافية في السعودية[14]

أجرى الباحث دراسة تحليلية على 555 إعلاناً ينطبق عليها صفة الإعلانات الدولية في قناة mbc والفضائية المصرية والتلفزيون السعودي. وأجرى دراسة ميدانية على عينة قوامها 350 مبحوثاً في السعودية (جدة والرياض والدمام). وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها، تميزت قناة mbc بكثافة الإعلانات مقارنة بالقناتين الأخريين. وتبين من خلال الدراسة أن الـ mbc والتلفزيون السعودي هما الأكثر في عرض إعلانات السلع الأجنبية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الشخصيات الرئيسية في الإعلان الدولي تجسدت في الشخصيات الخيالية الكرتونية التي جاءت في الترتيب الأول في الإعلان. كما بينت الدراسة أن القيم التي تحتويها الإعلانات كانت تدور حول الحرص على الصحة، والراحة والتمتع بالمنتج، وتقدير الجمال والثقافة والجودة والاقتصاد والتوفير والتقدم التكنولوجي.

3 ـ فهم القيم الثقافية من خلال تحليل مضامين الإعلانات الصينية في التلفزيون الصيني للباحث شينغ هونغ[15]

استهدفت الدراسة معرفة القيم الثقافية في التلفزيون الصيني خلال المرحلة 1990 ـ 1995 حيث تم اختيار هذين العاملين لمعرفة تأثير قانون الإعلانات الجديد الذي ظهر في شباط/فبراير من عام 1995 في الرسائل الإعلامية الصينية. حلل الباحث عدداً من الإعلانات المسحوبة بطريقة العيِّنة المنتظمة مدة أسبوعين. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: سيطرة قيم الثقافة النفعية في إعلانات عام 1995 أكثر من إعلانات عام 1990، كما ركزت الإعلانات على القيم الثقافة الرمزية الخاصة بالمشاركة الإنسانية، وظهرت القيم الثقافة الغربية بنسب متساوية مع القيم الثقافة الشرقية، ولم يكن لقانون الإعلانات الجديد أي تأثير في تقليل نسب الإعلانات المتضمنة قيماً غربية.

رابعاً: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

1 ـ كشفت نتائج الدراسة الميدانية، أنَّ كل الشباب الجامعي المبحوث يشاهد الإعلانات التلفزيونية التي تقدمها القنوات الفضائية العربية بنسبة 100 بالمئة، رغم اختلاف درجة ومعدل مشاهدتهم اليومية لها. وتعد فئة الإناث الأكثر متابعةً لها بصفة منتظمة. ويرجع سبب

(14) عبد العزيز عبد الستار تركستاني، «تأثير الإعلان التلفزيوني الدولي على الجوانب الاجتماعية والثقافية في المملكة العربية السعودية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة والإعلان، 1999)، ص 356.

(15) Cheng Hong, «Toward an Understanding of Cultural Values Manifest in Advertising: A Content Analysis of Chinese Television Commercials in 1990 and 1995,» *Journalism and Mass Communication Quarterly*, vol. 74, no. 4 (Winter 1997), pp. 773–796.

كثرة مشاهدة أفراد عينة الدراسة للإعلانات التلفزيونية إلى محاولة معرفة الجديد من السلع، والخدمات الموجودة في الأسواق، وذلك بنسبة 31.29 بالمئة. إضافة إلى معرفة التطور الحاصل على مستوى المنتوجات والخدمات المعلن عنها، وذلك بنسبة 30.99 بالمئة. فكلما زاد عدد مرات مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، أدى ذلك إلى رسم صور ذهنية إيجابية عن السلعة أو الخدمة في ذهن المستهلك، وقد يقتنع مع مرور الأيام بشرائها أو اقتنائها.

يمكن إرجاع الإقبال الكبير من المبحوثين الشباب على مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، لعدة عوامل نذكرها:

الكثير من الشباب يكون ملزماً بمشاهدة الإعلانات التلفزيونية، لأنَّها غالباً ما تدرج على صورة فواصل ضمن البرامج التلفزيونية، مثل الأفلام، والمسلسلات، والمباريات الرياضية، وغيرها من البرامج التلفزيونية التي تستقطبهم بكثرة.

ـ الكثير من الشباب يكون ملزماً بمشاهدة الإعلانات التلفزيونية، لأنَّها غالباً ما تدرج على صورة فواصل ضمن البرامج التلفزيونية، مثل الأفلام، والمسلسلات، والمباريات الرياضية، وغيرها من البرامج التلفزيونية التي تستقطبهم بكثرة. وبهذا يشاهدونها في انتظار إعادة بث برامجهم المفضلة.

ـ يعتقد الكثير من الشباب، بأنَّ الإعلان التلفزيوني وسيلة مهمة يتعرفون من خلالها إلى الخدمات، والسلع الجديدة الموجودة في السوق، ولهذا يقبلون على مشاهدته بكثرة، لأنَّه يساعدهم أيضاً على متابعة التطورات الحاصلة في نوعية المنتجات المعلن عنها، وخصوصاً إعلانات المنتجات التي تتمشّى مع طموحاتهم، مثل إعلانات السيارات، واللباس، والمكياج والعطور، والهواتف المحمولة، والمواد الغذائية، وغيرها من السلع والخدمات التي تستقطبهم.

ـ يعد الإعلان لدى الكثير من الشباب وسيلة للترفيه والتسلية، فيشاهدونه ليس لغرض اقتناء السلع والخدمات، وإنَّما لتمضية الوقت والاستمتاع، بتلك اللحظات التي يعرض فيها عبر شاشات التلفزيون، وخصوصاً إن قُدّم من جانب شخصيات معروفة في مجال الرياضة، أو الفن.

الإقبال الكبير من طرف الشباب الجامعي على مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، دليل على متابعته لبرامج القنوات الفضائية العربية بنسبة كبيرة، وهذا ما تؤكده دراسة علمية، «أنَّ 83.15 بالمئة من المبحوثين بمدينة عنابة الجزائرية يشاهدون الإعلانات في القنوات الفضائية العربية بشكل كبير»[16]. الأمر نفسه توصل إليه الباحث أحمد فاروق رضوان في دراسته، «إذ كشف عن نسبة 100 بالمئة من المبحوثين يشاهدون الإعلان التسويقي عبر القنوات الفضائية، حيث

(16) سهام بولوداني، «الإعلان التجاري المقدم في التلفزيون الجزائري وعلاقته بالجمهور: دراسة تحليلية وميدانية بمدينة عنابة،» ص 253.

يشاهده 66 بالمئة أحياناً، و20 بالمئة دائماً، و14 بالمئة نـادراً»[17]. كما أكدت دراسة علمية أخرى «أنَّ 53.04 بالمئة من المبحوثين يشاهدون الفواصل الإعلانية (الإشهارية) التي تعرض عبر التلفزيون، وتعد فئة الإناث الأكثر إقبالاً على مشاهدتها من فئة الذكور، وذلك بنسبة (28.72 بالمئة) مقارنة بفئة الذكور (24.32 بالمئة). وأرجعت الباحثة السبب في ذلك إلى أنَّ فئة الذكور ليس لهم الوقت الكافي لمشاهدة هذه الفواصل في ظل كثرة انشغالاتهم اليومية خارج المنزل، عكس فئة الإناث اللواتي يشاهدن هذه الفواصل، ربما بحكم طبيعتهن التي تفرض عليهن الحصول على معلومات أو تحقيق أغراض من جراء مشاهدة هذه الفواصل، أو أنَّهن يقضين وقتاً أطول من الذكور في البيت، وبالتالي مشاهدة كل ما يعرض في التلفزيون»[18].

2 ـ توصلت الدراسة الميدانية إلى أنَّ أغلب الشباب الجامعي يفضلون مشاهدة إعلانات العطور ومواد التجميل بنسبة 23.94 بالمئة، وتعد فئة الإناث الأكثر مشاهدةً لها بنسبة 27.43 بالمئة، لأنهن الأكثر حرصاً على مظهرهن الخارجي بحثاً عن الأناقة والجمال. ولقد كشفت دراسة أحمد فاروق رضوان عن نتائج متقاربة من نتائجنا، إذ «إنَّ أغلب أفراد عيّنة الدراسة يشاهدون إعلانات مستحضرات التجميل والملابس، ومستحضرات إنقاص الوزن، أو زيادة الوزن بحجم كبير من خلال المتابعة اليومية للإعلانات في القنوات الفضائية»[19]. أما فئة الذكور فتفضل متابعة إعلانات السيارات والعقارات بنسبة 18.19 بالمئة، وإعلانات الهواتف والحواسيب المحمولة بنسبة 16.49 بالمئة، وهذا يتمشى مع طموحاتهم ورغباتهم، إذ ينجذب أغلب الشباب نحو الوسائل والمواد والرسائل الإعلامية، التي تعبر عن مواكبته لعصر الموضة والعصرنة، وتشعره بأنه فرد موجود وله مكانة داخل الجماعة التي يعيش بداخلها. ومن بين الأساليب التي تستخدمها وكالات الإعلان بحجم كبير لإثارة انتباه الشباب، إظهار مكونات ومزايا السلع والخدمات عبر شاشات التلفزيون بتقنيات حديثة مبهرة. إضافة إلى الاعتماد على مشاهير الفن والرياضة في عرض وتقديم مشاهد الإعلان، وهذا بحثاً عن عدد كبير من الجمهور، إذ يفضل أغلبية المبحوثين مشاهير الرياضة أثناء تقديم الشريط الإعلاني، وذلك بنسبة 31.74 بالمئة، وتعد فئة الذكور هي الأكثر تفضيلاً لهذا النوع من الشخصيات بنسبة 48.75 بالمئة، أما فئة الإناث فيفضلن الخبراء المختصين في مجال السلعة أو الخدمة المعلن عنها بنسبة 25.45 بالمئة، إضافة إلى نجوم الغناء والتمثيل بنسبة 23.65 بالمئة. ويرجع سبب تفضيل الشباب المبحوث لهذا النوع من الشخصيات المقدمة للإعلانات التلفزيونية، إلى كثرة مشاهدته لها عبر برامج الأفلام والمسلسلات العربية والأجنبية، والمباريات والبرامج الرياضية. وبنتائج متقاربة من دراستنا، توصلت دراسة أحمد فاروق رضوان إلى أن «نسبة (72 بالمئة) من المبحوثين يرون أنَّ المحفزات أو الاستمالات المثيرة للانتباه عند مشاهدة الإعلانات التلفزيونية، هي طريقة تقديم السلعة أو الخدمة ومواصفاتها كحل

(17) أحمد فاروق رضوان، **دراسات وموضوعات متخصصة في العلاقات العامة والإعلان** (العين: دار الكتاب الجامعي، 2013)، ص 301.

(18) حنان شعبان، **تلقّي الإشهار التلفزيوني** (الجزائر: دار كنوز الحكمة، 2011)، ص 135.

(19) رضوان، المصدر نفسه، ص 304.

للمشكلة»[20]. الأمر نفسه توصلت إليه دراسة علمية أخرى، إذ سجلت «نسبة 44.65 بالمئة من أفراد عينة الدراسة يرون أنَّ طريقة عرض السلع في الإعلانات، من بين أهم العوامل التي تلفت نظر المشاهد، وهذا راجع إلى أنَّ الطرائق المستخدمة في عرض الإعلان من صور وألوان، وحركة وشخصيات، وأصوات تدفع الفرد المستهلك إلى الانتباه أكثر، والالتفات إلى هذه الإعلانات»[21]. أما الباحثة رحيمة عيساني فترى «أنَّ من بين الأساليب الأكثر تأثيراً على سلوك المستهلك والموظفة في الإعلانات التلفزيونية، هي موضوع أو فكرة الإعلان، وطريقة عرضه، وذلك بنسبة 53.31 بالمئة، يليه ظهور المرأة بنسبة 14.24 بالمئة، ثم شعار الإعلان بنسبة 12.91 بالمئة»[22].

تعد فئة الشباب من أكثر الفئات داخل المجتمع الجزائري التي تستهدفها الإعلانات التلفزيونية التي تبث عبر القنوات الفضائية العربية، إذ تعرض عليهم خدمات وسلعاً متنوعة في أغلبها تندرج ضمن السلع الكمالية.

3 ـ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أنَّ نسبة 68.27 بالمئة من المبحوثين يوافقون على أنَّ نسبة كبيرة من الشباب الجزائري تقلد وتتشبه بمشاهير الرياضة والمسلسلات والأفلام، ونجوم الغناء، في كثير من السلوكيات التي تظهرها الإعلانات التلفزيونية، إذ يقلدونهم بحجم كبير في طريقة التفكير والحوار بنسبة 19.32 بالمئة، وفي طريقة اللباس وتسريحات الشعر بنسبة 05.99 بالمئة. وهذا ما يعكسه الواقع الذي نعيش فيه، إذ انتشرت بين شبابنا سلوكيات غريبة لا تعبِّر عن هويته وانتمائه الحضاري والثقافي، وهذا قد يؤدي مستقبلاً إلى حدوث فجوة كبيرة بين جيل الآباء وجيل الأبناء. وذلك في ظل تمسك الأبناء بما جاءت به الحضارة الغربية من سلوكيات جديدة، التي تدعو إلى التمسك بها، ونشرها داخل البيئات المحلية. وبنتائج متقاربة من دراستنا، توصلت دراسة حامد مجيد الشطري إلى «أنَّ هناك أسباباً عديدة لتفضيل أفراد عينة البحث للإعلانات التي تعتمد على شهادة الخبراء عن طريق التلفزيون، وذلك بنسبة 43.46 بالمئة، ويأتي في المرتبة الثانية نجوم الرياضة والفن، بنسبة 35.95 بالمئة. ويعود هذا لحب وعشق المشاهدين لهؤلاء النجوم من خلال المشاهدة اليومية للأفلام، والمسلسلات، والمباريات الرياضية»[23]. الأمر نفسه كشفت عنه دراسة علمية أخرى، إذ «تعد الشخصيات المستخدمة في نقل الرسالة الإعلانية (الإشهارية) من فنانين، وممثلين، وشخصيات مشهورة، عاملاً مذكراً (لوحده

(20) المصدر نفسه، ص 255.

(21) مرعوش إكرام، **مدى تأثير الإعلان على سلوك المستهلك** (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاقتصادية، 2009)، ص 207.

(22) رحيمة عيساني، «الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية: الشباب الجامعي الجزائري أنموذجاً،» (أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005 ـ 2006)، ص 64.

(23) حامد مجيد الشطري، **الإعلان التلفزيوني ودوره في تكوين الصورة الذهنية** (عمّان: دار أسامة، 2013)، ص 157.

أو إلى جانب عوامل أخرى) وذلك بنسبة 51.5 بالمئة من العينة المدروسة»[24]. في حين توصلت دراسة الباحثة آمنة علي إلى «أنَّ الإعلانات الغنائية التي يشاهدها المراهقون قد احتلت المرتبة الأولى لدى الجنسين بنسبة 41.8 بالمئة، تليها الإعلانات التمثيلية بنسبة 31.2 بالمئة، ثم جاءت إعلانات الرسوم المتحركة في الدرجة الثالثة بنسبة 12.4 بالمئة»[25].

4 ـ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أنَّ أغلبية المبحوثين يوافقون بشدة على أنَّ أغلبية الإعلانات التي تقدمها القنوات العربية تسيء إلى مكانة المرأة العربية المسلمة وذلك بنسبة 74.11 بالمئة. ويمكن تفسير ذلك بكثرة ظهور المرأة متبرجة وعارية في الكثير من الإعلانات التلفزيونية، إضافة إلى كثرة المشاهد التي تجمعها مع الرجال في مواقف مثيرة للغرائز والشهوات. وهذا يعد تشويهاً لصورتها واختزالاً لدورها الفعال في بناء مؤسسات المجتمع وتربية الأجيال، وهذا ما تؤكده دراسة علمية حيث يرى صاحبها أن «الإعلانات في القنوات الفضائية العربية، تعاملت مع المرأة كسلعة مثيرة لترويج المنتجات، باستخدام المرأة غير المحتشمة في 30 بالمئة من الإعلانات، و17 بالمئة في عرض ملابس غير المناسبة، و35 بالمئة من الإعلانات تقدم المرأة كسلع استهلاكية، و18 بالمئة من الإعلانات تظهر المرأة على أنَّها مبدعة. فثلاثين ثانية على شاشة التلفزيون كافية لترويج صورة سلبية عن المرأة العربية المسلمة، التي تمّ استغلالها لتسويق السلع، والخدمات على حساب إنسانية المرأة، وكرامتها وعفتها، ودورها الفعال في بناء مؤسسات المجتمع، فالإعلان التجاري هو المادة الأكثر تكريساً للصورة الذهنية المشوهة عن المرأة»[26].

5 ـ بينت نتائج الدراسة الميدانية أنَّ أغلبية المبحوثين الشباب يوافقون على أنَّ الإعلانات التلفزيونية لا تعكس أسلوب حياتهم وبيئتهم المحلية، وذلك بنسبة 66.62 بالمئة، إذ تصور لهم حياة افتراضية جديدة تختلف تماماً عن ما هو موجود في واقعهم الحقيقي، ويعد ذلك حسبهم ترويجاً لحياة الرفاهية والمستويات العالية من المعيشة، لأنَّ أغلبية السلع والخدمات المعلن عنها تندرج في خانة السلع الكمالية، وهذا يتجاوز قدرتهم الاقتصادية. إذا كان الشباب المبحوث يرى أنَّ الإعلانات التلفزيونية لا تعكس بيئته وأسلوب حياته، فذلك واقع نعيشه يومياً، لأن الآخر هو من يسيطر على دواليب التجارة والصناعة، والتكنولوجيا والمعلومة في عصرنا الحاضر، ولكن نجد في المقابل، أغلبية هذا الشباب مولعاً بتقليد ثقافة الغرب، وهذا ما كشفه الباحث بوعلي نصير في دراسته، إذ يرى أنَّ الشباب الجزائري يفضل الحياة والمعيشة في الدول الغربية (71 بالمئة موافق)، وتفضيل ارتداء الملابس الغربية (91 بالمئة موافق دائماً)، ومراعاة الموضة الغربية (51 بالمئة موافق نوعاً ما)، وتفضيل سماع الأغنية الغربية (59 بالمئة موافق نوعاً ما)، وتوجد عادات

---

(24) ليلى كوسة، «واقع وأهمية الإعلان في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ـ دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال، موبليس،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007 ـ 2008)، ص 244.

(25) آمنة علي أحمد الرباعي، **الإعلان التلفزيوني والسلوك الاستهلاكي: دراسة مسحية لعينة من المراهقين في مدينة إربد** (عمّان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، 2008)، ص 87.

(26) ناجي نهر النهر، **صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية: صورة المرأة في قناة MBC** (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008)، ص 18.

جيدة في المجتمع الغربي (61 بالمئة موافق دائماً)، وأيضاً قص الشعر كما في إعلانات التلفزيون (34 بالمئة موافق نوعاً ما)، وتفضيل الهجرة إلى الغرب (41 بالمئة موافق دائماً)[27].

6 ـ كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنّ أغلبية المبحوثين يوافقون على أنّ أغلب الإعلانات المقدمة في القنوات العربية ساهمت أكثر فأكثر في الترويج للثقافة الغربية الاستهلاكية، وذلك بنسبة 75.62 بالمئة، حيث غيرت هذه الثقافة العالمية النظام الغذائي للكثير من الأسر والأفراد، ودفعت بهم نحو تناول الوجبات السريعة والجاهزة، فقد يكون لها أضرار كثيرة أكثر من منافعها، حيث ساهمت في انتشار أمراض مزمنة بين فئات المجتمع (مثل السمنة والبدانة، انسداد الشرايين، مشاكل القلب، السكري، الضغط الدموي، داء القولون العصبي... إلخ)، وهذا نتيجة لتناول كميات كبيرة من المأكولات المقلية في الزيوت والشحوم والهمبرغر، وغيرها من الأطعمة السريعة غير المرغوب فيها والمثقلة بالدهون والسعرات الحرارية التي رأوا إعلاناتها على شاشات التلفزيون.

إنَّ الإعلان التلفزيوني ليس مجرد عملية تجارية فقط، تتم بين المعلن والمستهلك، وإنما يتجاوز ذلك، إذ أصبح الإعلان التلفزيوني وسيلة لترويج القيم والثقافات والعادات والتقاليد والأعراف.

الأمر نفسه توصلت إليه الباحثة رحيمة عيساني إلى «أنَّ أغلبية الشباب الجامعي الجزائري، يفضلون الأزياء الأمريكية والأوروبية، وهناك نسبة كبيرة عبرت عن تفضيلهم للأكلات العصرية الجاهزة تأثراً بالإعلانات التجارية، إذ يمثل ذلك مظهراً من مظاهر الثقافة الاستهلاكية»[28]. كما توصلت دراسة علمية أخرى إلى «أنَّ من بين الآثار التي أحدثتها إعلانات الفضائيات العربية على مشاهديها من الشباب الجامعي، إذ يعتقد أفراد عيّنة الدراسة أنَّها تبرز أكثر في الترويج للثقافة الاستهلاكية بنسبة 18.83 بالمئة»[29]. معظم الدراسات العلمية السابقة تؤكد أنّ أغلب الإعلانات التلفزيونية تروّج كثيراً لمظاهر الثقافة الاستهلاكية بين مختلف فئات المجتمع، إذ ساهمت هذه الثقافة الجديدة في المجتمعات العربية والإسلامية، في زرع الكثير من القيم والسلوكيات الجديدة والغريبة، داخل النظام الاجتماعي السائد، وهو ما انعكس سلباً على الثقافات المحلية، التي تنظم وتوجه العلاقات الأسرية، ومؤسسات المجتمع المختلفة.

7 ـ بينت نتائج الدراسة الميدانية أنّ أغلب الشباب المبحوث يوافق على أنّ الإعلانات التي تعرضها القنوات العربية لا تعبر مضامينها عن قيم المجتمع العربي والإسلامي، وذلك بنسبة 79.64 بالمئة، حيث أصبح الإعلان وسيلة لترويج قيم الآخر (الغرب) من طريق الإعلان عن منتوجاته وثقافته، التي تحمل معها الكثير من القيم والسلوكيات الغريبة عن مجتمعاتنا، والمتعارضة في أغلبها مع قيمنا وعاداتنا، وتقاليدنا وأعرافنا الاجتماعية. فما نلاحظه من إعلانات

---

(27) بوعلي نصير، «أثر الفضائيات الغربية على الأنساق القيمية والهوية الوطنية للمتلقي،» **مجلة الدراسات الإعلامية القيمية المعاصرة**، السنة 1، العدد 2 (2012)، ص 47.

(28) عيساني، «الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية: الشباب الجامعي الجزائري أنموذجاً،» ص 365.

(29) المصدر نفسه، ص 64.

مستوردة عبر القنوات العربية يحمل في طياته الكثير من الرسائل التي قد تكون خطيرة على مستقبل أبنائنا المشاهدين لها مثل (السفور والفجور، العري والاختلاط، وكثرة العلاقات غير الشرعية بين الجنسين، والمبالغة في عرض أنماط الحياة، والخيال المبالغ فيه، والتبذير والإسراف، والمبالغة في عرض الواقع، والترويج للثقافة المادية... إلخ)، «إذ اختزلت مختلف الثقافات في ثقافة واحدة، من طريق تغيير المنظومات القيمية للمجتمعات والاستعاضة عنها بمنظومة قيم العولمة، التي يروج لها عبر وسائل الإعلام، والسينما العالمية، والقنوات الفضائية، التي دخلت اليوم كل بيت على نحو منافٍ لقيم المجتمع العربي كونياً وإسلامياً، ووطنياً، سعياً إلى تدمير السلوك والقيم عن طريق بث قيم جديدة، مثل المنافسة المتوحشة المدمرة، والتمرد على ما هو أصيل باسم الحداثة، ونشر الإباحية وقتل الكرامة، والزهد في تقدير الذات، ونشر سلوكيات شاذة، مثل إلغاء الفرق بين المرأة والرجل، لا على أساس النوع الاجتماعي الذي يتم قبوله كمقاربة منهجية للمساواة والإنصاف والحد من دونية المرأة التي كرمها الإسلام، ولكن على أسس أخرى بيولوجية وجنسية. وكذلك قيمة ما يسمى «حرية الجسد» وهو سلوك يمنح المرأة حرية التصرف بجسدها»[30].

8 ـ بينت الدراسة الميدانية أنَّ أغلبية المبحوثين يوافقون على أنَّ الكثير من الإعلانات التي تقدمها القنوات العربية تظهر الاختلاط والتبرج والعلاقات غير الشرعية على أنَّها أمور عادية ومن الحريات الشخصية (بنسبة 51.49 بالمئة). فالكثير من القنوات العربية تعمد إلى بث الكثير من الإعلانات التي تظهر المرأة متبرجة وفي ثياب تكشف كل أطراف جسدها، وهذا بغية لفت انتباه الجمهور المستهدف من السلعة. كما أن بعض المشاهد تظهر المرأة مختلطة مع الرجال في مواقف مثيرة للشهوات والغرائز الجنسية، فما يهم وكالات الإعلان والقنوات الفضائية هو تعريف الجمهور بالسلعة أو الخدمة المعلن عنها من دون مراعاة للمعايير والمنظومة القيمية السائدة داخل المجتمع. وهذا ما أكدته دراسة علمية تحليلية لمجموعة من المسلسلات المقدمة في القنوات الفضائية العربية، أنّ «إجمالي المشاهد التي تشارك فيها النساء مع رجالٍ غير محارم لهن تبلغ نسبتها (28.70 بالمئة)، وهي نسبة كبيرة جداً ولا سيّما إذا أخذ في الاعتبار أنّ تلك المسلسلات تكتب وتنفذ وتعرض في مجتمعات تقوم على مبادئ وقيم الإسلام، والتي توجب على المرأة أن لا تخلو برجل أو تختلط برجال هم أجانب عنها، ولا أن تتحدث معهم إلا لحاجة مع الأخذ بالاعتبار أنّ ذلك مشروط بعدم الخضوع في القول وأن يكون من وراء الحجاب. وإنّ مما يؤسف له أنّ هذه قيم غائبة عن الواقع الذي تعيشه تلك المسلسلات»[31].

9 ـ أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أنَّ أغلبية المبحوثين يوافقون على أنَّ الكثير من الإعلانات التلفزيونية تشجع على الربح السريع، من خلال المشاركة في برامج الألعاب والمسابقات وذلك

---

(30) محمد بلكبير، **التدافع القيمي بين المد العولمي والتأصيل العلمي: سؤال الأخلاق والقيم في عالمنا المعاصر**، سلسلة ندوات علمية؛ 4. أعمال الندوة العلمية الدولية (الدار البيضاء: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2012)، ص 139 ـ 140.

(31) مساعد بن عبد الله المحيّا، **القيم في المسلسلات التلفازية: دراسة تحليلية وصفية مقارنة لعينة من المسلسلات التلفازية العربية** (الرياض: دار العاصمة للنشر، 1414ه/1993م)، ص 211.

بنسبة 54.49 بالمئة، إذ ساهمت مثل هذه المسابقات في إشاعة الكثير من السلوكيات والقيم الغريبة عن مجتمعاتنا العربية والإسلامية بين شبابنا، مثل (الخمول والكسل، وحب الربح السريع، وحب التواكل، والنفور من العمل، والاختلاط بين الجنسين، وحب القمار والميسر، وحب الكسب الحرام، وتبذير المال والوقت والجهد، والاستهانة بالقدرات العقلية للمشاهدين... إلخ).

10 ـ كشفت بيانات الدراسة الميدانية أنَّ أغلبية المبحوثين لا يوافقون على استخدام أساليب الإغراء والإثارة الجنسية في الإعلانات التلفزيونية، إذ يعارض بشدة ذلك 60.63 بالمئة من أفراد عينة الدراسة. وتعد فئة الإناث الأكثر معارضة لاستخدام هذه الأساليب في الإعلان التلفزيوني، وذلك بنسبة إجمالية تقدر بـ 84.06 بالمئة. انطلاقاً مما يقدم من إعلانات في معظم القنوات العربية، يمكن القول بـأنَّ نسبة كبيرة من هذه المضامين تحتوي على مشاهد تثير الغرائز والشهوات، نظراً إلى كثرة ظهور المرأة متبرجة وعارية في الأشرطة الإعلانية، إذ أصبحت الوكالات الإعلانية، والقنوات الفضائية تستغل جسد المرأة لاستمالة المشاهدين وإثارة انتباههم لمتابعة الفواصل الإعلانية كاملة، حتى وإن كانت السلوكيات والحركات التي تقوم بها المرأة متنافية مع أخلاقنا وقيمنا وأعرافنا الاجتماعية. هذا ما كشفت عنه دراسة علمية «إذ تؤكد أنَّ أكثر الإعلانات المقدمة في القنوات الفضائية العربية، تعكس سلوكيات سلبية بعيدة من عادات وتقاليد وقيم المجتمعات العربية، إذ تظهر هذه الإعلانات نمط التحرر بين الجنسين، والاختلاط بصورة مستفزة»[32].

بناء على ما تقدم من نتائج يمكن القول بأنَّ الإعلانات التي تقدمها القنوات العربية الفضائية لا تؤثر سلباً في قيَم وسلوكيات الشباب الجزائري، وهذا يعود إلى عدة أسباب نذكرها كالآتي:

1 ـ أنَّ الشباب الجزائري مزود بميكانيزمات نفسية واجتماعية وثقافية تجعلهم يستعملون وسائل الإعلام بصفة انتقائية.

2 ـ عدم تعرض أغلبية الشباب الجامعي للمواد الإعلانية التي تتعارض مع أخلاقهم وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم.

3 ـ رفض أغلبية الشباب مشاهدة المواد الإعلامية والإعلانية التي تشكل له حرجاً مع أفراد عائلته، وهذا يعد حماية وضبطاً لسلوك المشاهدة. لأنه كلما شاهد الشباب برامجه المفضلة مع العائلة أدى ذلك إلى الابتعاد من البرامج التلفزيونية التي تروج القيم الغربية والسلوكيات الخطيرة المنافية لأخلاقه وقيمه.

خاتمة

يعد الإعلان التلفزيوني من أكثر الأشكال الإعلانية تطوراً واستفادة من التحولات الكبيرة في عالم التقنية، ويتضح ذلك جلياً على مستوى جودة الصورة الإعلانية المنقولة عبر الأقمار الصناعية المختلفة. وهذا جعله يعد المورد المالي الأول، الذي تعتمد عليه كل القنوات الفضائية التلفزيونية في تمويل مشاريعها واستمرار بثها عبر الفضاء الخارجي. وتعد القنوات الفضائية العربية من

(32) الغمراوي، **الإعلان التلفزيوني وثقافة الاستهلاك**، ص 148.

بين المؤسسات الإعلامية، التي استفادت من عائدات الإعلانات بحجم كبير، إذ أصبحت معظم القنوات التلفزيونية تبحث عن المعلنين الاقتصاديين من أجل عرض سلعهم وخدماتهم، مقابل مبالغ مالية ضخمة، تحددها في الغالب نوعية البرامج التي تقدمها هذه القنوات، فكلما كانت البرامج التلفزيونية التي تعرضها هذه القنوات ذات مصداقية وشهرة لدى الجمهور المستهدف، أدى ذلك إلى ارتفاع ثمن الساعات الإعلانية عبر الشبكات البرامجية، وخصوصاً البرامج التي تستقطب حجماً كبيراً من فئات المجتمع.

تعد فئة الشباب من أكثر الفئات داخل المجتمع الجزائري التي تستهدفها الإعلانات التلفزيونية التي تبث عبر القنوات الفضائية العربية، إذ تعرض عليهم خدمات وسلعاً متنوعة في أغلبها تندرج ضمن السلع الكمالية، إذ تفضل هذه الفئة مشاهدة الإعلانات التي تواكب مرحلتهم العمرية، وتتمشى مع موضة العصر والتقدم الحاصل في العالم، مثل إعلانات السيارات والعقارات، ومواد التجميل والعطور الفاخرة، والهواتف المحمولة المجهزة بأحدث التكنولوجيا، وأجهزة الحاسوب. فهذه السلع والخدمات تشعر أغلبية الشباب الجزائري بنوع من الراحة النفسية والسعادة عند مشاهدتها عبر التلفزيون، وهناك منهم من يتألم لفقدانها لعدم قدرته على شرائها، لأنَّ حالته الاقتصادية لا تسمح له بذلك. فتعدد الرسائل الإعلانية وتنوعها عبر شاشات التلفزيون العربي، جعل منها نعمة ونقمة في الوقت نفسه، نقمة على الكثير من الشباب الجزائري، لأنَّها تقطع عليهم متعة المشاهدة، وتدفع بالكثير منهم إلى تغيير القناة نحو وجهة فضائية جديدة، لأنَّ سياسة عرض الإعلانات وتكرارها داخل البرامج المفضلة لديهم، فيه نوع من التعدي على أذواق المشاهدة، وخصوصاً عند تجاوز الحد الذي تسمح به أخلاقيات العمل الإعلاني. كما أنَّ عرضها داخل البرامج يعد نعمة على أصحاب الوكالات الإعلانية والقنوات الفضائية، وذلك بغية كسب أكبر عدد من المشاهدين للسلع والخدمات المعلن عنها. إنَّ الإعلان التلفزيوني ليس مجرد عملية تجارية فقط، تتم بين المعلن والمستهلك، وإنما يتجاوز ذلك، إذ أصبح الإعلان التلفزيوني وسيلة لترويج القيم والثقافات والعادات والتقاليد والأعراف، وهذا ما تسعى له الكثير من المؤسسات الإعلانية من خلال الشركات الاقتصادية والتجارية.

تعد الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات داخل البيئة العربية، من بين المؤسسات التي تعتمد على الإعلان التلفزيوني لترويج الثقافات الغربية وقيمها داخل المجتمعات العربية، إذ ساهمت إلى حدٍ كبير في نقل وزرع الكثير من القيم والسلوكيات الغريبة عن ثقافتنا المحلية بين شبابنا وأسرنا، منها نشر ما يسمى الثقافة الاستهلاكية وأنماطها الغريبة، وإظهار المرأة في مواقف كثيرة متبرجة ومختلطة مع الرجال، كما صُورت المرأة على أنَّها جسد أنثوي يستخدم لإثارة الغرائز الجنسية والإغواء فقط، وهذا يعد تشويهاً لصورتها، ولدورها الفعال في بناء المجتمعات. كما أنَّ الكثير من إعلانات المسابقات والألعاب، ساهمت في نشر قيم الكسب والربح السريع، وإظهار الحياة على أنّها ماديات ورفاهية فقط، وجسدت الواقع المعيش في صورة ذهنية جميلة، يخلو من المشاكل والعراقيل، ولا يتطلب بذل جهد عضلي وفكري من أجل الحصول على ما يطمح إليه الشباب من تغيرات وتحولات جديدة على مستواه الشخصي والجماعي، وهذا يعد تشجيعاً على الكسل والخمول، والركود الفكري والإبداعي، والاستهانة بقدراته العقلية. وقد أكد أغلب الشباب الجامعي أنهم يفضلون كثيراً مشاهدة الإعلانات التلفزيونية التي تروّج لقيم الطفولة والأسرة من جهة، وكذلك

قيم حب الوطن والاعتزاز به، ونشر العادات والتقاليد المحلية، إضافة إلى التمسك بالإعلانات التي تصور الواقع المعيش، وتظهره في صورة جميلة وأنيقة، وفي المقابل يرفضون الإعلانات التي تسيء إلى مكانة المرأة العربية المسلمة، كما يرفضون الإعلانات التي تروج للثقافات الغربية وقيمها، إضافة إلى رفض إظهار المستويات العالية من المعيشة، التي تدعو إليها الإعلانات الدولية. ولكن ما نشاهده يومياً من إعلانات عبر القنوات العربية، ربما لا يعكس كل طموحات الشباب، لأنَّ الكثير من الإعلانات التلفزيونية تروج للثقافات والقيم الغربية، من خلال إظهار العلاقات الجنسية المتحررة بين الجنسين أثناء الإعلان عن السلع والبرامج، إضافة إلى أنَّ قيم الجمال والأناقة التي تسعى مختلف الوكالات الإعلانية إلى إظهارها أغلبها لا تلتزم بالمعايير القيمية السائدة داخل البيئة العربية المسلمة، فالجمال ليس في ظهور المرأة شبه عارية من الثياب عبر شاشات التلفزيون، والأناقة ليست في كثرة الحركات التي تثير الشهوات وتغوي الكثير من المشاهدين. إضافة إلى ذلك نجد أنَّ انتشار الثقافة الاستهلاكية في أوساط الأسر الجزائرية يعد نمطاً غذائياً جديداً تسعى لترسيخه الشركات المتعددة الجنسيات بمختلف فروعها داخل البيئة المحلية.

إنَّ الاستمالات الظاهرة في الإعلانات التي تبثها القنوات العربية، أغلبها لا يتوافق مع القيم والعادات والتقاليد السائدة داخل المجتمعات العربية والإسلامية، لأنَّ ما يهم الوكالات الإعلانية هو تحقيق المزيد من الأرباح وفتح أكبر عدد من الأسواق، والوصول إلى أكبر عدد من الجماهير المهتمة بالسلعة المعلن عنها، وذلك على حساب أذواق المشاهدين وأخلاقهم.

نختم بما قاله ريجيس دوبريه: إنَّ عالم الصورة الإعلانية التلفزيونية، يندرج ضمن حرب اقتصادية ضاربة لا هوادة فيها، فحركة الصورة تتعلق أساساً بحركة تجارية وتباشر صناعة مهمة تتحكم فيها مصالح هائلة وأموال طائلة، وهو الوضع الذي يحول الصور الإعلانية من تحف فنية ذات قيمة جمالية إلى مجرد منتوج تجاري بقيمة مادية، لذلك فإذا كانت الحرب استمراراً للسياسة بوسائل أخرى، فالاقتصاد السمعي البصري هو تصريف للسياسة الدولية بوسائل أخرى. فالصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، اعتمد على السينما بنحو أساسي، لأنَّه حين يمر فيلم أمريكي تمر معه السيارة الأمريكية وغيرها من منتوجات الاقتصاد الأمريكي، إنَّ صناعة الحلم حددت في هذا السياق كأداة أساسية للهيمنة والتحكم، فمن المؤكد ـ يقول ريجيس دوبريه: «إنَّ الصورة تتضمن قدرة هائلة على الاستحواذ على وعي الناس وانتباههم وأذهانهم وتنفذ إلى زمانيتنا الخاصة، إنها اجتياح لحميميتنا الفردية». كما يقول هربرت شيللر: «المشاهد ليس عميلاً للتلفزيون بل مجرد مستهلك له إنما يشتريه المعلن تماماً كما تشترى قطعان الماشية بـ 2.5 دولار للألف للكميات الكبيرة (دون انتقاء)؛ من 4 إلى 8 دولارات للألف عند الانتقاء (شبان، شابات، مراهقون... حسب المنتج الجاري تسويقه)[33] □

(33) هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ 106 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 99.

خرافة نظرية الربيع العربي: قراءة جيو ـ استراتيجية متأنية لأحداثه

بن عطية حاج ميلود(*)

أستاذ محاضر «ب»، جامعة معسكر ـ الجزائر.

هل ما شهده الوطن العربي سنة 2011 هو فعلاً «ربيع عربي؟»؛ هل البلدان العربية عرفت «ثورات» ساهمت في قفزتها من حالة «الاستثناء العربي» إلى «حالة الانتقال الديمقراطي؟»؛ ما هو واقع الدول التي شهدت «الثورات» على جميع المستويات: السياسية، الاقتصادية، الثقافية...

سنحاول في هذا المقال أن نجيب عن هذه التساؤلات من خلال خمسة عناوين أساسية:

أولاً: «الثورة» بمفهومها الاجتماعي ـ السياسي والربيع العربي

إن مصطلح «الثورة» مفهوم يشار به إلى نظام اجتماعي وسياسي وثقافي جديد يولد من رحم «التغيير الثوري» الذي تتقاطع في مسلسل أحداثه حركة اجتماعية في العمق وريادة سياسية في الطليعة، في سياق تفاعل جدلي بينهما، تتولد منه روح ثورية، تفضي إلى تغيير جذري، يقود بدوره إلى قيام كيان رسمي جديد ديدنه الحرية، ووجهته آليات مارستها على صعيد الدولة والمجتمع[1]. فالوظيفة الأساسية المرجوة «من الثورة» و«الحركات الاحتجاجية» هي التغيير في العمق. هذا التغيير إذا لم يؤدِّ إلى قيام كيان رسمي جديد، يبقى بعيداً من مفهومها الوظيفي، وبالتالي فالنظام القائم يستطيع احتواءها أو إعادة إنتاج نفسه من جديد.

الوصول إلى عملية «الانتقال الديمقراطي» ليس بالأمر السهل، «إن الحياة الديمقراطية لا تكون بضغطة على زر على نحو «كن فيكون»، فأن تنجح الشعوب في إسقاط حكامها شأن،

(*) البريد الإلكتروني: m.benattia@univ-mascara.dz.

(1) محمد الاخصاصي، ««الحراك العربي»: سراب الثورة، واقع اللاثورة،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 427 (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 125.

أما أن تُنشئ حياة ديمقراطية فذلك شأن آخر، ولألان شوويه جانب من الصواب (Alain Chouet) حين قال: «ينبغي أن نكون سذّجاً حتى نؤمن بأن الديمقراطية والحرية في بلدان خضعت منذ نصف قرن لدكتاتوريات قضت على كل شكل من المعارضة الحرة والتعددية ستنبجسان فجأة كما يخرج جنيّ من مصباح بمزية يتيمة وهي الإنترنت، تلك التي لا ينفذ إليها إلا أقلية قليلة من المحظوظين في تلك المجتمعات»[2].

التحول الديمقراطي هو عبارة عن نسق سوسيو ـ سياسي لا يأتي بصورة عفوية، وإنما هو نتيجة تراكم صيرورة تاريخية، تساهم في تحول المجتمعات من حالة الديمقراطيات المزيفة إلى الديمقراطية الحقيقية.

وبالنسبة إلى «شمبتر» يقصد بالتحول الديمقراطي «... عملية معقدة وتفاعلية تشمل المؤسسات والأفراد وتتضمن مجموعة من الإجراءات والآليات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى التحول الديمقراطي، وإلى نظام ديمقراطي واسع ومستقر»[3].

أما عبد الإله بلقزيز فيختلف مع التعريف السابق، إذ هو يعرِّف التحول الديمقراطي بوصفه عملية تغيير ثوري وجذري وسلمي لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي، أي أنه عملية بناء نظام سياسي واجتماعي بقيم ديمقراطية وبعيداً من استعمال العنف الثوري[4].

التحول الديمقراطي هو عبارة عن نسق سوسيو ـ سياسي لا يأتي بصورة عفوية، وإنما هو نتيجة تراكم صيرورة تاريخية، تساهم في تحول المجتمعات من حالة الديمقراطيات المزيفة إلى الديمقراطية الحقيقية.

التغيير السياسي الذي لا يقود إلى تغيير في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي لا يكون ثورياً، كما أن السلطة الجديدة الناجمة عنه ليست بالضرورة ثورية، كما لا تتحدد ثورية حركة اجتماعية أو سياسية بأسلوب التغيير الذي تعتمده (التمرد/العصيان/الانتفاضة... إلخ)، وإنما تتحدد ثوريتها بمضمون ما تحمله، هل يغير علاقات ما بين السلطة والثروة، أم يعيد إنتاجها بشكل جديد؟ وفي ضوء هذه العناصر المرجعية فإن ما يطلق عليه «الربيع العربي» يعبر تحديداً عن حركة مطلبية اجتماعية ـ سياسية عبّرت عنها انتفاضات شعبية سلمية تلقائية حول شعارات سياسية واجتماعية راديكالية لكن في غياب قيادات فكرية ريادية ومشاريع مجتمعية ثورية ورؤية مستقبلية واضحة ومؤطرة[5].

---

(2) Alain Chovet «Du Printemps arabe à l'hiver islamiste,»
نقلاً عن: علي الصالح مولى، «الديمقراطية والثورة... تأملات في السياق والواقع والمآل،» **إضافات**، العددان 26 ـ 27 (ربيع ـ صيف 2014)، ص 36.

(3) لقرع بن علي، «أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر، 1989 ـ 2014،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 45 ـ 46 (ربيع 2017)، ص 57.

(4) المصدر نفسه، ص 58.

(5) الاخصاصي، «»الحراك العربي»: سراب الثورة، واقع اللاثورة،» ص 126.

ذلك بأن المصطلح المتداول (للربيع العربي) إنما يحيل على نماذج الانتفاضات الشعبية التي عرفتها أقطار أوروبية في غمرة سياقات سوسيو ـ سياسية وسوسيو ـ تاريخية مختلفة في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. وتعود المرجعية الأولى للمصطلح إلى ربيع براغ عام 1967 عندما انتفضت شرائح ثقافية وطلابية وحزبية على الهيمنة السوفياتية على تشيكوسلوفاكيا القديمة بقيادة دوبشيك الأمين العام آنذاك للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. كما يتخذ المصطلح من «ربيع أوروبا الشرقية» في منعطف الثمانينيات من القرن الماضي مرجعية ثانية، ويتعلق الأمر هنا بحركة الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية والتي شكلت سنداً سياسياً وقانونياً لانسلاخ دولها عن منظومة «الاتحاد السوفياتي» واحدة تلو الأخرى عقب انهيار جدار برلين عام 1989 وتفكك المعسكر الشرقي[6].

وفي كلتا الحالتين فإن سياق «الربيع الأوروبي» بمرجعيته التشيكوسلوفاكية والشرق الأوروبية، إنما يترجم انتفاضة شعوب أوروبية شرقية ضد الهيمنة الخارجية ممثلة بالقبضة السوفياتية (Relais) المحلية للأنظمة الشمولية القائمة بها، في سياق تحولات جيو ـ سياسية وجيو ـ استراتيجية دولية حاسمة. وبالتالي فقد تضافرت إشكالية البراني وإشكالية الداخلي في حفز وتأطير هذه الانتفاضات الشعبية الأوروبية، بينما تترجم الانتفاضات العربية بالأساس تمرداً شعبياً أصيلاً ضد استبداد الأنظمة السياسية الحاكمة، وضد الفساد الذي بات غازياً لدواليب سلطتها، ومن ثم شكلت إشكالية «الداخلي» مرتكزاً أساسياً في دينامية «الثورات العربية»[7].

ما حصل في البلدان التي عرفت «الثورات العربية» مزيد من الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، وتفكيك للوحدة العربية، وتدميرها بصورة منهجية، وحالة سورية وليبيا نموذج واضح على ذلك.

في **تونس** تراجعت المبادلات الثنائية (بين تونس وليبيا) بنسبة تزيد على 85 بالمئة وتوقف نحو 1300 شركة تونسية، وعرفت التجارة التونسية تداعيات خطيرة على مستوى الإيرادات الآتية من ليبيا التي تمثل نحو 20 بالمئة من الحوائج التونسية وبأسعار تفاضلية، إضافة إلى التداعيات التي مست القطاعين الصحي والسياحي حيث كانت ليبيا تمثل سوقاً مهمة لتونس (ما بين مليون ومليون ونصف سائح ليبي). اجتماعياً تمثل هذا التراجع بوجه أساسي برجوع الكثير من التونسيين العاملين في ليبيا وتوقف الكثير من المعامل في تونس التي كانت تصدر منتوجاتها إلى ليبيا، وهو ما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال التونسيين وبالتالي زادت نسبة البطالة التونسية. أما لجهة الحالة الأمنية، وهي الأخطر بالنسبة إلى تونس، فتتمثل بأن ليبيا أصبحت ملجأ للمتشددين الذين كانوا يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في أفريقيا والعراق وسورية، وهو ما أصبح ينذر بتحول ليبيا إلى قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد دول الجوار. الخطر الأمني بالنسبة إلى تونس هو تحوّل ليبيا إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح، فضلاً عن خطر حدوث موجات نزوح كبيرة بسبب تدهور الأوضاع في ليبيا، واحتمال تجدد عمليات اختطاف التونسيين العاملين

(6) المصدر نفسه، ص 120.

(7) المصدر نفسه، ص 120.

في ليبيا كورقة ضغط بيد المتطرفين، وكذلك انتشار آفة الإرهاب والتهريب المقلقة لأن التهريب والإرهاب في ليبيا مترابطان[8].

في **ليبيا** ما بعد القذافي دخلت البلاد في المرحلة الهوبزية (نسبة إلى المفكر هوبز) مع ما تحمله هذه الإشارة من «حالة حرب الجميع ضد الجميع» وسيادة حالة من الخوف والغضب والظلم وانعدام الثقة. غير أن هذا الوضع وإن كان يمثل جزءاً من حقيقة المشهد الليبي فإن الجزء **الآخر** فيه تلاعب بالمخابيل، الأمر الذي يعزز وجود هندسة اجتماعية وسياسية معينة يراد لليبيا أن تكون على منوالها[9]. وهكذا، بدلاً من أن تشق الثورة الليبية طريقها إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبحت مقسمة إلى قسمين: «فمع حكومة طرابلس يصطف 11 كياناً مسلحاً، هي قوات فجر ليبيا، ودرع الغربية، وتنظيم أنصار الشريعة، ودرع الوسطى وثوار مصراتة وكتائب الدروع ومجلس شورى ثوار بنغازي وكتيبة رأف الله السحاني وتنظيم مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها وتنظيم شباب شورى الإسلام وأخيراً كتيبة الفاروق. أما على الجهة الأخرى مع حكومة طبرق فيصطف 11 كياناً عسكرياً؛ وهي ما يسمى قوات رئاسة أركان الجيش، وقوات حرس المنشآت النفطية، وكتائب الزنتان، ودرع الغربية، وكتائب ورشفانة وصموات المناطق، وكتيبة حسن الجويقي، وكتيبة 319 التابعة للجيش، وكتيبة 304 دبابات، وكتيبة 21 صاعقة، وقوات الصاعقة، وأخيراً كتيبة محمد المقريف»[10].

في **مصر** حصلت حركة مضادة لثورة 25 يناير، إذ أخلي سبيل مبارك وأزلامه، إضافة إلى الإفراج عن ضباط الشرطة المسؤولين عن قتلى اشتباكات سنة 2013، وانتهى الأمر بزج عشرات الألوف في السجن من أعضاء الإخوان المسلمين إلى جانب إدخال مئات الثوريين العلمانيين إلى [...] السجن أو الموت أو المنفى[11].

أعرب الباحث ناتان براون المقرب من جماعة الإخوان عن اعتقاده أن الجماعة تمر الآن بمرحلة انتقالية نتيجة الضغوط الأمنية الهائلة التي تتعرض لها، وهي بدأت، في رأيه، تبتعد من نهجها القديم في التغيير التدريجي المتمهل الذي يبدأ بالمجتمع متجهة إلى نهج «تغيير ثوري» يستهدف الدولة نفسها، أصبح الحديث السائد الآن بين شبان الإخوان هو عن «الثورة العنيفة» و«الانتقام» وسقوط فكرة إصلاح الدول من الداخل، والجهاد بصورة لا هوادة بها، فبالنسبة إليهم الحديث عن اللاعنف لم يعد له معنى في بيئة من العنف الرسمي المتطرف الذي تمارسه الدولة وهم يرون أن المرحلة التالية هي مرحلة سيد قطب بامتياز[12].

---

(8) عباس بوغالم، «تقرير عن: الملتقى الدولي: «ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة»،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 441 (تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، ص 169.

(9) المصدر نفسه، ص 171.

(10) محمد عبد الحفيظ الشيخ، «ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 432 (شباط/فبراير 2015)، ص 126.

(11) الإيكونوميست، «الشتاء العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 445 (آذار/مارس 2016)، ص 161.

(12) سعد محيو، «آثار التفكيك في الجوار العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 443 (كانون الثاني/يناير 2016)، ص 95.

في **سورية** على سبيل المثال أفاد دايفيد باتر عضو منتسب في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس: «أن نمط التجارة في سورية تغير جذرياً بسبب الصراع؛ فقد أدى انهيار الصادرات النفطية والضرر الذي لحق بالزراعة والصناعات التحويلية إلى تراجع الصادرات إلى جزء بسيط من متوسط الـ13 مليار دولار سنوياً الذي كان عليه بين سنتي 2006 و2010 واستناداً إلى «هبة تنمية وترويج الصادرات» هوَت قيمة الصادرات 2.1 مليار دولار في الشهور التسعة الأولى من سنة 2014[13].

التغيير السياسي الذي لا يقود إلى تغيير في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي لا يكون ثورياً، كما أن السلطة الجديدة الناجمة عنه ليست بالضرورة ثورية، كما لا تتحدد ثورية حركة اجتماعية أو سياسية بأسلوب التغيير الذي تعتمده، وإنما تتحدد ثوريتها بمضمون ما تحمله.

ولكن ما هي حجة دعاة الثورات العربية في الوطن العربي؟ في مقال لمنصف المرزوقي تحت عنوان «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية» جاء فيه: «... الإنجاز العظيم **الثالث** هو إعادة بناء الأمة العربية، ولنتذكر أن الدكتاتورية بغَّضت العربي إلى العربي باصطناعها خصومات الجزائري ضد المغربي والكويتي ضد العراقي واللبناني ضد السوري... إلخ، والحال أنها لم تكن إلا معارك بين أنظمة شرسة غبية تتخاصم حول تقاسم النفوذ الشخصي، بدون أدنى انتباه إلى المصلحة العامة.

هي بغَّضت إلى العرب حلم الوحدة العربية عندما ربطته بهذا النظام الاستبدادي أو ذاك، وهي جعلت كل عملية تقارب مستحيلة لأن الدكتاتوريات لا تتحد وإنما تتحارب، وكل دكتاتور لا هم له إلا منع الدكتاتور الآخر من التعدي على مزرعته وقطيعه. الأخطر من هذا كله أنها بغَّضت العرب أنفسهم وهم يشهدون تفككهم وعجزهم وتخلفهم وتواصل مأساتهم في ظل الاحتلال الداخلي والاحتلال الخارجي»[14].

هذه «الثورات» لم تزد إلا مزيداً من الفتن وزرع ثقافة الكره بين الدول العربية، فأصبح القطري لا يحب السوري، والسوري لا يحب السعودي، والسعودي لا يحب القطري، والقطري لا يحب الإماراتي، والتونسي لا يحب الليبي، والليبي لا يحب الجزائري، والأردني لا يحب السوري، وهكذا دواليك. إذن، أصبحنا في «كره الكل للكل». وهل فعلاً سقط الطغاة؟ أم أعيد إنتاجهم بطريقة أخرى وبتدخل مؤطر من الخارج.

المفكر الثاني الذي نود مناقشة أفكاره هو الباحث والمفكر توفيق المديني الذي نشر في مجلة **المستقبل العربي** تحت عنوان: «ربيع الثورات العربية» جاء في مقاله: «إذا نظرنا إلى الذين فجّروا الثورات العربية، وقادوها، من الواضح أننا أمام جيل عربي جديد ما بعد الحركات

(13) دافيد باتر، «الاقتصاد السوري: إصلاح ما نزل به من أضرار،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد (آب/أغسطس 2015)، ص 86.

(14) منصف المرزوقي، «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 386 (نيسان/أبريل 2011)، ص 147.

الإسلامية. بالنسبة إليهم، الحركات الثورية الكبرى في السبعينيات والثمانينيات هي تاريخ قديم، إنه تاريخ أهلهم. لا يهتم هذا الجيل الجديد بالأيديولوجيا؛ فشعاراتهم كلها براغماتية وملموسة «ارحـل»»[15]. «خـلال 18 يـوماً، استطاعت مصر من أن تتحرر من الأتوقراطية السياسية المتوحشة والفاسدة حيث نجحت الثورة الديمقراطية المصرية في إسقاط نظام حسني مبارك بفعل عواملها الداخلية، إذ لم يكن رفع يد إدارة أوباما عن النظام المصري السبب المباشر لسقوطه وقد أظهرت مواقف أركان الإدارة الأمريكية الحالية ارتباكاً حقيقياً من الأزمة المصرية، وعجزاً نسبياً من جانب السياسة الأمريكية الخارجية على التأثير في مجرى الأحداث»[16].

ولا جدال في أن خروج مصر من معادلة الصراع مع إسرائيل أربك كل الموازين المصرية ـ العربية لأنه أسقط احتمال قيام البلدان العربية الأخرى في المنطقة بتحدٍّ عسكري ناجح ضد الكيان الصهيوني من دون مشاركة مصر التي تملك القوة العسكرية الأكثر فاعلية إلى حد كبير في الشرق الأوسط العربي، وأتاح للكيان الصهيوني تحقيق فائض في قوته العسكرية في الشرق الأوسـط، بما أتاحت له المعادلة أن يدمر المفاعل النووي العراقي في حزيران/يونيو 1981، وأن يجتاح لبنان في تموز/ يوليو 1982. كما مهّد خروج مصر من معادلة الصراع العربي ـ الصهيوني الطريق لانخراط العراق في حرب طويلة الأمد مع إيران ثم لغزو الكويت الذي أدى بدوره إلى خروج دول مجلس التعاون الخليجي فعلياً من الصراع مع إسرائيل حتى ولو لم تبرم اتفاق سلام معها، ومهد ذلك الطريق لغزو أمريكي للعراق أفضى في نهاية المطاف ليس فقط إلى خروج العراق بدوره من الصراع مع إسرائيل، وإنما إلى تدمير هذا البلد العربي الكبير وخروجه من التاريخ، ولو إلى حين[17].

تحولت ليبيا إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح، فضلاً عن خطر حدوث موجات نزوح كبيرة، وهل رفع أوباما يده عن النظام المصري؟ إذا جزمنا أنه رفع يده عن النظام المصري؟ هل هكذا بالمجان يتخلى عن نظام وقّع معاهدة السلام مع إسرائيل 1978، أو من أجل عيون «الثوار» أم من أجل استراتيجية أخرى وصفتها وزيرة خارجيته بـ «الشرق الأوسط الجديد»، وهل كل ما جنته إسرائيل من إنجازات التي ذكرها المفكر توفيق المديني، تتخلى عنها بسهولة وتسمح بقيام نظام آخر حاربته منذ نشأته ـ وأقصد هنا نظام الإخوان في مصر من اعتلاء الحكم ببساطة ـ؟ أم أن هناك ترتيباً في الكواليس ستجني إسرائيل والغرب منه فوائد أكثر، يتمثّل بالتمزيق والتفتيت والاقتتال والتشويه للإسلام بحركة داعش وغيرها.

---

(15) توفيق المديني، «ربيع الثورات الديمقراطية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 386 (نيسان/أبريل 2011)، ص 118.

(16) المصدر نفسه، ص 126.

(17) المصدر نفسه، ص 126.

ثانياً: ثورات الربيع العربي صناعة المنظمات الغربية

التساؤل الثاني الذي يحرج دعاة نظرية الربيع العربي هو عنصر المفاجأة. هل الثورات العربية كانت مفاجئة وعفوية؟

في الحقيقة هذه الاستراتيجية كان مخططاً لها منذ مدة طويلة، «وقد انخرط في تفعيل هذه الاستراتيجية الناعمة الجديدة عدد من المؤسسات الأمريكية غير الحكومية، لكن بتمويل حكومي أمريكي منذ عام 2005 من بينها «المعهد الجمهوري الدولي» و«الصندوق القومي للديمقراطية» و«المعهد الديمقراطي الوطني»، ومؤسسة «بيت الحرية» و«مبادرة الشراكة الأمريكية ـ الشرق الأوسطية» وغيرها من المؤسسات غير الحكومية[18].

ولعل هذا الانخراط الإرادوي القوي للمنظمات غير الحكومية الأمريكية منذ عام 2005 بصفة خاصة في تنوير «وتحريك» الرأي العام في أقطار «الربيع العربي» في اتجاه إنجاز التغير الديمقراطي هو ما دفع بمراقبين وخبراء في شؤون الشرق الأوسط إلى تقدير مفاده «أن مبادرة تغيير الأنظمة العربية ليست منبثقة من داخل الوطن العربي» وأن الفكرة وصلت من الخارج، وأن من قام بتحريكها منظمة غير حكومية أمريكية اسمها أعمال من أجل العمل الدبلوماسي (Business for Diplomatic Action) كما جاء في تصريح الخبير الروسي فيتشيسلاف مانوزوف لقناة روسيا اليوم في 3 آذار/مارس 2011[19].

اهتمام الغرب بالشرق الأوسط ليس حديث العهد وليس مرتبطاً بالمنظمات غير الحكومية 2005، بل جذوره تمتد حتى إلى ما قبل قيام الكيان الصهيوني 1948؛ فاتفاقية سايكس ـ بيكو 1917، وما نجم عنها من تفتيت للمنطقة العربية، وإسقاط الخلافة الإسلامية 1923، وإنشاء دول وطنية خاضعة للحكم الفرنسي والبريطاني ليس بالمصادفة، بل هو عمل منهجي يدرس في المخابر والمعاهد الغربية، فنظرية الغرس الثقافي يعتمد عليها الغرب في ترسيخ المفاهيم والأيديولوجيات لدى الشباب العربي وفق مصلحته.

ليكف البعض عن استعمال مصطلح الثورات العربية؛ فالأمر إما خطأ غير مقصود وإما موقف وإصرار واع على تجزئة أمتنا ولو على صعيد التسميات كما تفعل الإدارة الأمريكية عندما ترفض للأمة وجودها متعاملة مع «الشرق الأوسط» و«شمال أفريقيا»[20].

فالأحداث التي شهدها الوطن العربي، تسير في بلورة «المخطط الذي أنجزه برنارد لويس بتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية، وأقره الكونغرس الأمريكي في جلسة سرية عام 1983» إنه مشروع تفكيكي للوحدات الترابية والدستورية لمجموعة من الدول العربية والإسلامية تشمل المجال الجغرافي الممتد من أفريقيا الشمالية ومصر والسودان غرباً، إلى سورية ولبنان والعراق والخليج العربي، وما وراءها شرقاً، يتم بموجبه تفتيت المنطقة إلى مجموعة من الدويلات

(18) الاخصاصي، ««الحراك العربي»: سراب الثورة، واقع اللاثورة،» ص 124.

(19) المصدر نفسه، ص 124.

(20) المرزوقي، «الآفاق المرعبة والمذهلة للثورة العربية،» ص 144.

التكتيكية على مقياس الانتماءات العرقية والدينية والمذهبية والطائفية. وقد أرفق لويس مشروعه التقسيمي هذا بخرائط جغرافية للتقسيم الجديد[21].

والسؤال الجوهري الذي نود سماع الإجابة عنه من مروِّجي مفهوم «نظرية الربيع العربي» هو كالآتي: من المستفيد من أحداث العنف التي جرت منذ 2011 إلى يومنا وما زالت الدماء تسيل؟ كل ما حصل في المنطقة لم تستفِد منه سوى إسرائيل والغرب؟ لم تزد المنطقة العربية إلا تمزيقاً وتفتيتاً؟ من المستفيد من هذا الربيع.

تطورت الدعوة إلى التغيير في المنطقة العربية إلى سياسات واستراتيجيات محددة تتمشّى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية، كما أعيد صوغهما في صيغ براقة خاطبت تطلعات الإصلاح السياسي والاقتصادي وحشدت الولايات المتحدة وراء دعوتهما وثائق سياسية وموارد مالية وقوة عسكرية[22].

مقولة عفوية الثورات وتلقائيتها في نظرنا مقولة باطلة؛ فالغرب لا يتوقف عن التخطيط والاستثمار في أزمات المنطقة العربية بل يساهم في صناعتها والاستثمار فيها.

ثالثاً: ثورات الربيع العربي محطة من محطات «مشرع التفتيت والتقسيم» للمنطقة العربية

عند احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، جندت أجهزتها الإعلامية لإقناع العالم بأنها ستقوم بتخليص الشعب العراقي من قوى الشر ـ صدام حسين ـ وجلب الديمقراطية إلى هذا البلد العربي، واستغلت أصحاب النفوس الطامعة في الحكم، وأطلقت عليها مصطلح «المعارضة العراقية»، التي شكلتها الاستخبارات الغربية في بلدانها.

ماذا جرى بعد الاحتلال؟ هل أصبح العراق بلد ديمقراطي؟ هل تحرر الإنسان العراقي؟ أم أصبح الموت يتربص به في كل مكان وزمان، بعدما كان عراقاً موحداً وآمناً في عيشه وشرفه، أصبح المواطن العراقي يصحو على عشرات الجرحى والقتلى كل يوم؟ هل ما حدث في سجن أبو غريب يمثل الديمقراطية؟ وما جرى من اغتصاب له علاقة بمسألة حقوق الإنسان التي وعدت الولايات المتحدة الأمريكية الشعب العراقي بها؟

في الحقيقة، مسألة تقسيم المنطقة العربية والحديث عن الشرق الأوسط الجديد، يضعاننا في حالة مقارنة بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد، أي بين الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي وما صاحبته معاهدة سايسكو ـ بيكو من تقسيمات على المنطقة العربية بما يسمى «الدولة ـ الوطن»، والاستعمار الجديد وما تحمله تقسيماته من الأوطان بصيغة أنثروبولوجية وإثنولوجية خاضعة للطوائف وليس الدولة ـ الأمة.

---

(21) الاخصاصي، المصدر نفسه، ص 125.

(22) محسن عوض، «الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001 ـ 2011)،» **المستقبل العربي**، السنة 34، العدد 388 (حزيران/يونيو 2011)، ص 52.

إن التجزئة السايكسوبيكوية سوَّغت نفسها بتعلة الشخصية الوطنية التاريخية لكل شعب وانطوت تقسيماتها على تعزيز كيانات تاريخية، ولكنها تقسيمات لم تتجاوز كثيراً الجغرافيا السياسية التي أرادتها إلى الجغرافيا الأنثروبولوجية؛ أي لم تعمد مثلاً إلى تفصيل الشعوب والكيانات على حدود تكويناتها الدينية والطائفية والمذهبية والقبلية، فظل في الشعب الواحد والبلد الواحد مسلمون ومسيحيون ويهود وأقليات أخرى دينية، وظل فيه أكراد وأرمن وشركس وزنوج، وقبائل وعشائر متعددة، بحيث تشكل من كل شعب من شعوب سايكس ـ بيكو طيف فسيفسائي من التكوينات. ليس هذا دفاعاً عن اتفاقية سيئة الصيت في وجه مشروع أمريكي للتفكيك أسوأ، وإنما هي ملاحظة تشدد على بيان الفارق بين مدرستين استعماريتين وعقلين سياسيين استعماريين في العالم المعاصر: المدرسة الاستعمارية البريطانية ـ الفرنسية القديمة والمدرسة الإمبريالية الأمريكية الجديدة[23]، وإذا كانت الإشارة قد تمت إلى واقعة الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، كنقطة تحول في تصعيد الهويات الطائفية والمذهبية والإثنية على حساب الهوية العربية بمبادرة وتشجيع من السياسة الأمريكية، فإن هذا الاتجاه قد استمر لاحقاً وثابرت مؤسسات رسمية في الدول الغربية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مراكز بحثية ووسائل إعلام، على محاولة تعميق المفاهيم السالبة للعروبة لدى أبناء الأمة بما يعمق دواعي الانقسام والتفتيت استناداً إلى أسس طائفية، مع أن هذه الإثنيات، كما يقول علي الدين هلال، «عاشت لعقود طويلة في سلام مع بعضها البعض، وشارك أبناؤها في الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال، ونشأت الأحزاب السياسية على أسس أيديولوجية، وفكرية وليست إثنية وطائفية، وتولى أعلى المناصب في هذه الدول قيادات من إثنيات وطوائف مختلفة، وأدى هذا إلى ضرورة التفرقة بين التنوع الإثني كحقيقة وجودية اجتماعية لا مراء فيها وتسييس العلاقات الطائفية أو الطائفية السياسية، غير أن الخلط قد وقع بفعل خارجي متعمد أدى إلى تهديد حقيقي للهوية العربية بوصفها المقوم الأساسي للنظام العربي»[24]. التفكيك معناه ذلك الفعل السياسي والجغرافي الذي يقطع أوصال الجماعة الوطنية ويمزق روابطها الجامعة، وذلك من طريق إحلال الروابط الأهلية محل الرابطة الوطنية، وتغيير الولاء «من ولاء للوطن والدولة إلى ولاء للجماعة الأهلية القطيعية، المتضامنة ـ داخلياً ـ على أساس بدائي (ترابي)، أو على أساس افتراضي غير مادي (الجماعة الاعتقادية المغلقة). تنتقل الجماعة، بهذا التفكيك، من نطاق الجماعة المواطنة؛ حيث

إن خروج مصر من معادلة الصراع مع إسرائيل أربك كل الموازين المصرية ـ العربية لأنه أسقط احتمال قيام البلدان العربية الأخرى في المنطقة بتحدٍّ عسكري ناجح ضد الكيان الصهيوني.

(23) عبد الإله بلقزيز، «آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 443 (كانون الثاني/يناير 2016)، ص 78.

(24) أحمد يوسف أحمد، «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 38، العدد 443 (كانون الثاني/يناير 2016)، ص 49

علاقات المواطنة تصهر تكويناتها و«أصولها» الابتدائية وتعيد صوغها في صورة جماعة وطنية، إلى جماعات أهلية مغلقة على أساطير «تجانسها» الهوياتي الأنثروبولوجي، وصولاً إلى تفصيل كيان سياسي على مقاسها»[25].

هناك مشاريع كبرى تتحدث عنها المخابر الغربية حول المنطقة العربية، كمشروع الشرق الأوسط الجديد والشرق الأوسط الكبير، ومشروع برنارد لويس؛ فمنذ انطلاقة ما يسمى الثورات العربية حتى أصبحت هذه المشاريع تلوح في الأفق، وتعمل على هندستها وتجسيدها في الواقع المعارضة التي تكونت في الغرب، على سبيل المثال، في ما يخص الأردن، تتحدث خرائط التقسيم الجديد عن احتمال إنشاء «الأردن الكبير» كجزء من الترتيبات الجزئية الخاصة في الهلال الخصيب لإغلاق ملف القضية الفلسطينية، لكن مثل هذا السيناريو في حال تطبيقه يفترض بالدرجة الأولى تقويض الكيان السياسي الهاشمي الراهن لتسهيل حدوث هذا الإغلاق، إلا بالطبع إذا اكتشفت واشنطن وتل أبيب في سياق تداعيات انفجار سورية والعراق أن دور المملكة الأردنية الراهن كحاجز جغرافي وكمحمية إسرائيلية لمًّا ينتهِ بعد[26].

إذن، بدلاً من أن تتجه هذه «الثورات» نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية اتجهت نحو إحياء النعرة الإثنية والمذهبية والتقسيم والتفتيت، والذبح والتكفير.. كعناوين لها.

رابعاً: الربيع العربي بين نظريتي «الانتقال الديمقراطي» والاستثناء العربي

السؤال الاستراتيجي الذي يفرض نفسه بعد ثمانية أعوام من تسويق مفهوم «ثورات الربيع العربي» هو كالآتي: في أية حالة نصنف دول ثورات الربيع العربي: في حالة «نظرية الاستثناء العربي» أم في حالة «الانتقال الديمقراطي»؟ من دون تردد سنجيب أن بلدان الربيع العربي بقيت في حالة «الاستثناء» بعد ثمانية أعوام. وهي نسخة طبق الأصل لما حدث في الجزائر سنة 1988.

فدول الربيع العربي شهدت إعادة إنتاج للأنظمة السابقة ـ حالة مصر وتونس ـ من مبارك إلى السيسي بقي نظاماً عسكرياً في ثوب «مدني»، ومن بن علي إلى السبسي ـ بقي نظاماً علمانياً، أما في حالة ليبيا وسورية، فخضعتا لتدمير منهجي ومنظم وفق استراتيجية غربية، **الأولى** الهدف منها استنزاف ثرواتها الضخمة، و**الثانية** الهدف منها إضعاف الجيش السوري وتقويضه.

الأمر نفسه حصل في تشرين الأول/أكتوبر 1988 في الجزائر؛ فالحكومات العربية عندما تريد إخماد أي حراك شعبي تعمل على إدخال المعارضة السياسية الحقيقية والمتظاهرين المناضلين في سلسلة من الإجراءات الدستورية الهدف منها خلق مخرج لمرحلة اللااستقرار، ومحاولة إيجاد حلول تهدف إلى بقاء النخبة الحاكمة قبل الحراك في الحكم، وهذا بمباركة الدول

(25) بلقزيز، المصدر نفسه، ص 78.

(26) محيو، «آثار التفكيك في الجوار العربي،» ص 91.

الغربية قصد بقاء البلدان العربية في مرحلة الاستثناء. يقول محمد عبد الشفيع عيسى في مقاله «فروض النظرية على محك الخبرة الثورية في تونس ومصر»: ارتفعت «التجربة الثورية» في تونس ومصر إلى الأوج مؤكدة عدم افتراض العجز المتأصل و«الاستعصاء المزمن» في الحالة العربية في مواجهة ما يسمى «التحول الديمقراطي» أو «الانتقال الديمقراطي» وأن ما حاولت أن تشيعه مراكز البحث الغربية والعربية معاً في شأن «الاستثناء العربي» ليس صحيحاً على إطلاقه، وأن التحول الديمقراطي والاجتماعي الشامل ممكن عربياً، في حال توافر الظروف المهيأة له، وأنه قابل للنجاح، في حال توافر الشروط[27].

الآن وبعد الاستقرار «بفضل سياسة الاحتواء» الذي عاد إلى تونس ومصر، هل حققت هذه الشعوب الانتقال الديمقراطي؟ أم أن كلمة الثورة مجرد استهلاك إعلامي فقط؟ عاد نظام العسكر كما كان من قبل، لم يستبدل النظام بل استبدل اسم الرئيس من مبارك إلى السيسي، وبقي النظام كما كان وبقي الشعب كما كان. على حسب ما أعتقد نحن ما زلنا نعيش **الاستثناء** بكل ما للكلمة من معنى، لأن الغرب لا يريد أن نخرج منه، فما يروَّج في إعلامه «شيء» وما يخطط في سياسته شيء آخر، ما يلفت النظر «أن البلاد العربية ظلت في منأى عن تلك الموجات، فقد حافظت أنظمتها السياسية الملكية والعسكرية والجمهورية على صلابتها واستقرارها، وظلت أداة القمع تكتم الأنفاس[28].

خامساً: ملاحظات منطقية تثير غموض ثورات الربيع العربي

أثارت «ثورات الربيع العربي» مجموعة من الملاحظات، فرضت نفسها على دعاة نظرية «الربيع العربي».

الملاحظة **الأولى**: في مصر، من كانوا في الصفوف الأولى في الاحتجاجات، ومن روادها تعرضوا فيما بعد لمضايقات من طرف السلطات وصلت إلى الاعتقال، وأشهر الإعلاميين المناضلين من أجل التغيير أزيحوا من الساحة السياسية، ومن كانوا مع نظام مبارك (الفلول) عادوا إلى الساحة بقوة، وعملوا على توجيه الرأي العام والتشكيك في «ثورة 25 يناير ووصفوها بالمؤامرة».

المشهد الإعلامي كان باعثاً على تقليص حصة التفاؤل والثقة وزيادة حصة التململ والانزعاج، لا يتحدث المرء هنا فقط عن سيطرة شبه محكمة لإعلاميين ارتبطوا بالنظام القديم وعودة بعض منهم بعد 30 حزيران/يونيو بعدما كانوا ولّوا فراراً ورعباً من الغضب الثوري للذين كانوا مع التغيير والنضال ضد مبارك عقب 25 يناير في مقابل شحوب واختفاء وجوه إعلامية مرتبطة بالثورة. ولكن المرء يتحدث أيضاً عن الهجوم الظالم على ثورة يناير وشبابها وثوارها واستهدافهم مع أنهم بما قدموه من شهداء من صفوفهم مع جماهير شعبنا، هم من أسقط مبارك وأنهى الحكم الفاشل للمجلس العسكري وأسقط مرسي، وجاء اتهام ثورة يناير بأنها نكسة أو وكسة، وأن 30

(27) محمد عبد الحفيظ الشيخ، «أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا، وسورية نموذجاً)،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 43 ـ 44 (خريف ـ صيف 2014)، ص 134.

(28) مولى، «الديمقراطية والثورة ... تأملات في السياق والواقع والمآل،» ص 23.

يونيو ثورة منفصلة عن ثورة يناير وليست موجة ثالثة منها وأنها الثورة الحقيقية (الوطنية) لأن يناير كانت صناعة أمريكية، بل إن يونيو هي ثورة تصحيح على يناير ليؤكد المخاوف ويضع ألف خط تحت ما تريد الرأسمالية المصرية الكبيرة التي تمتلك هذا النفوذ الحكومي والإداري والمالي والإعلامي، أن تفعله بهذه الثورة، بل بهذا البلد، ويبدو أن غرام الرأسمالية المصرية الكبيرة، بمصطلح ثورة التصحيح، غرام لا شفاء منه مذ استخدمه الرئيس الأسبق أنور السادات ـ معبود هذه الطبقة ورب نعمتها ـ عام 1981 في بداية انقضاض نظامه على حقوق جماهير الشعب المنتجة لمصلحة حفنة من الأغنياء[29].

متى كان الغرب يريد التقدم والازدهار للدول العربية والإسلامية؟ فبشعارات الديمقراطية يصنع الدكتاتوريات في الوطن العربي، وبشعار «الربيع العربي» ينتج الخريف العربي، فإذا كان شعار مرحلة سايكس ـ بيكو «فرّق تسد»، فمرحلة وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة الأمريكية كوندوليزا رايس التي بشرت بالشرق الأوسط الجديد شعاره الخفي والحقيقي «فرّق ثم دمر لتسد» والمستتر بشعار: الحرية والديمقراطية.

ملاحظة **ثانية**: لماذا لم يُلقَ القبض على بن علي ومحاكمته؟ من الذي سمح له بالخروج في مأمن وبطائرة خاصة رفقة عائلته كأنه في نزهة؟ من الذي سهّل له الفرار، ولماذا لم يحاكم؟ ولم يقتل ويمثل به مثل الرئيس القذافي، هذا ليس لأن ليبيا قامت بها ثورة، ولكن لطبيعة النظامين المختلفين، فبن علي خدم النظام العلماني، والقذافي ـ على حسب ما أظن ـ خضع لتصفيات حسابات مع الغرب ودول الخليج، أما بن علي فربما بأمر من الدوائر الغربية سمح له بالخروج من تونس، والمفارقة العجيبة أنه خدم العلمانية طوال فترة حكمه رفض ساركوزي استقباله على الأراضي الفرنسية حتى لا يقال عنه إنه استقبل دكتاتوراً، واستقبلته السعودية.

ملاحظة **ثالثة**: في مصر، لو أن مسألة التوريث عارضها الجيش المصري ورفضها جملة وتفصيلاً، ولو أن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي وعدت به وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس يتنافى مع بقاء الرئيس مبارك لما بقي في السلطة.

ما الذي كان يقوم به هنري ليفي ـ من المهندسين التطبيقيين لمشروع «الثورات العربية» ـ في غرفة العمليات ثوار ليبيا؟ هل كان يجاهد ابتغاء مرضاة الله؟ أم أشرف على التطورات العسكرية في ليبيا لتعجيل سقوط القذافي الذي اتخذ قرار تنحيته في الدوائر الغربية.

لماذا لم يجد القذافي آلية للهروب رغم الأموال التي كانت لديه، حتى عثر عليه «الثوار» في منطقة من مناطق ليبيا فقاموا بقتله من دون محاكمة؟

ملاحظة **رابعة**: ما الذي سهّل فجأة عملية وصول «الإخوان المسلمين» بعد الثورات العربية إلى الحكم؟ وبخاصة أن «الثوار» لم يكونوا من الإخوان، على الأقل في بداية الأمر، فالإخوان التحقوا بالثورة فيما بعد، هل هي الديمقراطية الأمريكية؟ التي كانت تحرمهم طوال ثمانين عاماً منذ تأسيس الحركة؟ أم هناك اتفاقات في الغرف المظلمة بين الولايات المتحدة والإخوان خصوصاً

---

(29) حسين عبد الغني، «دور الرأسمالية المصرية الكبيرة في خطف ثورتي يناير ويونيو،» **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 419 (كانون الثاني/ يناير 2014)، ص 123.

بعد نجاح أردوغان في تركيا؟ هل المؤتمر الذي عقده محمد مرسي الرئيس السابق لمصر والذي دعا فيه إلى «الجهاد» في سورية ودعا شباب مصر إلى ذلك، هل هو مؤتمر ديني أم سياسي أم جزء من الاستراتيجية الغربية؟ ما مصير أموال رؤساء الدول العربية الموجودة في البنوك الغربية؟ لماذا لم تُسترجع من طرف حكومات الربيع العربي؟ لماذا لم تُرجعها الدول الغربية إلى شعوب المنطقة لتحقيق التنمية في الوطن العربي؟ وترقية حقوق الإنسان؟ أم أن الأمر مجرد استخفاف بعقولنا، فالغرب ينظر إلينا بسذاجة واستخفاف، ولنا القابلية لتصديق لكل شيء.

بعد اجتياح الولايات المتحدة للعراق، هل أصبح البلد ديمقراطياً؟ هل أصبح بلد المواطنة وحقوق الإنسان؟ هل اجتاز مرحلة «الريع» في اقتصاده؟ في الحقيقة أصبح الشعب العراقي مقسماً إلى طوائف وإثنيات مختلفة وجماعات متفرقة، وذابت المواطنة في العشائر والطائفية.

السؤال الاستراتيجي الذي يفرض نفسه بعد ثمانية أعوام من تسويق مفهوم «ثورات الربيع العربي» هو كالآتي: في أية حالة نصنف دول ثورات الربيع العربي: في حالة «نظرية الاستثناء العربي» أم في حالة «الانتقال الديمقراطي»؟

إضافة إلى ذلك، هناك دلالة سيميائية أن «الربيع العربي» ساهم في انتشار الإسلاموفيا من خلال تسويق الإعلام لتسميات غريبة، «جمعة الغضب» وجمعة «الحسم» و«جمعة الرد»...، بدلاً من أن يكون يوم الجمعة هو يوم عيد ومحبة وسلام، أصبح يوماً للفوضى والرعب والموت.

ملاحظة **خامسة** أفرزتها الثورات العربية هي «مفهوم المعارضة المسلحة» في أدبيات الديمقراطية هناك التداول السلمي على السلطة، المعارضة الديمقراطية، حرية التعبير...

هل من أدبيات الديمقراطية مفهوم «المعارضة المسلحة»، هل المعارض السياسي الذي يصل إلى سدة الحكم بواسطة «السلاح» هو ديمقراطي؟ في السياسة تسمى هذه الممارسات «انقلاب عسكري»، «تمرد»، سمِّها أي شيء ما عدا اسم الديمقراطية، هل وصل رئيس دولة غربية أو أمريكية عبر التاريخ بقوة السلاح إلى سدة الحكم أو عارض النظام القائم بالسلاح؟ من يصدر هذه التسميات ويحاول إقناعنا بها.

هناك ملاحظة **سادسة** حول «مفهوم الجيش الحر»؟ هل هو فعلاً «حر» أم أنه مدعوم من دول عربية وغربية ويسير وفق أجندات وتخطيط أمريكي؟ وبالتالي فكرة الجيش الحر هي فكرة تشبه تماماً فكرة المعارضة المسلحة. هذه الأسئلة يجب على مفكري دعاة الربيع العربي الإجابة عنها بموضوعية وبروح علمية.

خاتمة

من خلال ما سبق، لا يمكن تصديق ما سوَّقه الإعلام العربي أو الغربي على أن هناك ربيعاً سيزدهر من خلال هذه «الثورات»، فهي في الحقيقة بعيدة كل البعد من مفهومها الحقيقي.

ما شهده الوطن العربي عام 2011 هو الفوضى الخلاقة التي لم تضف إلا مزيداً من التشتت والطائفية والعشائرية و... ومزيداً من التخلف والتقهقر والانبطاح □

أيُّ آفاقٍ للتكامل الاقتصادي العربي..؟ مصر الحائرة في محيطها(*)

محمد عبد الشفيع عيسى(**)

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في معهد التخطيط القومي بالقاهرة.

يُطلَق لفظ «السيناريو» على المشهد المتصّور لمسار الأحداث خلال مدة زمنية معينة، وفق افتراضات محدّدة. وعادةً ما يتم رسم عدة سيناريوهات بديلة كإحدى طرائق البحث في المجال الأكاديمي للمستقبليات في ما يسمى Futurology. وهكذا تمثل السيناريوهات البديلة المشاهد المختلفة للتصور المستقبلي في ظرف زمان ومكان معينين؛ وعادةً ما يكون هناك ثلاثة سيناريوهات: **الأول** السيناريو القائم على الامتداد الخطي للوضع الراهن (Status quo)، و**الثاني** السيناريو «المعتدل» أو القائم على تعديل جزئي للواقع القائم. أما **السيناريو الثالث** فهو السيناريو «الجذري» المرتكز على تغيير أساسي في الأوضاع القائمة. ويتم بناء السيناريو برسم «الوضع الابتدائي» يتلوه تصور معالم المسار المحدد للأحداث وفق معدل التغيير المتوقع عبر خطوات معينة، تنتهي بنقطة النهاية للمشهد الذي يتم اختياره.

ومن دون التقدم بعمل تفصيلي في مجال البناء التقني للسيناريوهات، يمكن عرض ثلاثة مشاهد مستقبلية للعمل العربي المشترك عموماً، ومسيرة التكامل الاقتصادي خصوصاً؛ حيث نبدأ بالسيناريو الخطي ثم المعتدل فالجذري، مع ملاحظة إلقاء «نظرة طائر» خاطفة على السيناريو الأول والثاني، ثم التأنّي مع السيناريو الثالث في إطار تخيل مستقبل ذي طابع راديكالي في أمد (منظور أو غير منظور) وهو ما يمكن أن نسميه السيناريو الأمثل. وذلك على النحو الآتي:

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: ندوة «رهانات العمل العربي المشترك في ضوء التحولات الإقليمية والدولية» التي نُظّمت بالاشتراك بين مركز الجامعة العربية بتونس والمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، وعُقِدت بقصر الضيافة الرئاسي بقرطاج في ضواحي العاصمة التونسية، يوم 13 آذار/مارس 2019.

(**) البريد الإلكتروني: moh_eesaa@hotmail.com.

أولاً: السيناريو الخطّي

يتمثل ذلك باستمرار الوضع الحالي للعمل العربي المشترك عموماً ومسيرة التكامل الاقتصادي خصوصاً. وبالتركيز على التكامل الاقتصادي، نجده مجسداً في «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، انطلاقاً من «اتفاق تيسير وتنمية التبادل التجاري» في تونس عام 1982 (وبرنامجها التنفيذي لعام 1997)، التي دخلت حيز النفاذ بتوالي تصديقات الدول الأعضاء بين عاميْ 2000 و2005، حين تم إلغاء الضرائب الجمركية، والرسوم ذات الأثر المماثل، على السلع محل التبادل.

تمثل هذه «المنطقة» على الصعيد الإجرائي تقدماً مهماً في مجال التعاون الاقتصادي العربي، ولكنها لا تمثل (فتحاً مبيناً)، بدليل أن نسبة التجارة البينية العربية غير النفطية بقيت على حالها طوال العقدين الأخيرين وأكثر، في حدود 10 بالمئة تقريباً، من دون تغير ملموس يذكر في هذه النسبة.

تعاني منطقة التجارة الحرة هذه مصاعب جمّة، أهمها عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن «قواعد المنشأ» للسلع محل التبادل، وبشأن مواجهة الحواجز غير الجمركية، وبشأن تجارة الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى العقبات المثارة على طريق ما يسمى «روزنامة السلع الزراعية»، أي الجدول الزمني الموسمي للتجارة في السلع النباتية بالذات.

وإذا شئنا أن نعبّر عن طبيعة الوضع القائم لقلنا إنه تطبيق للمدخل التجاري في التكامل الاقتصادي، وأن هذا التطبيق يتسم بالتباطؤ الممزوج بالتعثر في عدد من المجالات. يتجسد هذا التعثُّر في تلكؤ المسار الزمني للتعاون والتكامل عبر سبعين عاماً تقريباً تخللتها موافقة «المجلس الاقتصادي» في جامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957، انطلاقاً من «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» لعام 1950، وتلا ذلك توقيع الاتفاقية، والتصديق عليها منذ عام 1962، ومن ثم إنشاء «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» وقراره بإنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964.

ولا ننسى هنا ظهور تجمعات اقتصادية فرعية أبرزها «مجلس التعاون الخليجي» و«اتحاد المغرب العربي»، وكلاهما يواجه مشكلات معطِّلة نتيجة التنازع بين جناحين من العضوية في كليهما، كما أن كلاًّ منهما ينحو نحواً تجزيئيّاً، وهو ما قد يترتب عليه إعاقة المسيرة التكاملية على مستوى الوطن العربي الكبير.

ويعني امتداد هذا المشهد في المستقبل المنظور، عدم تحقيق تقدم ملموس في مسار التكامل، بلْه التعاون الاقتصادي العربي وفق ما هو حادث في تجارب التكامل التجاري الفعال عالمياً، وبخاصة من حيث أهمية المزج بين تطور المبادلات السلعية والخدمية وبين العمل على إقامة نوع من تقسيم العمل الإنتاجي بين البلدان المكونة لمنطقة التجارة الحرة.

ثانياً: السيناريو المعتدل

يتمثل هذا السيناريو بحدوث تغير طفيف نسبياً في آلية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، من خلال التطور الذاتي للمدخل التجاري نفسه. ويتم ذلك بالانتقال من «منطقة التجارة الحرة» إلى «الاتحاد الجمركي»، بمعنى إقامة «حائط جمركي واحد» للدول الداخلة في المنطقة التجارية إزاء العالم الخارجي، وحيث أعلنت القمة العربية الاقتصادية والتنموية في دورتها الأولى في الكويت في شهر كانون الثاني/يناير 2009 إقامة الاتحاد الجمركي بحلول عام 2015، ثم السوق المشتركة عام 2022. ويعني هذا حدوث تقارب في المستويات السعرية للواردات، على طريق تسهيل التجارة البينّية وحفز التطور نحو تماثل في المعايير السوقية، وهو ما يمكن أن يمهّد لخلق «سوق واحدة» (Single Market)، ولو في المستقبل البعيد.

يرتبط بذلك، من ناحية أولى، حل المشكلات الخانقة المعلّقة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي أشرنا إليها، بما يرفع نسبة التجارة المتبادلة إلى ما يراوح بين 15 بالمئة و18 بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان العربية.

ويمكن من ناحية ثانية، إعادة تفعيل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، مع تأسيس جسور واصلة بين كل منهما كتجمع فرعي وبين التجمع العربي الكبير ممثلاً بمؤسسات العمل العربي المشترك التي تسهر عليها «جامعة الدول العربية». وحين نتحدث عن مثل هذه الجسور الرابطة بين بلدان الوطن العربي، مشرقاً ومغرباً، فإننا نستبعد أمثلة للصياغات المستحدثة المرتبطة بكتل إقليمية معينة، وذلك مثل «اتفاق أگادير» بين كل من المغرب وتونس ومصر والأردن. ويقوم هذا الاتفاق الأخير على تشجيع (الشراكة) بين الدول العربية المعنية والاتحاد الأوروبي على أساس من تطبيق قاعدة «المنشأ التراكمي». وهذا يعني أن السلع المنتجة في البلدان العربية الأربعة معاً، على أساس مكونات مستوردة من الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، يمكنها أن تتمتع بمعاملة جمركية تفضيلية في هذه الدول الأخيرة، في حال وصول المكوّن العربي المشترك لها إلى نسبة 40 بالمئة.

والحق أنه حتى بافتراض تحقق السيناريو الثاني، فإنه لا يلبّي التطلعات العربية نحو بناء جماعة اقتصادية عربية، تشكل قوة فاعلة في العلاقات الدولية عموماً، وفي بنية المنظومة الإقليمية خصوصاً. وتشتد الحاجة إلى ذلك في ضوء التعثر الراهن ضمْن ما يمكن أن يسمّى المنظور التاريخي الحضاري: (المنطقة العربية ـ الإسلامية المركزية) على وقع التنازع بين الدول العربية، من جانب، أو بعضها بالأخْرى، وبين كل من الدولتيْن ـ الأمتيْن الإيرانية والتركية، من جانب آخر، بفعل الاختراق الأجنبي وعوامل داخلية متنوعة.

لذا نحاول أن نقدم هنا رؤية مستقبلية (من وحي المزاوجة بين الواقع والخيال) للتكامل الاقتصادي العربي تمثل «السيناريو الأمثل» أو «السيناريو الثالث الجذري».

ثالثاً: السيناريو الثالث

يتأسس هذا السيناريو على مزج المدخل التجاري بالمدخل الإنمائي القائم على خلق تجانس مضطرد في البنى الإنتاجية والهياكل الاقتصادية للدول العربية، لتحويلها من اقتصادات متنافسة إلى اقتصادات متكاملة.

يبدأ الطريق نحو ذلك بزرع سمات للسوق المشتركة في صميم تسهيل الاستثمارات المتبادلة، انطلاقاً من التحرير المتدرج لانتقال رؤوس الأموال والأشخاص، عاملين كانوا أو من أرباب عمل وأصحاب رؤوس أموال.

ويمكن أن يتم دفع مسيرة السوق المشتركة من خلال صيغ متعددة، منها: المشروعات العربية المشتركة بين عدة بلدان عربية برأسمال مختلط من القطاعين العام والخاص، في قطاعات إنتاجية مختارة، تحقق نوعاً من توزيع الأدوار الإنتاجية، أو «تقسيم العمل» (Divison of Labour) بين الدول في منطقة التكامل.

في هذا المجال يمكن توسيع القدرة الإنتاجية لقطاعات سلعية أو خدمية في بلد معين يملك الميزات النسبية والتنافسية، الأصيلة والمكتسبة للإنتاج، مقابل مبادلتها مع سلع وخدمات يتخصص فيها بلد أو بلدان أخرى بناءً على «متطلبات الموارد» المحدّدة والخبرات الإنتاجية المتوافرة. قد يترتب على هذا تحقيق مكاسب للمنتجين في بلد أو مجموعة بلدان، وخسائر لآخرين، فينبغي وضع آلية لتعويض الخسائر، دفعاً لعملية توزيع الأدوار وتقسيم العمل أو التخصص الإنتاجي داخل منطقة التكامل.

في هذا السيناريو الجذري، من الممكن أن تتطور السوق المشتركة إلى صيغة تكاملية أرقى، تستدعي تحقيق التناسق بين السياسات الاقتصادية، النقدية والمالية والتنظيمية، للدول الأعضاء. ثم إن التجانس في السياسات الاقتصادية يستدعي تجانساً في السياسات الاجتماعية من حيث أنظمة الحماية وشبكات الأمان، بما في ذلك السياسات الأجرية وظروف العمل، تسهيلاً لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

ومن تجانس السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن ولوج ميدان الوحدة النقدية ممثلة بالعملة الموحدة، كما تدّل تجربة الاتحاد الأوروبي. وبذلك تخلق «السوق الواحدة». ويفسح كل هذا مجالاً لتوحيد السياسات الدفاعية والخارجية، وهذا يفتح الباب أمام إمكان قيام اتحاد تعاهدي عربي أو «كونفدرالية عربية»؛ ومن يدري ـ ربما «اتحاد عربي» أو «فدرالية عربية» حقيقية في مُقْبِل الأيام..؟

ولكن هل مِنْ تصوّر للعمليات المؤدية إلى تحقق الغاية من هذا السيناريو الجذري «الأمثل»..؟

رابعاً: الطريق إلى السيناريو الأمثل

1 ـ استعادة مصر دورها القيادي، و«تثوير» العمل العربي المشترك والتكامل الاقتصادي

تدل التجارب التاريخية على أن تحقيق المشاريع الكبرى على مستوى التكامل والتوحيد منوط بدور قيادي لإحدى القوى ذات القدرة على التغيير وذات الإرادة التاريخية للقيام بهذا الدور، في حدوده الدنيا أو المتوسطة، بحيث تؤدي وظيفة «القاطرة» في المسيرة الطويلة.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك تجربتا الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية في القرن التاسع عشر، حين أدّت دور المحور القيادي كل من «بروسيا» و«بيدمونت» على التوالي، وكذا تجربة الاتحاد الأوروبي الراهنة التي أدّى ويؤدّي دور القيادة فيها على امتداد أكثر من نصف قرن ما يسمى محور بون ـ باريس. وربما يرجع التعثر الراهن لتجربة الاتحاد الأوروبي، في ضوء مشروع الخروج البريطاني BREXIT، إلى اهتزاز التحالف القيادي لمحور بون ـ باريس، من جهة أولى، وتعثر الاستقلالية الأوروبية إزاء القوة الطاغية للولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً على المستوى الأوروبي، وتأدية «بريطانيا» دور «حصان طروادة» الأمريكي داخل الاتحاد، إذا صح التعبير. وترتب على ذلك ضعف المقدرة على مواجهة المشكلات الكبرى ذات الأبعاد المتداخلة، وبخاصة مشكلة الهجرة من داخل وخارج الاتحاد.

ولعل تجربة «منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي» (آبك APEC) تدل على شيء قريب من ذلك، فحتى مع الانسحاب الأخير للولايات المتحدة الأمريكية من هذا المنتدى في ظل إدارة الرئيس ترامب، ظل وجود الصين ودورها القيادي ضامناً لتحقيق دور اقتصادي فعال. ويتمثل ذلك بصفة خاصة بإنشاء وتفعيل «البنك الآسيوي للبنية الأساسية» الذي رصدت له الصين نحو خمسين مليار دولار.

وربما يعود النشاط النسبي لتجمع «بريكس» BRICS (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) إلى دور المحور الصيني ـ الروسي الذي يؤدي دور القاطرة في هذا التحالف صغير العدد من حيث حجم العضوية، وكبير القدرة من حيث الإمكانيات المجمّعة.

في ضوء ذلك، نلحظ الضعف أو التعثر، وربما الفشل أحياناً، في تجارب التكامل الإقليمي ذات العضوية الخالصة للدول النامية متوسطة الدخل، باستثناء «البريكس» بظروفه الخاصة. فحتى «رابطة دول جنوب شرق آسيا» ـ آسيان ـ لم تحقق الطفرة المنتظرة في التكامل الإنمائي نظراً إلى عدم وجود «القاطرة القوية»، مع الاعتراف بالدور المهم لكوريا الجنوبية. أما التجارب التكاملية الأفريقية فإنها نشطة نسبياً، وبخاصة في شرق ووسط القارة، ممثلة بالتجمعات الثلاثة: «تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا» ـ كوميسا (COMESA)، و«تجمع تنمية الجنوب الأفريقي» ـ سادك (SADC)، و«تجمع شرق أفريقيا» ـ إياك (EAC)، ثم مشروع التكتل الذي ضمها جميعاً باسم منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA). لكن عدم حسم الرؤية التكاملية المستقبلية على مستوى العناصر القيادية في القارة الأفريقية يؤدي إلى ضعف نسبي في المسيرة التنموية المشتركة. وقل مثل ذلك عن تجمع «الميركسور» في أمريكا اللاتينية.

أما الاتحاد الأوراسي الذي أقامته في مرحلة التأسيس روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، فإنه ينتظره مستقبل واعد بفعل القاطرة الروسية.

في ضوء ذلك، في المقابل، يبدو التعثر البادي للتجربة التكاملية العربية، خلال ثلاثة أرباع القرن الأخير، راجعاً إلى تعثر الدور القيادي للدولة المصرية بصفة أساسية.

حينما كانت مصر قادرة على ـ وراغبة في ـ أداء الدور القيادي في منطقتها العربية كان العمل العربي الموحد والمشترك يسير بوتيرة سريعة وإيقاع قوي، في ثقة عالية. وبلغ الأمر حدّ تجاوز النطاق المحدود والمحدد لجامعة الدول العربية إلى أداء دور مواز في المجال التوحيدي ـ القومي ـ من خلال قيام الوحدة المصرية ـ السورية (الجمهورية العربية المتحدة) خلال المدة من شباط/فبراير 1958 إلى أيلول/سبتمبر 1961.

ورغم تغلب شعار «وحدة الهدف» على «وحدة الصفّ» إبان الممارسة الوحدوية الخالصة ثم بعدها، تحت ظلال الأزمة التي سببها الانفصال في سورية ثم الحرب في اليمن، بعد عام 1961 وحتى عام 1964، إلا أن الدور القيادي للدولة القادرة والراغبة مكّن من الانتقال بسلاسة إلى استعادة وحدة «الصف العربي» من دون إخلال بفاعلية وحدة الهدف العقائدي لمن أراد.

تمثل ذلك بعقد مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني/يناير 1964 بالإسكندرية لمواجهة المحاولة الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن. واستمرت المزاوجة بين وحدة الصف والهدف، وإن شابتها بعض علامات الضعف، في ظل مرحلة «إزالة آثار العدوان» بعد حزيران/يونيو 1967 وحتى حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 من خلال المحور المصري ـ السوري وبعدها مباشرة.

بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر بسنوات قليلة بدأ الدور القيادي للدولة المحورية في الشحوب، فقد حدث شرخ عميق في التحالف المحوري بين مصر وسورية، بلغ مداه في سير القيادة المصرية الجديدة منذ منتصف عام 1971 على خطى العمل المنفرد في مجال معالجة مسار الصراع العربي ـ الصهيوني والقضية الفلسطينية، من دون أن نخوض في التأويل والتفسير لذلك. وحينما انكفأت مصر على نفسها، من بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 وبخاصة بفعل تداعيات التسوية المنفردة للصراع العربي ـ الصهيوني منذ كامب دايفيد 1977، فقد توقفت «المشاريع الوحدوية» وتعثرت التجارب التكاملية.

وشيئاً فشيئاً تجلى الوهن في الدور القيادي للدولة المحورية بوصفه نتاجاً مركباً للضعف النسبي في القدرة والرغبة. ضعف نسبي في القدرة في إثر الطفرة النفطية التي أنتجت محوراً جديداً للثروة في المنطقة العربية، أصبحت معه القوة الاقتصادية المصرية التقليدية المقارنة، أمام تحدٍّ غير قابل للحل، إلى درجة أن تحولت المراكز التقليدية للتقدم الاقتصادي إلى دور المتلقّي للقروض والمنح الميسرة من مراكز الثروة الجديدة، فأي دور قيادي في ظل ذلك يمكن أن يكون؟

تزاوج ضعف القدرة مع ضعف الرغبة، من خلال ميل النخب الثقافية والصفوات السياسية في الدول العربية، إلى تغليب النّظر القُطْري قصير الأمد، بما في ذلك النخبة والصفوة في مصر العربية؛ وعلى الجانب الآخر ظهر «الإسلام السياسي» طارحاً نفسه كبديل متحدياً الأوضاع القائمة بقوة، مستولياً بصفة كلية أو جزئية، على السلطة هنا أو هناك في الوطن العربي الكبير.

وحتى على مستوى النخبة والصفوة ذات الرؤية «العروبية»، حدث تحدٍّ فعال للدور القيادي المصري على مستوى الفكرة والتجربة، وبخاصة منذ أواسط فأواخر السبعينيات، في ظل نشوء مراكز فرعية بديلة تتطلع إلى دور قياديّ، في كل من دمشق وبغداد وطرابلس ليبيا، وبمعنى معين في الجزائر حتى عام 1978.

وفي هذا الإطار، تحدث البعض من رموز العمل القومي في المشرق العربي قائلاً على سبيل المثال: لو كانت مصر «بروسيا العرب» حقاً لسرنا خلفها، ولكنها ليست كذلك.

كان هذا لساناً متحدياً بصفة صلبة وربما صلفة، ولكن الحقيقة أن مصر لم تكن بروسيا التي مارست الدور القيادي في المشروع التوحيدي الألماني خلال القرن التاسع عشر، وصولاً إلى الحرب السبعينية (1870) التي بلغت أوجها بدخول الجيش الألماني قصر فرساي في قلب العاصمة الفرنسية، ثم فرض وحدة ألمانيا فرضاً.

انطلاقاً مما سبق، يبدو لنا أن نقطة البدء في تحقيق المسار المتصور الأمثل لتطوير العمل العربي المشترك، هي الدور القيادي لدولة ما في الوطن العربي، نراها مصر العربية، ليس في صورة «الجمهورية العربية المتحدة»، وإنما في صورة جديدة هي مصر العربية حقاً، وإن شئت فقل: مصر العروبة، متآلفة مع من يرغب ويقدر. ذاك هو المدخل الفاعل للتغلب على حيْرة مصر في محيطها العربي، دائرتها الأولى من غير منازع، كما تجلّى في وثيقة عبد الناصر «الشاب» في «فلسفة الثورة» لعام 1953.

وإن الدور العربي القيادي لمصر ينصب ـ من وجهة نظرنا ـ على عدة جهات مترابطة، هي مؤهلة للربط فيما بينها.

نبادر، بدايةً، إلى القول إن أداء هذا الدور مرهون بشرطين، شرط موضوعي، هو القدرة، وشرط ذاتي هو الإرادة. فأما الشرط الموضوعي للقدرة فإنه يتحصل في بناء قاعدة إنتاجية للقطاعات السلعية والخدمية المولّدة للناتج المحلي الإجمالي، وزيادته نسبياً عبر الزمن. وأبرز هذه القطاعات: الصناعة التحويلية والخدمات العلمية ـ التكنولوجية. على أن تكون هذه القاعدة الإنتاجية للتنمية الاقتصادية ذات قوام اجتماعي على أساس من العدل الاجتماعي المحقق لتوزيع الثروات والدخول وفق الجهد الإنتاجي المبذول، وعلى أساس من المساواة في الفرص (تكافؤ الفرص): فرص التعليم والعمل وكسب الدخول ونوعية الحياة: توقع العمر المديد نسبياً عند الميلاد، والتنعم بالصحة الجيدة والتسلح بالمعرفة، وقضاء أوقات الفراغ من العمل من خلال التفتح الحيوي للإنسان ـ أي الأبعاد المتعددة المتكاملة ـ وبما يحفظ كرامة الإنسان. ثم إن مجموع التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، يتجسد مع غلاف صلب لنظام سياسي قريب من الديمقراطية الشعبية الحقيقية، تتم في إطار من الاعتماد النسبي على النفس، والاعتماد الجماعي على الذات (Collective Self-Reliance) وذلك في المجال العربي القومي ثم في المجال الاقليمي: سواء الأفريقي أو الآسيوي القريب، اتصالاً بدائرة (العالم الإسلامي) بمعناه الواسع.

إن ذلكم الإطار الجيوسياسي للتطور الاقتصادي والمجتمعي عموماً يؤهل مصر ومن معها لامتلاك مقوم القدرة الموضوعي لأداء الدور القيادي في محيطها الطبيعي، عبر دوائر الانتماء الحضاري المتتالية اتساعاً والمتنوعة عمقاً.

يرتبط شرط القدرة الموضوعي، بشرط الرغبة الذاتي، أي امتلاك الإرادة؛ ويتم تملّك الإرادة على مستوى الوعي التاريخي المستقبلي (Conciousness) والإدارة الجيدة للموارد المادية واللامادية (Good Management).

هذا هو دور النخبة المثقفة والصفوة المسيّسة وجماعة الحكم أو نظامه (Ruling Regime).. ومن حول نظام الحكم نظام سياسي (Political System) وفق إشارة سابقة.

القدرة شرط ضروري، والعامل المركب للإرادة ـ الإدارة، شرط كافٍ، فيكون المجموع المركب (القدرة ـ الرغبة) هو الشرط الضروري والكافي لأداء الدور القيادي التاريخي. فما فحوى هذا الدور انطلاقاً من نقاط البداية عبر مسار «السيناريو» الزمني إلى محطاته المفترضة..؟

ولنُلمِع بعض نقاط البداية المهيئة للعمليات المحققة للغاية من السيناريو، على النحو الآتي:

أولاً: ليس من المرغوب فيه، ولا هو من الضروري، أن يكون المركز القيادي للعمل العربي والتكامل الاقتصادي مركزاً واحدياً؛ وإنما يفضّل، وربما يكون لزاماً أو وجوباً، أن يصبح «مركزاً جماعياً». نتكهن مثلاً أن يكون هذا المركز الجماعي مكوناً من مصر وليبيا والسودان معاً، كحلقة وصل بين المشرق والمغرب العربيين، أو من مصر والجزائر أو المغرب مع أحد من المشرق العربي. المهم أن تنهض مصر بدورها المحوري بالتضافر مع نخبة من شقيقاتها الأخريات في وطنها العربي الكبير.

ثانياً: المركز القيادي الجماعي المفترض ـ الجديد ـ ينبغي أن يكون واسطة العقد في منظومة عربية ـ أفريقية مترابطة. وإن لكل من مصر وليبيا والجزائر جواراً أفريقيّاً متعدداً في وسط أفريقيا ومنطقة الساحل بخاصة، فيكون من ترابطها قوة مضافة لبناء قاعدة راسخة للعمل العربي ـ الأفريقي المشترك. يدعم ذلك، الدور الاقتصادي للمغرب ـ المملكة المغربية ـ على الجناح الغربي للقارة الأفريقية. أما على الجناح الشرقي فإن مصر تعود، مع السودان، لتشكلا الامتداد العربي لحوض النيل الأفريقاني، وصولاً إلى شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، انتقالاً عبر البحر الأحمر إلى الضفة الأخرى للبحر وباب المندب ومضيق هرمز، حيث السعودية واليمن وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

2 ـ التشبيك العربي مع الجوار الآسيوي والجوار الأفريقي

أ ـ يجب ألّا نتوقف لحظة واحدة عند أوهام الفُرْقة بين الأمتين العربية والإيرانية، بين شاطئين لبحر واحد، يقال له في ناحية: الخليج الفارسي، وفي ناحية أخرى: الخليج العربي؛ فهو خليج واحد عربي ـ فارسي في آن معاً، في جوارٍ جغرافي ـ تاريخي وحضاري لا ينفصم. ويرتبط بذلك إنهاء دعاوى التفرقة الطائفية (مسلم سني/مسلم شيعي) فتلك من أهم أسلحة الأعداء التاريخيين للوطن العربي والعالم الإسلامي العريض وفق السياسة الاستعمارية القديمة ـ الجديدة: فرّق تسُدْ. كما يرتبط به معالجة نقاط الخلاف الضاري القائم بين الطرفين راهناً، بنِيّة حسنة وعزم لا يلين.

ب ـ مع التعاضد العربي ـ الإيراني، يقوم تعاضد عربي ـ تركي بالمنظور التاريخي، فتكون واسطة العقد في الحالَيْن هي المجموع العربي، بمحوره القيادي المنتظر. نشير ههنا إلى ضرورة تغليب الروابط التاريخية والحضارية ذات البعد المستقبلي المرجوّ، بين الأمة العربية وكل من الأمتيْن الإيرانية والتركية، على عوامل التنازع الراهن على وقع انقسامات تدميرية (مثل سُنة/ شيعة... إلخ). ثم إن هذا يكفل بناء قوة مشتركة (عربية ـ إيرانية ـ تركية) ذات طابع عالمي وتاريخي ـ حضاري، يمكنها أن تواجه، بوسائل متنوعة، الأعداء التاريخيين للأمم الثلاث، وأولها عدو معروف ومعرّف بدلالة مشروع دولة عنصرية خالصة، توافقاً منّا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بأن (الصهيونية صورة من صور العنصرية)، التي رجعت عنه بعد ذلك بضغط معروف.

ج ـ إن الوطن العربي بمحوره القيادي وعموده الفقري المزدهر تنموياً في ما نتصور، يمكنه أن ينهض بجواره الأفريقي ـ الآسيوي، وامتداده الزنجي من ناحية، والمغولي أو شبه المغولي في آسيا الوسطى الإسلامية وما حولها في القوقاز شمالاً وجنوباً، من ناحية أخرى. وبهذه المثابة فإن الوطن العربي قادر على التموضع استقلالياً ومن ثم ممارسة سياسة استقلالية حقّة عن الكتل الكبرى: شرقاً وغرباً، وبخاصة الصين مقابل الولايات المتحدة وبينهما أوروبا. وعلى أساس الوضعية والسياسة الاستقلالية تقوم علاقة شركة ـ شراكة ـ مع بقية العالم النامي في قارّاته الثلاث، المستعمرات سابقاً، أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وبذلك يمكن التفكير والعمل من أجل إقامة منظومة جديدة للعلاقات الدولية، قائمة على تعددية المراكز (Polycentrism)، سعياً نحو عالم بلا أقطاب (Non-Polarity) عالم لاقطبيّ أصلاً. بتعبير عربي آخر: لاقطبية ثنائية ولاقطبية متعددة، وإنما توزّع و«دَمقْرطَة» مراكز الثقل للعمل السياسى الدولي.

ذلكم هو عالم الأخوّة الإنسانية الحقيقي، حيث النماء للجميع، والعدالة للجميع والكرامة. عالم تختفي منه «القنابل الموقوتة» للفقر والظلم وإهدار كرامة الإنسان. إنه عالم جديد يليق بالكائن الأعظم على سطح المعمورة الفريدة في الكون الفسيح والفضاء اللامتناهي.

فهل تجاوزنا في الخيال...؟ ولم لا؟

وهل تحققت المستقبلات الحضارية من دون مشاريع للأمل على الورق وعلى صفحات الأثير...؟

فليكن خيالنا مقدمة لعملنا.

ولنذهب نحو مستقبل عربي زاهر إذاً، انطلاقاً من الخيال الخصيب □

الحوار العربي ـ الكردي: وقفة مراجعة(*)؟

عبد الحسين شعبان(**)

أكاديمي ومفكر عربي من العراق.

حين تندرج مسألة الحوار العربي ـ الكردي في برنامج عمل جامعتَي بغداد وكويسنجق، فهذا يعني وجود ضرورة وحاجة إلى بحث هذا الموضوع في إطار أكاديمي، وخصوصاً حين يتصدّره عنوان آخر يتسم بفكرة أكثر عمومية هي «المثقف ومسألة التعايش».

وكان الأمير الحسن بن طلال مؤسس «منتدى الفكر العربي» وراعيه أطلق دعوة إلى حوار عربي ـ كردي ضم مثقفين وأكاديميين وناشطين من المجتمع المدني من العرب والكرد في حلقة نقاشية في عمّان العام الماضي (1 آذار/مارس 2018)، وأعقبها بمبادرة لحوار أعمدة الأمة الأربعة، وقصد بذلك العرب والكرد والفرس والترك، تلك التي التأمت في عمان 22/7/2018 .

وعلى هامش ذلك كان هناك مبادرات متعددة منها في تونس حيث انعقدت دورة لحوار مثقفي الأمم الأربع 23 ـ 25 كانون الأول/ديسمبر 2016 بدعوة من المعهد العربي للديمقراطية وفي بيروت لتأسيس منتدى التكامل الإقليمي بعد لقاءات ومشاورات.

كان هدف جميع تلك المبادرات والأنشطة تبادل وجهات النظر واستمزاج الآراء لتكوين تصوّر عام بما يساعد التقارب والتفاهم والتعاون وصولاً إلى «تعظيم الجوامع» وتعزيزها و«تقليص الفوارق» واحترامها، وخصوصاً لتجسير الفجوة بين أصحاب القرار والسياسيين والمعنيين بالشأن العام بمختلف مواقعهم من جهة، والمثقفين والأكاديميين والمفكرين من جهة أخرى.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: الندوة السنوية بعنوان: «المثقف ومسألة التعايش المشترك» (الحوار العربي ـ الكردي عراقياً)، المنتدى الأكاديمي الدولي (التأسيسي) للحوار العربي ـ الكردي بالتعاون بين جامعتي كويسنجق وبغداد، أربيل ـ 28 ـ نيسان/أبريل 2019.

(**) البريد الإلكتروني: drhussainshaban21@gmail.com.

إن الحاجة إلى التغيير والتنمية الحقيقية الشاملة تكمن في الحوار الجاد والمسؤول وتذليل المصاعب والعقبات التي تعترض طريقه، فالحوار ليس اختياراً فحسب بل هو ضرورة لا غنى عنها للتفاهم وصولاً إلى التعاون لما فيه مصلحة جميع الأطراف، وخصوصاً حين يتم حلّ الإشكالات والمشكلات بروح إيجابية وسلمية، لأن بقاءها واستمرارها سيؤدي إلى التباعد والاحتراب، بما يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً في دول الإقليم وفي العلاقة التاريخية التي تربط شعوبه.

لم نجتمع هنا كفريقين يعرض كل منهما رأيه، لكي يتشبث به في إطار منافسة أو مناكفة، وإنما نجتمع كمثقفين تجمعنا هموم مشتركة، وهذا ما افترضه، من دون أن يعني ذلك عدم وجود اختلاف بيننا حول التاريخ والحاضر وحول المستقبل، وهذا أمر طبيعي لا بدّ من الإقرار به، لأننا من مناشئ مختلفة ونحمل أفكاراً متنوّعة ولدينا تقديرات متباينة للمشاكل والحلول المطروحة أيضاً، وهو ما ينبغي الإقرار به واحترامه، مع تأكيد المشتركات الإنسانية الجامعة، وهي الأساس في العلاقات العربية ـ الكردية، وينبغي أن تكون كذلك في علاقات دول الإقليم بعضها ببعض.

إن شعوب المنطقة جميعها تتطلّع إلى تحقيق مصيرها في تنمية مستدامة قوامها التحرّر والحرّية والمساواة والعدالة والشراكة والمشاركة، ولن يتحقق ذلك من دون علاقات سليمة أساسها الأخوة وحسن الجوار والمنافع المتبادلة والمصالح المشتركة، وقد كان شعار اليسار العراقي منذ الثلاثينيات «على صخرة الأخوة العربية ـ الكردية تتحطم مؤامرات الاستعمار والرجعية».

وإذا كانت الأمة العربية قد عانت التقسيم الذي استهدف تفتيتها وتوزيعها على دول، بل وضع حواجز أمام اتحادها ووحدتها، فإن الأمة الكردية، هي الأخرى تعرّضت للتجزئة، حيث يتوزع الكرد على أربعة بلدان هي: تركيا وإيران والعراق وسورية. وكلتا الأمّتين العربية والكردية، تعرضتا لمؤامرة سرّية نفذتها الدول الإمبريالية خلال الحرب العالمية الأولى، حيث تم توقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو من وراء ظهر الأمّتين، عام 1916 بين بريطانيا وفرنسا، وكانت في البداية قد انضمت إليها روسيا، لكنها أعلنت خروجها منها، معلنة رفضها الاتفاقيات السرّية بعد الثورة البلشفية عام 1917. وكانت تلك الاتفاقية التفافاً على الوعود التي أطلقها الحلفاء حين اندلعت ثورة الشريف حسين عام 1916، بمنح العرب الاستقلال وتأسيس دولة عربية موحّدة، مثلما كانت اتفاقية لوزان عام 1923 قد سوّفت اتفاقية سيفر عام 1920 التي اعترفت بجزء من حقوق الكرد.

وإذا كان **حق تقرير المصير** كمبدأ قانوني وسياسي معترفاً به من جانب ميثاق الأمم المتحدة وتقرّه الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فإنه يبقى هدفاً للأمتين العريقتين، ويعتمد تطبيقه في كل بلد على علاقة الأطراف والقوى السياسية ودرجة التفاهم والتعاون فيما بينها وصولاً إلى تحقيق الأهداف المشتركة، بل والمصائر المشتركة، مع الأخذ في الحسبان التحدّيات والمخاطر التي تواجه المنطقة من جانب أعدائها والمتربصين بها وفي مقدمهم «إسرائيل»، التي تستغل الخلافات والمواقف المتعارضة أحياناً بين العرب والكرد لتزيد من تأجيج الصراع وبث روح الكراهية والاحتراب، وخصوصاً في ظروف ضعف الثقة والتقاطعات الحاصلة في المواقف، وهو ما ينبغي أن يوضع في أية استراتيجية خاصة للوصول إلى الأهداف المشتركة.

وأستطيع القول إن اللجوء إلى العنف والوسائل العسكرية والحربية والمسلحة لإيجاد حلول للمشكلة الكردية فشلت جميعها، سواء من جانب الحكومات التي حاولت هضم حقوق الكرد العادلة

والمشروعة والقضاء على الحركة الكردية، أم من جانب الحركة الكردية التي لجأت هي الأخرى إلى السلاح والعنف، حتى وإن كان الأمر اضطراراً، وهو ما تحاول بعض الأطراف الإقليمية والدولية دفعها إليه بزعم أنه الطريق الأقصر لنيل حقوقها. لكن العنف والوسائل العسكرية لم توصل جميع الأطراف إلى نيل غاياتها بقدر ما ساهمت في تعقيد المواقف، وخصوصاً أن تداخلات القوى الخارجية كانت لها بالمرصاد، وقد وجد أعداء الأمتين العربية والكردية فرصاً مناسبة لإضعافها واستغلال الصراع بما يحرفه عن وجهته الأساسية.

لهذا السبب ولأسباب أخرى موضوعية، ولا سيّما ما يربط العرب والكرد من ديانة وتاريخ وجغرافيا وتواصل حضاري واجتماعي وثقافي وأسري، ناهيك بالمصالح المشتركة والجامعة بينهما منذ مئات السنين، التي لم تشهد حروباً أو تطاحنات حادة منذ الفتح الإسلامي وحتى قيام الدولة العراقية الحديثة عام 1921، لا بدّ من اعتماد الحوار وسيلة أساسية لحلول دائمة وراسخة وعادلة على أساس **حق تقرير المصير** والبحث عن صيغ مناسبة لتطبيقه على صعيد قانوني ودستوري وانسجاماً مع التطور الدولي.

جدير بالذكر أن مثل هذه الدعوة التي كانت الريادة فيها للحركة الشيوعية منذ عام 1935 وفي الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي عام 1956 تبلورت فكرة «الاستقلال الذاتي» في إطار بحث مشروع عن الهويّة والوحدة القومية وصولاً إلى «الحكم الذاتي» في مطلع الستينيات، بحيث أصبح شعار «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان» شعاراً واسعاً، فالفدرالية في مطلع التسعينيات، حيث بدأت تقتنع بها أطراف متعددة من الحركة السياسية العراقية، ومنذ عام 1992 تبنّت المعارضة في الخارج فكرة الفدرالية تطويراً لفكرة «الحكم الذاتي» وهو ما تم إقراره في الدستور الدائم عام 2005 (بعد الاحتلال).

وكان أول دستور عراقي يعترف بشراكة العرب والأكراد هو دستور عام 1958. أما دستور عام 1970 فقد كان أكثر تطوّراً منه حين اعترف بوجود قوميتين رئيسيتين في العراق، وذلك بعد بيان 11 آذار/مارس عام 1970 وعلى أساسه صيغ قانون الحكم الذاتي عام 1974، ولكن للأسف، اندلع القتال واستمر لنحو عام ولم يتوقف حتى توقيع اتفاقية الجزائر في 6 آذار/مارس عام 1975 بين نائب الرئيس العراقي صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي، حيث استمر بعدها مسلسل القمع والاضطهاد وارتفعت وتيرته خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية أعوام 1980 ـ 1988، كما شهدت حملات تهجير واسعة شملت عشرات الألوف من الكرد الفيلية ومما يسمى «التبعية الإيرانية».

وكان قصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيميائي وغاز الخردل 16 ـ 17 آذار/مارس 1988، حيث أصيب نحو 5 آلاف مواطن كردي فقد الكثير منهم حياته في الحال، قد استدعى من الحركة الحقوقية الدولية الإدانة رغم ضبابية الموقف، الأمر الذي انعقد في إثره مؤتمر باريس عام 1989 الذي طالب بوضع حدٍّ لاستخدام الأسلحة الكيميائية المحرّمة دولياً، ثم أصبح «نزع أسلحة العراق» للدمار الشامل مادة مكررة في القرارات الدولية لمجلس الأمن ونظام العقوبات الذي اتُبع منذ غزو الكويت في 2 آب/أغسطس عام 1992 ولغاية احتلال العراق عام 2003.

ولعلّ من تداعيات مغامرة غزو الكويت صدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 688 في 5 نيسان/أبريل 1991، الذي أكّد احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين ووقف القمع الذي تتعرّض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق، وذلك بالترافق مع مشاهد الهجرة الجماعية للكرد إلى الحدود باتجاه تركيا وإيران بعد هزيمة القوات العراقية وانسحابها من الكويت، حيث توجّهت بعض هذه القوات، ولا سيّما بعد اجتماع خيمة صفوان لقمع الهبّة الشعبية التي اندلعت في كردستان والتي أشعل شرارتها الأولى محافظات الجنوب والفرات الأوسط.

يمثّل هذا التاريخ عودة القضية الكردية ثانية إلى الأروقة الدولية منذ الالتفاف على معاهدة سيفر الصادرة في عام 1920، والتي اعترفت بجزء من حقوق الشعب الكردي، بإبرام معاهدة لوزان عام 1923، وهكذا بدأ مسلسل جديد للقضية الكردية ولعلاقة العرب بالأكراد.

وأتذكّر أننا نظّمنا حواراً بذات الصفة التي نجتمع فيها اليوم (الحوار العربي ـ الكردي) في إطار المنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن عام 1992 وبكل تواضع كان «العبد الفقير» يتولى رئاستها وهو من دعا إلى ذلك، وعلى ما أعتقد كان ذلك أول حوار عربي ـ كردي قد حصل على صعيد النخب الفكرية والثقافية حين اجتمع 50 مثقفاً عربياً وكردياً ليناقشوا بعض إشكاليات العلاقة بعقل منفتح وأجواء حرّة: المواطنة، الحكم الذاتي، الفدرالية، الكونفدرالية، حق تقرير المصير، مستقبل قيام دولة أو أكثر، ما هي الالتزامات المتبادلة والحلول المطروحة والعقبات والكوابح؟

وكان من المفترض عقد دورة ثانية، لكن اندلاع القتال الكردي ـ الكردي الذي استمر نحو 4 سنوات (1994 ـ 1998) حال دون ذلك، وما إن توقف القتال حتى استضافت القاهرة مثل هذا الحوار عام 1998، حضره شخصيات مصرية مرموقة مثل أحمد حمروش ومحمد فايق وسعد الدين ابراهيم وحلمي شعراوي ومحمد السيد سعيد، وكذلك شخصيات كردية وازنة مثل جلال الطالباني وفؤاد معصوم وسامي عبد الرحمن وهوشيار زيباري ومحسن دزئي ومحمود عثمان ولطيف رشيد وعدنان المفتي وعادل مراد وعمر بوتاني وعزيز محمد وبهاء الدين نوري وعبد الخالق زنكنة ويوسف حنا القس، لكن الحضور العربي العراقي كان ضعيفاً، وهو أقرب إلى الحضور البروتوكولي، ولم يشارك كرد سورية وإيران وتركيا، كما لم تكن هناك مشاركة عربية أخرى، وهي الملاحظة التي أعيدها الآن أيضاً.

وكان من المفترض انعقاد دورة ثالثة موسّعة للحوار العربي ـ الكردي في عام 2001 بحضور نحو 150 شخصية عربية وكردية تمثل فاعليات وأنشطة فكرية وثقافية وحقوقية وسياسية متنوّعة، لكنّ بعض الخلافات والملابسات حالت دون ذلك، ثم جرت محاولات لاحقة لعقد بعض اللقاءات ذات الطابع السياسي في كل من السليمانية وإربيل ومن بينها انعقاد مؤتمر في النجف عام 2013، لكنها جميعها لم ترتقِ إلى مأسسة الحوار ووضع مرجعيات له.

وقد نشأت لاحقاً جمعيات للصداقة العربية ـ الكردية ونظمت لقاءات وفعاليات عامة، ولكن إشكالية العلاقة والتباساتها ظلّت قائمة وتحتاج إلى دينامية وحيوية يمكن للمثقفين أن يساهموا فيها لاجتراح حلول ومعالجات أساسها بناء جسور الثقة والتفاهم.

أعتقد أننا بحاجة إلى حوار معرفي وثقافي وفكري على جميع المستويات بحيث يمكن أن يبلور رؤية جديدة تنطلق من الصراحة والمكاشفة والنقد والنقد الذاتي، وخصوصاً بقبول الآخر والاعتراف بحقوقه، بما فيها الحق في الاختلاف. ويحتاج مثل هذا الحوار إلى توسيع ليضم فاعلين سياسيين من العرب والكرد وشخصيات وازنة من المثقفين العرب، كما يمكن أن يأخذ صيغة مؤسسية وفقاً لآلية يعتمدها وينفّذها في إطار برنامج للتعاون مع مؤسسات أخرى شقيقة وصديقة، يمكن الاستفادة منها من جانب جميع الأطراف، للقناعة بأهمية المشتركات الإنسانية، ولا سيّما بعد أن أصاب التصدّع بعض جوانب العلاقات العربية ـ الكردية، بعد الاستفتاء الكردي في 25 أيلول/سبتمبر 2017، وللرغبة في إدامة التواصل والتفاعل والتفاهم والتعاون لتجاوز بعض العقبات والعثرات التي واجهت التجربة الفتية، والتي تحتاج إلى تنازلات متقابلة وحلول وطنية مدعومة عربية، وحوار دائم ومستمر لنزع الفتيل والبحث عن سبل للحلول السلمية بما يعزز وحدة العراق أرضاً وشعباً، وبما يلبي في الوقت نفسه حقوق الكرد وطموحهم المشروع في تقرير المصير، بما يتناسب مع المصالح المشتركة والظروف الملموسة والأوضاع السائدة في دول الإقليم.

إن الهدف هو فتح قناة مستديمة للتواصل، بحيث يكون مثل هذا الحوار مجساً من مجسّات العلاقة يمكن توسيعه وتطويره للتعرف الفعلي والمباشر: ماذا يريد العرب من الكرد؟ وماذا يريد الكرد من العرب؟ الأمر الذي قد يذهب إلى وضع تفاصيل تتعلق بالثقافة والأدب والفن والتراث والتاريخ واللغة بما يقوي لحمة العلاقة ويعزز التفاعل، ويساهم في إيجاد الحلول السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية للمشكلات القائمة، بل إيجاد فرص جديدة لبحث مستجدّات في هذه العلاقة التي لا يمكن إلّا أن تكون متكافئة وعلى أساس الاحترام المتبادل للخصوصيات في إطار الهوّية العامة الجامعة لعراق موحد وذي سيادة ويتّجه صوب التنمية.

ولعلّ من واجب الدولة، أي دولة تريد سلوك سبيل التطوّر الديمقراطي الحر والحقيقي، أن ترعى الهوّيات الفرعية وتمنحها القدر الكافي من التعبير عن نفسها بما تمثّله من طاقة وحيوية وحق مشروع وعادل في التعبير عن نفسها بالصورة التي تريدها وتنسجم مع المصالح المشتركة.

إن العلاقة العربية ـ الكردية التاريخية لكي تنمو وتتطور لا بدّ لها من تجاوز بعض الإشكالات القائمة، ولكي تستمر العلاقة وتأخذ مساراً صحيحاً ينبغي أن تقوم على أساس التكامل والتفاعل والتواصل والترابط، وليس الترابح والهيمنة والانفكاك والتفلّت، لأن ذلك سيلحق ضرراً بالعرب والكرد، وخصوصاً أن المشتركات الجامعة تمثل المحتوى الأساسي لمضمون العلاقة ومستقبلها. ولا بدّ من إدراك حقيقة أن أي احتراب بينهما ينعكس على الوضع الإقليمي كما دلّت التجربة التاريخية، ولا سيّما أن المستفيد هو أعداء الأمتّين الصديقتين.

وإذا كان الحوار «فرض عين وليس فرض كفاية» كما يُقال بين الجهات والجماعات السياسية المشاركة في الحكم وخارجه وبين الحكومة الاتحادية بوجه خاص وبين حكومة إقليم كردستان، فإنه اليوم وبعد تجارب متعددة يصبح أكثر راهنية ويمكن للمجتمع المدني أن يكون شريكاً فاعلاً فيه ومكمّلاً في اتخاذ القرار.

وقد يحتاج الأمر إلى وجود مؤسسة بحثية رصينة ودراسات اختصاصية معمّقة أو تأسيس معهد عربي ـ كردي متخصص ويمكن توسيعه إلى معهد للدراسات الشرقية، ولا سيّما للشعوب المجاورة، بحيث يدرس علاقاتها بعضها ببعض، حاجة ملحة هدفها تنشيط حركة التواصل والنشر والترجمة والاطلاع على آداب وفنون وثقافات كل طرف بما لدى الطرف الآخر، إضافة إلى التحدّيات والمخاوف التي تواجه الهوّية المشتركة لهم والهويّة الخاصة لكل منهم على انفراد.

وفي خصوص العرب والكرد فإن وقفة مراجعة ضرورية لتنقية الأجواء وهو ما يحتاج إليه الطرفان، وخصوصاً في ظلّ محاولات تستهدف كليهما وقد سبق لي أن طرحت ذلك من خلال:

ـ محاولة عزل الكرد عن المحيط العربي، وإضعاف ما هو مشترك وإيجابي في العلاقات وتقديم ما هو خلافي وإشكالي.

ـ اعتبار العرب والعروبة مسؤولين عمّا حدث للكرد من اضطهاد وعسف شوفيني، وتحميل العرب والعروبة ارتكابات النظام السابق وآثامه.

ـ اتهام الكرد بالانفصالية والعداء للعرب لمطالبتهم بحق تقرير المصير وإقامة كيانية خاصة مستقلة، وتحميلهم مسؤولية ما حدث وما يحدث بعد الاحتلال. ومثلما ينبغي التمييز بين عروبة الحكّام المستبدين وعروبة العرب، فإن ضيق أفق بعض النخب الكردية الانعزالية لا ينبغي أن يتحمّله المثقفون الكرد.

ـ تقديم ما هو طارئ ومؤقت وآني من قضايا شائكة ومعقدة، على حساب ما هو استراتيجي وثابت وبعيد المدى.

ـ عدم اكتراث بعض عرب العراق بمسألة كرد إيران وكرد تركيا وكرد سورية وحقوقهم المشروعة.

ـ عدم اكتراث بعض كرد العراق أو غيرهم من الكرد بحساسية العلاقة مع «إسرائيل» المنتهِكة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، ولا سيّما حقه في تقرير المصير.

ولكي تتعزّز الثقة بين الطرفين فلا بدّ للمثقفين العرب من تبديد مخاوف الكرد، وذلك من خلال تعزيز وتوطيد العلاقة والتفاهم والمشترك الإنساني، والاعتراف بحقوقهم لا بوصفها منّة أو هبة أو هديّة، بقدر كونها إقراراً بواقع أليم، فضلاً عن مبادئ المساواة والعدالة والشراكة والمواطنة المتكافئة التي هي الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه بناء الدولة، مثلما ينبغي أن تقوم عليه العلاقات بين الشركاء.

كما لا بدّ للمثقفين الكرد من تبديد مخاوف العرب بتأكيد عَدِّهم جزءاً من العراق في إطار حق تقرير المصير الذي اختاروه عبر النظام الفدرالي، علماً بأن لا سعادة للعرب من دون الكرد، ولا سعادة للكرد من دون العرب في العراق، لأن مصيرهما مشترك وذلك قدر الجغرافيا، سواء أكان نقمة أم نعمة □

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا

الحوكمة في المنطقة العربية: التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع: نحو مجتمعات سلمية وإدماجية ومؤسسات خاضعة للمساءلة

(بيروت: الإسكوا، 2018). 218 صفحة

مراجعة وعرض: يوسف الصواني

مدير الدراسات بمركز دراسات الوحدة العربية،
أستاذ السياسة والعلاقات الدولية، جامعة طرابلس، ليبيا.

لم يكن الربيع العربي مجرد احتجاجات أو انتفاضات عكست الظلم والحرمان والاستبعاد والتهميش بقدر ما عبّرت عن فشل الدولة الوطنية العربية عن تحقيق أولى مهماتها المتمثلة ببناء الدولة الحديثة التي تضم الجميع والتي تصوغ هوية وكياناً ينسجمان مع محتواها الاجتماعي والثقافي وينتصران لتاريخها وتحديات مستقبلها. كما كانت تلك الاحتجاجات وما تلاها تعبيراً عن حالة انسداد للمشروع القطري العربي وانعكاساً لحالة الانكشاف المتواصل أمام الخارج، بينما ظلت العلاقة بين المجتمع والدولة مؤطرة بمقتضيات عقد اجتماعي سلطوي عفّى عليه الزمن ولم تعد تسعفه، حتى في البلدان العربية الغنية، ترتيبات شراء الولاء والرضى وسياسات التمويل والدعم القائمة على اقتصاد الريع، مثلما لم تفلح في استدامته سياسات الليبرالية الجديدة أو المظاهر الديمقراطية والترتيبات الدستورية التي أُجريت، غالباً شكلياً، في عدد من البلدان العربية. لذلك تضافرت عدة عوامل، وكان طبيعياً أن تكون للربيع العربي ارتداداته المعروفة اليوم، التي قادت إلى ما شهده عدد من البلدان العربية من صراع وعنف وحروب أهلية.

وبينما لم تتمكن معظم البلدان العربية من الفكاك تماماً من معضلات آنية تعكس أزمات هيكلية على مستوى الدولة والمؤسسات والمجتمع والاقتصاد، فإن الكيان الوطني والدولة والوحدة الوطنية كانت الأكثر تضرراً كما يبدو من التجربة المأسوية في ليبيا واليمن وسورية، وكانت الأضرار الاقتصادية أكبر مما يمكن تصوره. فوفقاً لتقديرات **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018 ـ 2019** الذي أصدرته الإسكوا في أوائل العام الجاري، تواجه البلدان العربية ليس نمواً اقتصادياً جامداً أو بطيئاً جداً فقط، بل إنها تعاني خسائر تقدر بأرقام فلكية. وبحسب المسح فقد خسرت بلدان المنطقة المتأثرة

بالنزاع 613.8 مليار دولار كقيمة تراكمية من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2010 و2015، أو ما يعادل 6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي. ونظراً إلى تراجع أسعار النفط والضعف الهيكلي في الاقتصادات العربية، سيكون من الصعب التعويض من هذه الخسائر[1].

في المقابل نجد أن دولاً عربية أخرى أهدرت مبالغ فلكية في الصرف على السلاح والمقتنيات المتعلقة بالحرب على نحو غير مسبوق، وفي سياق لا يمكن فصله عمّا يحدث منذ عام 2011، وبخاصة الحروب الواقعة على ساحات البلدان العربية كسورية وليبيا واليمن، إذ تشير الأرقام الواردة إلى أن دولة عربية (السعودية) هي الثالثة من بين أكبر خمس دول في الإنفاق العسكري في العالم عام 2018 حيث بلغ 67.6 مليار دولار، وقد مثل إنفاقها العسكري نسبة 8.8 بالمئة من ناتجها القومي الإجمالي، وهي أعلى نسبة في العالم على الإطلاق. بينما أنفقت بلدان المغرب العربي نحو 41 مليار دولار أنفقت الجزائر وحدها نحو 10 مليارات منها وأنفق المغرب نحو 4 مليارات، بينما أنفقت تونس ذات القدرات المحدودة نحو مليار من الدولارات على السلاح، وأهدرت ليبيا موارد بيع النفط والغاز منذ عام 2011 بما يتجاوز 400 مليار دولار ذهب قسم هائل منها لشراء السلاح. كما قدّر إنفاق دولة الإمارات على السلاح بنحو 23 مليار دولار خلال عام 2018، وأنفقت مصر ما يقدر بما لا يقل عن 31 مليار دولار، وأبرمت قطر والسعودية والإمارات وعمان والبحرين صفقات بمليارات الدولارات، كما يشير تقرير سيبري الصادر عام 2019، ولا مجال هنا لفك الارتباط بين هذا الإنفاق الهائل على السلاح وما يجري في المنطقة من صراعات كما يؤكد التقرير نفسه[2].

هنا تأتي أهمية الدراسة التي أصدرتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الإسكوا، التي تعرف فنياً باسم تقرير الحوكمة في المنطقة العربية، والتي أصدرت كتاباً في أواخر 2018، ساهم فيه نخبة من الخبراء والأكاديميين العرب ومن ذوي اختصاصات متعددة[3]. حملت الدراسة عن الحوكمة في المنطقة العربية عنواناً دالاً ويعكس مضامين ورسالة على قدر كبير من الأهمية والراهنية. تهتم الدراسة أساساً بسياقات ما بعد الحروب الأهلية والنزاعات، وتنطلق من هدف تقديم رؤى وخارطة طريق يمكن بمساعدتها للبلدان العربية التي تعيش الحروب والنزاعات أن تؤسس لدولة جديدة عقب صمت المدافع والبنادق وتحقيق السلام، وإن كان في مستواه السلبي الذي يعني توقف الحرب وصوغ أسس عقد اجتماعي جديد قائم أساساً على حيوية ومركزية الدولة ومؤسساتها التي تشمل الجميع دون استثناء وتؤسس لدولة حديثة وتنمية مستدامة.

تولي الدراسات التي احتواها التقرير أهمية قصوى لقضايا بناء الدولة والمؤسسات

(1) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2018 ـ 2019 متوافر على الرابط <https://bit.ly/2AZqF8U>

(2) التفاصيل المتعلقة بالإنفاق العسكري العربي فعلياً وتقديرياً واردة في تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام المعروف سيبري... للاطلاع على ملخص التقرير انظر الرابط: <https://bit.ly/2AZqF8U>

(3) للاطلاع على الترجمة العربية للكتاب، انظر: <https://bit.ly/33evaZr>

انطلاقاً مما للشرعية من مركزية في تحقيق الاستقرار والسلام المستدام والتنمية أيضاً، إذ لا يتصور وجود بديل من الدول الشرعية القادرة، على أن بناء مؤسسات الدولة أو إعادة بنائها من جديد شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام المستدام بعد الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة. ذلك يتصل تماماً بالدور الذي تؤديه الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن تصميمها لعملية تطوير المؤسسات في استعادة ثقة المواطنين بالدولة من خلال الحرص على إصلاح هيكليات الحوكمة التي تؤثر في حياتهم اليومية وإرساء عقد اجتماعي جديد، وتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج والتنمية، التي تساهم في منع نشوب النزاع مجدداً؛ وهو أمر لا يُتصوَّر، وفقاً للتقرير، من دون استعادة الدولة الوطنية ذاتها. هكذا فإن الدولة الوطنية العربية التي كانت هدفاً للاحتجاجات والتدخلات، تصبح اليوم ضرورة لا بد من استعادتها وبنائها حتى يمكن تحقيق السلم والتنمية أيضاً.

يشمل التقرير قسمين، في القسم **الأول** يتناول **الفصل الأول** علاقة الترابط بين النزاعات والحوكمة في المنطقة العربية. ويلفت التقرير الانتباه إلى الترابط الوثيق بين الأمرين، مبيناً أنه في حين أن ضعف مؤسسات الدولة غالباً ما يكون محفزاً للغضب والاضطرابات التي تتسبب في نهاية المطاف باندلاع النزاع. فإن النزاع يؤدي بدوره إلى إضعاف المؤسسات بصورة إضافية. وقد بدا ذلك واضحاً تماماً في البلدان العربية التي ابتليت بالصراعات أو العنف عقب احتجاجات الربيع العربي وما رافقها من توترات طائفية أو جهوية أو قبلية وسياسية؛ علاوة على التدخل الأجنبي السافر الذي مارس دوراً بارزاً أيضاً في سطوة الإرهاب وتدفق المقاتلين الأجانب إلى غير ساحة عربية. ويستعرض **الفصل الثاني** الأبحاث المتوافرة عن تسويات النزاعات المدنية التي تم التوصل إليها بالتفاوض وفي أي ظروف تكون هذه التسويات فعّالة في تحقيق سلام مستدام. أما **الفصل الثالث**، فينظر في وضع المؤسسات في مرحلة الأزمة وفي المرحلة الانتقالية ويستعرض ما خلصت إليه الدراسات في حقول العلوم السياسية، وبخاصة ما يتعلق بالمؤسسية ودورها في الديمقراطية والفاعلية ومكافحة الفساد وتحقيق السلام والتنمية، وصلة ذلك بالثقافة والاقتصاد ورأس المال الاجتماعي. أما **الفصل الرابع** فهو بحث في كيفية واشتراطات بناء الشرعية في البلدان الخارجة من النزاعات بما يكفل عبوراً آمناً إلى استقرار تؤمنه شرعية ديمقراطية تشمل الجميع ومن دون إقصاء أو تهميش بينما يتم تجديد العقد الاجتماعي. هنا يتم التركيز بوضوح على فشل الدولة العربية المعاصرة وعلى أهمية تحقيق شرعية جديدة لا يمكن إلا أن تستند إلى قيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان؛ بينما لا تغفل أهمية الحفاظ على الهوية والكيان، واستيعاب مقتضيات العولمة من ناحية ومقتضيات العمل والتأثيرات المحددة للسياق العربي. كما يلمح الفصل إلى أهمية العمل على المستوى الاجتماعي بصورة شاملة من دون استثناء بما يضمن توافقاً على كل مكونات الدولة والسلطة.

يتصل النقاش أعلاه بما يتم تناوله في **الفصل الخامس**، الذي يولي أهمية خاصة للأبعاد الخاصة بقضايا الجنسين في عملية التعافي ما بعد النزاع، بما في ذلك إشراك المرأة والرجل في مسارات السلام والمشاركة السياسية. يركز هذا الفصل على تقييم وضع

المراة والشباب والفجوات القائمة في الحالة العربية، ويقدم إضاءات عن أهم الممارسات التي يمكن من طريقها ضمان تمثيل المرأة ووصولها إلى مراكز القيادة على نحو فعّال ومتساوٍ مع الرجل بما يحقق الشمولية والمساواة والتوازن المجتمعي والتنمية المستدامة. ويبدو من المناقشة في هذا الفصل كيف أن مشاركة عادلة للمرأة هي أصعب تحقيقاً في المرحلة الانتقالية الحساسة ما بعد النزاع، وتفرض مزايا وتحديات من نوع خاص. لذلك فإن أي مقاربة أو مقترحات لسياسات إعادة المأسسة والبناء بعد انتهاء الصراع ستعطي أهمية مناسبة لدور المرأة والشباب والمساواة عند إعادة بناء المنظومة من جديد بما يوفر فرصاً مناسبة وآليات فاعلة للتعامل مع انعدام المساواة التي كانت موجودة سابقاً وأولوية هدف تعزيز قدرات المرأة من أجل المساهمة بصورة كاملة في خطط بناء المؤسسات والتنمية ما بعد النزاع.

في القسم الثاني، يعرض **الفصل السادس** أفضل الممارسات الدولية لبناء المؤسسات في سياق ما بعد النزاعات والحروب الأهلية أو الداخلية، فيناقش ضمن هذا السياق صور تنظيم الدولة المعاصرة والمستويات المختلفة من الإدارة التي تُعنى بمعالجة التمايزات الداخلية أو التنوع على كل المستويات. كما يعرض هذا الفصل ما نجح وما فشل في حالات سابقة من إعادة بناء القطاع الأمني ومسارات الحوار الوطني ومحاربة الفساد. يناقش الفصل كذلك السياقات المؤطرة للأزمة في اليمن وليبيا ويقدم تفسيرات تركن على نحو ظاهر إلى تجربتهما الحديثة في الدولة والحكم وتاريخ التطوير المؤسسي والعلاقات بين الدولة والمجتمع، ويستخلص أن ما تعانيه كل من الدولتين يمكن تفسيره في أهم مستوياته المتعلقة بالصراع بالفشل في إرساء هيكليات حوكمة قوية وشاملة للجميع، وبظهور مؤسسات غير رسمية موازية تقوض التطوير المؤسسي الفعّال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

يقدم **الفصل السابع** «الحوكمة اللامركزية ما بعد النزاع: دراسة حالة العراق» تجربة اللامركزية في العراق والدروس التي يمكن الإفادة منها والحلول التي يمكن اجتراحها في مواجهة التفتيت أو الانقسام وبخاصة في دولة كالعراق التي لم تعانِ الحكم التسلطي فقط، بل وقعت ضحية العدوان والاحتلال الأجنبي الذي جاء بوعود برّاقة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ليقود البلاد إلى الهاوية. هنا أصبح البحث عن ترتيبات إدارية وقانونية مدفوعاً بالرغبة في إعادة استتباب النظام السياسي والشرعية السياسية وبخاصة منذ الاحتلال الأمريكي في عام 2003. ينطلق التقرير من عرض للنقاش الدائر حول جدوى وفاعلية وملاءمة اللامركزية والفدرالية في حل الصراعات أو الحؤول دون حدوثها. وبينما لا ينتصر التقرير لأي من المقاربتين في النظر إلى اللامركزية كعامل إيجابي أو سلبي، يطرح أسئلة مهمة عن الظروف التي يمكن اللامركزية التوفيق بين الاختلافات المجتمعية وحث النخب على تقديم التنازلات، لتؤدي بالتالي إلى حلقة حميدة من السلام والتنمية؟ ويرصد التقرير كيف تعرضت وحدة الكيان العراقي للخطر حيث أدت الفدرالية غير المتماثلة، بسبب عدم التكافؤ بين المركز والفدراليات أو بين المحافظات، إلى وضع تكتسب فيه بعض الكيانات الفدرالية سلطات إدارة ذاتية أكثر من غيرها.

الخلفيات النظرية والمنهجية التي يقدمها الكتاب في القسم الأول، إضافة إلى دروس التجربة العراقية، يتم استخدامها كمحددات ومعايير أو خلفية مفيدة عند تحليل الأوضاع في البلدان العربية التي تعيش النزاع والحرب في ليبيا واليمن، وتشخيص أوضاعها ضمن سياق تقديم مقترحات استراتيجية وما يمكن وصفه بخارطة طريق لتأمين مأسسة وبناء الدولة والسلطة والشرعية بعد تحقق توقف الصراع وانتهاء العنف المسلح والحروب. تركز الاستراتيجيات المقترحة والسياسات الموصى بها للتطبيق في ليبيا واليمن على المرحلة التي تلي مباشرة نهاية القتال أو التسوية السياسية، بحسب كل سياق، مع مراعاة الجانب الطويل الأمد لعملية التنمية المؤسسية.

في الفصل الثامن، «ليبيا ما بعد النزاع: خارطة الطريق للتنمية المؤسسية تحديد المؤسسات الليبية»، يتركز الهدف على محاولة تقديم رؤية وخارطة طريق يمكن ليبيا بواسطتها تحقيق بناء الدولة ومؤسساتها الفاعلة بعد انتهاء الصراع والحرب الأهلية الدائرة منذ إسقاط نظام القذافي عام 2011. ويهتم الفصل بإبراز خصائص أو سمات الواقع القاسي بعد نزاع عام 2011 حيث حلت الحكومات الضعيفة محل الدولة. وفي ظل نظام الحوكمة الهش الذي يعمل بشق النفس في سياق تهيمن عليه الميليشيات والمحسوبيات والقبلية وعملية سياسية إقصائية، انزلقت ليبيا أكثر فأكثر نحو الفشل المؤسسي. يشير السياق الليبي الحالي إلى عدد من العوامل التي تؤكد أنه لا يمكن نجاح أي مقاربة بعينها لمرحلة ما بعد الصراع تركز فقط على أهداف محددة أو ضيقة أو وظيفية، فمثل تلك المقاربة تبقى بلا جدوى ومعرضة للفشل في الإحاطة بالصورة الأشمل. إن التجربة تشير إلى عدد من دوافع عدم الاستقرار المستمر والضعف المؤسسي المتواصل. علاوة على تلك الدوافع أو محركات الصراع، فإن جميع المتخصصين والخبراء تقريباً يتفقون على أن ليبيا اليوم لا تفتقر فقط إلى المؤسسات الأساسية اللازمة لقيام شرعية وسلطة الدولة غير القابلة للمنازعة، بل هي تفتقر أيضاً إلى ما تحتاج إليه من ترتيبات ومؤسسات لإنجاز المهمات الحكومية الأساسية ومواجهة التحديات الحياتية التي تواجه الدولة والناس في سياق ما بعد الصراع. ينطلق النقاش من فرضية هشاشة الدولة الليبية وضعف إرثها المؤسسي إلى تحديد المؤسسات والبنى الأساسية المطلوب إصلاحها أو تطويرها من أجل مواجهة التحديات الفورية ما بعد النزاع مع مراعاة الهدف الطويل الأمد المتمثل ببناء مؤسسات فعّالة خاضعة للمساءلة وقادرة على إدارة عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ويعرض الفصل مبادئ بناء الدولة والحوكمة التي يجب أن يتفق عليها كل الشعب الليبي. كما يعرض رؤية سياسية مدعومة برؤية اقتصادية تضع أسس نموذج جديد لإدارة الموارد الطبيعية الليبية وتوزيعها وتطويرها.

الهدف الأساسي لهذا الفصل هو تقديم عناصر ما يمكن وصفه مقترحاً حول رؤية ومبادئ بناء الدولة والحوكمة لتجاوز الأزمة. هذه الرؤية السياسية والمقترحات الهيكلية تتكامل وتتعزز برؤية اقتصادية تضع الأسس لنموذج جديد لإدارة وتوزيع موارد البلد الطبيعية وتطويرها. وبينما تركز خارطة الطريق المقترحة على المهمات المستعجلة أو الطارئة، فإنها تقوم أساساً على تقديم

مقترحات وخطط واضحة لاستعادة الدولة وإصلاح مؤسساتها القائمة وبناء مؤسسات جديدة ضمن خارطة شاملة تنطلق من التفاهم على السلام والمصالحة وصولاً إلى صوغ عقد اجتماعي جديد. لذلك ترى الخارطة المقترحة أن تحقيق السلام وبناء الدولة الديمقراطية المدنية في ليبيا لا بد من أن يمهَّد له بخطوات أساسية؛ حيث تحتاج ليبيا إلى إطلاق برنامج سريع للتخلص من الفوضى وانعدام الأمن اللذين يشلّان البلد، والتخفيف من معاناة الناس، وإعادة إرساء الوظائف والشرعية الحكومية. ويكمن النجاح في تطبيق أي برنامج إنقاذ وطني في تحقيق نتائج ملموسة أساسية في توليد الزخم المطلوب لتحقيق تغييرات أعمق. وتقضي المهمة الفورية بالتركيز على الحاجات الإنسانية والأمن وإعادة تفعيل الاقتصاد الكلي واستعادة الخدمات الأساسية. في المقابل، يجب أن تترافق هذه الخطة مع عملية مصالحة وطنية بناء على مؤتمر سلام وطني يضمن التوافق الأوسع والأشمل في شأن كيفية إعادة بناء الدولة وحوكمتها.

خُصص **الفصل التاسع** لعرض «عناصر الاستراتيجية الانتقالية الخاصة باليمن» حيث يتناول هذا الجزء من التقرير اليمن في الحقبة التي تلي وقف القتال مباشرة، وذلك بهدف وضع خريطة طريق لسياسات إعادة تأهيل مؤسسات الدولة وإصلاحها، وبناء مجتمع ينعم بالسلم الشامل ومؤسسات تخضع للمساءلة. يقدم الفصل لمحة عامة عن السياقات التاريخية والحالية للنزاع في اليمن، وعن بناء الدولة والتحديات ثم ينطلق نحو هدف وضع رؤية أو خارطة طريق لعملية التطوير المؤسسي لبناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب، ويحدد العناصر الأساسية التي تحتاج إلى عناية عاجلة داخل المؤسسات...

أما صلب الدراسة، فهو مخصص للمؤسسات التي تعَدّ ذات أولوية قصوى بعد توقف الاحتراب والصراع، وتشمل المؤسسات المالية والأمنية والإدارية والقضائية والسياسية إضافة إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. والهدف من ذلك فهم الحاجة الملحة إلى إعادة بناء هذه المؤسسات، وتقديم توصيات حول أهم الخطوات التي يجب اتخاذها في المراحل الأولى من إصلاحها. ويمكن عدّ هذا الجزء من التقرير دليلاً لدعم بناء المؤسسات وضمان تحقيق سلام دائم.

وتخلص **خاتمة** التقرير إلى أن المؤسسات السياسية والعوامل العسكرية فضلاً عن نمو الدخل على المدى الطويل، لها الأثر الأكبر في تقليل احتمال تجدد الحرب الأهلية، وعلى وجه الخصوص، أن الدول الخارجة من حرب، التي تتمتع بنظم سياسية أكثر تمثيلاً وتنافسية، وبمعدل أكبر من القوات المسلحة نسبة إلى السكان، استطاعت أن تتجنب تجدد الحرب على نحو أفضل. ويعزز هذا نتائج دراسة حديثة أجرتها الإسكوا أكدت أنه لا يوجد دليل على أن الثقافة أو الدين أو الجغرافيا السياسية في الوطن العربي عوامل تعيق الانتعاش بعد الحرب على نحو واضح. وقد شملت النماذج الإحصائية مقاييس تقليدية خاصة بالإسلام والثقافة العربية والموقع الجغرافي، لكن لم يظهر أن لأي من هذه المتغيرات ارتباطات مهمة إحصائياً باحتمال تجدد الحرب منذ عام 1970. ومن المفترض ألا تعيق هذه العوامل ما يتبع الحرب من مراحل استقرار وانتعاش وانتقال في كل من العراق وليبيا

وسورية اليمن. وفي كثير من الأحيان، تتعارض هذه النتائج إلى حد كبير مع الأحكام المسبقة والنظريات الاستشراقية والغربية عن «استثناء» العرب أو المسلمين من قاعدة عدم ارتباط الثقافة أو الدين أو الجغرافيا السياسية بالنزاعات.

ما هي العوامل المؤثرة إذاً؟ توصلت الدراسة إلى ثلاث مجموعات أساسية من محركات تجدد الحرب، أولاها تتصل بالمؤسسات السياسية، حيث تبين إحصائياً أن الديمقراطية مهمة ولغيابها تأثيرات سلبية كبيرة في احتمال تجدد النزاع؛ لكن ذلك لا يعني أن إجراء انتخابات في مرحلة ما بعد الحرب مناسب في جميع الظروف، أو أن انتخابات كهذه لن يترتب عليها أي آثار سلبية. فالانتخابات ليست حلاً سحرياً. فقد أُجريت انتخابات حرة ونزيهة على نحو معقول ما بعد الحرب في كل من لبنان (آب/أغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر، 1992) والعراق (كانون الثاني/يناير 2005)، وليبيا (تموز/يوليو 2012) وكل تلك العمليات الانتخابية اعتُبرت ناجحة على نحو معقول حينذاك، ومع ذلك فشلت هذه البلدان في تحقيق الاستقرار أو الانتقال إلى الديمقراطية على نحو كامل، وهذا يشير إلى أهمية أن تأتي الانتخابات ضمن إطار إصلاح سياسي أوسع؛ فالانتخابات لا تمنع تجدد النزاع. ويمكن عمليات المصالحة الوطنية والحكم الرشيد وسيادة القانون والحريات السياسية والمدنية وغيرها من الإصلاحات على صعيدَي المؤسسات والحوكمة أن تمثل أفضل استراتيجية لبناء السلام.

كذلك يوجد دور تؤديه اللامركزية، ولكن تأثيرها يختلف مع مرور الوقت. فاللامركزية ترتبط بانخفاض خطر تجدد الحرب خلال السنوات الخمس الأولى تقريباً من حقبة السلام، ولكنها ترتبط بارتفاع الخطر بعد ذلك. تشير النتائج إلى أن اللامركزية قد تكون استراتيجية جيدة لبناء السلام على المدى القصير، ولكنها سيئة على المدى الطويل، بحسب الحالة. أما في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي فخلافاً للاعتقاد السائد، تشير الدراسة إلى أن الاستقرار والانتعاش الاقتصاديين ليسا من الاستراتيجيات التي تحقق نتائج سريعة على صعيد منع تجدد الحرب. ففي السنوات الأولى بعد الحرب، يرتبط ارتفاع معدل النمو بارتفاع خطر تجدد الحرب. والحالة الليبية جديرة بالذكر في هذا الصدد، إذ بعد عام 2012، ورغم ارتفاع مداخيل البلاد المالية العائدة من تصدير النفط والغاز، فإن هذا النمو في الدخل لم يتحول إلى عامل تهدئة، بل كانت الموارد نقمة ظاهرة عبرت عن نفسها في تجدد الصراع عبر الدورات المتتالية للحرب الأهلية والتدخل الأجنبي، ناهيك بتصاعد مؤشرات الفساد كما يظهر في العراق أيضاً.

يطرح **التقرير** أسئلة جوهرية تتعلق بما يمكن أن يحقق الانتقال إلى المأسسة والدولة الفاعلة الشاملة للجميع في البلدان التي تعيش الحروب، بما يضمن السلم الأهلي والتنمية، وكيف يجدر بالبلدان المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية تصميم استراتيجيات لمرحلة ما بعد الحرب؟ هل يجب أن تشدد على الإصلاحات السياسية؟ أم على إعادة الهيكلة الاقتصادية؟ أم على آليات العدالة ما بعد النزاع؟ أم على حفظ النظام والأمن؟ أم على الإغاثة الإنسانية وتحسين سبل المعيشة؟ لقد تمكن معدّو هذه الدراسات من وضع أيديهم على الكثير من مكامن الخلل وتمكنوا من تشخيص حالة الفشل التي واجهتها الدولة

الوطنية العربية المعاصرة ولامسوا جوانب مهمة تضيء على أسباب وجذور هذا الفشل، لكنهم مع ذلك يقررون أنه لا حل من دون استعادة الدولة وبناء ما تهدم من مؤسساتها.

ومع اتفاقنا على أن جوهر هذه العوامل يعود تماماً إلى ضحالة وهشاشة وسلطوية العقد الاجتماعي الحاكم للعلاقة بين الحكام والمحكومين، فإن **التقرير**، رغم الإشارات المتكررة في أكثر من موضع إلى دور البنى الاقتصادية السائدة في حالة الانسداد والفشل، سواء قبل احتجاجات الربيع العربي أو بعدها، فإن ما يغيب عن التحليل هو دور الخارج في السياقات المتعلقة بالصراع والحروب الأهلية وكيف اشتغلت آليات التطييف واللعب بالهويات والانتماءات لتبرير سيادة رؤى محددة للعرب ودولهم. كما لا يعطي **التقرير** ما يكفي من الاهتمام للدور الذي مارسه الخارج، ليس فقط لحظة تكون الدولة القطرية أو الوطنية العربية وصلتها بمشروع سايكس ـ بيكو، بل في صلتها بالعولمة أيضاً والدمج المتواصل سلباً للعرب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وكيف يقود ذلك باستمرار إلى سيادة أنماط «إنتاجية» ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بل على المستوى السياسي والاجتماعي الثقافي أيضاً، وهو ما قد يفسر، جزئياً على الأقل، الفشل النخبوي العربي أيضاً وهرولة نخب عربية للارتهان تماماً لمشروعات جديدة لإعادة رسم المنطقة من جميع الجوانب.

ورغم ما قد يكون لدينا من مآخذ عن الكتاب التقرير والدراسات المهمة التي يتضمنها، فإن ما يقترحه من استراتيجيات وخارطة طريق للعمل فيما بعد انتهاء العنف والصراع والحرب الداخلية (الخارجية) الجارية في غير ساحة عربية، تمثل تفكيراً جديداً يستحق الاهتمام بما يطرحه من بدائل على المستوى العربي. لذلك فإن المقترحات والبدائل التي يقدمها الكتاب، وبخاصة في ما يتعلق بدروس التجربة العراقية أو الحالتين الليبية واليمنية، تفتح آفاقاً للتفكير في العجز الدولتي العربي والعجز الديمقراطي العربي تتجاوز تماماً اطروحات الاستشراق والركون إلى «الاستثناء» العربي والإسلامي كتفسير لما نحن فيه وينبهنا إلى الأهمية القصوى لاعتماد مقاربات جديدة وجادة وأكثر ارتباطاً بالسياقات العربية على كل المستويات، مثلما يعيد التذكير بأن ما يقدم من دعاوى للديمقراطية وحقوق الإنسان، وما يرافقها من سياسات غربية، ليست سوى وصفات هدفها غير ما تعلنه □

يوناتان مِندِل

تكوّن العربية الإسرائيلية ـ مصطلحات سياسية وأمنية ـ في تشكل دراسات العربية في إسرائيل

ترجمة أحمد مغربي

(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018). 464 ص. (سلسلة «ترجمان»)

فرحان صالح

باحث لبناني.

يحاول الكاتب الأكاديمي ـ من أصل يهودي ـ موناثان مندل، تسليط الضوء على موقع اللغة العربية في البناء الاجتماعي (اليهودي) تاريخياً؛ ففي كتابه **تكوّن العربية الإسرائيلية: معطيات سياسية وأمنية ـ في تشكّل دراسات العربية في إسرائيل**، يحاول رسم صورة عن مكانة اللغة العربية في حياة اليهود العرب وبخاصة في فلسطين، في ظل هيمنة المشروع الصهيوني، وما رافق ذلك من تحولات أدّت إلى هجرة اليهود من البلدان الغربية والبلدان العربية إلى فلسطين.

كان اليهودي الفلسطيني في حقبة ما قبل الصهيونية يستخدم العربية تحدثاً وكتابة، بوصفها لغة الحياة اليومية في المنطقة. لكن الحركة الصهيونية بدأت تخطّط لحصار اللغة العربية في فلسطين؛ فعملت على إيقاف استخدام اليهود العرب لغتهم العربية وحصر استخدام هذه اللغة بالفلسطينيين غير اليهود. كما عملت على زرع الحقد لدى اليهود تجاه العرب ولغتهم. بذلت الصهيونية جهدها لحجب اللغة العربية لأسباب أيديولوجية وسياسية وأمنية؛ فتحوّلت العربية من لغة الجار إلى لغة الخصم، أو العدو.

مع تصاعد الهيمنة الصهيونية في فلسطين، أُعطيت الأفضلية في المدارس للغتين العبرية والإنكليزية على حساب العربية. لقد بدأت الصهيونية في تجذير التمييز بين السكان على أسس دينية، وكان الهدف فصل اليهود عرباً وغربيين عن العالم العربي. لذا، تحولت العربية في فلسطين من لغة وطن إلى لغة أجنبية؛ وفُرض على السكان اللغة العبرية، وبهذا تم رسم الحدود الفاصلة بين اليهود والعرب.

أولاً: تاريخ اليهود العرب

يعود الكاتب إلى التاريخ، فيرى من خلال عرضه عشرات الوثائق ومئات الكتب التي تناولت العلاقات اليهودية ـ العربية، أن

اليهود تمتعوا بعلاقات مميزة ووطيدة مع العرب، وأن اللغة العربية كانت لسان الحياة اليومية للشعب اليهودي في العالم العربي، حيث استعملت لغة يومية في التواصل والتجارة، وكلسان يهودي في التحدث والثقافة والفكر والدين. وقد لاحظ عدد من المؤرخين «أن اليهود استطاعوا أن يزدهروا في الحقب التي حكم فيها المسلمون العرب. لقد عاشوا بأمان في إسبانيا، كما في البلدان العربية والإسلامية، حيث تمتعوا بنمط حياة منتج ومُرضٍ، بل ربما لم يجدوا مثيلاً له في أماكن أخرى». ويذكر برنارد لويس «أن التعاون اللغوي والثقافي ـ اليهودي ـ العربي ـ الإسلامي، لم يكن مجرد ثقافة يهودية بالعربية، بل ثقافة يهودية عربية».

وفي نظرة إلى مدى التسامح الديني في تلك الحقب العربية، يرى الكاتب أن العرب، وفي القرن العاشر هم من نقلوا التوراة من الآرامية إلى العربية، في ذلك التاريخ كانت العربية لغة العلماء اليهود وغير اليهود؛ فأدّت العربية دوراً رئيسياً في النهضة اليهودية.

ثانياً: مرحلة جديدة: اللغة أداة انفصال

في منتصف القرن التاسع عشر بدأ فعل الحركة الصهيونية يظهر، «بدأ التخطيط لانشطار هوياتي بين السفارديم المندمجين مع محيطهم العربي، الذين كانوا يتكلمون العربية، في حين أن المدارس الأشكنازية حافظت على لغتها، ولم تدرج اللغة العربية في نظامها التعليمي، معتبرة أن اللغة العربية شأن علماني لا يتوافق مع الطبيعة الدينية لتلك المدارس.

منذ نهاية القرن التاسع عشر كان المجتمع اليهودي في فلسطين أقلية صغيرة تفتقد المشاعر القومية المعاصرة؛ «ليس من جيش، أو نشيد وطني، أو لغة قومية. دمجت هذه الأقلية الدين بالحياة اليومية، وإن كانت قد حافظت على علاقات طيبة مع الجيران العرب الذين حملت لغتهم وتقاليدهم وعاداتهم». لم يكن من تمييز بينهم وبين جيرانهم، وإن كان من خصوصيات فإن جيرانهم العرب يحترمونها. لم يكن أحد يشعر بوجود عداوة أو مشاكل بين الجيران.

منذ ذلك الوقت بدأ المشروع الإنكليزي ـ الصهيوني (يلاحظ أن المؤلف لم يشر مطلقاً إلى الدور الإنكليزي في المشروع الصهيوني) ـ يمد أذرعه النشطة. تغيرت الأولويات، بدأت الحركة الصهيونية تخطط لتوجهات تتواءم مع المشروع الصهيوني الاستعماري.

كان عام 1882 عام الفصل بين تاريخين. بدأت هجرة اليهود من الدول الغربية تزداد وتنمو. حمل المهاجرون آمال قومية بتعاليم ومشروع صهيوني. لكن الآمال القومية للصهاينة بدأت تصطدم، ليس بشراكة الحياة وتاريخ التعاون بين الفلسطينيين، السكان الأصليين بمختلف عقائدهم، بل تصطدم بما لدى هؤلاء الفلسطينيين من طموحات مشتركة أيضاً.

بدأ الصهاينة يعملون من أجل صوغ واقع جغرافي ـ ديمغرافي جديد، وإن ببطء. ثم ما لبثت أن تسارعت وتيرته مع ارتفاع التوترات (المفتعلة) بين النسيج المجتمعي الواحد ـ المتعدد العقائد. أصبحت أهداف الحركة الصهيونية الانفصالية، لاعتبارات أمنية، تبرز وتتوضح.

بـدأت الـحـسـاسـيـات بـيـن المسـيـحـيـين واليـهـود فـي أوروبـا تنمو وتتكثف، وهـو ما دفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين. وبسبب القتل المنظم لليهود الروس بدأ العلمانيون (اليهود) يفرّون إلى فلسطين.

ثالثاً: التموقع، التكيّف، التعلّم

كـانـت الـهـجـرة الـيـهـوديـة مـن أوروبـا وروسـيـا وغيرهما تتوسع. دخل اليهود إلى أرض لا يعرفون عادات سكانها وتقاليدهم، قلّد المهاجرون اليهود العرب الفلسطينيين في لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وفي لباسهم وفي مهنهم، حتى في رعي المواشي. اعتقدوا أن عودتهم إلى فلسطين تمثل فرصة للقاء تـاريـخـي بـيـنـهـم وبـيـن الـعـرب، لا كـأعـداء، بـل كعضـويـن فـي الـعـائـلـة الـسـامـيـة، وهـمـا العرب واليهود من أبناء إبراهيم. لذا، نظر المهاجرون إلى الفلسطينيين، على مختلف تنوعاتهم الاجتماعية، بوصفهم امتداداً للذات اليهودية الموغلة في القدم، وبوصفهم من اليهود الذين تحولوا إلى الإسلام. ومن الغريب واللافت للنظر أن من رسم هذه الصورة هو بن غوريون الذي قال «إن الفلاحين الفلسطينيين هم مزارعون يهود فضّلوا في أوقات الشدة أن يغيّروا ديانتهم من أن يتركوا أرضهم». كما أبدى هرتزل «انزعاجه من التوتر «القومي» بين الفلسطينيين العرب واليهود العرب».

رحب السكان الأصليون في فلسطين، بالمهاجرين، وتعاملوا معهم بوصفهم ضيوفاً في أرضهم. وبدأ المهاجرون يتعلمون لغة السكان (اللغة العربية) وبهذا، كان توجههم إلى الاندماج لا الانفصال.

أعجب المهاجرون بدينامية الشعب الفلسطيني. لهذا عملوا بجهد كي يقلدوهم في معيشتهم وطرائق حياتهم وثقافتهم. كما سعى «المهاجرون، لتكوين فلاح يهودي على غرار مواصفات ما هو عليه الفلاح الفلسطيني».

كانت الحركة الصهيونية تخطط لوراثة تاريخ وعادات وتقاليد السكان الأصليين، وفي المقابل كانت تخطط لفصل عنصري بين مكونات الشعب الفلسطيني. «لقد بدأت الوكالة اليهودية ـ الصهيونية ـ تغري الفلاحين اليهود دون العرب المسلمين، بتزويدهم برواتب منتظمة ترسلها لهم، وذلك للتجذُّر في الأرض والتوطُّن فيها». وهكذا «خلقت الدوافع الأولى لفكرة الانتماء العنصري، وبالتالي لإعطاء زخم لما يسمى الهوية الجديدة لشعب الله المختار».

بدأ هذا التوجه ينمو ويتعزز، وأخذ في الظهور إلى العلن، بعد أن تعلم وقلد اليهود المهاجرون، مواطني فلسطين في مختلف المجالات الأسرية والمهنية والثقافية، بدءاً من اللغة التي أخذوها من مصدرها الأول، أي من على لسان الناس ومن طريقة حياتهم، وعلاقاتهم بين بعضهم.

منذ بداية القرن العشرين، ازدادت مخططات الحركة الصهيونية وضوحاً، وبدأ تأسيس «منظمات صهيونية ذات توجهات عنصرية إقصائية، مثل منظمة «عمال فلسطين»، مهمتها إمداد المستوطنات اليهودية بالحراس المدججين بالسلاح». حاولت هذه المنظمة، كما غيرها، تطبيق مبدأ صهيوني يدعو اليهود إلى «العودة إلى الأرض على أنها عودة لإحياء التاريخ اليهودي. لقد طلبت هذه المنظمة، من الشخص المنتمي إلى صفوفها أن يكتسب مهارات الشعب الفلسطيني، كي يتمكن من الحلول مكانه في فلسطين».

رابعاً: ربط الجذر اللغوي العربي بالجذر اللغوي العبري

احتاج اليهود الجدد في فلسطين إلى اتقان اللغة واللهجات العربية، واللغة العبرية كذلك، كرمز للعودة إلى الشرق. العبرية التي تم رفدها وتجديدها لتحمل آمال القومية اليهودية، ولتصبح اللغة القومية ليهود الشتات. وبهذه الطرائق تم فصل يهود الشتات عن هويتهم الأوروبية. لاحظ أليعزر بن يهودا الذي كان مندفعاً لإحياء العبرية أن اللغة العربية ثرية بالمصطلحات القديمة، على عكس العبرية التي كانت ميتة، والتي لا تمتلك الثراء اللغوي التي تمتلكه العربية، لذا، وباعتبار كلا اللغتين من أصول سامية، وكون العربية «خزاناً من الكلمات القابلة للاستخدام في العبرية الحديثة». فقد تم ربط الجذر اللغوي للعربية في الجذر اللغوي للعبرية، وبهذا الربط تم إحياء الجذور القومية للحركة الصهيونية في فلسطين. لقد رأى بن أليعازر عدم وجود فوارق بين السامية العربية والعبرية. «العربية ليست غريبة، إنها ما زالت تحمل الجذور التي فقدناها نحن، والآن نعاود العثور عليها وإعادتها».

احتاجت الحركة الصهيونية إلى الامتنان للعرب الفلسطينيين المحليين، الذين أدوا دورهم التاريخي بالحفاظ على التقاليد اليهودية، التي أعيد الاعتبار إليها بعد آلاف السنين. في البدء، عملت الحركة الصهيونية على توطين وتدجين وتهجين اليهود الذين تدعي أنهم يهود أوروبيون، ذلك من خلال برنامج يهدف إلى الربط بين طرائق الحياة التي يعيشها الفلسطينيون بشقيهم المسلم واليهودي. فمن دون هذا الربط سيبقى اليهود الذين أتوا من بلدانهم والذين يحملون الثقافة العلمانية، غرباء في التاريخ وفي الواقع وفي الهوية. لقد استعملت الحركة الصهيونية هذا الربط كقناع على وجوه وذاكرة هؤلاء، إذ وظّفت ما تقوم به للانفصال.

خامساً: الصهيونية تستحضر التجربة الإسلامية الأولى

إذا كان من إيجابية بالانفتاح على العربية وتهجينها، بل واستعمارها، فإن الموقف نفسه، لم يختلف لجهة التعامل مع اللغات الإنكليزية والألمانية والفرنسية. ومثلما كان وضع اللغة العربية في المرحلة العربية ـ الإسلامية من 600 إلى 1250م، حيث تفاعلت العربية مع حضارات عصرها، مدخلة آلاف المفردات اللغوية والأساليب والتعابير ومفردات اللهجات إلى القاموس العربي، هكذا تعامل علماء العبرية، الذين دمجوا الجذر اللغوي العربي مع الجذر اللغوي للعبرانية مدخلين إلى القاموس العبري آلاف المفردات اللغوية العربية. لقد كان الرافد اللغوي العربي هو الرافد الفاعل في النهضة والحضور للعبرية. لقد ضم أليعازر الجذر اللغوي للعربية إلى الجذر اللغوي العبري، وبهذا وذاك تكونت العبرية الحديثة.

لكن بعد دمج هذين الرافدين في رافد واحد، بدأت الحركة الصهيونية تتنكر للعربية، وتدعو إلى عبرية مستقلة وغير مشوشة بالروافد التي أصبحت جزءاً من كينونتها. لقد وصلت العبرية حبل السرة مع اللغة العربية، فكانت العبرية الجديدة.

سادساً: انهيار العالم العثماني وولادة الاستعمار الحديث

عام 1917 انهارت الخلافة العثمانية، وبانهيارها انكفأت اللغة التركية. وفي ذلك العام تحديداً أصبح المشروع الصهيوني أداة أساسية من أدوات المشروع الاستعماري للسيطرة على المنطقة. لقد اختفت لغة مهزومة سياسياً، وولدت على أنقاضها لغة أخرى منسية ومستحضرة من التاريخ البعيد.

1 ـ الصهيونية أداة من أدوات الاستعمار

مع انهيار الخلافة، أصبحت اللغة العربية (في البلدان العربية) البديل الشرعي للغة الخلافة. عُممت اللغة العربية في البلاد العربية، كذلك في المدارس الفلسطينية، بما فيها التي تدرّس العبرية. لقد أصبح الإنكليز (من خلال إحياء اللغات القديمة وكذلك اللهجات)، يؤسسون لزرع بذور الانقسامات بين مكونات الحياة الاجتماعية والسياسة والثقافية في البلدان التي استعمروها، هكذا فعل المستعمرون الفرنسيون أيضاً. لقد استعملوا اللهجات في مخططاتهم ...

كانت السياسة الإنكليزية تغذي كل ما يمكن أن يزرع الشقاق بين مكونات الشعب الواحد، وبخاصة بين اليهود والمسلمين. نشبت ثورة 1936، التي استمرت إلى عام 1939، وأدت إلى حفنة من الصراعات بين العرب ـ الفلسطينيين ـ المسلمين، والعرب اليهود. لقد أصبحت اللغة العربية بالنسبة إلى الفكر الصهيوني، تنحو بالتدريج كي تكون متصلة بالآخر المعادي. بدأت المدارس اليهودية تتخلى عن تعليم اللغة العربية، حصل ذلك مع تزايد هيمنة مؤسسات العمل الصهيوني ـ الانفصالية.

بدأ الإنكليز والصهاينة يستعملون اللغة كأداة لحروب نفسية. وبهذه السياسة أصبحت اللغة العربية خاوية من أي معطى جدي للحوار أو للسلام والاندماج بين الجيران.

لم تعد اللغة العربية عنصراً فاعلاً ومشتركاً بين مكونات الشعب الفلسطيني. فإعلان استقلال إسرائيل، كان إعلان تمزّق وحدة المكونات التاريخية للشعب الفلسطيني، وأصبحت العبرية منفردة دون غيرها «لغة شعب الله المختار»، ولم تعد العربية اللغة الجامعة، أو اللغة المشتركة بين أطراف الوجدان المشترك.

أطلق عام 1947 مرحلة جديدة، تحولت القوانين التي كانت تجمع مكونات الشعب الفلسطيني من حالة اندماجية، إلى حالة انفصالية، وكانت اللغة إيذاناً لذلك.

أما قانون جنسية الاستقلال فقد نصَّ على «أن كل شخص يحتاج إلى إحلال بعض المعرفة باللغة العبرية كي يحصل على الهوية الإسرائيلية. لقد أصبحت اللغة العبرية لغة إجبارية في المدارس كما في الجامعات».

أرادت إسرائيل من الهيمنة اللغوية تهميش العربية، و«اعتبُر من يتكلمون اللغة العربية في فلسطين وخارجها، منحازين إلى العدو».

فقدت اللغة العربية أهميتها، بعد نشوء دولة إسرائيل وأصبحت اختيارية في المدارس اليهودية. قال بن زئيف «إن الدراسات العربية يجب أن تتضاءل، لأنه لم يعد بيننا بعد الآن عرب».

لقد شكّلت حرب عام 1948، مرحلة جديدة في التاريخ العربي، زرع الاستعمار

الإنكليزي وأداته الصهيونية إسفيناً بين المكونات المجتمعية على اختلاف انتماءاتها، والهدف منع التواصل والتعاون، وبالتالي التأسيس لحروب دينية. لقد قسمت الصهيونية فلسطين بين اليهود والمسلمين، ثم طُرد الفلسطينيون العرب البالغ عددهم ثمانمئة ألف من ديارهم وقراهم وأرضهم. تغير التوازن الديمغرافي، أصبح اليهود في مناطق الانتداب 80 بالمئة من عدد السكان. أصبح الفلسطينيون خارج ديارهم دون وطن يحتضنهم، دون مستقبل، لم يكن لهم من خيار سوى الاستسلام أو القتال للعودة إلى ديارهم.

جاء في إعلان الاستقلال: «عادت جماعات الشعب اليهودي إلى وطنها القديم، وجعلت الصحراء مزدهرة، أعادت إحياء اللغة العبرية». «بنت القرى والمدن، أبدعت مجتمعاً مزدهراً، تم إنشاء أكاديمية للغة العبرية، شرعت القوانين التي تنص على أن الهوية اليهودية فقط لمن يعرف اللغة العبرية، كما نصَّ على أن لغة التعليم هي العبرية، وهي اللغة الإجبارية في مدارس الدولة (الحديثة)». بهذه القرارات تكاملت اللغة العبرية مع مفهوم إسرائيل، بوصفها دولة يهودية (ص 94)، ولرفض اللغة المزدوجة قال أحد المفكرين الصهاينة «إن الدولة التي تمتلك لغتين رسميتين، تكون دولة مزدوجة القومية، أو دولة مدنية مع توجهات نحو التعددية الثقافية».

لذا، «كان القرار ألّا تكون إسرائيل دولة ثنائية القومية، كما لن تكون دولة مجتمع متعدد ثقافياً. إسرائيل دولة أمة إثنية، ذات لغة رسمية واحدة، العربية لغة رسمية فقط للسكان الفلسطينيين العرب وحدهم، لكنها أجنبية في المجتمع اليهودي الإسرائيلي».

2 ـ اللغة العربية لغة للمراقبة والتجسُّس

أ ـ تكوُّن الهوية الصهيونية

تبدو جملة القرارات التي صيغت في شأن العربية أنها تهدف إلى تحويل هذه اللغة إلى «لغة ميّتة، خالية من المشاعر، وبالتالي لا فائدة من دراستها»؛ والضرورة الوحيدة لدراستها هي ضرورة أمنية، بهدف التعرف إلى محيط الأقليات وطريقة عيشتهم، واكتساب ثقتهم من أجل تنفيذ مهمات مستقبلية (ص 139)، وبالتالي «تجنيد عملاء عرب، ليس فقط من الفلسطينيين؛ بل من الدول العربية كافة [...] وتدريب أفراد الأمن على اكتساب اللغة العربية ولهجاتها».

لقد لاحظت الوثيقة وجود فوارق مزعومة بين العربي الفلسطيني، واليهودي الفلسطيني، وزعمت وجود قيم حديثة يحملها العبري، وقيم قديمة يحملها العربي، كذلك زعمت وجود طرائق حياة مختلفة في سلوك الناس. لذلك حاولت الوثيقة تعزيز عقلية الاختلاف والتمايز بين اليهودي والفلسطيني المسلم أو المسيحي. رسمت الوثيقة صورة لهوية فلسطينية بلا ملامح، ولشعب بلا حقوق، وبلا ثقافة حديثة. بهذه التعاليم أرسيت خطوط الفصل العنصري بين مكونات المجتمع العربي الفلسطيني.

روج الإعلام الصهيوني أن إسرائيل بلد محب للسلام، وأن النظم العربية هي من تختار الحرب.

لقد أصبحت إسرائيل تخطط من أجل قطع كل صلة بين اليهود والعرب، وبخاصة بين اليهود العرب والبلدان العربية التي هُجروا منها. نهجت إسرائيل سياسة نجم

عنها إعادة تشكيل حياة اليهود والعرب في فلسطين. لقد أصبح على اليهودي العربي إثبات هويته الصهيونية، عبر إخفاء جذوره العربية؛ فأُجبِر اليهود العرب على الاختيار بين كونهم عرباً أم يهوداً، ولم يتح لهم أن يكونوا الاثنين معاً.

ب ـ الصهيونية: تعدُّد هوياتي سياسي

وُصف اليهود العرب بالمزراحيين، ما يعني عدم نضج وعيهم بالهوية القومية (اليهودية)، في حين تمايز اليهود الأشكيناز الذي هجروا من الدول الأوروبية، عن المزراحيين الذين هجروا من الدول العربية. «كانت حالة دخول اليهود «الأشكيناز» إلى القومية اليهودية الإسرائيلية هي العلمنة، في حين أن بطاقة دخول المزراحيين، اقتضت تقوية معتقداتهم الدينية اليهودية. ولتأكيد تلك النظرية كانت الهوية الصهيونية نفياً لعروبة اليهودي الفلسطيني. لقد استبدل مصطلح «عرب يهود» بتعابير ألطف (مزراحيين شرقيين)».

* *

في عصر السادات أصبحت العلاقة أشد بين الزمن والسلام.

«لقد جاء السادات بمباركة من مناحم بيغن بهدف التوقيع على اتفاقية سلام بين البلدين، نجم عن تلك اللحظة التأكيد على تعليم العربية».

رأى أبا إيبان، «أن الانفصال بين العرب واليهود يتعاكس تماماً مع الصهيونية، كما دعا إلى تمدين طريقة التفكير في العربية ودراستها في المدارس اليهودية الإسرائيلية، لكن هناك أطرافاً لا يريدون أن يعرف اليهودي شيئاً عن جيرانه».

لم تتح المؤسسات الرسمية أو الهيئات المدنية طوال ستة عقود تفكيراً جديداً أصيلاً بخصوص تدريس اللغة العربية، ولم تصنع تغييراً مجدياً في طريقة التفكير بالعربية. كما لم تسمح الحركة الصهيونية باستخدام العربية كلغة ثقافة وفن وأدب وموسيقى؛ بل لم يكن ينظر إلى العرب بشطريهم اليهودي العربي والفلسطيني العربي، كقوى اجتماعية مرغوبٍ فيها.

أخيراً، تُبيِّن لنا دراسة موناثان مندل، رغم أهميتها، أن المؤلف دخل بتبرير الأفعال التي قام بها القادة الصهاينة (بن غوريون وأبا إيبان وهرتزل وغيرهم)، الذين قدمهم المؤلف بوصفهم «حمائم سلام». في حين أنهم تبوؤوا قمة السلطة، وكان لهم دور في تنفيذ المخطط الصهيوني كما رسمه النظام الرأسمالي، وكما اقتضته المصالح الصهيونية.

لقد ساهم القادة الصهاينة في تجذير وتعميق الثقافة العنصرية الانفصالية بين مكونات الشعب الواحد. أما أن يشير المؤلف إلى انزعاج هؤلاء القادة من التوتر القومي بين الفلسطينيين العرب واليهود العرب، فهذا ما هو مستغرب فهؤلاء القادة هم من ساهموا في هذا التوتر، والمشروع الصهيوني ذاته لا يمكن أن يؤدي إلا إلى ذلك.

أما أن يبرر المؤلف لهؤلاء القادة ما فعلوه، أو ما فعله النظام الرأسمالي، فهنا يمكن طرح السؤال أو الأسئلة: هل المشروع الصهيوني هو فعل ذاتي قامت به ونفذته قِلَّة من المفكرين الصهاينة، أم أنه فعل استعماري ومنشدٌّ إليه عضوياً وليس منفصلاً عنه؟ □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري
مركز دراسات الوحدة العربية.

أولاً: كتب عربية

ـ 1 ـ

الوضع الاستراتيجي الراهن في سورية وانعكاساته على أمن إسرائيل ومصالحها: دراسات لباحثين إسرائيليين كبار. إشراف وتحرير: أحمد خليفة، إعداد: رندة حيدر. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019. 162 ص.

هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ هو السابع الذي يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ضمن سلسلة «قضايا استراتيجية: وجهات نظر إسرائيلية». ويعرض الكتاب لتداعيات الحرب المستمرة في سورية منذ أعوام على الوضع الاستراتيجي هناك، وانعكاسات التدخلات المحلية والإقليمية والدولية على أمن إسرائيل وعلى مصالحها في المنطقة، وذلك من خلال وجهات نظر مجموعة من الباحثين الإسرائيليين، تركز اهتمامهم على تطور الوضع الاستراتيجي في سورية، وانعكاساته على أمن إسرائيل، فسعوا إلى تقييم مدى فعالية العمليات العسكرية الإسرائيلية في سورية، والخطوات السياسية والدبلوماسية التي بادرت إليها الحكومة الإسرائيلية بشأن الوضع السوري.

يقع الكتاب في قسمين، يتناول **الأول** تطور الأوضاع على الجبهة الشمالية مع سورية ولبنان، بينما يتمحور **الثاني** حول التدخل العسكري الإيراني وحزب الله اللبناني في سورية، وما يمثله تدخلهما من تهديد لأمن لإسرائيل، ناهيك بترابطه مع التدخل الروسي الذي يتجاوز المجال السوري لتحقيق أهداف شرق أوسطية مع ما يرافق ذلك من تحديات، وصولاً إلى التدخل الإسرائيلي الذي يسعى ـ بحسب ما يعتقد رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو أو ما يصرّح به ـ إلى استهداف المواقع العسكرية الإيرانية في سورية

للحؤول دون تعزيز تمركزها في الجبهة الشمالية.

كما يتناول القسم الثاني تدخل الولايات المتحدة في سورية، وقرارها بسحب قواتها من سورية وتداعيات ذلك على إسرائيل، في وقت حقق فيه الرئيس السوري بشار الأسد انتصاراً في الحرب، وفي ظل معطيات لا تشير إلى إمكان إبعاد إيران عن سورية. ويشير الكتاب إلى أن إسرائيل تسلِّم بانتصار الأسد وعودته إلى مواقعه السابقة في هضبة الجولان مع الحفاظ على الهدوء على جبهة الجولان، لكنها لا يمكنها تجاهل التحدي الفوري الذي يمثله الوجود الإيراني في سورية.

ـ 2 ـ

جميل هلال وخالد فراج (محرر). قراءات في المشروع الوطني الفلسطيني بين الأمس واليوم. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019. 292 ص.

يؤكد هذا الكتاب أهمية بلورة خطط ملموسة لإنجاز مشروع الدولة الفلسطينية بعدما اتضح الفشل الاستراتيجي للمفاوضات من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على جزء من أرض فلسطين التاريخية، وفشل الرهان على التسويات الدولية، ومحدودية الأفق السياسي للمقاومة المسلحة بالصورة التي تطرحها القوى التي تتبنى هذا الخيار.

ولا يهدف الكتاب إلى طرح مشروع سياسي وطني متكامل كبديل من مشروع الدولتين، أو صوغ مشروع لدولة ديمقراطية واحدة على أرض فلسطين، إلا أنه يثير النقاش حول مشروع الدولتين الذي وصل إلى طريق مسدود ومشروع الدولة الديمقراطية الواحدة التي تجمع الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين على أساس المساواة والعدالة، بما ينهي الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني. وعليه يبحث في الاستراتيجيا النضالية المطلوب تبنّيها من القوى السياسية الفلسطينية لتوليد حركة مناهضة للصهيونية، بوصفها حركة استعمار استيطاني عنصري، ومناهضة للتمييز العنصري ومؤيدة للعدالة والمساواة وحق تقرير المصير. كما يناقش سبل تحشيد الدعم لمشروع الدولة الديمقراطية الواحدة بين اليهود خارج إسرائيل وبين القوى المناصرة للتحرر والعدالة والمساواة في العالم.

ـ 3 ـ

شادي سمير عويضة. استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019. 222 ص.

تكمن أهمية هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ في توضيح وتفسير السلوك والسياسات الإسرائيلية المتعلقة باكتشافات الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط الجديدة، وفي كيفية استغلالها اقتصادياً من قبل إسرائيل لفرض وقائع جديدة على دول منطقة شرق البحر المتوسط، ضمن مفهوم سياسة الأمر الواقع. وعليه يتناول الكتاب الإمكانات الإسرائيلية لاستغلال حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط؛ وتداعيات اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط على دول المنطقة في ظل تزايد النفوذ الإسرائيلي.

يرى مؤلف الكتاب أن سلسلة الاكتشافات الكبرى للغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط منذ سنة 2009، غيرت من ديناميات الصراع في منطقة شرق البحر المتوسط،

إذ مكّن اكتشاف «إسرائيل» لحقول تامار، ودالية، وليفياثان، من أن تؤدي دوراً إقليمياً في سوق الغاز الطبيعي من شأنه أن يضاعف عناصر الصراع بين البلدان العربية وإسرائيل. ويعود ذلك إلى الأبعاد الجيوسياسية والمالية والافتصادية والاستراتيجية التي تحظى بها اكتشافات الغاز الجديدة في شرق البحر المتوسط. ولا يخفى أن الغاز قد يصبح عماداً مهماً لاقتصاد الدول العربية، بينما قد يعطي في المقابل، فرصة لإسرائيل لتعزيز مكانتها، وزيادة نفوذها على حساب ميزان القوى العربية، وذلك في حال تمكنت من تجاوز واستيعاب دور مصر المرشحة أن تحمل مفاتيح مستقبل الغاز في شرق البحر المتوسط بعد اكتشافها لحقل زوهر أكبر حقل غاز في منطقة الشرق الأوسط.

وقد انعكست التداعيات الإقليمية لاكتشافات الغاز واستغلالها على مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وشبكة علاقات دول المنطقة، إذ تصاعدت المطالبة بحق الفلسطينيين في استغلال مواردهم الطبيعية، التي أقرتها الأمم المتحدة لهم أسوة بجميع شعوب العالم، كما تصاعدت حدة التوتر على مسار الخلاف اللبناني الإسرائيلي على الحدود البحرية. وبرز الخلاف التركي ـ القبرصي الذي أدى إلى تقارب سياسي واقتصادي وعسكري بين إسرائيل وقبرص واليونان، والذي ترجم في القمة التي عقدت في نيقوسيا عام 2016، وجمعت زعماء هذه الدول الثلاث بهدف إيجاد كيان جيوسياسي جديد في شرق البحر المتوسط، من ضمن أهدافه غير المعلنة مواجهة تركيا، وتعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

ونظراً إلى الفرص التنموية التي تقدمها الاكتشافات الغازية للدول المشرفة على حوض المتوسط، إضافة إلى عوامل الصراع المتجذرة في المنطقة، تركز اهتمام دول المنطقة على الحالة الاقتصادية الجديدة التي تربط بين الاستكشاف والاستغلال وإنتاج الطاقة، والأمن البحري في شرق البحر المتوسط، وهو ما يدفع كل دولة إلى تأمين مصالح الطاقة البحرية، وتحديد مناطقها الاقتصادية الخاصة، مع ما يترتب على ذلك من محاولات لزيادة عدد السفن الحربية، والطائرات المروحية في منطقة شرق البحر المتوسط، لتأمين أمن الطاقة الذي فرض نفسه على معادلة الأمن القومي للمنطقة. وفي هذا السياق يرى المؤلف أن إسرائيل ستعمل على بذل كل جهد ممكن لتعزيز نشاطها البحري لحماية البنية التحتية الخاصة بالطاقة وتأمين تصدير الطاقة إلى الجيران ومواجهة أي خطر محتمل قد ينجم عن الوجود البحري لكل من الدول الثلاث (قبرص، اليونان، تركيا)، إضافة إلى روسيا الموجودة بأسطولها في شرق البحر المتوسط. وقد تسعى إسرائيل إلى إنشاء أكبر أسطول بحري متقدم تكنولوجياً في منطقة شرق البحر المتوسط من أجل حماية حقولها الغازية المكتشفة حديثاً.

وفي الوقت ذاته ستسعى إسرائيل إلى التعامل مع اكتشافات الغاز كمعبر للتطبيع مع دول المنطقة، وبالتالي الحصول على استقرار سياسي مع محيطها العربي، لتحقيق أمن الطاقة الخاص بها، تحديداً في الجنوب اللبناني، وعلى استقرار الأوضاع في كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، بما يتوافق مع المعايير الإسرائيلية، وبما يضمن صادرات الغاز المحتملة من إسرائيل. بيد أن الصراع على الملكية قد يؤدي في الوقت ذاته إلى تفاقم التوترات بين تركيا وقبرص من ناحية، وبين لبنان وإسرائيل من ناحية أخرى، وهو ما سيؤثر في أمن المنطقة واستقرارها.

ويتوقف الكتاب عند الحقوق الفلسطينية المغتصبة من جانب الكيان الإسرائيلي الذي يقوم على أرض فلسطين ويستغل خيراتها وثرواتها بما في ذلك الغاز الطبيعي الذي يُسمى غازاً إسرائيلياً. ويوصي المجتمع الدولي بأن يسعى جاهداً إلى دعم الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه الكاملة، وأن يتم تحديد الحدود البحرية والاتفاق على ترسيمها، وبما يكفل حصول لبنان على حقوقه الكاملة أيضاً.

ـ 4 ـ

فؤاد مطر. عسكر سوريا وأحزابها: غواية الانقلابات والتقلبات والولاءات الحنظلية.. ودراميديا التعددية وجنون العظمة لجنرالات البلاغ الرقم واحد. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019. 296 ص.

في هذا الكاتب عرض لتاريخ الانقلابات العسكرية في سورية في العصر الحديث، وذلك انطلاقاً من الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم في آذار/مارس 1949 والذي يعد أول انقلاب عسكري في سورية والوطن العربي يمهد لدخول المنطقة منذ ذلك الوقت عصر الانقلابات العسكرية. وقد اتسمت هذه الانقلابات بغياب الثقة عن العلاقات بين العسكر والحكام، والحكومات المدنية، فتلاحقت عشرات المحاولات الانقلابية التي قادها العسكر منفرداً على مدى سبعين عاماً صمد بعضها وفشل بعضها الآخر، ونجم عنها مآسٍ كثيرة، وذلك قبل أن تتلاشى وتنمو بدلاً منها ظاهرة الانقلاب المشترك من جانب قوى مدنية لقي حراكها قبولاً، ثم تعاوناً من جانب عناصر متقدمة الرتبة في المؤسسة العسكرية (كما حصل مؤخراً، على سبيل المثال، في انتفاضتي الجزائر والسودان حيث تعاون فيهما الطيفان العسكري والمدني، ونجم عن هذا التعاون إزاحة الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة، والرئيس السوداني عمر حسن البشير).

ويرى مؤلف الكتاب أن الانقلابات العسكرية كانت مغامرات جنرالات وضباط في حصيلتها النهائية وعادت على البلاد والعباد بما لم يخدم الاستقرار. ويوضح أنه ركز بالذات على الظاهرة الانقلابية في سورية لأن الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم كان نموذجاً للانقلاب الذي يصمد لبعض الزمن ويعكس المشاعر الدفينة غير الودية من جانب العسكر ضد المدنيين وأحزابهم. كما أن هذا الانقلاب كان بمنزلة إطلاق الإشارة للعساكر في الوطن العربي من أجل أن يتقاسموا الحكم مع أهل السياسة، أو إذا أمكنهم الاستفراد بها، وتحويل رموز المجتمع السياسي إلى سلطات تنفيذية لهم. أما الحفاظ على السيادة ورد الأذى الخارجي عن الأوطان، فيرى المؤلف «أنها مسألة فيها نظر».

ثانياً: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Atef Alshaer (ed,)
A Map of Absence: An Anthology of Palestinian Writing on the Nakba
London: Saqi Books, 2019. 272 p.

يقدم هذا الكتاب مجموعة مختارة من أبرز ما كتب من شعر ونثر للكتاب الفلسطينيين حول النكبة (1948) على مدار السبعين سنة الماضية. وتضم هذه الكتابات التي ساهم فيها كتّاب في الشتات وآخرون

يعيشون تحت الاحتلال، شهادات تؤكد أن النكبة لا تزال واحدة من أبرز الأحداث المحورية في التاريخ الحديث.

وتتضمن هذه الكتابات المختارة مقتطفات مترجمة من أعمال مؤلفين رئيسيين مثل محمود درويش وغسان كنفاني وفدوى طوقان جنباً إلى جنب مع مؤلفين ناشئين، تم نشرها باللغة الإنكليزية لأول مرة، تصور الجوانب المختلفة للحياة الفلسطينية قبل عام 1948 وبعده، وتسلط الضوء على الأصداء المستمرة للنكبة. وتتناسق هذه الأصداء لتستعيد صدمة الماضي واستمرار النفي والمعاناة والقمع الذي يمارسه الاحتلال واستمرار مقاومته، ناهيك بالأمثلة التي يقدمها عن الأدب الفلسطيني.

ويعتصر الكتاب معاناة وشجاعة العديد من لاجئي اليوم في معركتهم للتعامل مع واقع عدم قدرتهم على نسيان وطنهم وأرضهم والهوية التي فقدوها.

ـ 2 ـ

Kamiar Mohaddes, Jeffrey B. Nugent, and Hoda Selim (ed's)
Institutions and Macroeconomic Policies in Resource-Rich Arab Economies
Oxford: Oxford University Press, 2019. 464 P.

تنعم المنطقة العربية بثروة هائلة من مواردها الطبيعية منذ أكثر من ثمانين عاماً. ومع ذلك، فإن أداءها الاقتصادي كان على الدوام تحت رحمة تقلبات أسعار النفط وكميات انتاجه، ما جعل العائدات النفطية تتحكم بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، وأثار تساؤلات عديدة حول كيفية تفادي لعنة النفط، وتطوير إدارة العائدات النفطية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي يخلق فرص العمل ويعود بالنفع على كل شرائح المجتمع.

من هنا تركز المؤسسات السياسية والاقتصادية ومؤسسات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات العربية الغنية بالموارد النفطية على معالجة النتائج المخيبة للآمال لإدارة العائدات النفطية. ويستكشف هذا الكتاب التفاعل بين النفط وسياسات مؤسسات الاقتصاد الكلي لسبر أفضل السبل لاستغلال الدول العربية لعوائدها النفطية لتجنب لعنة الموارد. وعليه يبحث في إصلاح أنظمة سعر الصرف والسياسة المالية وتوزيع الثروة النفطية بما يتوافق مع استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

ونظراً إلى القيود التي تعوق إصلاحات الاقتصاد الكلي في البلدان العربية المصدرة للنفط، يسعى الكتاب لدراسة أهمية المؤسسات (السياسية والاقتصادية) بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلي في الدول المصدرة للنفط العربية، والسمات الرئيسية لمؤسسات الاقتصاد الكلي (النظم المالية والنقدية وأسعار الصرف) الأكثر فعالية في تخفيف تقلب أسعار السلع الأساسية وتقلب النمو وعدم الكفاءة في مخصصات الإنفاق والفساد.، إضافة إلى أداء المؤسسات المالية الحالية.

ـ 3 ـ

Daniel L. Byman
Road Warriors: Foreign Fighters in the Armies of Jihad
Washington, D.C.: Brookings, 2019. 392 p.

يعرض هذا الكتاب لحركة المقاتلين الأجانب الجهادية الذين يقاتلون في أراض أجنبية منذ الغزو السوفياتي لأفغانستان

عام 1979 حتى صعود تنظيمَي «القاعدة» و«داعش» في العراق وسورية، إضافة إلى الأنشطة التي لم يتم دراستها في الشيشان والصومال. وفي هذا السياق، يرصد الكتاب حركة الجهاديين بأعداد متزايدة إلى مناطق الصراع في العالم الإسلامي «للدفاع عن الإسلام من كفارهم ومرتدّيه»، وذلك قبل أن تصل هذه الظاهرة إلى ذروتها مؤخراً في سورية، حيث سرعان ما أصبح المقاتلون الجهاديون الأجانب أكبر وأكثر تنوعاً من أي صراع سابق.

يتناول مؤلف الكتاب بداية حركة المقاتلين الأجانب الجهادية في أفغانستان، ثم في البوسنة والشيشان، وظهورها كمصدر رئيسي للإرهاب في الغرب في التسعينيات. ويرى أنها بلغت ذروتها بهجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. ومنذ ذلك اليوم الدامي، شهدت حركة المقاتلين الأجانب صعوداً وهبوطاً كبيرين. لقد استفادت من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، عندما استقطب تنظيم القاعدة في العراق آلاف المقاتلين الأجانب. لكن التنظيم ما لبث أن تراجع في العراق قبل أن يعاود الظهور من جديد خلال الحرب السورية قبل ظهور تنظيم داعش وإعلان الدولة الإسلامية في العراق وسورية التي اجتذب عشرات الألوف من المقاتلين من جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من تعرض «داعش» لضربات ساحقة، فإن الناجين من سورية والعراق وقبلهما من أفغانستان وأماكن آخرى، غالباً ما أصبحوا محاربين محترفين ماهرين، ينتقلون من حرب إلى أخرى. وقد عاد آخرون إلى بلدانهم الأصلية، بعضهم إلى التقاعد السلمي ولكن قلة منهم شنت هجمات إرهابية.

ومع مرور الوقت، يؤكد المؤلف أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية طورت برنامجاً عالمياً لتحديد هوية المقاتلين الأجانب واعتقالهم وقتلهم. لكنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله للتعامل مع الأفكار والشبكات الجهادية والتمكن منها. ويوضح أنه من غير المرجح أن تزول المشكلة في وقت قريب.

ـ 4 ـ

Max Boot

The Road Not Taken: Edward Lansdale and the American Tragedy in Vietnam

New York: Liveright Publishing Co., 2019. 784 p.

يعيد هذا الكتاب للمؤرخ العسكري ماكس بوت قراءة الحرب الأمريكية في فيتنام بالتفاصيل من خلال تقديم سيرة جديدة لعمليات عميل وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) إدوارد لانسديل الرائد في العمليات السرية والحرب النفسية منذ إخماده تمرد الهوك في الفيليبين عام 1954 قبل انتقاله إلى سايغون لتنفيذ عملية استخبارية سرية ترتكز على دراسة علم نفس العدو في فيتنام الشمالية وزرع الخلافات فيها وتأجيج حرب العصابات بما يؤدي إلى زعزعة استقرارها ويمهد لفوز الولايات المتحدة بالحرب.

ويرى مؤلف الكتاب أن حرب فيتنام كانت قد اتخذت مساراً مختلفاً تماماً ـ إذ ربما كانت أقل تكلفة وأكثر نجاحاً ـ لو كان قد اتُّبع خطة لانسديل التي هدفت إلى كسب ثقة الشعب من خلال العمل السياسي والاجتماعي الذي يحاكي جذور الأزمة في فيتنام، وذلك بدلاً من الاعتماد كلياً على إرسال تشكيلات كبيرة من القوات البرية الأمريكية التي مثلت عائقاً أمام إعادة الثقة لبناء مؤسسات فيتنامية جنوبية شرعية وديمقراطية وخاضعة

للمساءلة يمكنها أن تحظى بولاء الشعب، وتقدم كنموذج قبل القيام بعمل عسكري شامل في فيتنام الشمالية.

من هنا يمكن الاستنتاج ـ بحسب المؤلف ـ بأن التدخلات الضخمة للقوات العسكرية الأمريكية غير كافية لكسب الحروب من دون اتقان للحرب السياسية والدعائية والتكتيكية. وعلى الولايات المتحدة أخذ الدروس من تجربة فيتنام إضافة إلى استخلاص الدروس من تورطها في أفغانستان والعراق.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

Bilal Wahab
«As Protests Explode, Iraq Must Get Serious About Reform,»
Washington Institute For Near East Policy (Policy Watch no. 3197) (4 October 2019)

يرى هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أنه بينما تركز واشنطن على بغداد كبح الميليشيات وإنهاء اعتمادها على الدعم الإيراني، يتظاهر المواطنون العراقيون غضباً احتجاجاً على قضايا أخرى. ففي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، اندلعت مجموعة من الاحتجاجات العفويّة من دون قيادة في بغداد وانتشرت في عددٍ من المدن في وسط العراق وجنوبه، بسبب الغضب من الفساد المتفشي للحكومة وعجزها عن توفير الخدمات والوظائف. وبعد أن كانت التظاهرات غير عنيفة في البداية، سرعان ما تسببت بإطلاق نيران من جانب قوات الأمن، الأمر الذي أدى إلى اشتداد غضب المتظاهرين وازدياد عددهم. وقد بلغت حصيلة ضحايا التظاهرات ما يربو على 105 قتلى وأكثر من 4000 جريح، بمن فيهم أفراد من قوات الأمن. وشملت حملة الحكومة أيضاً تعتيم الإنترنت وحظر التجوّل، الأمر الذي سرعان ما تحداه المتظاهرون. من هنا يتوقع المرصد أن تتفاقم الاضطرابات أكثر فأكثر ما لم تقدم حكومة بغداد على اتخاذ تدابير إصلاحية موثوقة تساعد على توفير فرص العمل والتخلص من الفساد، وهي مجالات تستطيع الولايات المتحدة المساعدة فيها.

ـ 2 ـ

International crisis Group [ICG]
«Calling a Halt to Turkey's Offensive in North-eastern Syria,»
Alert/Middle East & North Africa (10 October 2019)

يحذر هذا التنبيه الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية من أن التوغل التركي في شمال شرق سورية يهدد بتحويل منطقة يسودها هدوء نسبي إلى مساحة يحتدم الصراع عليها؛ موضحاً أن هذا التوغل قد يواجَه بمقاومة عنيدة، ويتسبب بعمليات نزوح هائلة وبعودة تنظيم «داعش». لذا يقترح على واشنطن أن تضغط على أنقرة بصورة ملحة لوقف هجومها قبل أن تتوغل أكثر فأكثر في المنطقة.

ويوضح التنبيه أن إعلان الرئيس الأمريكي الأخير سحب القوات الأمريكية من شمال شرق سورية أدخل سياسة ترامب حيال سورية من جديد في حالة من الفوضى والتشويش، ومهّد الطريق للهجوم التركي في شمال شرق سورية الذي كانت أنقرة قد

هددت منذ وقت طويل بشنه وشرعت بتنفيذه في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويخاطر هذا التدخل التركي ـ حتى لو كان محدوداً ـ بتصعيد مكلف بين الجيش التركي ووحدات حماية الشعب الكردي، الشريك الكردي لواشنطن في الحرب ضد تنظيم «داعش». وإذا تصاعدت الأعمال القتالية، فيمكن أن يترتب على تقدم أوسع للجيش التركي إلى المناطق المكتظة بالسكان سقوط ضحايا من المدنيين، ونزوح عدد كبير من سكان المنطقة، وتغذية التمرد المحلي المسلح ضد القوات التركية، وجر الجيش السوري والقوات المتحالفة معه، وحتى روسيا، إلى المعترك. ومع تصاعد حدة العنف وانتشار الفوضى قد تتضاعف فرص عودة الحياة إلى تنظيم «داعش».

ولذا ينبغي أن ترى تركيا الكلفة الأوسع للهجوم؛ إذ عندما أطلقت هجومها، لم يصب قصفها فقط الأهداف الموجودة في منطقة توغلها بين تل أبيض ورأس العين بل أصاب أيضاً المراكز السكانية الرئيسية على طول الحدود شرق نهر الفرات، مثل القامشلي. وقد أثار ذلك الرعب، في ظل التوقعات بسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين ونزوح كبير للسكان في حال قررت تركيا التوسع في هجومها. كما أن من المرجح أن يواجَه الهجوم التركي بإدانة دولية أقوى مما حصل حتى الآن. ولذلك ينبغي على أنقرة أن تقلص أهدافها العسكرية، وتأخذ بالاعتبار دعوة واشنطن لوقف العمليات العسكرية خشية أن تحدث عمليتها أثراً عكسياً، وتفاقم العلاقات المتوترة أصلاً مع واشنطن؛ فيدفع وحدات حماية الشعب إلى العودة إلى تكتيكات حرب العصابات وتغذية التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني في تركيا، ناهيك بإيجاد المناخ المناسب لعودة «داعش» □

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Rewards Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.
fnb.com.lb

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

No. 489 | November 2019

A monthly journal published by Centre for Arab Unity Studies

Address: "Al Mustaqbal Al Arabi", Beit al-Nahda Bldg., Basra Str.
P. O. Box 113-6001 | Hamra, Beirut 2034 2407 – Lebanon

Tel: +961 1 750084/5/6/7
Fax: +961 1 750088

info@caus.org.lb **www.caus.org.lb**
@CausCenter **CausCenter** **@CausCenter**

ANNUAL SUBSCRIPTION (Including Shipping)

	Paper	E-Journal	E-Journal + paper
Individuals:	$ 100	$ 10	$105
Institutions:	$ 150	$ 40	$180

PRICE LIST

Cyprus **€ 5**
France **€ 6**
Germany **€ 4**
Greece **€ 6**
Italy **€ 3**
UK **£ 4**
Switzerland **CHF 10**
Iran **IRR 25000**
USA & Other Countries **$ 8**

سعر العدد

لبنان 4000 ليرة	البحرين دينار واحد	السودان دولار واحد	
سورية دولار واحد	قطر 10 ريالات	ليبيا دولار واحد	
الأردن 2 دولار	السعودية 10 ريالات	الجزائر 2 دولار	
العراق 2 دولار	اليمن دولار واحد	تونس 4 دنانير	
الكويت 1 دينار	عُمان ريال واحد	المغرب 15 درهماً	
الإمارات 10 دراهم	مصر 20 جنيهاً	موريتانيا 300 أوقية	

ISSN 1024-9834